



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة القادسية / كلية الآداب
قسم علم الاجتماع
الدراسات العليا

الجريمة المنظمة وأثرها على التعايش السلمي

دراسة ميدانية في مدينة النجف

رسالة تقدم بها الطالب

فؤاد فرحان حسن

الى

مجلس كلية الآداب / جامعة القادسية

كجزء من متطلبات شهادة الدبلوم العالي المعادل للماجستير في

التأهيل المجتمعي وبناء السلام في علم الاجتماع

أشرف

أ. د طالب عبد الكريم كاظم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سَيُصِيبُ الَّذِينَ أَجْرَمُوا صَغَارٌ عِنْدَ اللَّهِ

وَعَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا كَانُوا يَمْكُرُونَ

بِسْمِ اللَّهِ
الْعَظِيمِ

سورة الانعام، الآية ١٢٤

إقرار المشرف

أشهد أنّ إعداد هذه الرسالة الموسومة (الجريمة المنظمة وأثرها على التعايش السلمي دراسة ميدانية في مدينة النجف الاشرف) والمقدمة من الطالب (فؤاد فرحان حسن) قد جرت تحت اشرافي في جامعة القادسية كلية الآداب ، وهي جزء من متطلبات شهادة الدبلوم العالي المعادل للماجستير في التأهيل المجتمعي وبناء السلام في علم الاجتماع ، وأوصي بمناقشتها .

التوقيع : 

المشرف : أ . د . طالب عبد الكريم كاظم

التاريخ : ٢٠٢٥ / ٢ / ٢

إقرار رئيس القسم

بناءً على التوصيات المتوافرة لدي ، أرشح هذه الرسالة للمناقشة .

التوقيع 

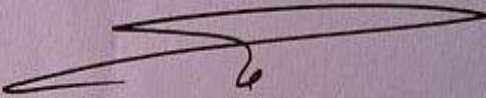
أ . م . د . مؤيد فاهم محسن

رئيس قسم علم الاجتماع

التاريخ : ٢٠٢٥ / /

إقرار الخبير اللغوي

أشهد أنّ هذه الرسالة الموسومة (الجريمة المنظمة وأثرها على التعايش السلمي دراسة ميدانية في مدينة النجف الاشرف) والمقدمة من قبل الطالب (فؤاد فرحان حسن) في جامعة القادسية كلية الآداب قسم علم الاجتماع ، قد تمت مراجعتها من الناحية اللغوية وتصحيح ما ورد فيها من أخطاء لغوية وتعبيرية ، وبذلك أصبحت الرسالة مؤهلة للمناقشة .



التوقيع

الاسم : د. طه السيد سلوي

التاريخ : / / ٢٠٢٥

إقرار الخبير العلمي

أشهد إن هذه الرسالة الموسومة (الجريمة المنظمة وأثرها على التعايش السلمي دراسة ميدانية في مدينة النجف الاشرف) والمقدّمة من الطالب (فؤاد فرحان حسن) في جامعة القادسية كلية الآداب قسم علم الاجتماع ، قومتها علميا وهي مؤهلة للمناقشة .

التوقيع

الاسم :

التاريخ : / / ٢٠٢٥

إقرار الخبير العلمي

أشهد إن هذه الرسالة الموسومة (الجريمة المنظمة وأثرها على التعايش السلمي دراسة ميدانية في مدينة النجف الاشرف) والمقدّمة من الطالب (فؤاد فرحان حسن) في جامعة القادسية كلية الآداب قسم علم الاجتماع ، قومتها علميا وهي مؤهلة للمناقشة .

التوقيع

الاسم :

التاريخ : / / ٢٠٢٥



هواد فرهاد حسن

نقر اننا اعضاء لجنة مناقشة طالب الدبلوم العالي المعادل للماجستير:

قسم: علم الاجتماع
اطلعنا على التصحيحات والتعديلات التي تم اجرائها من

قبل الطالب والتي تم اقرارها في المناقشة من قبلنا فهي جديرة بدرجة جيد جداً في

علم الاجتماع د. يومى الى ناطق محمد بنار السلام - وعليه وقعنا.

اعضاء لجنة المناقشة:

ت.ا	الاسم	اللقب العلمي	التوقيع	الصفة
1	د. طالب عبد الرضا كبيطان	استاذ		رئيسا
2	د. سندا صباح بلاسا	استاذ مساعد		عضوا
3	د. سحر ساطع نجم	استاذ مساعد		عضوا
4	د. طالب عبد الكريم ساطع نجم	استاذ		عضوا ومشرفاً

بصادق مجلس كلية الآداب / جامعة القادسية على قرار اللجنة

أ.د. نبيل عمران موسى

العميد

٢٠٢٥ / ٢ / ١١

الإهداء

خشوعاً واجلالاً وتعظيماً لمن علمني ما لا اعلم الشكر لله سبحانه وتعالى
إلى مفتاح الهدى ومصباح الرجى إلى السراج المنير الرسول الأعظم محمد (صلى الله عليه وسلم)
إلى القمر الذي ظل في القلب مكانه خالياً أبي (مرحمه الله)
إلى من حملتني وهنا على وهن والجنة تحت اقدامها أمي أطال الله في عمرها
إلى من كانت ظلي حين يلافحني التعب وتحملت مشاق مسيرتي نزوجتي الحبيبة
إلى بذرة الفؤاد وأمل الغد ابنائي الأحبة مصطفى، ميامر، نزهراء، علي
إلى من اشد بهم أمرى أخوتي وأخواتي وأولادهم أهدي ثمرة جهدي
إلى جميع اصدقائي وزملائي في الوظيفة
إلى كل من ساندني وكان معي في كل خطوة
إلى كل من كان له الفضل في تمام رسالتي

شكر وعرفان

الحمد لله الغني عن الشكر الرزاق الوهاب يؤتي الحكمة من يشاء والصلاة والسلام على خير البرية خاتم الرسل والأنبياء ، المعلم الاول ﴿ صلى الله عليه وعلى آله وسلم ﴾ .

بعد أن أنهيت دراستي وبتوفيق من الله تعالى لا يسعني إلا ان أتقدم بالشكر والامتنان ، لأصحاب الفضل عليّ بعد الله جلّ وعلا ، من الذين ساهموا في إنجاز هذا الجهد العلمي، واخراجه حيز الوجود ، وأخص بذلك الاستاذ الدكتور (طالب عبد الكريم كاظم) ، وذلك لجهوده الصادقة في بلورة فكرة البحث وانضاجها ، وتفضله بالأشراف ، وإلى الاستاذة الفاضلة الدكتورة (بسمة رحمن عودة الصباح) لجهودها العلمية وآرائها السديدة وتوجيهاتها القيمة في انجاز هذه الرسالة ، ومن الوفاء ورد الجميل أشكر كل من ساندني بالدعاء ومد يد العون لي قبل أن أطلبه وبالأخص زميلتي (ايناس سعودي حمد) التي كان لها دور كبير ومميز في اتمام رسالتي .

واعترافاً بالجميل ووفاءً بالمعروف أتقدم بشكري الجزيل وأمتناني الكبير إلى أساتذة قسم علم الاجتماع الذي كان لهم دور كبير في تعزيز مسار رسالتي كما اتقدم بالشكر والإمتنان لجميع الخبراء والمحكمين لتكرمهم بإبداء آرائهم العلمية السديدة .

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل والامتنان العظيم إلى الاساتذة الافاضل رئيس لجنة المناقشة واعضائها لتكرمهم بالموافقة على مناقشة رسالتي واثراء مضمونها بآرائهم السديدة وملاحظاتهم القيمة .

كما اتقدم بخالص شكري وامتناني إلى السيد رئيس محكمة استئناف النجف الاشرف المحترم ، والسيد قاضي الجريمة المنظمة المحترم ، الشكر والعرفان إلى مدير وضباط مديرية مكافحة الجريمة المنظمة في النجف الاشرف ، والشكر موصول الى السيد نقيب المحامين ورئيس واعضاء هيئة الانتداب في محكمة النجف الاشرف لما ابدوه من تعاون في ملأ الاستبانات .

كما اتقدم بخالص شكري وامتناني إلى رؤسائي ومدراءي وزملائي في الوظيفة وأخص بالذكر السيد (فرقان جاسم) الذي كان له دورا مشرفا داعما لي في اتمام دراستي ، والشكر موصول إلى زملاء الدراسة من طلبة الدراسات العليا لمساندتهم لي خلال المسيرة العلمية .

مستخلص الدراسة

لقد بدأت الجريمة مع بداية البشرية ، وعندما ترتكب الجريمة فإنها ترتكب لسبب معين أو لأسباب عدة ، وهذا ما حاول بعض العلماء تفسيره من خلال النظريات الايكولوجية الدالة التي تفسر مناقشة وقوع الجرائم المحيطة بالفرد ويدركها الافراد في البيئة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتي يمكن الشعور بها والاستجابة لها وتثير انتباههم واهتماماتهم ونشاطاتهم من وجهة نظر رجال الامن والقضاة والمحامين في المجتمع .

أصبحت الجريمة المنظمة بكل عناصرها الجديدة تشكل خطراً كبيراً يهدد كافة الدول المتقدمة والنامية ، فقد كانت ظاهرة قديمة ذات مخاطر محدودة نسبياً تستهدف دولاً بعينها ، إلا أن في السنوات الأخيرة شهد العالم العديد من التغيرات الاجتماعية والسياسية والانفتاح الاقتصادي ، وسهولة الحركة بين الدول فيما يتعلق بالأشخاص والبضائع ، واعتبار العالم قرية واحدة ، كل هذا شجع على تطور وانتشار الجريمة المنظمة حتى أصبحت عابرة للحدود الوطنية ، وشكلت خطراً يهدد جميع دول العالم ، ولم يقتصر أثرها على الصعيد الدولي بل تعداه ليهدد الأمن والاستقرار والتعايش السلمي داخل المدن ولا سيمى مدينة النجف الاشرف التي اصبحت مابعد عام ٢٠٠٣ حاضنة للجريمة المنظمة بسبب انفتاحها واستقطاب السياح الاجانب من الدول المجاورة ودخول المخدرات بانواعها ، فالمخدرات تؤثر على عمل الشخص المتعاطي وتفقدته السيطرة على تصرفاته وسلوكه لتجعله شخص عدواني ومن ثم تحطم لديه القيم الدينية والاخلاقية وتجعله غير واعي فيقدم على ارتكاب افعال غير اخلاقية تصل لحدود الجريمة المنظمة دون ادراك او وعي ، اذ بلغ اجمالي جرائم المخدرات قيد الدراسة في مدينة النجف الاشرف الى (٢٠٦٥) جريمة حتى تاريخ اعداد دراستي وحسب بيانات مديرية مكافحة الجريمة المنظمة في النجف الاشرف ، وقد ارتكزت اغلب هذه الجرائم وبمعدل (٤١٨) جريمة في المناطق الجنوبية المفتوحة التي تحد مدينة النجف بناحية الشبكة وبحر النجف والقادسية وقضاء المناذرة ، وتعتبر هذه المناطق مدخل مدينة النجف من القاطع الجنوبي ، وهذا ماشجع الكثير من الشباب العاطلين عن العمل يمتنون تجارة المخدرات في عموم احياء المدينة لتنعكس اثارها السلبية على المجتمع النجفي.

فجاءت هذه الدراسة الوصفية التحليلية ، التي اعتمدت جمع البيانات من المجتمع المراد دراسته من عينة بلغت (٣١٢) مبحوثاً وتم اختيار عينة قصدية وهي (قاضي الجريمة المنظمة ، ضباط مكافحة الجريمة المنظمة ، محامون مختصون في مجال الجريمة المنظمة)، ووصفها بالطرق العلمية وتفسيرها عن طريق مجموعة من الوسائل الاحصائية بالاعتماد على منهجي (المسح الاجتماعي ، والمنهج الوصفي) ، وجرت الدراسة في مدينة النجف الاشرف ، وقد توصلت الدراسة الى جملة من النتائج في محاولة تقديم توصيف شامل للظاهرة المدروسة:

١- إن نسبة (٩٢%) من المبحوثين اكدوا ان من اثار الجريمة المنظمة على صحة الفرد هي تعاطي المخدرات والادمان أذ كان الكثير ضحية لاحد هذه الجرائم الخطيرة.

٢- إن نسبة (٨٩%) من المبحوثين اكدوا بأن وجود الجماعات المسلحة خارج نطاق القانون تشكل سببا في انتشار الجريمة المنظمة .

٣- إن نسبة (٦٢%) من المبحوثين يعتقدون أن ضعف تطبيق القانون يعد سبباً في انتشار الجريمة المنظمة ، فهذا يكون حافزاً يشجع المجرمون على الانخراط في الاعمال غير القانونية لعدم وجود عقوبات رادعة .

٤- إن نسبة (٩٢%) من المبحوثين يؤكدون تجسيد دور المدرسة في ترسيخ التعايش السلمي من خلال تعزيز القيم الوطنية النبيلة في نفوس الطلاب الذي يتجلى في اضافة مناهج دراسية تشجع على قيم التعايش السلمي ونشر ثقافة التسامح.

٥- إن نسبة (٨١%) من المبحوثين اجابوا بأن يتجسد دور المؤسسة الدينية في ترسيخ التعايش السلمي من خلال نشر المبادئ والقيم السامية في المجتمع من خلال المواعظ الدينية .

٦- إن نسبة (٨٢%) من المبحوثين أكدوا إن دور الاسرة في ترسيخ التعايش السلمي يتجسد من خلال التركيز على الصدق والنزاهة والدفاع عن البلاد والانتماء للوطن ، وتساهم قيم الوالدين الايجابية في بناء جيل فاهم يتسم بالاحترام المتبادل ويساعد في بناء مجتمع واعي يعيش في تناغم وتوازن.

فهرست محتويات الدراسة

الصفحة	الموضوع
٤-١	المقدمة
الباب الاول : الجانب النظري للدراسة	
٢١-٥	الفصل الاول : الإطار العام للدراسة
٥	التمهيد
٧-٦	المبحث الاول : عناصر الدراسة الرئيسية
٦	اولاً : مشكلة الدراسة
٧	ثانياً : أهمية الدراسة
٧	ثالثاً : أهداف الدراسة
٢١-٨	المبحث الثاني : تحديد المفاهيم والمصطلحات العلمية
٨	المفاهيم والمصطلحات العلمية
٩	اولاً : الجريمة
١٢	ثانياً : المنظمة
١٤	ثالثاً : الجريمة المنظمة
١٦	رابعاً : التعايش
١٨	خامساً : السلم
١٩	سادساً : التعايش السلمي
٢٠	سابعاً : المافيا
٥٠-٢٢	الفصل الثاني : الإطار المرجعي للدراسة نماذج من الدراسات السابقة
٢٢	التمهيد
٣٤-٢٣	المبحث الاول : نماذج من دراسات عراقية سابقة
٤١-٣٥	المبحث الثاني : نماذج من دراسات عربية سابقة
٤٧-٤٢	المبحث الثالث : نماذج من دراسات اجنبية سابقة
٥٠-٤٨	المبحث الرابع : مناقشة الدراسات السابقة وأوجه الإفادة منها
١٠٥-٥١	الفصل الثالث : الجريمة المنظمة
٥١	التمهيد
٦٦-٥٢	المبحث الاول : نشأة الجريمة المنظمة، محددات الجريمة ، النشاطات الجريمة

٥٢	اولاً: نشأة وتاريخ الجريمة المنظمة
٥٣	ثانياً: محددات الجريمة المنظمة
٦٠	ثالثاً: بعض نشاطات الجريمة المنظمة
٦٧-٨٩	المبحث الثاني: الاستراتيجية، تميزها عن الجرائم المشابهة، التعاون الدولي لمكافحتها
٦٧	اولاً: استراتيجية الجريمة المنظمة
٦٩	ثانياً: تمييز الجريمة المنظمة عن الجرائم المشابهة
٧٥	ثالثاً: التعاون الدولي لمكافحة الجريمة المنظمة
٩٩-٩٠	المبحث الثالث: الاجراءات الشرطية لمنع الجريمة المنظمة
١٠٥-١٠٠	المبحث الرابع: أسباب الجريمة المنظمة
١٢٦-١٠٦	الفصل الرابع : التعايش السلمي
١٠٦	التمهيد
١١٨-١٠٧	المبحث الاول: أهميته ، انواعه ، أسسه
١٠٧	اولاً: أهمية التعايش السلمي
١١١	ثانياً: أنواع التعايش السلمي ومجالاته
١١٤	ثالثاً: أسس التعايش السلمي
١٢٢-١١٩	المبحث الثاني: أهم المؤسسات التي لها دور في ترسيخ التعايش السلمي، قواعد التعايش السلم
١١٩	اولاً: أهم المؤسسات التي لها دور في ترسيخ التعايش السلمي
١٢٠	ثانياً: قواعد التعايش السلمي
١٢١-١٢٣	المبحث الثالث : التعايش السلمي في العراق ومعوقاته
١٢٣	اولاً: التعايش السلمي في العراق
١٢٤	ثانياً : معوقات التعايش السلمي في العراق
١٣٥-١٢٧	الفصل الخامس : آثار الجريمة المنظمة
١٢٧	التمهيد
١٢٨	اولاً : آثار الجريمة المنظمة على الاستقرار الاقتصادي
١٣٢	ثانياً : الآثار الاجتماعية
١٣٣	ثالثاً: الآثار السياسية والأمنية
الباب الثاني : الجانب الميداني للدراسة	
١٤٦-١٣٦	الفصل السادس : الإطار المنهجي للدراسة وإجراءاته الميدانية
١٣٦	التمهيد
١٤١-١٣٧	المبحث الاول : مناهج ونوع الدراسة

١٤٦-١٤٢	المبحث الثاني : مجتمع وعينة الدراسة ومجالاتها
١٥١-١٤٧	المبحث الثالث : ادوات جمع البيانات والوسائل الاحصائية
٢١٨-١٥٢	الفصل السابع : عرض تحليل وتفسير الجداول الخاصة بالجانب الميداني
١٥٢	التمهيد
١٦٥-١٥٣	المبحث الاول : عرض تحليل وتفسير جداول خصائص عينة الدراسة
٢١٨-١٦٦	المبحث الثاني : عرض تحليل وتفسير الجداول وفقاً لمحاور الاستبانة
٢٥٣-٢١٩	الفصل الثامن : مناقشة الفرضيات ونتائج وتوصيات الدراسة
٢٢٦-٢١٩	المبحث الاول : مناقشة فرضيات الدراسة
٢٣٥-٢٢٧	المبحث الثاني : نتائج واستنتاجات وتوصيات ومقترحات الدراسة
٢٢٧	اولاً : نتائج الدراسة
٢٣٢	ثانياً : الاستنتاجات
٢٣٤	ثالثاً : التوصيات
٢٣٥	رابعاً : المقترحات
٢٤٩-٢٣٦	الملاحق
٢٥٨-٢٥٠	المصادر

فهرست الجداول

الصفحة	عنوان الجدول
١٤٩	جدول (١) يوضح صدق الخبراء
١٥٤	جدول (٢) توزيع المبحوثين حسب الفئة العمرية
١٥٦	جدول (٣) توزيع المبحوثين حسب الجنس
١٥٨	جدول (٤) توزيع المبحوثين حسب الحالة الاجتماعية
١٥٩	جدول (٥) توزيع المبحوثين حسب مكان الإقامة
١٦٠	جدول (٦) توزيع المبحوثين حسب الخلفية الاجتماعية
١٦١	جدول (٧) توزيع المبحوثين حسب المهنة
١٦٣	جدول (٨) توزيع المبحوثين حسب سنوات الخدمة
١٦٤	جدول (٩) توزيع المبحوثين حسب التحصيل الدراسي
١٦٦	جدول (١٠) توزيع اجابات المبحوثين حول التقدم العلمي التقني يشكل سبباً يؤدي الى إنتشار الجريمة المنظمة

١٦٨	جدول تسلسل مرتبي (١١) يبين توزيع اجابات المبحوثين حسب التسهيلات التي يقدمها التقدم العلمي للجريمة المنظمة .
١٦٩	جدول (١٢) توزيع اجابات المبحوثين حول استغلال المتغيرات الاقتصادية الدولية لتحقيق الارياح يشكل سبباً يؤدي الى انتشار الجريمة المنظمة .
١٧١	جدول تسلسل مرتبي (١٣) يبين توزيع اجابات المبحوثين حول استغلال المتغيرات الاقتصادية الدولية لتحقيق الارياح يشكل سبباً يؤدي الى انتشار الجريمة المنظمة .
١٧٣	جدول (١٤) يبين توزيع اجابات المبحوثين حول الاتجار بالأسلحة يشكل سبباً يؤدي الى انتشار الجريمة المنظمة .
١٧٤	جدول (١٥) يبين توزيع اجابات المبحوثين حول مشكلة الفقر تشكل سبباً يؤدي الى انتشار الجريمة المنظمة .
١٧٥	جدول (١٦) يبين توزيع اجابات المبحوثين حول ضعف تطبيق القانون يشكل سبباً يؤدي الى انتشار الجريمة المنظمة .
١٧٦	جدول (١٧) يبين توزيع اجابات المبحوثين حول ضعف الرقابة على مواقع التواصل الاجتماعي وخاصةً مواقع الجماعات الارهابية يشكل سبباً يؤدي الى انتشار الجريمة المنظمة
١٧٧	جدول(١٨) يبين توزيع اجابات المبحوثين حول وجود الجماعات المسلحة خارج نطاق القانون يشكل سبباً في انتشار الجريمة المنظمة .
١٧٩	جدول تسلسل مرتبي (١٩) يبين توزيع اجابات المبحوثين حول استغلال المتغيرات الاقتصادية الدولية لتحقيق الارياح يشكل سبباً يؤدي الى انتشار الجريمة المنظمة .
١٨١	جدول تسلسل مرتبي (٢٠) يبين توزيع اجابات المبحوثين حول اثار غسيل الاموال باعتباره احد انواع الجريمة المنظمة على تنشيط الجانب الاقتصادي للدولة .
١٨٢	جدول (٢١) يبين توزيع اجابات المبحوثين حول الجريمة المنظمة لها اثاراً على سيادة الدولة والقانون
١٨٤	جدول تسلسل مرتبي(٢٢) يبين توزيع اجابات المبحوثين حول الجريمة المنظمة لها اثاراً على صحة الفرد
١٨٧	جدول تسلسل مرتبي (٢٣) يبين توزيع اجابات المبحوثين حول أثار الجريمة المنظمة على استقرار الاسعار .
١٨٩	جدول تسلسل مرتبي (٢٤) يبين توزيع اجابات المبحوثين حول الأثار الاجتماعية للجريمة

	المنظمة
١٩١	جدول تسلسل مرتبي (٢٥) يبين توزيع اجابات المبحوثين حول الأثار السياسية والامنية للجريمة المنظمة
١٩٢	جدول تسلسل مرتبي (٢٦) يبين توزيع اجابات المبحوثين حول أهمية التعايش السلمي .
١٩٤	جدول تسلسل مرتبي (٢٧) يبين اجابات المبحوثين حول كيفية مساهمة التعايش السلمي في تعزيز الوحدة الوطنية .
١٩٥	جدول تسلسل مرتبي (٢٨) يبين اجابات المبحوثين حول أهم السبل لتحقيق الوحدة الوطنية وتعزيزها
١٩٧	جدول تسلسل مرتبي(٢٩) يبين توزيع اجابات المبحوثين حول دور الاسرة في ترسيخ التعايش السلمي .
١٩٨	جدول تسلسل مرتبي(٣٠) يبين اجابات المبحوثين حول دور المدرسة في ترسيخ التعايش السلمي
٢٠٠	جدول تسلسل مرتبي (٣١) يبين اجابات المبحوثين حول دور المؤسسة الدينية في ترسيخ التعايش السلمي
٢٠١	جدول تسلسل مرتبي (٣٢) يبين توزيع اجابات المبحوثين حول أهمية دور الثقافة في تفعيل التعايش بين الاخرين .
٢٠٣	جدول (٣٣) يبين توزيع اجابات المبحوثين حول مدى تبني الدستور العراقي لمبدأ الاعتراف المتبادل باعتباره احد الاسس الثقافية للتعايش السلمي .
٢٠٤	جدول (٣٤) يبين توزيع اجابات المبحوثين حول مدى تبني الدستور العراقي لمبدأ الحوار باعتباره احد الاسس الثقافية للتعايش السلمي .
٢٠٥	جدول (٣٥) يبين توزيع اجابات المبحوثين حول مدى تبني الدستور العراقي لمبدأ التسامح باعتباره احد الاسس الثقافية للتعايش السلمي .
٢٠٦	جدول (٣٦) يبين توزيع اجابات المبحوثين حول مدى تبني الدستور العراقي لمبدأ العدالة الاجتماعية باعتبارها احد الاسس الفكرية للتعايش السلمي .
٢٠٧	جدول تسلسل مرتبي (٣٧) يبين توزيع اجابات المبحوثين حول أسس مبدأ العدالة الاجتماعية
٢٠٨	جدول (٣٨) يبين توزيع اجابات المبحوثين حول مدى تبني الدستور العراقي لمبدأ المساواة الاجتماعية باعتباره احد الاسس الفكرية للتعايش السلمي.
٢٠٩	جدول (٣٩) يبين توزيع اجابات المبحوثين حول مدى تبني الدستور العراقي لمبدأ الحرية باعتبارها احد الاسس الفكرية للتعايش السلمي .

٢١٠	جدول تسلسل المرتبي (٤٠) يبين توزيع اجابات المبحوثين حول اهم اسس مبدأ الحرية .
٢١١	جدول (٤١) يبين توزيع اجابات المبحوثين حول مدى اعتبار الطائفية والولاءات الفرعية من معوقات التعايش السلمي في العراق .
٢١٢	جدول (٤٢) يبين توزيع اجابات المبحوثين حول مدى اعتبار ازمة المواطنة من معوقات التعايش السلمي في العراق .
٢١٣	جدول (٤٣) يبين توزيع اجابات المبحوثين حول مدى اعتبار بيئة العراق مناسبة للتعايش السلمي.
٢١٥	جدول (٤٤) يبين توزيع اجابات المبحوثين حول اهم الاجراءات الواجب اتخاذها من قبل صناع القرار السياسي لتوفير البيئة المناسبة للتعايش السلمي في العراق .
٢١٦	جدول (٤٥) يبين توزيع اجابات المبحوثين حول مدى اعتبار قلة البحوث والدراسات حول المناهج التي تربط بين التعايش السلمي والفكر الارهابي من معوقات التعايش السلمي في العراق .
٢١٨	جدول (٤٦) يبين توزيع اجابات المبحوثين حول مدى اعتبار ضعف دور المدرسة ومناهجها في تعزيز وغرس القيم الوطنية من معوقات التعايش السلمي في العراق .
٢١٩	جدول (٤٧) يبين اختبار مربع كاي للعلاقة بين التقدم العلمي وانتشار الجريمة المنظمة .
٢٢٠	جدول (٤٨) يبين اختبار مربع كاي للعلاقة بين مشكلة الفقر وانتشار الجريمة المنظمة .
٢٢١	جدول (٤٩) يبين اختبار مربع كاي للعلاقة بين الطائفية والولاءات الفرعية والتعايش السلمي
٢٢٢	جدول (٥٠) يبين اختبار مربع كاي للعلاقة بين الجريمة المنظمة وسيادة الدولة والقانون
٢٢٣	جدول (٥١) يبين اختبار مربع كاي للعلاقة بين دور الاسرة والتعايش السلمي
٢٢٤	جدول (٥٢) يبين اختبار مربع كاي للعلاقة بين ضعف دور المدرسة ومناهجها في تعزيز وغرس القيم الوطنية من معوقات التعايش السلمي في العراق .
٢٢٥	جدول (٥٣) يبين اختبار مربع كاي للعلاقة بين بيئة العراق والتعايش السلمي .
٢٢٦	جدول (٥٤) يبين اختبار مربع كاي للعلاقة بين ازمة المواطنة ومعوقات التعايش السلمي في العراق

فهرست الأشكال

الصفحة	العنوان
١٤٤	شكل (١) خارطة محافظة النجف
١٥٥	شكل (٢) اعمدة بيانية تمثل الفئات العمرية
١٥٦	شكل (٣) اعمدة بيانية تمثل توزيع المبحوثين حسب الجنس
١٥٨	شكل (٤) اعمدة بيانية تمثل توزيع المبحوثين حسب الحالة الاجتماعية
١٥٩	شكل (٥) اعمدة بيانية تمثل توزيع المبحوثين حسب مكان الإقامة
١٦٠	شكل (٦) اعمدة بيانية تمثل توزيع المبحوثين حسب الخلفية الاجتماعية
١٦٢	شكل (٧) اعمدة بيانية تمثل توزيع المبحوثين حسب المهنة
١٦٣	شكل (٨) اعمدة بيانية تمثل توزيع حسب عدد سنوات الخدمة
١٦٥	شكل (٩) اعمدة بيانية تمثل توزيع المبحوثين حسب التحصيل الدراسي

المقدمة

إنّ التطور التكنولوجي التقني في مختلف المجالات ونمو التجارة الدولية والاقتصاد وتوسع التبادل الحر وفتح الأسواق للتجارة العالمية والعولمة جعلت العالم قرية صغيرة تتفاعل فيها جميع المكونات وسقطت الحدود بين الدول ، فقد أدى ذلك إلى العولمة الاقتصادية ، والعولمة الثقافية ، وعولمة الجريمة ، إذ نقلت عولمة الجريمة من المستوى الوطني إلى المستوى الدولي .

ومن هنا تمت الإشارة إلى الجريمة المنظمة بالجريمة العابرة للحدود الوطنية ، وقد أدى هذا إلى خلق المنظمات الإجرامية الدولية الخطيرة التي تعمل على المستوى الدولي من خلال الاعتماد على استراتيجية معينة ، وهي استراتيجية التحالفات بين المنظمات الاجرامية الوطنية بهدف فرض هيمنتها وكذا السيطرة على الدول مما جعل الجريمة المنظمة من أكبر التحديات التي تواجه الدول من دون تمييز سواء كانت هذه الدول متقدمة أو من الدول النامية . ويسبب ما طرأ من تغيرات على المجتمع الدولي ، والتي لازمها تغير في اشكال وانواع الجرائم من حيث طرق ارتكابها ووسائل كشفها ، فتطورت الجريمة مع الحياة فأصبحت اكثر تعقيداً واصبح الضرر اضخم واكبر ، وتعد الجريمة المنظمة ضمن الظواهر التي جعلت بعض الدول تعيش في حالة قلق مستمر بسبب تخطيها حدود الدولة الواحدة ، إذ إنها تتسم بالطابع عبر الوطني مما يقتضي تعاوناً دولياً كبيراً للمكافحة والحد منها .

إنّ الجريمة المنظمة تشكل تهديداً مباشراً للتعيش السلمي والاستقرار والامن على الصعيد الوطني والدولي ، وتمثل هجوماً مباشراً على السلطة التشريعية والسياسية ، وتتحدى سلطة الدولة نفسها ، وهي خراب للمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية ، وتتسبب بفقدان الثقة في عمليات الديمقراطية وتلحق الضرر بجميع دول العالم ، وساهمت الظروف الاقتصادية والتغيرات الدولية على زيادة حجم التنظيمات الاجرامية عبر الدول وخاصةً في ظل العولمة الاقتصادية والتطور التكنولوجي وانعكس ذلك على زيادة انواع الانشطة التي تمارسها العصابات الاجرامية عبر الدول . ولقد تداخلت عدة اسباب وبواعث استطاعت جعل الجريمة المنظمة تهديداً حقيقياً للحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للأفراد ، فيجب الحد من الظواهر الاجرامية من خلال ابتكار اجراءات و وسائل فعالة لردع الانحرافات قبل حدوثها ، وتحسباً لأثار الجريمة المنظمة

بدأت الدول متمثلة بأجهزتها الأمنية لتصدي وتحريم الافعال غير القانونية وملاحقة الفاعلين ، كما أن للمنظمات الدولية دوراً مهماً في توعية ونشر المفاهيم حول الاخطار التي تتجلى من الجريمة المنظمة . وظهر مؤخراً العديد من التحديات التي تهدد التطبيق الكامل لحقوق الانسان ، والعمليات التي تنفذ من قبل الجماعات الاجرامية التي تسبب خسائر فادحة في الارواح والاموال والمعاناة الانسانية ، وتهدد السلام والاستقرار في العديد من مناطق العالم ، وأن الاجراءات المتخذة لمواجهة هذه الممارسات تتعارض في بعض الحالات مع الحريات الاساسية للإنسان ، وخاصة إن ارتباطها وثيقاً بالحق في الصحة والحياة والغذاء .

ولا بد لنا أن نبدأ قبل الشروع بالدراسة بالتنويه الى حقيقة مؤسفة جداً ، ألا وهي أن التعايش السلمي هو مصطلح دارج استعماله في المجتمع ، ونظام تم العمل به بين الشعوب والأمم المختلفة في التاريخ والثقافات التي تكون منها المجتمع الدولي ، إذ إن هذه الدول تميل الى الجانب الذي يخدم مصالحها ومطامع شعبها لاسيما الدول الكبرى التي من شأنها أن تتحكم بالمقدرات الدولية وفقاً لما يخدم مصالحها والاعمال عن مصالح الشعوب التي تحكمها دول ضعيفة ونظام حكم هزيل ، ألا إن هذا يجب ألا يمس مبدأ التعايش السلمي الذي يعتبر من اهم المبادئ التي تحكم العلاقات الدولية بين الأمم والشعوب ، هذا المبدأ الذي يعطي كل ذو حق حقه من دون خوف أو وجل .

إن التعايش السلمي من المواضيع المهمة في الوقت الذي كثرت فيه الجرائم وخاصة الجريمة المنظمة ، فلا شك أن التعايش السلمي شرطاً لا بد منه لتحقيق الاستقرار ، إذ لا يمكن لأي بلد او مجتمع ان يحقق الازدهار اقتصادياً او سياسياً وهو يفتقر الى عناصر التعايش والسلام المجتمعي ، فلا بد من الحد من الجريمة المنظمة كونها من المؤثرات الكبيرة التي تعيق عملية السلام والتعايش السلمي بين الشعوب والامم .

وهذه الدراسة هي محاولة للتعرف على أثر الجرائم المنظمة على التعايش السلمي محلياً ومتى بدأت هذه الجرائم بالانتشار ، وذلك من خلال تعريفها وتعقب تاريخها وبيان خصائصها واركائها وذاتيتها التي تميزها عن غيرها من الجرائم المشابهة وأسباب انتشارها وايضاً معرفة

صورها وسبل مواجهتها على الصعيد الوطني والدولي ووضع آلية التعاون الدولي لمكافحتها والحد من نشاطاتها .

قد جرى تقسيم الدراسة على بابين: الباب الأول ضم الجانب النظري والباب الثاني ضم الجانب الميداني ، فيما يخص الباب الأول المتضمن الجانب النظري تم تقسيمه على ثلاثة فصول وهي:

الفصل الأول : (الاطار العام للدراسة) وتضمن مبحثين :

المبحث الاول/ عناصر الدراسة الرئيسية (المشكلة ، الأهمية ، الأهداف)

المبحث الثاني / تحديد المفاهيم والمصطلحات العلمية .

الفصل الثاني: الاطار المرجعي للدراسة ، نماذج من الدراسات السابقة (العراقية ، العربية ، الاجنبية)

الفصل الثالث : الجريمة المنظمة ويتضمن اربعة مباحث:

المبحث الاول / نشأة الجريمة المنظمة ، خصائص الجريمة المنظمة ، نشاطات الجريمة المنظمة

المبحث الثاني/ الاستراتيجية، تمييز الجريمة المنظمة عن الجرائم المشابهة ، آلية التعاون الدولي لمكافحتها

المبحث الثالث / الإجراءات الشرطية لمنع الجريمة المنظمة

المبحث الرابع / أسباب الجريمة المنظمة

الفصل الرابع : التعايش السلمي ويتضمن ثلاث مباحث:

المبحث الاول/ أهمية ، انواع ، أسس

المبحث الثاني/ أهم المؤسسات التي لها دور في ترسيخ التعايش السلمي ، قواعد التعايش السلمي

المبحث الثالث / التعايش السلمي في العراق ومعوقاته

الفصل الخامس : آثار الجريمة المنظمة

اما الباب الثاني من الرسالة : يتضمن الجانب الميداني ويضم ثلاث فصول وهي :

الفصل السادس : الاجراءات المنهجية للدراسة ويتضمن ثلاث مباحث:

المبحث الاول / مناهج ونوع الدراسة

المبحث الثاني / مجتمع وعينة الدراسة ومجالاتها

المبحث الثالث / أدوات جمع البيانات والوسائل الاحصائية

الفصل السابع : عرض تحليل وتفسير الجداول الخاصة بالجانب الميداني ويتضمن مبحثان:

المبحث الاول/ عرض تحليل وتفسير جداول خصائص عينة الدراسة

المبحث الثاني / عرض تحليل وتفسير الجداول وفقاً لمحاوير الاستبانة

الفصل الثامن : مناقشة الفرضيات ونتائج واستنتاجات وتوصيات الدراسة ويتضمن مبحثان:

المبحث الاول/ مناقشة فرضيات الدراسة

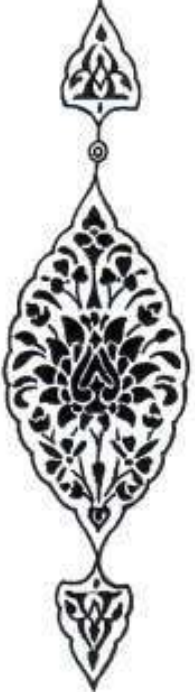
المبحث الثاني / نتائج ، استنتاجات ، توصيات

الفصل الأول

الاطار العام للدراسة

المبحث الأول : عناصر الدراسة الرئيسية

المبحث الثاني : تحديد المفاهيم والمصطلحات العلم



التمهيد:

يتكون هذا الفصل من مبحثين رئيسيين يشكلان المنظور المنهجي لهذه الرسالة ، المبحث الأول يتناول مشكلة الدراسة وأهمية الدراسة وأهدافها ، أما المبحث الثاني فقد تناول المصطلحات العلمية الواردة في الرسالة ، أن اختيار موضوع أو مشكلة البحث ليس عملية بسيطة دون أن يبذل الباحث جهداً فكرياً وعلمياً مكثفاً ودقيقاً ويتخذ قرارات موضوعية مهمة حول ما يمكن دراسته وتخصصه في فترة معينة وفي ثقافة معينة ، لأن الباحثين لا يستطيعون إجراء بحوث ناجحة أو إن يكونوا مختصين في حل المشكلات الإنسانية أو المادية التي يعاني منها المجتمع من دون تحديد عنوانه ، وصياغة نطاقه ، وتحديد أبعاده ، وتحديد أهدافه الأساسية ومقاصده العلمية.

يتفق معظم العاملين في حقل البحث العلمي على أهمية تحديد وصياغة أسئلة الدراسة ، وتكمن أهمية هذه الخطوة في أنها تؤثر بشكل كبير على جميع إجراءات وخطوات الدراسة ، ويحدد نوع البحث الذي يجريه الباحث ، وطبيعة أساليبه ، وأنواع الأدوات التي يجب أن يستعملها، والبيانات التي يمكن استعمالها ، ومن خلال حصوله على هذه البيانات التي ستساهم في تقدم المعرفة .

المبحث الاول

عناصر الدراسة الرئيسية

اولاً: مشكلة الدراسة

إن التغيرات التي طرأت على المجتمع الدولي والتي لازمها تغيير في انواع واشكال الجرائم من حيث طرق ارتكابها ووسائل كشفها ، قد ادى لتطور الجريمة جنباً إلى جنب مع الحياة وأصبحت أكثر تعقيداً ، كما كثر ضررها واتسع نطاقها ونظراً لحجمها الذي يتجاوز حدود الدولة الواحدة ، كما أنها تتميز بطابع عابر للحدود الوطنية يستلزم تعاوناً دولياً، فالصراع بين وسائل مكافحة الجريمة المنظمة يمتد عبر عدم تكافؤ الحدود الدولية ووسائل ارتكابها ، وذلك لوجود خلل لصالح الجريمة المذكورة في بعض الدول نتيجة عدم فعالية السياسة الجنائية الوطنية ، فالباحث يرى ضرورة دراسة الاسباب والآثار لهذه الجريمة وآلية التعاون الدولي لمكافحة الجريمة المنظمة ، ولا سيما بعد التطور الخطير في مسارها الذي انعكس على المجتمع داخل حدود دولة او في عدة دول مجتمعه فضلاً عن اختلاف المنظمات الاجرامية من حيث حجمها ونطاق نشاطها والجرائم التي تضطلع بها وارتباطها مع المنظمات الاجرامية الاخرى فضلاً عن التباين في تنظيماتها الداخلية ، وأن الخطورة في عدم قدرة الدول على التصدي لهذه الجريمة بشكل منفرد أثر سلبياً على التعايش السلمي ، إذ تكمن مشكلة الدراسة في الإجابة على الاسئلة الآتية :

- (١) ما هي العلاقة بين الجريمة المنظمة والتعايش السلمي؟
- (٢) ما هي اسباب الجريمة المنظمة؟
- (٣) ما هي آثارها على التعايش السلمي؟
- (٤) ما هي الإجراءات الشرطية لمنع الجريمة المنظمة ؟
- (٥) ما هو دور التقنيات الحديثة والتكنولوجيا في التصدي للجريمة المنظمة ؟
- (٦) ما هي اهمية التعايش السلمي ؟
- (٧) ما هي انواع التعايش السلمي؟
- (٨) ماهي معوقات التعايش السلمي؟
- (٩) من هي اهم المؤسسات التي لها دور في ترسيخ التعايش السلمي ؟

ثانياً: أهمية الدراسة

إنّ هذا النوع من الإجرام (الجريمة المنظمة) الذي اصبح يؤثر تأثيراً كبيراً على التعايش السلمي من ناحية ومن ناحية اخرى أن تزايد الادراك المحلي بخطورة الجريمة المنظمة بمختلف صورها من شأنها إن تعود بالدولة لعصور ما قبل الميلاد وعصور الرق والعبودية فضلاً عن أن هذه الجريمة تمثل احدى المعوقات الكبرى التي يواجهها المجتمع الدولي في سعيه للتعايش السلمي والنهوض اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً الامر الذي سيتطلب مضاعفة الجهود الدولية وايجاد آليات فعالة ومتطورة تواجه الأساليب المتطورة التي تستعملها العصابات الاجرامية المنظمة في ارتكاب الجرائم من اجل تخفيف منابع هذه الجريمة والتخفيف من نتائج الاثار السلبية التي تخلفها هذه الجرائم التي تتجاوز حدود الدولة أو الدول التي ارتكبت بها وتمس المجتمع الدولي بأسره .

ثالثاً: أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى تحقيق عدد من الأهداف وكما يلي :

- ١) التعرف على العلاقة بين الجريمة المنظمة والتعايش السلمي.
- ٢) التعرف على أسباب الجريمة المنظمة
- ٣) التعرف آثارها على التعايش السلمي.
- ٤) التعرف على الاجراءات الشرطية لمنع الجريمة المنظمة.
- ٥) التعرف على دور التقنيات الحديثة والتكنولوجيا في الحد من الجريمة المنظمة.
- ٦) التعرف على أهمية التعايش السلمي.
- ٧) التعرف على انواع التعايش السلمي.
- ٨) التعرف على معوقات التعايش السلمي .
- ٩) التعرف على المؤسسات التي لها دور في ترسيخ التعايش السلمي .

المبحث الثاني

The Scientific Concepts and Terms المفاهيم والمصطلحات العلمية

يروم الباحث في هذه الجزئية بتقديم تعريف ومفاهيم اساسية على شكل تعريفات علمية (Definitions Scientific) وكذلك تعريف المتغيرات اجرائيا (Operationally) ليستطيع المتلقي فهم مقاييس الدراسة المختلفة^(١).

وفي هذا المجال يقوم الباحث بتعريف المصطلحات الاجرائية ، والاشارة إلى المراجع التي استند عليها واستقى منها هذه التعاريف ، ودعم وجهة نظره بتبني معنى محدداً لتلك المصطلحات ، وهنا يجب تجنب التعريفات التي تكون محل خلاف والتي تحمل اكثر من معنى ، وعموماً لا بد من إبراز هذه الخطوات بشكل دقيق وواضح بحيث يتمكن قارئ بحثنا من معرفة كافة الخطوات الموضوعية التي مررنا بها من بداية البحث حتى النهاية ، وهذا من شأنه أن يساعد القارئ في التعرف على ابعاد البحث وتقويمه بشكل موضوعي ويتيح لباحثين آخرين اجراء دراسات موازية لمقارنة النتائج^(٢).

وقد كثرت المحاولات والاجتهادات فيما بين العلماء والمتخصصين في وضع تعريف محدد متفق عليه للجريمة المنظمة يصلح للتطبيق أو القياس عليه ، لتحديد الاختلاف بين تلك الجريمة والأشكال الأخرى من الجرائم الخطرة ، فبعضهم يرى الجريمة المنظمة من خلال فكرة التنظيم الوارد في إعدادها وتنظيمها ، ومنهم من يراها من خلال الاستمرارية ، والبعض الآخر يراها من خلال تواطؤ مجموعة من الافراد على الإعداد لها بطريقة تكفل لها النجاح والاستمرار والإفلات من قبضة رجال الأمن والعدالة ، كما يراها آخرون على أنها نتائج جشع مجموعة معينة من الاشخاص في الحصول على المال والنفوذ السياسي والاقتصادي بصورة غير مشروعة ، إذ إن الخاصية الأساسية لأنشطة الجريمة هو تحقيق الربح السريع^(٣).

^١ - مهدي محمد القصاص، تصميم البحث الاجتماعي، دار نيبور للطباعة والنشر والتوزيع، العراق، ٢٠١٠، ص ١٤٥.

^٢ - يوسف حجيم الطائي و هاشم فوزي العبادي ، مناهج البحث العلمي للبحوث الاعلامية والادارية والانسانية ، دار الايام للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٦م ، ص ٣٥-٣٦ .

^٣ -محمد فاروق النبهان ، مكافحة الاجرام المنظم ، المركز العربي للدراسات الامنية والتدريب ، الرياض ، ١٩٨٩م ، ص٤٣.

وهناك صعوبة في وضع تعريف محدد للجريمة المنظمة بسبب عدم إمكانية حصر وضبط خصائص الإجرام المنظم لجمعه في تعريف شامل ، ويعود ذلك الى اختلاف مفهوم الجريمة المنظمة بين الدول الغنية والدول النامية ، وكذا اختلاف المصالح الاقتصادية والمالية لكل من هذين النوعين من الدول ، ويشير مصطلح الجريمة المنظمة إلى معنيين مختلفين ، إذ إنه يعني النشاط غير المنظم وغير القانوني للسلطة والمنفعة ، ومع ذلك فإن هذا المصطلح يستعمل اليوم وفق المعنى الثاني (المنفعة) وقد أصبح فعليا مرادفاً للعصابات بشكل عام أو المنظمات التي تتبع أسلوب المافيا بشكل خاص^(١). وهناك كثير من التفسيرات أو التعريفات المتعددة للجريمة التي اختلفت باختلاف الاختصاصات نذكر منها:

أولاً : الجريمة (Teh Crime)

التعريف اللغوي : من الناحية اللغوية أخذت كلمة جريمة من المجرم: التعدي والجرم هو الذنب ، والجمع إجرام وجروم ، وهو الجريمة ، ويقال جرم فلان أذنب وأخطأ فهو مجرم وجريم ، أما في اللغة الانجليزية فتدل كلمة (Crimen) على الجريمة وأصلها (Crimen) وهي كلمة لاتينية اشتقت من (Cernere) التي أتت بدورها من أصل يوناني معناها التحيز والشذوذ عن السلوك الاعتيادية ، كما اشير اليها بالكلمة (Error) أي خطأ^(٢).

الجريمة: تعني جرم - جريمة - وأجرم واجترم بمعنى أذنب^(٣).

الجريمة: تفيد كلمة (جريمة) لغةً (الجُرْمُ) الذنب ، فيقال منه (جَرَمَ) و (أجرَمَ) و (إجترَمَ)^(٤).

وقد جاء في القرآن الكريم بقوله تعالى: ((إِنَّ الَّذِينَ أَجْرَمُوا كَانُوا مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا يَضْحَكُونَ))^(٥)، ((كُلُوا وَنَمَتُوا قَلِيلًا إِنَّكُمْ مُجْرِمُونَ))^(٦) . ((وَيُحِقُّ اللَّهُ الْحَقَّ بِكَلِمَاتِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُجْرِمُونَ))^(٧)

^١ - محمد ابراهيم زيد، الجريمة المنظمة تعريفها وأنماطها وجوانبها التشريعية ، أكاديمية نايف ، الرياض، ١٩٩٩، ص ٣٢.

^٢ - Bloch, H.A. and G: Man, Crime and Society, (U.S.A) The lakeside press, 1959, P: 14

^٣ -مجد الدين بن يعقوب الفيروز أبادي ، القاموس المحيط، ط٢ الجزء الثاني ،دار إحياء التراث ، بيروت ، ٢٠٠٠م ، ص١٤٣٣ .

^٤ -محمد بن ابي بكر بن عبد القادر الرازي ، مختار الصحاح ، دار الرسالة ، الكويت ، ١٩٨٣م ، ص ١٠٠ .

^٥ - سورة المطففين ، الاية ٢٩ .

^٦ - سورة المرسلات ، الاية ٤٦ .

^٧ - سورة يونس ، الاية ٨٢ .

التعريف الاصطلاحي للجريمة: "اختلفت النظرة إلى الجريمة قديمها وحديثها ، بل اختلفت على مر العصور باختلاف المجتمعات وقد حدا هذا الاختلاف بالعلامة ماكسويل (Maxwell) إلى القول بأن السلوك الاجرامي: عمل نسبي لا يقبل التعريف المطلق ، إذ إن نسبيته تعيق او تمنع ايجاد تعريف محدد وثابت له"^(١) .

اما من الناحية الاجتماعية فتعرف الجريمة : بأنها كل فعل يخالف المبادئ العامة للأفراد ، وأنها فعل فردي أو جماعي يشكل خرقاً لقواعد الضبط الاجتماعي التي يقرها المجتمع من عادات وقيم واعراف سائدة^(٢) .

ويعرفها دوركايم:(durkheim)*: بأنها كل فعل أو امتناع يتعارض مع القيم والافكار التي استقرت في كيان الجماعة^(٣) .

وكذلك بارسونز (Parsons)** عرف الجريمة بأنها: إنحراف عن المستويات المعيارية التي يجب على الفرد أن يتماثل معها كتقافة عامة للمجتمع^(٤) .

المفهوم القانوني للجريمة: يختلف تعريف الجريمة بين علماء القانون إذ إن لكل هؤلاء رأياً في الموضوع اذ تعد الجريمة وليدة القانون وصنيعته ، فأن معانيها لا بد وأن تتعدد بتعدد المصدر ، فمنها جريمة جنائية تنسب للقانون الجنائي ، ومنها مدنية تنسب للقانون المدني والأخرى إدارية وتأديبية رادعة تنسب للقانون الإداري ، ولكن ما أن ينطق المرء بكلمة جريمة حتى ينصرف الذهن إلى المعنى الأكثر شيوعاً في المجتمع وهو المفهوم الجنائي باعتباره أهمها^(٥) .

^١ - مصطفى العوجي ، دروس في العلم الجنائي (الجريمة والمجرم) ، مؤسسة نوفل ، بيروت ، ١٩٨٠ ، ص ١٤٩ .

^٢ - محمود ابو زيد ، معجم في علم الاجرام والاجتماع القانوني والعقاب، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، مصر القاهرة، ٢٠٠٣ ، ص ١٧٨ .

* أميل دوركايم (١٨٥٨-١٩١٧) ، هو فيلسوف وعالم اجتماع فرنسي وهو احد مؤسسي علم الاجتماع الحديث ، وقد وضع منهجية مستقلة لهذا العلم تقدم على النظرية والتجريب في ان واحد وكان اول عمل اجتماعي رئيسي له (قسم العمل في المجتمع) وأنشأ أول قسم (علم اجتماع اوروبي) ليصبح اول استاذ لعلم الاجتماع في بلده فرنسا ، الوقت (٩:٣٠ pm) التاريخ ٢٠٢٣/١١/٨ الموقع <https://ar.wikipedia.org/wiki/>

^٣ -منال محمد عباس، علم الاجتماع الجنائي ، دار المعرفة الجامعية للطباعة والنشر، الاسكندرية ، ٢٠١٨ ، ص ٦٢ .

**بارسونز (١٩٠٢-١٩٧٩) هو اخذ ابرز علماء الاجتماع المعاصرين في الولايات المتحدة الامريكية الذي وضع نظرية عامة لدراسة المجتمع تسمى بنظرية السلوك استند فيها الى المبدأ المنهجي ومبدأ المعرفة والواقعية التحليلية ، ينظر: احسان محمد الحسن ،النظريات الاجتماعية ، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٥ ، ص ٣٠ .

4-N.Y,Free Press, The social system ,T.parsons,p:206.

^٥ -عبد الرحمن محمد ابو توته ، علم الاجرام ، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ، ١٩٩٩ م ، ص ٣٨ .

يقول الدكتور عبود السراج* في هذا الصدد : يرى علماء القانون أن الجريمة هي الافعال التي تخالف قواعد الدين والاخلاق والقانون لذلك يطلقون عليها(الجرائم المدنية والجرائم التأديبية) . ويرى أن الجريمة هي سلوك يجرمه القانون ويرد عليه بعقوبة جزائية أو بتدبير احترازي . ووضح من خلال التعريف أن السلوك الاجرامي يتميز عن غيره من أنواع السلوك المنحرفة الأخرى بصفتين متلازمتين هما : تجريم القانون له و مجازاة مرتكبه بعقوبة جزائية^(١).

اما **التعريف الشرعي للجريمة** : "عرف الماوردي الجريمة بأنها : محظورات شرعية زجر الله عنها بحد أو تعزير ، ولها عند التهمة حال استبراء تقتضيه السياسة الدينية ، ولها عند ثبوتها وصحتها حال استيفاء توجبه الاحكام الشرعية"^(٢) .

وعرفها **الدكتور يس عمر يوسف** بانها : اتيان فعل محرم معاقب على فعله أو تركه^(٣) . ومن خلال ما ذكر من تعاريف وجدنا بعض من الفقهاء قد اعتمد المعيار الشكلي لتعريف الجريمة مما يصور العلاقة الشكلية بين الجريمة والقانون لا سيما النصوص العقابية ، فالجريمة في نظرهم واقعة ترتكب بالمخالفة لقواعد ونصوص القانون الجنائي التي حصرها الشارع ورتب عليها عقوبة جنائية من دون ذكر التفاصيل الجوهرية للجريمة بينما تكون حقيقتها واقعة تنطوي على ضرر وتهديد للمجتمع ، قد حماها المشرع الجنائي بقواعده ، وفي اصل المشرح عندما يحرم ويمنع الافعال فإن ذلك يكون في مصلحة وحماية المجتمع .

التعريف الاجرائي للجريمة: الجريمة هي سلوك عدواني منحرف ناتج عن منشأ نفسي أو مادي أو عاطفي يتمثل في الخروج عن الاخلاق والقيم والاعراف السائدة في المجتمع ، ويعاكس القوانين والشرائع والمعتقدات ، ويقترن بعقوبة ينص عليها القانون.

* عبود السراج عميد كلية الحقوق بجامعة دمشق سابقا وعميد كلية الحقوق الجامعة العربية الدولية الوريبة حتى عام ٢٠٢١ وخبير دولي في جامعة الدول العربية ، وقت دخول الموقع (١٠:١١pm) التاريخ ٢٠٢٤/١١/١٣ حسب الموقع الالكتروني <https://arabacademy-sy.org/ar/page16209>.

^١ - عمر محي الدين الحوري، ينظر: الدكتور عبود السراج، الجريمة - اسبابها - مكافحتها، توزيع دار الفكر، دمشق، سوريا، ٢٠٠٣، ص ٨٠ .

^٢ - ابو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري البغدادي الملقب بالماوردي المتوفي (٤٥٠هـ) ، الاحكام السلطانية في الولايات الدينية ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي واولاده ، مصر ، ١٩٦٠م ، ص ٢١٩ .

^٣ - يس عمر يوسف ، النظرية العامة للقانون الجنائي السوداني لسنة ١٩٩١م ، ط٦ ، دار ومكتبة الهلال للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٩٦ ، ص ٨١ .

ثانياً: المنظمة (Organization)

التعريف اللغوي للمنظمة : تعدُّ كلمة تنظيم ومنظمة ترجمة للمصطلح الانكليزي والفرنسي (Organization)، وتكتب عادة في امريكا (Organization) ، اما المصطلح العربي فهو نظم

ينظم تنظيماً ومنها كلمة التنظيم ، وتستعمل بنفس معنى كلمة منظمة (١).

والمنظمة : فهي مشتقة من المنظم مكان النظم ومجموعة منظم ، والمنظم يستدل عليه من " منظم الحركة " وهي آلة معدة لتنظيم حركة جهاز ويقال تنظم تنظيماً الأمر : أي استقام (٢) .

النظم لغة : التاليف نظمه ينظمه - ضرب يضرب - نظماً ونظاماً ونظمه فانظم . وتنظيم،

والنظام : هو الهدية والسيرة ، وليس لامرهم نظام أي ليس له هدي ولا متعلق ولا استقامة والجمع انظمة واناظيم ونظم (٣) .

اما التعريف الاصطلاحي للمنظمة : فهي مجموعة العلاقات المتبادلة بين الافراد والجماعات والتي تؤدي إلى التعاون فيما بينهم من أجل تحقيق اهداف محددة (٤) .

ومعنى كلمة المنظمة : هو الاشارة الى تلك الابنية الخاصة بالتنظيمات الاجرامية التي هي في حالة انفتاح وفي صورة متغيرة ويكُون معنى التنظيم فهو: تنظيم الذات وتنظيم الغير وتنظيم الجماعات الاخرى في شبكة او تحالف دولي وتنظيم العمل الاجرامي (٥).

اما برناد (Chester Barnard) * فقد عرّف المنظمة على أنها : نسق من الانشطة المنسقة شعوريا ، أو إنها قوى منظمة من شخصين او اكثر تقوم بانجاز مجموعة من الانشطة من خلال النسق الهادف المدروس والشعوري (٦) .

^١ - بوفلجة غياث ، مقدمة في علم النفس التنظيمي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ١٩٩٢م ، ص ١٣ .

^٢ - خليل البحر، المعجم العربي الحديث لاوس ، باريس ، ب ن ، ب ت ، ص ٣٤ .

^٣ - ابن منظور الانصاري ، لسان العرب، ج ١٢ ، دار الصادر ، بيروت ، ١٩٩٢ ، ص ٥٧٨ .

^٤ - زهير بو جمعة شلاي ، الصراع التنظيمي وادارة المنظمة ، دار البيازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، ٢٠١٩ ، ص ٢٩ .

^٥ - ريسان عزيز داخل ، الجريمة المنظمة والفساد في العراق ، مجلة كلية الاداب جامعة بغداد، ع ٨٩ لسنة ٢٠٠٨ ، ص ٤٩٣ .

* برناد (Chester Barnard) (١٨٨٦-١٩٦١) هو اقتصادي امريكي ومن علماء الاجتماع الحقيقيين لدى نسبة كبيرة من الاشخاص يعمل في الدراسات التنظيمية ولد في مالدين وهو عضوا في الاكاديمية الامريكية للفنون والعلوم توفي في مدينة نيويورك عن عمر يناهز ٧٥ عام. (الانترنت ، ويكيبيديا ، الوقت (٣٠:١٠pm) التاريخ ٢٠٢٣/١١/١١ حسب الموقع الالكتروني <https://ar.m.wikipedia.org/wiki/>

^٦ - زهير بو جمعة شلاي ، مصدر سابق ، ص ٣٠ .

"أما سيمون (Simon)** فقد عرف المنظمة بأنها عبارة عن هيكل مركب من الاتصالات والعلاقات المرتبطة بسلوكيات معرفية"^(١).

اما ديسلر (Dessler) فقد عرفها على أنها الإدارة الوظيفية ، بمعنى إدارة مجموعة من الوظائف المتنوعة ^(٢).

اما تعريف ستيفن روبين (Stephen p. Robbins) : فقد عرف المنظمة بأنها تكوين اجتماعي منظم بوعي، له حدود واضحة المعالم يعمل على اساس دائم لتحقيق هدف معين او مجموعة اهداف^(٣). ويذهب البعض في تعريفهم للتنظيم إلى الجمع بين الجانب الشكلي والمضمون ، فيعتبروه مجموعة من الأبنية والوحدات الهيكلية التي تستوعب الجهود الفردية لتحقيق الاهداف التنظيمية، أو هو مجموعة من "النشاطات والممارسات الهادفة إلى توظيف الموارد المؤسسية واستغلالها من أجل تحقيق جملة من الاهداف وذلك عبر استعمال اسلوبي الفاعلية والكفاءة ^(٤).

مما سبق نلاحظ أن جميع التعريفات التي وردت تتفق على نقطة واحدة أن المنظمة لها اهداف تنظيمية توظف طاقاتها البشرية المشتركة من أجل تحقيقها.

التعريف الاجرائي للمنظمة: هي كيان اجتماعي مشترك ينتج عنه تفاعل الافراد لتحقيق اهداف محددة وتقوم على مجموعة من المبادئ التي تجتمع فيها العناصر البشرية وتخضع لمنطق دقيق

**هربرت الكسندر سيمون(١٩١٦-٢٠٠١) عالما سياسيا امريكيا واثرت اعماله في مجال علوم الكمبيوتر والاقتصاد وعلم النفس المعرفي وهو معروف بنظريتي العقلانية المحدودة و المرضية حاصل على جائزة نوبل في العلوم الاقتصادية عام ١٩٧٨ وجائزة تورينج في علوم الكمبيوتر عام ١٩٧٥ ، الوقت (١١:٣٠pm)التاريخ ٢٠٢٣/١١/١١ حسب الموقع الالكتروني <https://ar.m.wikipedia.org/wiki/>

^١ - نور الدين تاويريريت ، قياس الفعالية التنظيمية من خلال التقييم التنظيمي، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه ،كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية،جامعة محمود منتوري قسنطينة ، الجزائر ، ٢٠٠٦، ص٧٥.

2-W.R Scott: Organization, Rational , Natural and Open Systems Third edition, Englewood, prentice Hall Int, Cliffla N.J. 1992, P P 21-28.

3- Stephen Robbins :Organization theory ,Structure Design and applications,3rd Englewood cliffs ,N:J: Prentice Hall INC,1990,P200.

^٤ -حسن ابراهيم بلوط ، المبادئ والاتجاهات الحديثة في ادارة المؤسسات ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، ٢٠٠٥م ، ص١١.

ينظم الجهود وينسق بينهما لتوضيح المهام والواجبات الملقاة على عاتقهم من أجل تحقيق نتيجة مثمرة للموارد البشرية والامكانيات المادية.

ثالثاً: الجريمة المنظمة (Organized Crime)

"استغرق النقاش وطال في الدول الغربية حول تعريف الجريمة المنظمة عقوداً من الزمن ولا زال إلى الآن ، وكثرت واختلفت تعريفات الجريمة المنظمة ، الصادرة من هيئات دولية واقليمية ومن الدول المختلفة والاكاديميين واساتذة القانون الجنائي وعلم الاجتماع ومن قيادات الشرطة والاجهزة الامنية وغيرهم"^(١). وفيما يلي نستعرض بعض التعريفات التي يمكنها الالمام بابعاد الجريمة المنظمة واشكالها وصورها أخذين بنظر الاعتبار وجود جرائم منظمة داخلية تتم داخل حدود الدولة واخرى تكون عابرة لحدود الدولة ، ومنها مايلي :

التعريف اللغوي للجريمة المنظمة : "تفيد كلمة جريمة لغة جرم - جريمة وإجرام وأجرم وإجترم عليه ، ويقال جرم- جريمة : عظم جرمه ،جرمه وتجرم عليه ، اتهمه بالجرم. وبذلك فان الجريمة والجرم والذنب الجرم : القطع جرمه يجرمه جرماً: قطعه. وجرم - جرماً : أذنب ، ويقال جرم نفسه وقومه واجرم عليهم واليهم"^(٢).

وتفيد كلمة الجريمة والجرم لغة: الذنب ، تقول منه (جرم وأجرم واجترم) والجرم بالكسر للجسد وقوله تعالى (ولا يجرمنكم شنئان قوم على أن لا تعدلوا)^(٣) ، أي لا يحملنكم و(تجرم) عليه أي ادعى عليه ذنبا لم يفعله^(٤) .

التعريف الاصطلاحي للجريمة المنظمة:

إن الجريمة المنظمة كالإرهاب ليس لها تعريف دقيق أو متفق عليه ، وهي مشروع إجرامي له هيكل مندرج يعمل في سرية تامة وله قانون داخلي ينظم العمل ويضع عقوبات للمخالفين من

^١ - عبد الصمد سكر ، التعاون الدولي الامني في مكافحة الجرائم المعاصرة : دراسة تحليلية في ضوء القواعد العامة للقانون الدولي والمنظمات الدولية ، مكتبة الشهيد خالد الحسن، القاهرة ، ٢٠٠٥ ، ص١٤١ .

^٢ - عبد الله نوار شعت ، التعاون الدولي في مكافحة الجريمة المنظمة والارهاب الدولي ، مكتبة الوفاء القانونية ، الاسكندرية، ٢٠١٧ ، ص٢٣-٢٤ .

^٣ - سورة المائدة ، الاية٨.

^٤ -أحسن بو سقيعة ، الوجيز في القانون الجزائري الخاص، ط٣، دار هومة ، الجزائر، ٢٠٠٥ م ، ص٥.

أعضائه ، وذلك لضمان استمرارها لفترة طويلة ، بل ولزيادة التمويه فإن بعض العصابات المنظمة تعمل تحت لافتات شرعية^(١) .

كما عرفها عددا من الباحثين في علم الاجرام: هي ماتفعله المافيا ، او ما تقوم به عصابات المثلث الصيني ، او ماتمارسه عصابات الجريمة المنظمة في روسيا او عصابات الياكوزا اليابانية او التنظيمات الاجرامية النيجيرية^(٢) .

وقد عرفها الدكتور مصطفى طاهر بالقول: " الجريمة المنظمة جريمة متنوعة ومعقدة من الانشطة الاجرامية والعمليات السرية واسعة النطاق المتعلقة بالعديد من السلع والخدمات غير المشروعة تهيمن عليها عصابات بالغة القوة والتنظيم ، تضم الاف المجرمين من مختلف الجنسيات ، وتتم بقدر كبير من الاستمرارية وقوة البطش وتستهدف تحقيق الربح المالي واكتساب القوة والنفوذ باستعمال أساليب عديدة ومختلفة"^(٣) .

يعرف والتر ريكلس (Reckless)* الجريمة المنظمة بانها مرادفة للاعمال الاقتصادية التي تقوم على أنشطة غير قانونية ، وفي حالة قيام الأنشطة بالطرق القانونية ينبغي تكملتها بوسائل غير مشروعة^(٤) .

عرف الاتحاد الاوربي الجريمة المنظمة : "بأنها جماعة مشكلة من اكثر من شخصين تمارس نشاطا اجراميا بارتكاب جرائم جسيمة لمدة طويلة او مدة غير محددة ويكون لكل عضوا فيها مهمة محددة اطار التنظيم الاجرامي ، وتهدف للحصول على السطوة او تحقيق الارباح المالية

١ - عباس أبو شامة عبد المحمود ، التعريف بالظواهر الإجرامية المستحدثة، حجمها، أبعادها، ونشاطها في الدول العربية ، الظواهر الإجرامية المستحدثة وسبل مواجهتها، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض ١٩٩٩ ، ص ١٦ .

2- Jean Paul Brodeur , Organized Crime Trends in the Literature ,International Annals of Criminology ,Vol35,new york , 1997, P: 34.P:90 .

٢ - ماهر فوزي، ينظر: مصطفى طاهر، الملامح العامة للجريمة المنظمة ، مقال منشور بمجلة الشرطة الامارات ، ع٢٧٣ ، ٢٣ سبتمبر ١٩٩٣ ، ص١٠ .

* والتر ريكلس :استاذ فخري في علم الاجتماع في ولاية اوهايو، وباحث في علم الاجرام الامريكي ، معروفا بنظرية الاحتواء التي ركزت على مايمنع الناس من الانخراط في الجريمة تاريخ ميلاده ١٩يناير ١٨٩٩ الولايات المتحدة الامريكية وتوفي في سبتمبر عام ١٩٨٨ ، حصل على شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع من جامعة شيكاغو عام ١٩٢٥ ، في عام ١٩٦٣ منحته الجمعية الاميريكية لعلم الاجرام جائزة (ادوين ساندرلاند) لمساهمته الفعالة في النظرية والبحث في علم الاجرام حول مسببات السلوك الاجرامي المنحرف ، او نظام العدالة الجنائية ، او الاصلاحيات، او القانون، او العدالة، الوقت دخول الموقع (١١:٤٠pm)التاريخ ٢٠٢٣/١١/١٣ ، حسب الموقع الالكتروني https://en.m.wikipedia.org/wiki/Walter_Reckless

٤ - محمد الامين البشري، الفساد والجريمة المنظمة ، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ، الرياض، ٢٠٠٨ ص١٩ .

وتستعمل في ارتكابها الجريمة والعنف والتهديد ، والتاثير على الاوساط السياسية والاعلامية والاقتصادية والهيئات القضائية^(١).

عرفت الامم المتحدة الجريمة المنظمة بأنها: "الجريمة التي تتضمن نشاطاً إجرامياً معقداً وعلى نطاق واسع ، تنفذه مجموعات من الاشخاص على درجة من التنظيم تهدف الى تحقيق الثراء للمشاركين فيها ، على حساب المجتمع وأفراده ، وهي غالباً ما تتم عن طريق الاهمال التام للقانون، وتتضمن جرائم ضد الاشخاص، وتكون مرتبطة في معظم الاحيان بالفساد السياسي"^(٢).
تعريف الجريمة المنظمة على المستوى الدولي: هي سلوك ناتج عن منظمات اجرامية منحرفة حديثة ، جديدة الشكل تضم في عضويتها مجموعة من الاعضاء او العملاء الذين تختلف صورهم عن الانماط الاجرامية التقليدية الاخرى ، وتستغل هذه المنظمات الجرائم الخطرة كوسيلة لتحقيق ارباحها وبسط نفوذها وتأثيرها الاقتصادي واستغلالها للأفراد^(٣).

التعريف الاجرائي للجريمة المنظمة: ومن خلال التعريفات السابقة للجريمة المنظمة ، يمكن وضع التعريف الاجرائي على انها : نشاط إجرامي فعال ومستمر يتصف بالتنظيم والدقة والاحتراف والاستمرارية ذات بنيان هرمي متدرج يقوم به افراد محترفون تتسع دائرة نشاطه ومجال عمله على المستويين الاقليمي والدولي ، بقصد تحقيق الربح المادي من خلال استعمال العنف والتهديد والتخويف أو أي ادوات ترغيب اخرى ، مما يترتب عليه اثاراً سلبية تطل التعايش السلمي في المجتمع العراقي.

رابعاً: التعايش (coexistence)

التعريف اللغوي للتعايش يعني: عيش العيش الحياة عاش يعيش عيشاً وعيشة ومعيشاً ومعاشاً وعيشوشة، وعابشه عاش معه كقوله عاشره^(٤) .

وقد عرف (الزمخشري)* التعايش من صيغ المبالغة ، فهي مشتقة من الفعل (تعايش) ، أي: تعايشوا على الالفة والمودة^(١).

^١ - شريف سيد كامل ، الجريمة المنظمة في القانون المقارن ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٠م ، ص ١٦ .

^٢ - كوركيس يوسف داوود ، الجريمة المنظمة، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع ، الاردن ، ٢٠٠١ ، ص ٢٦ .

^٣ - احمد جلال عز الدين ، الملامح العامة للجريمة المنظمة ، المجلة العربية للدراسات الامنية ، مج ٩ ، ١٧٤ ، الرياض ، ١٩٩٤م ، ص ٥ .

^٤ - ابن منظور الانصاري ، لسان العرب ، ج ٦ ، ص ٣٢١ .

والعيش يعني : الحياة ... وعاشه بمعنى : عاش معه ودالاتها ، عاشه^(٢).

التعريف الاصطلاحي للتعايش : هو كلمة تعني : العيش المشترك مع الآخرين ، ولا يكون ذلك التعايش إلا بوجود الالفة والتسامح ، ولا يعيش الانسان مع غيره إلا إذا وجد بينهما تفاهم ، ورغبة بعيشة مشتركة ، لحمتها الالفة وسدادها التسامح والثقة^(٣) .

التعريف من الناحية السياسية يعني : الحد من الصراع أو ترويض الخلاف العقائدي بين قوتين ، أو العمل على احتواء ذلك الصراع مما يفتح مجالاً لقنوات الاتصال بين الطرفين المتصارعين^(٤)

ويعرف التعايش بأنه : اجتماع مجموعة من الناس في مكان معين تربطهم وسائل العيش من المطعم والمشرب واسباسيات الحياة بغض النظر عن الدين والانتماءات الاخرى يعرف كل منهما بحق الآخر دون اندماج او انصهار^(٥) .

والتعايش : يعني تعريف غير المسلمين بديننا ، والدعوة اليه ، فإن لم يقبلوه ديننا لهم ، فينبغي حينئذ وضع القواعد التي تكفل حقن الدماء وتمكين الناس من السعي في الارض واقامة العدل ، والتعاون فيما يكون التعاون فيه^(٦) .

ويعرف التعايش : بأنه أن يعيش الناس في مجتمعات متكاملة معاً دون ان يقتل بعضهم بعضاً ، اي القبول بوجود الآخر جنباً الى جنب دون السعي لإلغائه او الاضرار به^(٧) .

*الزمخشري : هو محمود بن عمر بن محمد عمر الخوارزمي ، ابو القاسم بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي ، من أئمة العلم بالدين والتفسير واللغة والاداب ، ولد في زمخشري في السابع والعشرين من شهر رجب سنة ١٠٤٧م في تركمانستان ، ثم سافر الى مكة ولقب بجار الله ، وتوفي سنة ١١٤٣م ، في خوارزم ، بعد رجوعه من مكة ، وكان بالاعا في الاداب و صنف التصانيف ومن اعماله البارزة (الكشاف) . (الانترنت ، ويكيبيديا ، الوقت (٠١:٣٠pm) التاريخ ٢٧/١١/٢٠٢٣ حسب الموقع الالكتروني .

<https://arabicres.com/azzamakshari-quotes>

^١ - ابو القاسم محمود بن عمر الخوارزمي ، اساس البلاغة ، سنة ١١٤٣م ، تحقيق محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٨م ، ج١ ، ص٦٨٩ .

^٢ - ابن منظور الانصاري ، ج٩ ، ط٣ ، دار احياء التراث العربي ، لبنان ، ص٤٩٧-٤٩٨ .

^٣ - المبارك هاني وشوقي ابو خليل ، الاسلام والتفاهم والتعايش بين الشعوب ، دار الفكر ، دمشق ، ٢٠٠٤م ، ص١٢ .

^٤ - عادل محمد الغرياني ، التعايش السلمي في عصور الدول الاسلامية ، بحث مقدم الى ندوة الدولية المنعقد في (٢٠٠٩/٩/٨) كولومبو ، سريلانكا ، ٢٠٠٣ ، ص٤ .

^٥ - هاني المبارك وشوقي ابو خليل ، مصدر سابق ، ص١٢ .

^٦ - محمد موسى الشريف ، التقارب والتعايش مع غير المسلمين ، ط٢ ، دار ابن كثير ، دمشق ، ٢٠٠٨ ، ص٧ .

^٧ - تشايز انطونيو وميناو مارثا ، تخيل التعايش السلمي معاً تجديد الانسانية بعد الصراع الاثني العنيف ، ترجمة فؤاد السروجي ، الدار الالهية ، للنشر والتوزيع ، الاردن ، ٢٠٠٦ ، ص٥ .

التعريف الاجرائي للتعايش : التعايش : يعني الاجتماع والتفاعل والتعاون المشترك بين افراد المجتمع الواحد الذي تربطهم وسائل العيش وأساسيات الحياة بغض النظر عن اختلاف دينهم وأنتمائاتهم الاخرى ، وكذلك بين الدول ، إذ يكون الميل الى التسامح والتعاون وقبول الرأى الاخر بديلاً عن اللجوء الى العنف والعداء.

خامساً : السلم (Peace)

التعريف اللغوي للسلم : والسلم : المُسالم . تقول: انا سلم لمن سالمني. وتقول سلمٌ وسَلْمٌ: مسالمون ، وكذلك امرأة سلمٌ وسَلْمٌ . والسَلْمُ الأستِسْلَامُ . والتسالمُ التصالح . والمسالمة المصالحة^(١).

سلم : خلاف الحرب وسالمه مسالم وسلاما : صالحه^(٢) ، وورد في القرآن الكريم (وإن جنحوا للسلم فاجنح لها)^(٣).

سَلْمٌ : (فتح السين واللام والميم) بمعنى بالأمر رضي واليه انتقاد وتسالم القوم : تصالحوا وتوافقوا والسلامة : البراءة من العيوب والآفات وسَلْمٌ : بمعنى سلم الشيء اعطاه اياه^(٤).

التعريف الاصطلاحي للسلم: هو أمن عام تطمئن اليه النفوس ، وتنتشر فيه الهمم ، ويسكن اليه البريء ، ويأنس به الضعيف^(٥).

والسلم: يعبر عن الصلح والتصالح الانساني ، ولا طريق من خلاله الى التعارك والتصارع ، بل تطبيقاته في التعاون والتشارك والتكامل^(٦).

وعرف قاموس أكسفورد الانكليزي السلم (Peace) : على أنه : هو حالة أو فترة ليس فيها حرب او انتهت فيها حرب^(٧).

١ - ابن منظور، لسان العرب ، ج١٢ ، مصدر سابق ، ص٢٩٣ .

٢ -الاب لويس معلوف ، المنجد في اللغة والادب والعلوم ، ط١٨ ، مطبعة الكاثوليكية ، بيروت ، ١٩٦٥م ، ص ٣٤٧

٣ - سورة الانفال ، اية ٦١ .

٤ -الاب لويس معلوف ، مصدر سابق ، ص٣٤٧.

٥ -ابو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري الماوردي، أدب الدنيا والدين ، ج١ ، دار مكتبة الحياة ، ١٩٨٦ ، ص١٤٢ .

٦ -شوقي ابو الخليل ، الاسلام والتفاهم والتعايش بين الشعوب ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، ١٩٩٧ ، ص٦٨ .

٧ - جون م. هوكنز وآخرون، قاموس أكسفورد المحيط انكليزي -عربي، ترجمة محمد بدوي ، أكاديميا انترناشيونال، ٢٠٠٣، ص٦٢.

وعرف قاموس كامبردج السلم : على أنه التحرر من الحرب والعنف خاصةً عندما يعيش الناس ويعملون معاً بسعادة من دون خلافات (١) .

التعريف الاجرائي للسلم : من خلال التعريفات السابقة بالامكان ان نعرف السلم على أنه خلق السلام على أساس المبادئ الإنسانية العامة ، التي وضعتها وكالة عليا ، لها القدرة على تأمين تعايشهم الديني والسياسي والاجتماعي والاقتصادي والتعليمي والثقافي .

سادساً: التعايش السلمي (Peaceful coexistence)

بالرجوع الى الدلالة اللغوية للتعايش ، والتي هي الاصل في اشتقاق هذا الاصطلاح، نجد في المعجم الوسيط ، تعايشوا: عاشوا على الالفة والمودة ، ومنه التعايش السلمي ، وعاشه : عاش معه والعيش معناه الحياة(٢) .

تعريف التعايش السلمي في معجم اللغة العربية المعاصرة : إنه التعايش السلمي بين الدول والاتفاق بينهما على عدم الاعتداء (٣) .

التعريف الاصطلاحي للتعايش السلمي : ويعدُّ مصطلح التعايش السلمي من المصطلحات الحديثة الذي اجتهد الباحثون في تعريف المقصود منه ، إذ عرفه بعضهم بأنه "تفاعل متبادل بين طرفين مختلفين في العادات أو المعتقد والدين ، ويكون في المجتمعات المتنوعة الديانات أو الثقافات التي ينتمي أفرادها إلى أصول مختلفة في الثقافة أو الدين أو العرق"(٤) .

ويعرف التعايش السلمي بأنه : اتفاق طرفين على تنظيم وسائل الحياة فيما بينهما وفق قاعدة يحددانها ، وتمهيد السبل المؤدية اليها (٥) .

تعريف التعايش السلمي من وجهة نظر سياسية واجتماعية بأنه : آلية سلمية لتقاسم الموارد والعيش المشترك وذلك لاعتقاد راسخ بأن العنف يولد عنف ، وأن لا بديل عن التعايش والإستفادة من الموارد المتاحة (١) .

١- قاموس كامبردج ، ٢٠١٩م .

٢- المعجم الوسيط ، صادر عن مجمع اللغة العربية ، ط٤ ، مكتبة الشروق الدولية ، مصر ، ٢٠٠٨ ، ص٦٣٩-٦٤٠ .

٣- احمد مختار عمر ، معجم اللغة العربية المعاصرة ، دار عالم الكتب ، القاهرة ، ٢٠٠٨ ، ص١٥٨٣ .

٤ - يسرى وجيه السعيد، في مفهوم التعايش : الديني الماضي والحاضر والافاق المستقبلية، مجلة ذوات التي تصدر من مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والابحاث، المغرب، ع ٥٨ ، ٢٠١٩م ، ص٧٦ .

٥ - عبد العزيز بن عثمان التويجري ، الاسلام والتعايش بين الاديان في افق القرن ٢١ ، منشورات المنظمة الاسلامية والعلوم والثقافة ، ايسيسكو ، ٢٠١٧ص١٢ .

وهناك من يرى أن التعايش السلمي : لا يقوم فقط بين الدول وإنما بين الشعوب أيضا ، وهنا تكمن الأهمية والضرورة معا ، إذ إن محرك السلم كمحرك الحرب تماماً ليس علاقة دولة بدولة ، وإنما بصورة أعمق علاقة الشعوب ببعضها البعض^(٢).

ويعرف التعايش السلمي بأنه: العيش المشترك مع الآخرين ، ولا يكون التعايش إلا بوجود اللفة والمودة ، ولا يعيش الانسان مع غيره الا اذا وجد بينهما تفاهم ورغبة بعيشة مشتركة لحمتها اللفة وسداها المودة والثقة^(٣).

التعايش السلمي : إتفاق طرفين أو عدة اطراف على تنظيم وسائل العيش - أي الحياة - فيما بينهم وفق قاعدة يتم تحديدها وتمهيد السبل المؤدية إليها^(٤).

التعريف الاجرائي للتعايش السلمي:

ويعرف التعايش السلمي في مدينة النجف الاشرف وفق منهج الدراسة الحالية بأنه حالة من القبول للآخر بغض النظر عن جنسه وانتمائه وثقافته بعيدا عن العنف والصراع لتحقيق السلم المجتمعي في المدينة.

أما تعريف المجرم : هو الإنسان البالغ الراشد الذي ارتكب فعلاً مؤذياً نصّ عليه قانون معين مما تترتب عليه عقوبات جنائية مُحددة في القانون ذاته^(٥) والمجرم : فهو شذ عن السلوك الاعتيادي^(٦).

تعريف المافيا:

هي منظمة اجرامية تطورت واخذت الشكل الحديث الذي يعرف بالجريمة المنظمة وانتقلت من ايطاليا الى امريكا بأسم كونسترا وهي تعتمد في تنظيمها على الاخلاص ومبدأ السرية وهو ما

^١ - عمرو خيرى عبد الله واخرون ، دليل المصطلحات العربية في دراسات السلام وحل النزاعات المفاهيم الاساسية لحل النزاعات وبناء السلام في العالم العربي ، جمعية الامل العراقية ، العراق ، ٢٠١٨م ، ص ١١٨ .

^٢ - فرانسوا شاتليه، إيديولوجيات الحرب والسلم، ترجمة جوزيف عبد الله ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت، لبنان، ١٩٨١م ، ص ٥.

^٣ - ثابت مهدي حمادي ، الاسلام والتعايش السلمي مع الاقليات الدينية ، دار غيداء للنشر والتوزيع ، ٢٠١٧ ، ص ١٤ .

^٤ -ميادة القاسم ، دور وسائل الاعلام في نشر وتعزيز ثقافة التعايش السلمي في المجتمعات (دراسة سوسولوجية تحليلية) ، دار Soncag Akadami ، نيسان ٢٠٢٠ ، ص ٢٠.

^٥ -اسماء بنت عبد الله بن عبد المحسن التويجري ،الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعائدات الجريمة ، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ، الرياض، ٢٠١١م ، ص ٢٨ .

^٦ -المصدر نفسه ، ص ٣٦.

~.~.~ الجريمة المنظمة وأثرها على التعايش السلمي ~.~.~

ساعدها على التنامي وحال دون ضبطها، وهي مدونة ثقافية ولكن مستغلة لغرض معين هي هيكل سلطوي يتفاعل مع النظام القانوني بكل اشكاله المتعددة^(١) .

^١ - عبد الله نوار شعت ، مصدر سابق ، ص ٢٦ - ٢٧ .

الفصل الثاني

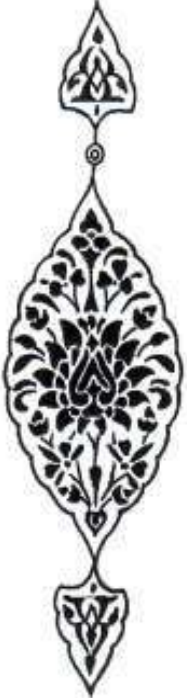
الاطار المرجعي للدراسة

المبحث الاول : نماذج من دراسات عراقية .

المبحث الثاني : نماذج من دراسات عربية .

المبحث الثالث : نماذج من دراسات اجنبية .

المبحث الرابع : مناقشة الدراسات السابقة



التمهيد

تكمن أهمية الدراسات السابقة في أنها تمثل البوصلة التي يجب أن يتبعها الباحث وترشده في الاتجاه الذي ينبغي أن يسلكه في مرحلة استكمال بحثه ، والتي لا غنى عنها في أي بحث لأنها تكشف الجذور العميقة لمشاكل الفترات السابقة ، فيعمل على توضيح ذلك خلال بحثه ، إذ تمكن الباحث من بلورة مشكلة البحث وتحديد أبعادها ، على غرار تزويده بالعديد من الأفكار والرؤى التي تساعده في الوصول إلى النتائج المستهدفة ، كما تزود الباحث بالمعلومات والعيوب والإبداعات التي عاشتها الأبحاث السابقة المتعلقة بموضوع البحث ، وتعمل على تعزيز النتائج الإيجابية والبناء عليها مع تجنب الأخطاء التي وقعت وما إلى ذلك ، كما أنها توضح أهم الجوانب التي لم يتم التطرق إليها من قبل ، مما يحفز الباحث على استكمال عملية البحث بدراسات جديدة ، فضلاً عن ذلك يساعده على إجراء المقارنات بين النتائج التي حصل عليها ومدى تداخل هذه النتائج مع نتائج البحث ، مع مساعدته في اختيار المنهج المناسب لاتباعه وفق موضوع دراسته ، تزيد من معرفة الباحث بالدراسات السابقة والدراسات التي تناولت موضوع بحثه ، مما يمكنه من تحديد أسئلة الدراسة وأهدافها بشكل علمي ، ومنع الازدواجية ، والبدء بالدراسة من حيث انتهت الدراسة السابقة ، وعلى الرغم من وجود دراسات سابقة متنوعة لكنني لم أجد حسب معرفتي أي دراسات سابقة ربطت الجريمة المنظمة بالتعايش السلمي ، وبناءً على ما تقدم

يتضمن هذا الفصل اربعة مباحث رئيسية هي :-

المبحث الاول : نماذج من الدراسات العراقية .

المبحث الثاني : نماذج من الدراسات العربية .

المبحث الثالث : نماذج من الدراسات الاجنبية .

المبحث الرابع : مناقشة ومقارنة دراسات سابقة للدراسة الحالية.

المبحث الأول

نماذج من دراسات عراقية سابقة

الدراسة الأولى: ناريمان حميد حلوس (٢٠٢٢)^(١) .

(١) أهمية الدراسة :

تكمن أهمية هذه الدراسة في محاولة وضع بعض النقاط الأساسية التي تعبر عن دور المناهج الدراسية في الحد من التطرف والانحراف وتسهم في تعزيز القيم والاعراف الاجتماعية لدى طلبة المدارس، ومنها:

أ. تغذية المنهج المدرسي وتعزيز القيم الأخلاقية والعرقية والدينية والسعي الى تهذيب سلوك الفرد وتعديله.

ب. تلعب المدارس باعتبارها من أهم المؤسسات الاجتماعية دوراً هاماً في تنشئة الأفراد وترسيخ قيمهم. التربية النبيلة وإعدادهم للحياة والمستقبل وبناء مجتمع متماسك ومزدهر يعيش فيه المواطنون في بيئة آمنة ومسالم ومتسامح .

ت. باعتبار الطلاب جزءاً مهماً في المجتمع ، فإنهم مسؤولون عن بناء هذا المجتمع وتنميته وتماسكه.

ث. أهمية تطوير الفلسفة التربوية المتمثلة في تنمية المفاهيم المذكورة سابقاً .

ج. أهمية مادة علم الاجتماع كونها تدرس السلوك الفردي والجماعي .

ح. قلة البحوث والدراسات حول هذا الموضوع الذي يربط بين المناهج الدراسية بالتعايش السلمي والفكر الإرهابي.

(٢) اهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى القاء الضوء على تأثير المناهج التعليمية على التعايش السلمي ونبذ الافكار الإرهابية، وانطلاقاً من هذا الهدف يمكن للباحث صياغة بعض الاهداف الفرعية الاخرى وهي:

أ. التعرف بمفاهيم كل من (المنهج الدراسي ، التعايش السلمي ، الفكر الارهابي).

ب. تحديد مدى العلاقة بين المناهج الدراسية التعليمية والتعايش السلمي ونبذ الفكر الارهابي

^١ - ناريمان حميد حلوس ، دور المناهج الدراسية في التربية على التعايش السلمي ونبذ الفكر الارهابي ، بحث منشور ، مجلة الدراسات التربوية ، مج ١٥ ع ٦٠ ، ٢٠٢٢ .

ت. محاولة معرفة وتحديد المناهج التعليمية المؤثرة في الطالب وانعكاسها على المجتمع.

٣) منهج الدراسة :

اعتمدت الباحثة في دراستها على المنهج الوصفي التحليلي منهجاً علمياً ، كونه المنهج المناسب لطبيعة الدراسة وأهدافها ويدرس ويشخص الظاهرة والتعبير عنها كما ونوعاً .

٤) عينة الدراسة :

تم اختيار العينة من (١٥٢) مدرساً ومدرسة اختصاص علم اجتماع مقسمين على المدارس الثانوية والاعدادية في مديرية تربية الكرخ الثانية البالغ عددها (١١٧) مدرسة للبنين والبنات وبواقع مدرساً واحداً أو أكثر لكل مدرسة .

٥) استنتاجات الدراسة :

أ. أثبتت نتائج الدراسة أن دور المدرس يعتبر مكملاً للمنهج التعليمي التربوي اذا أعد اعداداً مناسبةً ووفق فلسفة اسلامية تربوية إذ بإمكانه أن يتلافى عيوب المنهج بما يمتلكه من طرائق حديثة واساليب خاصة في التدريس ويجسد ذلك عندما يكون المدرس قدوة لطلابه المتعلمين .

ب. أكدت نتائج الدراسة أن المناهج الدراسية لها تأثير مهم جداً لمواجهة الارهاب والتطرف اذا ما تم اعدادها اعداداً جيداً وفق مبادئ الدين الاسلامي الحنيف والقيم والاعراف والاخلاق الحميدة.

ت. كشفت نتائج الدراسة ان للمدرسة أثراً مهماً في الحد من التطرف والعنف ويكون دورها مكملاً لدور الاسرة والمؤسسات الثقافية والاعلام ودور العبادة .

ث. أشارت نتائج الدراسة الميدانية أن للمدرسة أثراً كبيراً ومهم في التربية على قيم التعايش السلمي وتجسدها في سلوك المتعلمين .

ج. أثبتت نتائج الدراسة أن الطلبة والتلاميذ هم نواة بناء المجتمع وتطوره في المستقبل .

الدراسة الثانية : خليل ابراهيم حسين علي المشهداني (٢٠٢٢)^(١).

١) اهمية الدراسة:

تمتاز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات الاخرى من خلال تناولها موضوعاً يمثل دور واهمية المعلم ومدى تأثيره في ترسيخ القيم الوطنية لتلاميذ المدارس الابتدائية وتأثيره في سلوكهم وينعكس هذا التأثير على التلميذ والاسرة والمدرسة والمجتمع ، وكشف غموض مفهوم الوطنية وقيم التعايش السلمي وغرسه في نفوس التلاميذ من خلال أصالة المفهوم وبما يتوافق مع ثقافتنا لتعزيز دور التعليم في تنمية القيم جانب الوطنية والتعايش السلمي في نفوسهم ، وتتجلى أهمية الدراسات في التركيز الكبير على القيم الوطنية ومفهوم التعايش السلمي الذي يعتبر أساس الاستقرار الاجتماعي في نفس الفرد والمجتمع ، ويمكن الاستفادة من هذه الدراسة في ترسيخ مفهوم المواطنة واستعمال الوسائل المتاحة لترسيخها في أذهان تلاميذ المدارس ، إذ تقع على عاتقهم مسؤولية غرس هذا المفهوم وصياغته بالشكل المطلوب.

٢) اهداف الدراسة :

- أ. التعرف على الأساس الذي يعتبر الفرد على أساسه مواطناً في الدولة ، والحقوق والالتزامات المفروضة على كل فرد مواطن والعلاقة بين التعليم والمواطنة.
- ب. التأكيد على أهمية دور المعلمين في غرس القيم والتعايش السلمي لدى تلاميذ المدرسة.
- ت. تعميق وتعزيز السبل الكفيلة بدعم وغرس مفهوم المواطنة لدى التلميذ للحفاظ على الاستقرار والتعايش السلمي في جميع جوانب المجتمع.
- ث. العمل على بيان المعنى الحقيقي للمواطنة وترسيخها لدى تلاميذ المدرسة وضمان انعكاسها في تفاعلاتهم الاجتماعية والوطنية في حياتهم اليومية.
- ج. اعطاء تصور كامل لنظرة المعلم الثاقبة ودوره الكبير والمؤثر في نفوس تلاميذه ، ويغرس القيم الوطنية والمواطنة الصالحة ويعمقها في حياتهم اليومية وممارساتهم .

^١ - خليل ابراهيم حسين علي المشهداني ، دور المعلم في غرس القيم الوطنية والتعايش السلمي لدى التلاميذ من وجهة نظر مديري المدارس الابتدائية في مركز مدينة كركوك ، الناشر مجلة كلية الاداب - جامعة تكريت ، بحث منشور ، مجلة اداب الفراهيدي ، مج ١٤ ، ع ٥٠ لسنة ٢٠٢٢ ، ص ٤٨٢-٥٠٢ .

٣) منهج الدراسة :

استعمل الباحث في دراسته الحالية المنهج الوصفي المسحي بوصفه اكثر المناهج ملائمة لطبيعة هذا الموضوع .

٤) مجتمع الدراسة وعينتها :

تم اختيار مجتمع الدراسة من مديري المدارس الابتدائية في مركز محافظة كركوك والبالغ عددهم (٧٨) مديراً وكانت العينة بالوصف الاتي .

٥) استنتاجات الدراسة :

أ. أظهرت نتائج الدراسة أن للمعلم دوراً كبيراً بتعزيز وغرس القيم الوطنية والتعايش السلمي بدرجة عالية في المجالات الثلاثة الاساسية (قيم الولاء ، قيم الانتماء ، قيم المشاركة والتعايش السلمي).

ب. اظهرت نتائج الدراسة عدم وجود اي فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى (٠,٠٥) بين افراد العينة تبعاً للتخصص في المجالات الثلاثة .

الدراسة الثالثة : يوسف حامد السبعواوي و احمد عبد العزيز عبد العزيز (٢٠٢١)^(١) .

١) اهمية الدراسة :

أ. أن لتولي الدول أهمية كبيرة للتخطيط الحضري من أجل حماية الانسان بكافة الوسائل بما في ذلك الحد من الجريمة.

ب. تعتبر هذه الدراسة مكملة بسيطة لمكتبة العراق إذ إنه من النادر الربط بين مهنتي اختصاص علم الاجتماع الحضري وعلم اجتماع الجريمة في دراسة واحدة.

ت. ومن الناحية التطبيقية تكمن اهمية هذه الدراسة في نتائجها العلمية التي يمكن أن يأخذها أصحاب القرار التخطيطي العراقي بعين الاعتبار عند صياغة الخطط الأساسية لاعادة تأهيل المدن أو توسيعها وخاصة مدينة الموصل.

^١ - يوسف حامد السبعواوي و احمد عبد العزيز عبد العزيز ، التخطيط الحضري ودوره في الحد من الجريمة (دراسة نظرية في مدينة الموصل)، بحث منشور في مجلة كلية الاداب ، جامعة الموصل ، علم الاجتماع ، ع ١٣٩ ، كانون الاول ٢٠٢١ م .

٢) اهداف الدراسة :

- أ. الهدف الرئيسي : والذي يركز على أن التخطيط الحضري للحيز المكاني له دور في الحد من الجريمة المنظمة في مدينة الموصل.
- ب. الهدف الفرعي:
 ١. معرفة الواقع الحضري لمدينة الموصل.
 ٢. دراسة واقع الجريمة من ناحية الاسباب والعوامل.
 ٣. الربط بين النهج التخطيطي الحديث والامتيازات الاجتماعية والامنية لتخطيط المدن التقليدية.

٣) منهج الدراسة :

- لقد اعتمدت هذه الدراسة على عدة منهجيات علمية للتوصل إلى الاهداف وهي :
- أ. المنهج التاريخي : من خلاله تم دراسة العناصر التاريخية للتخطيط الحضري في مدينة الموصل مع التركيز على جزئها التقليدي .
 - ب. المنهج الوصفي : لوصف حالة محددة تمثلت بالدراسة الحالية بالواقع التخطيطي والامني لمدينة الموصل .
 - ت. المنهج المقارن : للتمييز بين سلبيات وايجابيات نمط التخطيط الحضري الحديث والتقليدي لمدينة الموصل .

٤) استنتاجات الدراسة :

يمكن أن نلخص النتائج التي توصل لها الباحثان ، وذلك من بعد الاجابة على التساؤلات التي طرحت في المبحث الاول وهي:

أ. على الرغم من أن التصميم الحضري لمدينة الموصل نجح في تحقيق المتطلبات الاقتصادية ومواكبة وتيرة التطورات العمرانية والتكنولوجية الحديثة، إلا أنه فشل في تحقيق الجوانب الاجتماعية، وخاصة الشعور بالانتماء للمكان، وهو أمر أساسي لتحقيق ذلك الهدف.

ب. وعلى الرغم من أن التخطيط لمدينة الموصل القديمة قد حقق نجاحاً كبيراً في انخفاض معدلات الجريمة ، وكذلك الفوائد الاقتصادية المطلوبة أو مستلزمات التطور الحضري

والتكنولوجي إلا أنه قد اخفق في غايته في بعض الجوانب الاجتماعية ومنها الشعور بالانتماء للمكان وهو الشرط الأساس لتحقيق الشعور بالامن .

ت. ونظرا للوضع الامني الحالي في مدينة الموصل ، فمن المستحيل الاعتماد فقط على مبادئ التخطيط الحضري الحديث أو التقليدي.

ث. تعتمد أفكار التخطيط الحضري لهذه الدراسة على اساس الدمج بين المخططات الحضرية.

ج. ومن المؤكد أن تخطيط المساحة بطريقة منطقية سيعزز الامان النفسي والاجتماعي ويقوي العلاقات الاجتماعية بين السكان ، مما يساعد في الحد من الجرائم.

الدراسة الرابعة : احمد علي مرزوك الخيكاني (٢٠٢٠) ^(١).

(١) اهمية الدراسة :

أ) **الاهمية التطبيقية**: إن المشكلة الاجتماعية التي شكلتها ظاهرة موضوع الدراسة لم يتم الاعلان عنها بكثرة ، فهي حبيسة البيوت والمنازل ولا يتم التطرق لها كثيراً إلا ما ندر وفي نطاق ضيق ، وعندما يتم الابلاغ عنها لمراكز الشرطة والاجهزة الامنية المختصة والتحقيق فهذا لا يغير من بقائها حبيسة هذه المراكز واروقتها لأنها تمس صميم الثقافة التقليدية لمجتمع العراق وشرف الاسرة وكرامتها وعرضها .لذا فمن الضروري والمهم اماطة اللثام عنها وكشف هذه المشكلة المعقدة ومحاولة ايجاد الحلول العلمية المناسبة لمواجهتها وتخفيف آثارها .

ب) **الاهمية النظرية** : الاهمية النظرية للدراسة في كونها تمثل الاساس في لبنة بناء البحث العلمي عندما تجتهد لتعطي محاولات للتعامل مع مشكلة معقدة من نوع خاص ، إذ تشكل الدراسة حسب رأي الباحث اضافة جديدة لمكتبة علم الاجتماع وذلك بسبب قلة الدراسات العراقية المتناولة لموضوع جريمة الابتزاز الالكتروني .

(٢) اهداف الدراسة :

أ. التعرف على الجرائم الالكترونية بشكل عام وبالتحديد جريمة الابتزاز الالكتروني .

^١ - احمد علي مرزوك الخيكاني ، الابعاد الاجتماعية لجرائم الابتزاز الالكتروني ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، مقدمة الى مجلس كلية الاداب ، جامعة القادسية ، قسم الاجتماع ، ٢٠٢٠م .

ب. الدوافع التي أدت الى ارتكاب جريمة الابتزاز الالكتروني ومعرفة اركانها وانواعها ووسائلها.

ت. تحديد الفئات العمرية والجنسية الاكثر عرضةً في المجتمع لأجل تثقيف الاسرة والمؤسسات المختصة وزيادة وعيهم .

ث. معرفة الابعاد الاجتماعية لجريمة الابتزاز الالكتروني .

٣) عينة الدراسة :

تمثل مجتمع البحث في محافظة كربلاء ، من مختلف الشرائح في المجتمع (القاضي ، استاذ جامعي ، ضابط شرطة ، باحث قانوني ، محقق قضائي ، محامي ، باحث اجتماعي ، مهندس حاسبات ، تقني معلومات) الذي كان عددهم (٣٠٠) شخصاً ، وكان اختيارهم بطريقة العينة العشوائية النسبية (عينة فئوية) ، وتم اعتماد التصنيف الوظيفي أو المهني واستعمال العديد من الوسائل الاحصائية لاتمام الدراسة وتحقيق اهدافها .

٤) منهج الدراسة :

اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي والمنهج التاريخي والمنهج المقارن .

٥) استنتاجات الدراسة :

أ. بعد تحليل البيانات توصلت الدراسة الى أن(الفيسبوك) هو الاكثر استعمالاً وتأثيراً بين مواقع التواصل الالكتروني .

ب. اتضح من خلال البيانات والاحصائيات ان نسبة (٣٢,٧%) من عينة المبحوثين سمعوا من احد الاصدقاء قد تعرض احدهم للإبتزاز.

ت. كشفت البيانات الواردة بأن نسبة (٣١,٨%) من المبحوثين تم تعرضهم للإبتزاز المادي اكثر من الابتزاز العاطفي او السياسي .

ث. تبين من خلال البيانات والاحصائيات أن هنالك نسبة (٢٣%) ممن اوعزوا أن سبب الابتزاز هو تحقيق المكاسب المالية على حساب الضحية.

ج. وتبين أن نسبة (٢٠,٨%) قد فقدوا الثقة بالآخرين .

ح. من خلال نتائج البيانات النهائية فقد اظهرت نسبة كبيرة من اراء عينة اكدوا على الاسرة اتباع النصح والارشاد .

الدراسة الخامسة : سرمد جاسم محمد الخزرجي (٢٠١٩م)^(١).

(١) أهمية الدراسة :

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تعتبر من الدراسات التي مهمتها إخراج المؤسسات التربوية والاجتماعية من مهامها المحدودة في التعليم والتلقين ونشر الأخبار، والحوادث المرتبطة بالإرهاب والقتل والتدمير وجعلت دور الجامعات أكثر أهمية من نشر الحقائق العلمية والتفاعل مع الأفراد من خلال التوجيه السليم ، أن التوجه نحو السلوك الصحيح ورفض السلوكيات العديدة الغريبة أصبح الآن بمثابة سلعة شعبية ومرحلة في المجتمع العراقي ، ولا شك أن التسامح والتعايش السلمي مهمان في الوقت الحاضر لكل المجتمعات والدول ، وقد طبقت بعض البلدان هذا المفهوم بالفعل وخطت خطوات كبيرة نحو النجاح ، وكان له أثر كبير على نفوس وسلوك المجتمع المتلقي ، خاصة بعد سهو أو تقصير في المجتمع لا يستغل قوة هذه المؤسسة ويستفيد منها ، وخاصة في تثقيف المجتمع على تبني فكرة التسامح والسلام والحوار الحضاري والتعايش السلمي .

(٢) اهداف الدراسة :

- أ. التعرف على كيفية خلق حوار بين الطالب والجامعة الغرض منه نشر ثقافة التسامح والسلام ورفض مظاهر العنف والتعصب والكرهية .
- ب. التعرف بالدور الذي تلعبه الجامعات في الحوار بين الشباب الجامعي ، وأهميتها في تعميق ونشر ثقافة التسامح ونبذ العنف لدى طلبة الجامعات العراقية .
- ت. التعرف على أهم عوامل الحوار والتفاهم التي تحد من العنف لدى الشباب الجامعي وحثهم على نشر ثقافة التسامح والتعايش السلمي .

(٣) منهج الدراسة :

تدخل هذه الدراسة ضمن اطار دراسات المنهج الوصفي التحليلي ، لاستخلاص دلالاتها وتحقيق اهدافها والاجابة عن جميع اسئلتها ، إذ إن المنهج المستعمل لا يقتصر على وصف البيانات المتعلقة بالظاهرة ، بل يتعداه الى حدود الاستقصاء وعلاقتها المختلفة ، ويعمل على تحليل الظاهرة وتفسيرها وصولاً الى الاستنتاجات لتطوير وتحسين الواقع .

^١ - سرمد جاسم محمد الخزرجي ، دور الجامعات بتعزيز المواطنة والتعايش السلمي ونبذ العنف دراسة سوسيو انثروبولوجية ، بحث منشور في مجلة زانكو للعلوم القانونية ، جامعة صلاح الدين ، ع ٢٥ لسنة ٢٠١٩ .

٤) مجتمع الدراسة وعينتها :

اتخذ الباحث مجتمع جامعة تكريت منطلقاً لدراسته الاجتماعية الانثروبولوجية . إذ يكون مجتمع الدراسة من مجتمع الطلاب في جامعة تكريت / كلية الآداب / قسم علم الاجتماع ، ويشمل الدراسة الصباحية والمسائية للعام ٢٠١٨ - ٢٠١٩ . بينما تكون العينة الأساسية للدراسة الحالية من (٧٠) طالب وطالبة في جامعة تكريت على اختلاف تخصصاتهم العلمية ، وتم اختيار العينة بطريقة عشوائية.

٥) استنتاجات الدراسة :

أ. إنَّ للجامعات دور في دعم روح التعايش السلمي وان كان الدور خاصة في الثقافة الغربية ينطوي أحيانا على العفو عن الآخر في ما وجب عليه ، إلا أن التسامح سواء بمعناه العام أو بمفهومه الاصطلاحي الغربي ، أنه غالباً ما يكون اساسه فرضاً وواجباً شرعاً وقانوناً ، كما هو في تسامح احترام حرية الاعتقاد وعدم الاعتداء والتدخل أو التضييق على الآخر.

ب. إنَّ للجامعات دور في الموروث الاجتماعي ويعد التسامح هو الأصل بمعنى أن ممارسة أو وجود التسامح لا يتطلب الى ما يقتضيه أو يجيزه أو يبرره لأن التسامح يقتضي نفسه بنفسه كونه في حد ذاته خيراً وصلاً ذات قيمة ايجابية .

ت. يتمثل دور الجامعات بالتسامح والعفو عن الآخرين والتنازل لهم فيما هو حق للطرف المتنازل ، بينما لا يجوزالتنازل والعفو للطرف الآخر فيما هو ليس بحق الطرف العافي او المتنازل لأن هذا العمل من دون تخويل من صاحب الشأن فإنه يعد مخالفة واعتداء على حق طرف ثالث ، إذ يجب احترام حقوق الآخر لا الاعتداء عليها وهذا ما يتطلب مبدأ التسامح .

ث. دور الجامعة في التسامح مع اختلاف الرأي بين الآخرين ، كالأفعال أو الأقوال ، أو الآراء التي يتم التعبير عنها بقصد أو بغير قصد ، ولا يسمح بإجبار شخص آخر على القيام بسلوك أو بيان أو معتقد آخر، وذلك لايتطلب التزام الصمت والحياد تجاه الفعل والقول الاخر أوعدم الانتقاد وبيان الرأي وإشارة الاخطاء فيه .

الدراسة السادسة : فؤاد غازي ثجيل التميمي (٢٠٠٢م)^(١).

(١) أهمية الدراسة:

من المؤكد أن دراسة الأبعاد الاجتماعية للجريمة المنظمة ، والتعرف على أسسها وخصائصها وأهدافها الإستراتيجية وفهمها من المتطلبات الضرورية والمهمة خاصة بعد تزايد نشاطها في السنوات الأخيرة ، إذ أصبح الفساد عائقاً أمام التنمية الاجتماعية . وطالما يعتبر الفساد آلية مهمة للمنظمات الإجرامية ، فهذا كافي لإدراك خطورة حجمه . ومن الناحية الاجتماعية ، يؤدي الفساد إلى إهدار الموارد الاجتماعية والاقتصادية وتدفق رؤوس الأموال وخرجها من البلاد ما يؤثر سلباً على عملية التنمية وينشر الفساد ويؤدي إلى تشويه صورة المجتمع وسمعته ، وهذا يعيق التطور الشامل للمجتمع . ولذلك تسعى هذه الدراسة للحصول على معلومات حول الجريمة المنظمة وتدخل في صلب الموضوع والحفاظ على الهياكل التنظيمية الاجتماعية من خلال السيطرة الفعالة على الأفراد وحماية المجتمع من انتشار هذه الجريمة ، خاصة بعد تطورات المجتمع ، واصبح من الضروري دراسة هذا الموضوع ، ومعرفة مخاطر الجريمة المنظمة، والتي تستغل العيوب في الانظمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وتستعمل العنف أو التهديد من دون تردد ، وتعتبر الدول النامية التي تعيش مرحلة التحول الاقتصادي أكثر عرضه لانشطتها.

(٢) اهداف الدراسة :

- أ. شرح دور المجتمع في تحمل مسؤولية انتشار الجريمة المنظمة وخاصة عندما ينحرف عن القيم والاحكام.
- ب. دراسة أنماط الجريمة الدولية والتعرف على السمات الفريدة لهذه الأنماط وحسب الظروف السياسية والاقتصادية لكل دولة .
- ت. دراسة وتحديد الظروف الأخرى التي قد تؤدي إلى انتشار الجريمة المنظمة والوقوف على أسباب تلكؤ وتأخر اكتشافها .
- ث. التعرف على نتائج وحلول سابقة في هذا المجال وشرح نجاحها أو فشلها في المجتمع .

^١ - فؤاد غازي ثجيل التميمي ، الجريمة المنظمة وابعادها الاجتماعية ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، مقدمة الى مجلس كلية الاداب ، جامعة بغداد ، قسم الاجتماع ، ٢٠٠٢م .

ج. العمل على إيجاد حلول جديدة ضمن إمكانيات الدول وفق هيكلها التنظيمي وأساليب الجريمة المنظمة المستعملة فيها .

٣) منهج الدراسة :

ينطوي بحث الدراسة ضمن اسلوب المنهج الوصفي التجريبي ، الذي اعتقد الباحث أنه المنهج المناسب الذي يصور بدقة علاقات المجتمع المتبادلة ورغباتهم وميولهم وتصوراتهم إذ تقدم الدراسة صورةً متكاملةً للواقع الحياتي ووضع المؤشرات وبناء التنبؤات بالمستقبل ، وبالامكان التحول من خلالها الى التعميمات الاستقرائية لقراءة المشاهد التجريبية المنظمة التي يمكن أن تنطبق على عدد من الظواهر الاجتماعية باعتبارها نوعاً من الظواهر الطبيعية.

٤) نتائج الدراسة :

أ. سوف ترتفع التكاليف الباهظة للجريمة المنظمة بشكل أكبر مع الجماعات الاجرامية ، وتبدأ في الحصول على رأس المال اللازم والتكنولوجيا المتقدمة والقدرات الاخرى ، مما يؤدي الى التلاعب بالاسواق وزيادة نفوذها وسيجعل الأمر تحدياً للجميع المجتمعات النامية والمتقدمة.

ب. ستشكل الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية ، أو الاجرام المنظم تهديداً متزايداً على امن الدول القومي في السنوات المقبلة ويوعز سببه الى تآكل سلطة الدولة وتهديد مؤسساتها الديمقراطية بفعل سعي العولمة لخلق الفساد.

ت. ستكون منطقة الخليج العربي في الاعوام القادمة هدفا للعصابات الاجرامية العابرة للحدود بما فيها من خيارات وانفتاح على العالم فضلاً عن ما تضم من جنسيات اجنبية ووفرة مالية وثروات .

ث. نتيجة لعدم الاستقرار السياسي في الشرق الاوسط فضلاً عن الصراعات والحروب والتقلبات ستؤدي الى التنشيط والترويج لعمليات تهريب السلاح الى هذه المنطقة من قبل العصابات الاجرامية المنظمة مما يجعل زيادة في مدخولاتها .

ج. تطوير اسلوب العمل للجريمة المنظمة من التسلسل التقليدي الهرمي الى شكل اخر من التنظيم تمتاز بكثرة المرونة وتستند الى الشبكات التنظيمية ويشجعها نجاحها في التقنيات الحديثة واستغلال الاسواق.

ح. ينجح المجتمع الذي يتسلح بالعلم والتقنيات والتشريعات المناسبة الاخرى في الحد من الظاهرة الاجرامية لأدراكه المبكر بأن عليه التعايش مع الواقع ومن ضمنه الجريمة المتطورة ، على عكس المجتمع المتخلف عن ذلك الذي يعاني من اخطارها لانه قد تناسى ضرورة واهمية العوامل السابقة.

خ. ان استغلال الجريمة المنظمة لعولمة الاتصالات سوف يزيد من سرعة اعمالها وتوسيع دائرة نشاطاتها غير المشروعة مما يؤدي الى تراجع النظم الاقتصادية والسياسية وهذا ما ينعكس سلباً العلاقات الدولية والنسيج الاجتماعي للدول .

المبحث الثاني

نماذج من دراسات عربية سابقة

الدراسة الاولى : أبكر عبد البنات آدم ابراهيم (٢٠٢٣م)^(١).

(١) اهمية الدراسة :

تتمثل أهمية هذه الدراسة في فهم وسائل الاتصال والوسائط ذات الأثر الكبير في بناء الأفكار والاتجاهات والمشاعر، والتعرف على المجموعات التي تستعمل تلك الوسائط ، وخلق علاقات تعاونية فيما بينها ، وفتح المجال أمام باحثين آخرين ، لدراسة أثر استعمال هذه الوسائط على درجة تأثيرها في خلق بيئة مناسبة للاستقرار العقائدي والتعايش السلمي.

(٢) اهداف الدراسة :

- أ. تنمية مهارات التواصل كأحد مصادر بناء العلاقات الاجتماعية بين الناس.
- ب. الامام باهمية تنمية وتطوير الجانب السيكيولوجي في تحقيق ادنى مستويات الفرص للتعايش السلمي في المجتمع .
- ت. العمل على كشف دور العملية الاتصالية لبناء تفاعل ايجابي بين اهم عناصر الاتصال ، المرسل والمستقبل .

(٣) منهج الدراسة : استعمل الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي للتوصل الى قيمة واهمية التواصل الاجتماعي في حياة الفرد والمجتمع ، والوقوف على الجوانب السلبية والايجابية في التعامل مع الانترنت والمواقع الالكترونية المتعددة .

(٤) استنتاجات الدراسة :

- أ. اكدت الدراسة ان التواصل الاجتماعي يكون بصورتان ، صورة ايجابية والاخرى سلبية .
- ب. تتضمن الصورة الايجابية قيمة اجتماعية لا يمكن أن يستغني عنها الانسان ، وخلق علاقة تربطه بذاته والاخرين حوله .
- ت. ان الذين يستعملون وسائل الاتصال والتواصل الاجتماعي بصورة سلبية يرفضون الرأي الاخر كما يعملون على اضاءة وقتهم للتنقل بين صفحات المواقع ويتسمون بالعزلة الاجتماعية .

^١ - أبكر عبد البنات آدم ابراهيم ، ، دور استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في التعايش السلمي ، بحث منشور في مجلة الشرق الاوسط للعلوم الانسانية والثقافية ، الاردن ، مج٣ ، ع١٤ ، ٢٠٢٣م .

الدراسة الثانية : عبدالله اليزيدي المعتمد على الله (٢٠٢٣)^(١).

(١) اهمية الدراسة :

تتمحور اهمية هذه الدراسة في كون التعاونات الدولية الامنية والقضائية لمكافحة الجريمة المنظمة اصبحت تشكل واحدة من مرتكزات العلاقات الدولية المهمة التي تعمل على المبادئ التوجيهية وارسائها لجمع الجريمة ومكافحتها المعتمدة من الجمعية العامة إذ اشارت الى ضرورة تعاون جميع الدول في مجال الحد من الجريمة ومكافحتها والعمل على منعها ، لذلك تعددت الاستراتيجيات والاساليب لمكافحة الجريمة على صعيد المستويين الوطني والعالمي وكذلك التحولات والتطورات التي حصلت بظاهرة الجريمة المنظمة التي ساهمت في خروجها من النطاق الوطني الى نطاق خارجي عابر للقارات .

(٢)اهداف الدراسة :

هدفت هذه الدراسة على ايضاح طبيعة الجريمة المنظمة وكذلك محاولة بيان وكشف اوجه التعاونات الدولية والقضائية والامنية ، إذ إنها تقوض الانظمة في دول متعددة خاصة عند تسليط الضوء على أن الجريمة المنظمة باتت تشكل تهديداً وخطراً حقيقياً لحقوق الافراد وحررياتهم ما يتطلب اعتماد الدول على الليات فعالة واجراءات تخص الجريمة المنظمة .

(٣) منهج الدراسة :

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والاستقرائي .

استنتاجات الدراسة :

- أ. إن اقضاء مظاهر المنظمات الاجرامية والارهابية يتطلب المزيد من التكتاف الدولي والعمل الذي يشكل وسيلة ناجعة في عدم افلات مرتكبي هذه الجرائم من العقاب .
- ب. يتطلب التعاون الدولي اطاراً قانونية تسمح للسلطات المختصة بتبادل المعلومات على المستويات المحلية والاقليمية والدولية .
- ت. تسهيل الاجراءات القانونية التي تتعلق بالتعاون القضائي للحث على انخراط المنظمات سواء كانت حكومية أو غير حكومية في الحد من ظاهرة الجريمة المنظمة .

^١ -عبد الله اليزيدي المعتمد على الله ، الليات التعاون الدولي لمكافحة الجريمة المنظمة ، بحث منشور في مجلة استشراف للدراسات والابحاث القانونية ، المغرب ، ع ٢٣ ، ٢٠٢٣ م .

- ث. الحث على صياغة القواعد الأكثر شمولية التي تتوافق مع مجريات التطورات التكنولوجية الحديثة التي شكلت خطراً على انظمة الدول المعلوماتية .
- ج. وضع تأطير مناسب للعاملين على تنفيذ الانايبب القضائية وتأييد الدول وتشجيعها على الانخراط في هذه المنظومة الدولية والاقليمية ومواجهة الجريمة المنظمة .
- ح. تبادل المعلومات والخبرات على صعيد المجال الامني والقضائي عبر النطاق الدولي ، وتبعا للتطورات التي عرفتها مكافحة الجريمة ، إذ نظمت اتفاقية دولية يتم خلالها تبادل المعلومات الامنية ضمن التعاونات الدولية .
- خ. تعزيز التعاونات الامنية والقدرات البشرية واللوجستية .

الدراسة الثالثة : سعاد محمد مهذب (٢٠٢٢م) ^(١)

(١) اهمية الدراسة :

تتجلى اهمية هذه الدراسة في الكشف عن ابعاد ثقافة التعايش السلمي الاساسية بين دول الجوار ، وبالأخص الابعاد التي تتعلق بالمنطقة الغربية ليبيا ، وبالتحديد مظاهر الابعاد وعواملها بناءً على درجة تماسك الأفراد ودرجة قبول أو رفض التعايش السلمي فيما بينهم ، والتي من شأنها تسهيل وتدعيم نشاطاتهم وعلاقاتهم الاجتماعية بين دول الجوار ، وكذلك امكانية تنمية مشاعر الفرد وتفعيل دورها لضمان الانسجام والعيش برفاهية ، وكذلك لتوفير الأمن والاستقرار على المستويين الاجتماعي والسياسي وتحديد المشاكل الناتجة عنه .

(٢) اهداف الدراسة :

- أ. معرفة العلاقة بين دول الجوار وواقع التعايش السلمي بينهم .
- ب. تحديد اسباب ومسببات تعكر التعايش السلمي في دول الجوار .
- ت. ابراز الرؤية المستقبلية بين دول الجوار وسبل التعايش السلمي واطهار الوسائل والطرق المناسبة لتفعيل الاليات التي تمكن افراد المجتمع من تجاوز المحنة والصعوبات في الوقت الحاضر .

^١ - سعاد محمد مهذب ، الابعاد الاجتماعية لثقافة التعايش السلمي بين سكان دول الجوار ، بحث منشور في مجلة علمه البيان ، مج ٥ ، ديسمبر ٢٠٢٢م .

٣) عينة الدراسة :

تمت عملية اختيار عينة الدراسة اعتماداً على طريقة العينة العشوائية إذ تكونت من (٣٠٠) شخصاً من مختلف المناطق التابعة لغرب ليبيا .

٤) منهج الدراسة :

اعتمدت الباحثة في هذه الدراسة على المنهج الوصفي مع استعمال منهج المسح الاجتماعي في جمع البيانات وتحليلها .

٥) استنتاجات الدراسة :

أ. توصلت الدراسة الى أن الفئة العمرية من عمر (٤٨ عام فما فوق) قد حصلت على اعلى درجات بعد التسامح ، بينما كانت أدنى الدرجات عند الفئة العمرية من (١٨ الى ٢٧ سنة) في البعد نفسه، وتدل هذه النتيجة على النضوج الواضح لدى فئة (٤٨ سنة فما فوق) ولديهم طريقة الادراك في التعامل مع الاخرين ، اما فئة (١٨ الى ٢٧ عام) فهم لا يمتلكون الخبرة والوعي والادراك في التسامح والتعامل مع الاخر بيسر وسهولة والسبب يعود لصغر سنهم.

ب. تم الوصول الى أن التعايش السلمي بين الفرد والجماعات يتم عن طريق تقبل الاخر والتسامح فيما بينهم مما يؤكد ارتباط الابعاد مع بعضها البعض .

ت. كما اثبتت الدراسة أن من اهم المؤسسات المسؤولة عن ترسيخ التعايش السلمي في المجتمع هي الاسرة والمدرسة ومن ثم النظام السياسي .

الدراسة الرابعة : نوال الصادق احمد الطيب (٢٠٢٢) (١).

١) اهمية الدراسة :

أ. تعمل الدراسة على كشف اهمية التسامح الاسلامي ودوره في انهاء الخلافات والعصبيات والصراعات في المجتمعات .

ب. كما أنها تبين مستوى بيان اهمية قيم واخلاق الاسلام في اسعاد البشرية وتخليصها من الشقاء .

^١ - نوال الصادق احمد الطيب، التسامح الاسلامي وأثره في التعايش السلمي وبناء المجتمعات ، بحث منشور في المجلة العربية للدراسات الاسلامية والشرعية ، مج ٧، ع ٢٢/تشرين الثاني ٢٠٢٢.

ت. تكشف عن مدى امكانية التعايش السلمي وكيفية بناء المجتمع من خلال تفعيل دور التسامح الاسلامي بين كافة افراد المجتمع على اختلاف هوياتهم وثقافتهم وافكارهم ومعتقداتهم .

ث. تبين الدراسة مدى الفائدة من هذا التعدد والتباين في اثناء المعرفة العلمية وتبادل الخبرات والتجارب والمعلومات لتعزيز نهضة وتقدم وتطور الشعوب وترقية مجتمعاتها .

٢) اهداف الدراسة :

أ. العمل على ايجاد ووضع الحلول المناسبة والممكنة لموضوع الخلافات والعصبيات المتعنتة .

ب. بسط قيم ومبادئ الاخلاق التي تعزز من الامن والسلام والاستقرار في المجتمعات .

ت. سيادة روح التعايش والتآلف والتعارف والمحبة بين الناس والمجتمعات المختلفة .

ث. ايجاد روح التسامح وقبول الآخر والتفاعل معه لغرض تحقيق المنافع والمصالح الدنيوية بين اهل الاديان والحضارات والثقافات المختلفة .

٣) منهج الدراسة : اتبعت الباحثة في هذه الدراسة المنهج الاستقرائي الاستنباطي .

٤) استنتاجات الدراسة :

أ. لقد وضع الاسلام أسلوباً صحيحاً وسليماً للعلاقات بين الناس .

ب. تحتوي مصادر التشريع الاسلامي على أدلة وفيرة وشواهد مقنعة على اهمية قيم التسامح الاسلامية وضرورة تفعيلها وتحويلها إلى واقع .

ت. إن التسامح ليس مجرد اخلاق جميلة، بل هو عبادة عظيمة أيضاً ، فهو يتطلب من الانسان الصبر على الشدائد ، وكبح جماح النفس الانسانية ، وجعلها تتقبل اختلافات الاخرين ومتاعبهم .

ث. إن فطرة التنوع البشري يوجه الانسان الى التواصل والتعارف والانفتاح وبناء جسور التعاون لبناء المجتمعات البشرية .

ج. لقد شرع الدين الاسلامي الخلق الشرعية ، كخلق العدل والايثار والعمو والرفق والاحسان والمدارة والالفة والامانة والقول الحسن ونصرة المظلوم ورعاية المحتاج ، وغيرها من الاخلاق الحميدة التي اوصى بها الاسلام ، كلها تؤكد على مبدأ التسامح مع الاخرين .

ح. التفاعل بين الحضارات ، والتقارب بين الثقافات تتزايد يوماً بعد يوم ذلك بفضل ثورة التكنولوجيا والمعلومات والاتصالات .

خ. إن أساس السلم الاجتماعي لجميع المجتمعات هو التعايش السلمي الذي يهدف الى انهاء الصراعات والنزاعات والسير باتجاه التنمية المستدامة بخطى ثابتة .

الدراسة الخامسة : حسيني وهيبة و سعيدات راضية (٢٠١٩م)^(١).

(١) اهمية الدراسة :

تأتي اهمية هذه الدراسة بموضوع الجريمة المنظمة واثرها على الاستقرار السياسي وعلى الدولة وكيانها ، وهنا تكمن اهميتها الحقيقية كونها تحاول بحث اشكال الجريمة ومعرفة خصائصها واثرها من خلال الإهتمام بحركية هذه الظاهرة ورصد وتشخيص مظاهرها في دولة الجزائر وكذلك ابراز الخطورة والتحديات التي تتعايش معها في ظروف طبيعتها الظاهرة ، ولما تحمله هذه الظاهرة من اثار سلبية على الدولة ، ومجتمع الجزائر ، لذا حاول الباحث من خلال دراسته تقديم حلول ممكنة للقضاء على الجريمة وسبل مكافحتها ، ومساعدة الدول في المحافظة على كيانها واهدافها ومصالحها واستقرارها السياسي وحماية امنها الداخلي والخارجي .

(٢) اهداف الدراسة : تهدف الدراسة الى تحديد وايضاح وضبط مفهوم الجريمة المنظمة ، والتعرف على اشكالها ، ومفهوم الاستقرار السياسي ومن ثم التعرف على هذه الظاهرة واقعياً ، وذلك لغرض معالجة أوجه الخلل التي انتجتها الجرائم المنظمة وطريقة الحفاظ على الأمن والاستقرار السياسي .

أ. محاولة تحديد ومعرفة المعالم الرئيسية لظاهرة الجريمة المنظمة حسب الدراسات والاسس العلمية.

ب. محاولة الكشف والايضاح عن مخاطر الجريمة المنظمة وأثرها على الاستقرار السياسي والأمني على صعيد المستوى الوطني والدولي .

(٣) استنتاجات الدراسة :

أ. إن البطالة والفقر من اهم الاسباب التي تؤدي إلى إنضمام الفرد إلى العصابات الاجرامية المنظمة.

^١ - حسيني وهيبة و سعيدات راضية ، الجريمة المنظمة وأثرها على الاستقرار السياسي والاجتماعي في الجزائر ، رسالة ماجستير ، مقدمة الى كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة ادرار ، الجزائر ، ٢٠١٩ .

ب. إنَّ مؤشر الاستقرار السياسي ينخفض بزيادة نشاط الجريمة المنظمة وذلك لتزايد الاخطار الاجتماعية الناتجة عنها ولا يقتصر على الجانب السياسي والامني فقط بل على بقية الجوانب .

ت. إنَّ الجريمة المنظمة تمتاز بعدة خصائص تختلف عن الجرائم الاخرى .

ث. إنَّ الظاهرة الاجرامية ترتبط بالعديد من المتغيرات منها ، عائلية تتعلق بظروف التنشئة الاجتماعية والاقتصادية ، والتي تساهم بتفعيل الجريمة وتوجيه مساراتها مثل (البطالة ، الفقر ، المديونية ، التضخم الاقتصادي) .

المبحث الثالث

نماذج من دراسات اجنبية سابقة

الدراسة الاولى: تشانجانا (٢٠٢٣م) ^(١).

(١) اهمية الدراسة :

تكمن اهمية الدراسة في السعي الى معرفة واعتماد القوانين الدولية المعمول بها دولياً والاتفاقات الدولية والاقليمية ذات الصلة ، والمعاهدات النموذجية والاتفاقيات لمكافحة الجريمة المنظمة في تايلاند ، ومقاضاة مرتكبيها والمتورطين بقضايا فساد وغسيل اموال وأولئك المنخرطين في الجماعات الاجرامية.

(٢) اهداف الدراسة :

أ. تهدف الدراسة الى شرح المشاكل والتطور والحلول لمكافحة تايلاند للجريمة المنظمة عبر الوطنية ، والتي اصبحت تهدد المجتمعات الوطنية والاقليمية والدولية في المنطقة.
ب. هدفت الدراسة الى تخفيف من حدة مشكلة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ، التي تطورت وازدادت بسرعة داخل حدود بلاد تايلاند .
ت. تهدف الدراسة الى مساعدة التكنولوجيا المتقدمة في تسهيل وتبادل المعلومات للضباط.

(٣) منهج الدراسة :

استعملت هذه الدراسة اربعة تصاميم تفسيرية وكذلك تحليلية متميزة لغرض دراسة الادوات العلمية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في تايلاند
أ. إجراء البحوث العقائدية وكذلك فحص المصادر الثانوية .
ب. إجراء دراسات نظرية لفهم المصادر الرئيسة المختلفة للقانون بشكل أفضل .
ت. مقارنة البحث ودراسة القضايا السياقية والتفاعلية والتفسيرية والمقارنة على المستويين الدولي والإقليمي
ث. تهدف الدراسات الاجتماعية والقانونية إلى فحص محتوى الممارسة القانونية من وجهات نظر تأديبية مختلفة .

1- Kiattisak Chanjana , Combating Transnational Organized Crime in Thailand , the Conferment of the Degree of Scientiae Juridicae DOCTOR (SJD) ,the Golden Gate University Schoo(2023).

٤) استنتاجات الدراسة :

- أ. اظهرت الدراسة بان تايلاند بحاجة الى تحسين عملياتها في الجهود التعاونية والاطار القانوني والتدابير الادارية وقضايا الفساد والسياسية .
- ب. تدعو الدراسة الحكومة التايلاندية والمنظمات الدولية والاقليمية الى معالجة التحديات وقمعها .
- ت. منع الجريمة المنظمة وقمعها من خلال التعاون الدولي واتباع المعايير الدولية .
- ث. تضمين مبادئ وحقوق الانسان الاساسية لان هذا الاجراء سيحمي ويحترم حقوق الضحايا والمتهمين في نظام العدالة الجنائية .
- ج. تحسين وتحديث قوانين تسليم المجرمين لتسهيل الاجراءات السريعة وتبسيطها بشكل اكبر والقضاء على التعقيدات والعقبات في محاكم تسليم المجرمين .
- ح. الاهتمام الفوري من الحكومة التايلاندية بقضية الاتجار بالبشر ، وينبغي تحديث قانونها بشل مستمر بأحكام وتعريفات وتدابير لمعاقبة الجناة بشكل منهجي وحماية ضحايا هذه الجريمة بموجب قانون حقوق الانسان .
- خ. ينبغي على حكومة تايلاند النظر الى تعاطي المخدرات باعتبارها قضية تتعلق بالصحة العامة وليس قضية جنائية وينبغي ادراجها في مجال الصحة العالمية والرعاية الصحية والعلاج .
- د. توفير الحماية الكافية للشهود والضحايا والمسؤولين الذين يحققون مع اعضاء الجماعات الاجرامية او يحاكمونهم .
- ذ. النظر في سن قانون جديد في تايلاند واعتباره قانوناً اجرائياً خاصاً لملاحقة الجماعات الاجرامية المنظمة بشكل اكثر فعالية .

الدراسة الثانية : ويتشيان سانمي واخرون (٢٠٢١م) ^(١) .

(١) اهداف الدراسة : هذه الدراسة بحث نوعي تهدف الى دراسة سياق المجتمعات الثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي ترفض مظاهر العنف التعايش وتعمل على ترسيخ

1- Wichian Sanmee ,Winit Pharcharuen , Phattharachai Uthaphan ,Surachai Phutchu , Notnargorn Thongputtamon ,Coexistence and Peace Based on Diversity in a Multicultural Society : Case Study of Ban Rai Community , Sopping Sub-District Mae Hong Son province , Lingcure, V5,S3,2021 .

روح التسامح ودراسة العوامل المساهمة في تحقيق التعايش والسلام على أساس التنوع في مجتمع متعدد الثقافات والديانات والتقاليد والمعتقدات .

٢) عينة الدراسة :

تمثل مجتمع البحث من مختلف شرائح المجتمع في منطقة سوبونج الفرعية التابعة الى مقاطعة ماي هونغ في تايلاند ، الذي كان عددهم (٣٩) شخصاً ، وتم اختيارهم بالشكل الآتي

أ. اختار الباحث (٣) اشخاص من زعماء الديانات الثلاث ، مسلماً ، ومسيحياً ، وبوذيّاً .
ب. تم اختيار (١٠) اشخاص من زعماء عرقيين وقبليين منهم سكان شمال ووسط تايلاند ، وناي وليسو ، وهمونغ ، ولاهو ، وصينيين .

ت. مجموعة من ممثلين الوكالات الحكومية والخبراء ومنهم زعماء المجتمع ومعلمين واطباء واعضاء منظمات ادارية وفرعية بواقع (٨) اشخاص .

ث. وتم اختيار (١٨) شخصاً من مجتمع متعدد الثقافات ينتمون الى منطقة عينة البحث في تايلاند .

٣) منهج الدراسة :

استعملت هذه الدراسة منهج المسح الميداني .

٤) نتائج الدراسة :

أ. إنّ قواعد القرية المشتركة من حيث الثقافة والمعتقدات والتقاليد والطقوس موروثية من الأجداد والجوانب الاقتصادية.

ب. إنّ سياقات المجتمع والتقاليد الاجتماعية في المنطقة الواحدة تخلق علاقات قوية بين الافراد .

ت. هناك حكومة لامركزية لتقسيم الحكومة إلى مجتمع جدير بالاهتمام .

ث. وجود حكومة لا مركزية تعمل على تقسيم الحكومة الى مجتمع جدير بالاهتمام ،وقواعد القرية مشتركة من حيث الثقافات والمعتقدات والتقاليد والطقوس الموروثة من الاجداد وباقي الجوانب الاقتصادية الاخرى.

ج. تطبيق مفهوم الاكتفاء الاقتصادي على ممارسة الزراعة المتكاملة وتؤدي الى التكامل وتشكيل مجموعات للانتاج والتوزيع وجمع الاموال داخل المجتمع.

الدراسة الثالثة : ميناكشي سينها (٢٠١٥م) (١).

(١) اهداف الدراسة :

- أ. دراسة الاتجاهات الحديثة للجريمة المنظمة في الهند وتداعياتها .
- ب. تحليل القوى المتنوعة في عملية ارتكاب الجريمة المنظمة في الهند.
- ت. التعرف على المشاكل والقيود التي يواجهها موظفو العدالة الجنائية في التحقيق مع مرتكبي الجريمة المنظمة ومحاكمتهم وتنفيذ الحكم في الهند .
- ث. تحليل القوانين وفعالية تنفيذها لمنع الجريمة المنظمة ومكافحة في الهند، وتبادل الخبرات والمساعدة ، وتسليم المجرمين ، وتبادل قواعد البيانات والمسائل الاخرى المتعلقة بمنع ومكافحة الجريمة المنظمة.
- ج. اقتراح أساليب للتحقيق العلمي والملاحقة القانونية الفعالة والفصل في قضايا الجريمة المنظمة، واصدار الاحكام في قضايا الجريمة المنظمة .

(٢) منهج الدراسة :

استعمل الباحث في هذه الدراسة المنهج الاستكشافي ، والسبب حسب رأي الباحث لا يوجد أي دراسة وطنية حول هذا الموضوع حتى تاريخ اعداد البحث .

(٣) عينة الدراسة :

لقد استعمل الباحث عينة مكونة من (٢٠٠) شخصاً ، تم اختيارهم بالشكل الاتي :
منهم (٣٠) ضابط شرطة من مدينة مومباي ، و (٣٠) شرطياً من مدينة دلهي ، و (٢٢) قاضياً من مدينتي دلهي ومومباي ، و(٤٢) من المدعين العامين الذين شاركوا بشكل مباشر او غير مباشر في قضايا الجرائم المنظمة ، و (١٠) ضباط من البنك المركزي العراقي و (١٢) ضابطاً من شرطة الانترنتبول في الهند ، و (٥٤) شخصاً من اكاديميون وقضاة في المحكمة العليا وخبراء في الجريمة المنظمة .

1- Minakshi Sinha , Organized crime and Emerging Challenges to Criminal Functionaries , Submimitted in fulfillment of the requirement of the degree of Doctor of Philosophy to the , GURU GOBIND Singh Indraprastha University Sector -16 C, Dwarka , NEW DELHI , JUNE, 2015

٤) استنتاجات الدراسة :

أ. لقد استنتجت الدراسة أن متوسط عدد الحالات التي يبلغ عنها الخاصة بالجريمة المنظمة ، أكثر بضعف في بمومباي مقارنة بدلهي ، والسبب أن مومباي عاصمة الهند المالية وموقعها الجغرافي يساعد ايضاً دخول الجناة بسهولة .

ب. لقد تم تغير اتجاه الجريمة المنظمة في السنوات (١٢-١٣) الماضية في مدينتي دلهي ومومباي ، لأن المجرمين اصبحوا بارعين في مجال التكنولوجيا واكثر تعليماً بنسبة ٩٢,٥% كما ذكر موظفوا العدالة الجنائية في مدينة دلهي ان المجرمين يستعملون معدات حديثة لارتكاب الجريمة ، بينما مدينة مومباي (٨٣%) منهم يضعون خطط مسبقة بطرق سرية للغاية قبل ارتكابهم الجريمة .

ت. اما بطريقة العمل تبين أن مرتكبي الجريمة المنظمة لا يترددون بقتل الشخص الذي تم اختطافه ، حتى بعد حصولهم على الفدية من ذويه او اقاربه .

ث. تم اعتبار العوامل النفسية والاجتماعية هي المسؤولة عن زيادة اتجاه الجريمة المنظمة في مدينتي دلهي ومومباي.

ج. تبين أن نقص العمالة في دلهي ومومباي والجشع في المال سبباً لزيادة الجريمة المنظمة ، يليه الفقر والعوز .

ح. قد شعر اكثر (٧٨,٥%) من موظفي العدالة الجنائية في مومباي ودلهي على حد سواء بأنه توجد عالقة بين الاختلالات العاطفية ومجموعة الاقران والضغط والفقر لارتكاب الجريمة المنظمة .

خ. تبين أن العصابات كانت تشجع المجرمين في مجموعتهم على تجنيد الشباب المتعلمين في العصابة ، مما ينتج انغماس الشباب في عالم الجرائم المنظمة .

د. تبين أن (٧٥%) من ضباط التحقيق وجدوا صعوبة في تحديد مكان زعيم العصابة لأن هوية الزعيم تكون سرية ، وكذلك أن مرتكبي الجريمة المنظمة كانوا يعملون تحت غطاء الاعمال المشروعة التي ساعدتهم على اخفاء انشطتهم الاجرامية .

ذ. تبين ان ما بين (٤٥%) إلى (٥٥%) من ضباط التحقيق لم يتمكنوا من استعمال التقنيات العلمية اثناء التحقيق وهي (كشف الكذب ، وتصوير الدماغ ، وبصمات العين والدماغ) لأن المشتبه بهم لم يوافقوا على استعمالها.

ر. يرى القضاة والمدعون أن (٦٥%) من الجناة يهربون خارج البلد بعد ارتكابهم الجريمة ،
ويواجه المدعون العامون صعوبات في تسليم الجناة من بلدان اجنبية لاسباب تتعلق
باجراءات التسليم المعقدة والطويلة ، وكذلك بعدم دراية المدعين العامين باجراءات تسليم
المجرمين ، وكذلك عدم تعاون شرطة الانتربول في الهند .

المبحث الرابع

مناقشة الدراسات السابقة وأوجه الاستفادة منها :

التعليق العام على الدراسات السابقة : في هذا الفصل وبعد عرض الدراسات المحلية والعربية والأجنبية المشابهة ، توصل الباحث إلى أن الظواهر التي تناولتها العديد من الدراسات بشكل عام وبالتالي فإن نتائج الدراسات قد تختلف أو لا تتناسب إلى حد ما مع الزمان والمكان ، وهذا التباين لا يدل على تفنيد أو رفض الدراسات الأخرى ، بل يؤكد حقيقة أن الظواهر متعددة الأوجه ويمكن تفسيرها بطريقة أخرى ومن خلال العرض السابق للأدبيات ذات الصلة ، يمكن ملاحظة قضايا ذات اهتمام وهي الجريمة المنظمة والتعايش السلمي من قبل الدولة على المستوى العراقي والعربي والدولي فضلاً عن الأدوار المتعددة التي فرضتها التحديات المعاصرة ، وتجسد الدراسة الحالية من التشابه مع الدراسات السابقة كما افادت الدراسة الحالية من الأصول التي تقدمها الدراسات السابقة بمعنى تصوير القضية وتوفير إطار نظري للدراسة كما توصلنا إلى فهم مدى التباين في الرؤى التي تناولت موضوع الجريمة المنظمة سواء في أساليب مواجهتها أو أنواعها وكذلك التباين في استعمال الأساليب ومجتمع الدراسة وفقاً لأهداف كل دراسة على حدة، وكذلك تشابه الدراسة الحالية من حيث المنهج المتبع وهو المنهج المسح الاجتماعي والمنهج الوصفي وان اقرب الدراسات السابقة المشابهة لدراستي الحالية هي دراسة حسيني وهيبية و سعيدات راضية في الجزائر .

وفيما يتعلق بالمساهمات الرئيسية المتوقعة من هذه الدراسة، فإن التقارب في موضوع هذه الدراسة مع موضوعات الدراسات السابقة لا تحمل بطبيعة الحال نتائج مماثلة ، إذ إن كل دراسة لها سياقها وظروفها ومعطياتها ، وبالتالي نتائجها التي تتوافق مع متغيراتها وفرضياتها . وتعددت طرق دراسة الجريمة المنظمة في تلك الدراسات السابقة ، وهناك من ركزت على أن العامل النفسي الاجتماعي هما المسؤولين على اتجاه المجرمين نحو هكذا جرائم ، وهناك من الدراسات اهتمت ببيان وكشف اوجهه التعاون الدولي والقضائي والامني للحد من الجريمة المنظمة ، وهناك من الدراسات اهتمت بدراسة تنمية وتطوير الجانب السيكلوجي لتحقيق التعايش السلمي ، وهناك من اهتمت بدراسة تأثير المناهج التعليمية في التعايش السلمي ونبذ الفكر

والتطرف والإرهاب ، وهناك من الدراسات اهتمت بمبدأ التسامح والحوار والسلام من اجل تحقيق التعايش السلمي .

أوجه الأفادة من الدراسات السابقة : على ضوء ما تم عرضه بالدراسات السابقة استفاد الباحث

من تلك الجهود في عدة مجالات يمكن اجمالها بالاتي :

١. الاسهام في بناء بعض أركان الاطار النظري للدراسة .

٢. تحديد المتغيرات الرئيسة والفرعية للدراسة ومدى امكانية تأسيس العلاقة بينهما .

٣. الأفادة من المصادر العربية والاجنبية التي تناولتها موضوع الدراسة .

٤. الاطلاع على اساليب الصدق والثبات المستعملة لتحديد الاساليب المناسبة لمتغيرات الدراسة.

٥. ساعدت في اعداد منهجية الدراسة واثراء الاطار النظري وتطوير اداة الدراسة لتحقيق اهداف

الدراسة .

٦. زيادة المعرفة لدى الباحث حول موضوع الجريمة المنظمة والتعايش السلمي .

٧. التعرف على الجوانب التي تم دراستها ومناقشتها في الدراسات السابقة مما ساعد الباحث في

التركيز على بعض الجوانب المهمة في دراسة الحالية .

٨. الأفادة من خبرات الباحثين بمعلوماتهم وطريقة عرضهم وتحليلهم لنتائج دراساتهم الميدانية.

ماذا قدمت الدراسة الحالية من اضافة علمية الى الدراسات السابقة ؟

هناك من الدراسات اهتمت بدراسة الدوافع التي ادت الى ارتكاب الجريمة المنظمة ،

وهناك من اهتمت بالأبعاد الاجتماعية والسياسية وما لها من تأثير على ارتكاب الجرائم المنظمة

، وفي هذه الدراسة ظهرت من خلال النتائج الاحصائية أن للمؤسسات الاجتماعية دور هام

وفعال في ترسيخ القيم النبيلة ومن هذه المؤسسات (الاسرة ، المدرسة ، الجامعة) ، وللمعلم دور

كبير في غرس قيم الوطنية والمواطنة لدى المتعلمين ، وللمناهج الدراسية تأثير مهم لمواجهة

التطرف والارهاب إذ لم يكن معد بشكل صحيح وفق القيم والعادات والاخلاق الحميدة للمجتمع

النجفي ، وتوصلت الدراسة الحالية الى ان وسائل التواصل الاجتماعي وخاصة الفيسبوك سبب

من اسباب التطرف والارهاب وما يتم من خلاله البث لهكذا مواضيع ، والفقر والبطالة تعد سبب

في اتجاة بعض الافراد بارتكاب الجرائم وخاصة الجريمة المنظمة ، وان ضعف تطبيق القانون

العراقي والتشريعات الرادعة يكون سبب في انتشار الجريمة المنظمة في العراق ومدينة النجف ،
وان الجريمة المنظمة لها آثار على صحة الفرد وخاصة تعاطي المخدرات والادمان .

اما اوجهة الاختلاف منها أن عينة دراستي الحالية تعتبر اكبر عينة من جميع الدراسات
السابقة وهي (٣١٢) مبحوثاً ، وكان جميع افراد عينة الدراسة مختصين في مجال الجريمة
المنظمة وهم (قاضي الجريمة المنظمة ، ضباط مديرية مكافحة الجريمة المنظمة ، محامون
يختص عملهم في مجال الجريمة المنظمة) بينما كانت عينة الدراسات السابقة عامة ولا تشمل
فئة المحامين ، وقد توصلت الدراسة إلى أن المؤسسة الدينية في النجف الاشراف لها دور كبير
ومهم في ترسيخ التعايش السلمي من خلال المواعظ الدينية ولا سيما فتاوي المرجعية الدينية في
النجف الاشراف التي انطلقت لتوحيد الصفوف بين ابناء الشعب الواحد ، وكذلك تناول بعض
مبادئ الدستور العراقي ومدى تأثير هذه المبادئ على التعايش السلمي منها (التسامح ، الحوار ،
الطائفية ، الولاءات الفرعية ، العدالة الاجتماعية) .

الفصل الثالث

الجريمة المنظمة

المبحث الأول / الجريمة المنظمة (النشأة - الخصائص - النشاطات)

أولاً : نشأة الجريمة المنظمة وتاريخها

ثانياً : محددات الجريمة المنظمة

ثالثاً : نشاطات الجريمة المنظمة

المبحث الثاني / الاستراتيجية- تمييزها عن الجرائم المشابهة — التعاون الدولي

لمكافحتها

أولاً : استراتيجية الجريمة المنظمة

ثانياً : تمييز الجريمة المنظمة عن الجرائم المشابهة

ثالثاً : التعاون الدولي لمكافحة الجريمة المنظمة

المبحث الثالث / الاجراءات الشرطية لمنع الجريمة المنظمة

أولاً : التواجد الشرطي لمنع الجريمة المنظمة

ثانياً : دور التقنيات الحديثة في منع الجريمة المنظمة

المبحث الرابع : اسباب الجريمة المنظمة



التهديد

تمثل الجريمة المنظمة في الوقت الراهن تحدياً سياسياً وامنياً واقتصادياً خطيراً ليس على مستوى الدولة فحسب ، بل تهديداً لاستقرار المجتمعات والأمن العالمي ، لاسيما مع اختلال موازين القوى في النظام العالمي وتغيرها المستمر في ظل ظاهرة العولمة واستمرار تداعياتها المختلفة ، وعجز الكثير من الدول امام تحديات العولمة في التصدي لظاهرة انتشار الجريمة المنظمة والتي تحولت الى ظاهرة عبر الوطنية بسبب فتح الحدود ولاسيما الاتحادات الاقتصادية ، والتبادل السريع للأموال عبر المصارف العالمية ، فضلاً عن التبادل السريع بالمعلومات عبر الشبكات الحديثة للاتصالات ، على الرغم من الاتفاقيات الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لكن ما تزال تنمو وتتفاعل بكثرة ، وتبحث عن بيئة حاضنة تساعد على انتشارها عبر الحدود الوطنية للدول .

المبحث الاول

الجريمة المنظمة : النشأة – المحددات – النشاطات

اولاً / نشأة وتاريخ الجريمة المنظمة:

إن ظاهرة الجريمة المنظمة ليست من الظواهر الاجرامية الجديدة ولا حديثة العهد على المجتمع الدولي ، لأنها من الظواهر الاجرامية التي لها بعض من الجذور القديمة ومنها جريمة القرصنة وقطع الطريق^(١).

وعندما نعود الى تاريخ الجريمة المنظمة والنشأة الاولى لها ينبغي علينا دراسة ومعرفة بعض المعلومات الاساسية عن جماعات المافيا ، بسبب التشابه الكبير بين الجريمة المنظمة ونشأة وهيكله المافيا على الرغم من عدم وجود ترابط حقيقي بينهما ، فإن المافيا من أكبر التنظيمات الاجرامية التي يكون لها سلطة مركزية ، وكذلك تدرج هرمي في وظائفها ولها ايضاً قواعد ملزمة ، ومنفذيها خاضعون لواجب الطاعة والولاء .

وهذا التشابه في التنظيم وسير العمليات والولاء والطاعة عادة ما يعيد إلى الأذهان صورة المافيا عندما نتحدث عن الجريمة المنظمة ، ولكن مع وجود هذا التشابه هناك مجموعات إجرامية منظمة أخرى لا يقارن هيكلها التنظيمي بمجموعات المافيا التقليدية . وحتى ندرك تاريخ ظهور الجريمة المنظمة بشكل كامل ، لا بد من دراسة جذورها التاريخية ، وظروفها الاجتماعية والاقتصادية ، وكذلك الأسس والأفكار التي تقوم عليها وترتبط أفرادها ، لذا لا بد من التحقيق في وجود مجموعات المافيا وأسباب تكوينها ، واعتبارها نموذجاً تقليدياً للجريمة المنظمة ، لأن المافيا هي أيضاً مجموعة إجرامية تتميز بدرجة عالية من التنظيم والتهديد ، إذ تمتلك نظاماً داخلياً صارماً يعتمد على استعمال التهيب والعنف وغيرها من الوسائل غير القانونية لضمان ولاء أعضائها وتحقيق أهدافها ، وقد نشأت وتأسست هذه الجماعات في احد جزر ايطاليا وتسمى جزيرة صقلية ومن ثم انتشرت في العديد من البلدان ، وهناك المافيا الأمريكية ، والمافيا اليابانية

^١ - فائزة يونس الباشا ، الجريمة المنظمة في ظل الاتفاقات الدولية والقوانين الوطنية، دار النهضة العربية للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة ، مصر ، ٢٠٠١، ص ١ .

، والمافيا الصينية ، والمافيا الروسية ، وقيل أن إيطاليا هي التي زودت العالم بهذا المصطلح ، وعادة ما يطلق مصطلح (المافيا)* على جميع أشكال الجريمة المنظمة^(١).

ومن الجدير بالذكر أن المافيا الامريكية يرجع تاريخ تأسيسها لسنوات ١٩٢٠م- ١٩٣٣م خلال فترة منع الخمر وتحريرها ، واستغلال العصابات المحلية والداخلية لهذه الظروف ، حينها تشكلت عدة منظمات واسعة النفوذ قامت بصنع الخمر ونقلها وبيعها بطرق غير شرعية ، حتى عندما يتم إلغاء التحريم تقوم هذه المنظمات بتحويل نشاطها الى انواع اخرى ، مثل البغاء ، والقمار ، والتهرب ، وغيرها من المحرمات^(٢).

ثانيا / محددات الجريمة المنظمة :

١. خصائص الجريمة المنظمة: تعتبر الجريمة المنظمة من أخطر الجرائم وهي أعظم التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي وتبرز خطورتها من خلال التخطيط والتنظيم الذي يكفل لها نجاحها واستمرارها بحيث يصعب تحجيمها والقضاء عليها بسهولة ، كما أن المنظمات الإجرامية المسؤولة عن إعداد الجريمة المنظمة تكون في أغلب الأحيان من اصحاب الخبرة والاحتراف فيكون تخطيطهم للجريمة بطريقة محترفة ومحكمة تكفل لهم نجاحها في التنفيذ وهناك شبه اتفاق بين المختصين حول خصائص الجريمة المنظمة في الميدان القانوني ومن أهم هذه الخصائص هي :

أ. التخطيط : من أهم خصائص الجريمة المنظمة هو التخطيط ، أما الجرائم التي ترتكب دون تخطيط فلا تدخل في نطاق الجريمة المنظمة ، والتخطيط ليس بالعملية البسيطة العابرة لأنه يحتاج الى عناصر محترفة و يملكون مؤهلات وخبرة شخصية ودراية وإدراك يمكنهم من سد الثغرات الاقتصادية والقانونية التي يمكن أن تؤدي إلى كشف الجريمة أثناء تنفيذها وقبل ارتكابها . ويعتبر التخطيط من الثوابت في العمل داخل المنظمة الاجرامية إذ إن المنظمات

*المافيا : مصطلح يستخدم لوصف نوع من نقابة عصابات الجريمة المنظمة التي تمارس الحماية بالابتزاز في المقام الأول واستخدام التهريب العنيف للتلاعب بالنشاط الاقتصادي المحلي ، ويمكن ان تمارس أنشطة ثانوية مثل الاتجار بالمخدرات والقروض بالفوائد المرتفعة والتزوير ، وترتبط بميثاق شرف ولا سيما ميثاق الصمت في جنوب إيطاليا ليحميها من التسلات الخارجية و تدابير انفاذ القانون.(شبكة الإنترنت ، ويكيبيديا ، الوقت (١١:٣٧ pm) التاريخ ٢٠٢٣/١٢/٢٥ ، حسب الموقع الالكتروني <https://ar.m.wikipedia.org/wiki>

١- شريف السيد كامل ، مصدر سابق ، ص ٢١ .

٢- منير عبد الحفيظ البعلبكي، موسوعة المورد، المجلد السابع، ط٢، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٩٩، ص٢٣٦.

الاجرامية تستعين في التخطيط لجرائمها بالأشخاص ذوي الكفاءة الممارسين في جميع الميادين مثل رجال القانون والمحاسبين والأطباء وغيرهم ، ولذلك أطلق على الجرائم المنظمة مصطلح جرائم الذكاء (١).

ب. التنظيم : ويعني الترتيب والتنسيق بحيث يكون للأشياء بنية عضوية جيدة التنظيم ، والتنظيم هو السمة الشكلية للجريمة المنظمة لأنه يمكن أعضاء الجماعة الإجرامية من إقامة علاقات راسخة تتعزز تدريجياً حسب الكفاءة لتحقيق الهدف بين أعضائها، وبطريقة منسقة لتحقيق أهدافها ، إذ يخضع أعضاء المجموعة المتعاونة لنظام رئاسي استبدادي يقوده القائد ، أو يتولى القائد المهام بناءً على قرارات وخطط وتوجيهات الأعضاء ، ولا يتطلب التنظيم أن يكون متطوراً ، ويعد التعقيد والإخفاء من أهم خصائص هذا الهيكل التنظيمي ، لأن البساطة تجعل أنشطة هذه المجموعات أنشطة مفتوحة ولا تمنح أعضائها فرصة تجاوز القانون (٢).

ج. سرية العصابات : يعد مبدأ السرية أحد أهم مبادئ الجماعات الإجرامية ، إذ يتعهد أعضاؤها بالولاء التام، حتى إلى حد الموت، لخدمة أغراضهم. مثال على ذلك أن النظام الإجرامي الياباني (ياكوزا) * ، يتطلب من العضو الذي ينتهك قوانين المنظمة أن يقطع أحد أصابعه ، ويلفها بقطعة قماش ، ثم يسلمها إلى الزعيم ليطلب الرحمة ، وهذا الأمر أدى إلى صعوبة إمكانية الاختراق من قبل أجهزة الوقاية والسيطرة ، وتعتبر السرية هي ميثاق وأساليب عمل منظمة إجرامية عابرة للحدود الوطنية تساعد على بسط نفوذها وتوسيع وتعزيز أواصر التعاون بين أعضائها ، مما يوفر لأعضائها الحماية والحصانة اللازمة من خلال ترتيبات أمنية لاحقة ، مثل ضمان الاتصالات التنظيمية السرية ، التي لا تسمح لوكالات العدالة الجنائية بتوجيه التهم إلى الجناة (٣).

١ - عبد الرحيم صدقي ، الإجرام المنظم جريمة القرن الحادي والعشرين، دار الهاني للطباعة ، مصر، ٢٠٠٠م ، ص ٢٦.

٢ - محمد فتحي عيد، عصابات الاجرام المنظم ودورها في الاتجار بالأشخاص ، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، ٢٠٠٥، ص ٤١.

* الياكوزا هو مصطلح عام يطلق على المنظمات الاجرامية في اليابان والتي تعرف ايضا باسم جوكودو منذ القرن السابع عشر ميلادي ، اطلق اللقب على الاشخاص المهمشين في المجتمع، رجال الساموراي العاطلين وقطاع الطرق ولاعبى القمار. وقت الدخول الى الموقع الالكتروني في الساعة التاسعة صباحا ليوم ٢٠٢٤/٧/١٣ <https://ar.wikipedia.org/wiki>

٣ - فائزة يونس الباشا ، مصدر سابق ، ص ١١.

د. الاحتراف والاستمرارية : إن القيام بالأنشطة الإجرامية يتطلب مؤهلات لا يتمتع بها الجميع ، لأن معظم الناس لا يقبلون المخاطرة ، عند ارتكاب الجريمة المنظمة ، فإنهم يسترشدون بالاعتبارات الدينية والأخلاقية ، بما في ذلك الاعتبارات الاجتماعية ، فمن يعمل في إطار الجريمة المنظمة ويتقبل المخاطرة ، يجب أن يمتلك الاحترافية لأن من لا يملكون المؤهلات المناسبة سرعان ما تتكشف قضاياهم وتقع في أيدي السلطات القضائية ، والنشاط الإجرامي له أبعاد منفصلة عن القيادة الإجرامية المباشرة والاستغلال والاحتيال والتخريب وتسويق المخدرات والقتل ، هي أمور تتفصل فيها قيادة المنظمة عن العناصر القاعدية للتنفيذ^(١).

هـ. القدرة على التوظيف والابتزاز : تتطلب الجريمة المنظمة بطبيعتها وجود هيكل إجرامي يضم عددا كبيرا من الأعضاء لاستكمال تنفيذ الجرائم بطريقة آمنة ومحكمة وسليمة ، ولهذا السبب تستعمل هذه المنظمات الإجرامية جميع الوسائل الممكنة لإخضاع الآخرين لتحقيق أهدافهم ، عن طريق الابتزاز إذ يتم توظيف بعض الأشخاص من دون إعلامهم حتى يتورطون فيها من خلال تزويدهم بالمال أو إشراكهم في أعمال قانونية مشروعة ، وفي وقت لاحق يتضح لهؤلاء الأشخاص ويتم اكتشاف الحقيقة بأنهم متورطون في أنشطة غير مشروعة ، ولهذا السبب فهم مجبرون على مواصلة العمل والاستمرار في إطار عمل العصابة الإجرامية إذ تتواجد المنظمات الإجرامية ضمن منظمات اجتماعية والتجارة الشرعية المطابقة للقوانين العامة والخدمات الفندقية وأنشطة السفر ، ولكنها تستعمل قنوات أخرى موازية لتميرر النشاطات الإجرامية وتعتمد على خدماتها المشروعة والأماكن الظاهرة لتمارس النشاطات البارزة وتجعله غطاء لممارساتها الإجرامية^(٢).

و. البناء الهرمي المتدرج : يعد الهيكل التنظيمي الهرمي أحد السمات المهمة التي تميز معظم المنظمات الإجرامية وهذا يجعل من المستحيل القبض على قادة هذه المنظمات متلبسين بارتكاب العمليات الإجرامية ، كذلك من الصعب إثبات ارتباطهم بأي نشاط إجرامي محدد ، ويختلف هيكل هذه المجموعات حسب نشاطها وطبيعتها والبيئة الثقافية التي تخرج منها ،

^١ - محمد بن سليمان الوهيد ، الجريمة المنظمة واساليب مواجهتها ، مقال منشور بمجلة شرطة الامارات ، ع ٢٩٠ ، ١٩٩٥ ، ص ٣٤ .

^٢ - نصر الدين مروك ، الجريمة المنظمة بين النظرية والتطبيق ، مقال منشور بمجلة أصول الدين الصراط ، مج ٢ ، ع ٣٤ ، ٢٠٠٠ ، ص ١٣٤ .

فهناك مجموعات تتكون من عدة عائلات لها تسلسل هرمي وتشبه النقابات ، والملاحظ أنه في الماضي كان اختيار الأعضاء يعتمد على اساس العائلة ، ولكن اصبح هناك منظمات اجرامية تضم مجرمين من اصحاب السوابق ولا يؤخذ بالنظر المقياس العائلي ، وهناك مجموعات تقوم على أساس العرق ، والانتماء فيها يعتمد على ذلك ، ومن ثم يحكم بنظام صارم بدون رحمة او تسامح ما عبر عنه البعض بأنه قاعدة الصمت إذ يلتزمون الأعضاء فيها بعدم إفشاء الأسرار حتى الموت (١).

ز. تحقيق الربح المالي : ويعتبر الأساس للجريمة المنظمة ، لأن المنظمات الاجرامية هدفها الحصول على المال بأستعمال الوسائل غير المشروعة ، إذ تحقق أرباح مالية وفيرة من خلال تجارة غير مشروعة من خلال السلع والخدمات غير القانونية مثل الاسلحة والمخدرات وغيرها لتحقيق الأرباح بغض النظر عن الآثار السلبية غير الشرعية للجريمة المنظمة . هذا ما تم التصريح به من قبل الشرطة الروسية إذ توصلوا الى أن الجريمة المنظمة تميزها بعض الخصائص منها ، تقع الجريمة المنظمة بغية تحقيق أرباح مستمرة ، والقدرة على العمل لفترات طويلة ، ووجود إمكانيات للاتصال الداخلي ، و تقسيم واضح للعمل ، وتدير مواردها بسهولة ، وكذلك تنفيذ قواعد امن سرية (٢).

ويرى الباحث أن الجريمة المنظمة ظاهرة دائمة التغيير وتؤثر على جميع البلدان ، تقوم بتنفيذها منظمات إجرامية مكونة من ثلاثة أشخاص أو أكثر يتمتعون بدرجة عالية من التنظيم ووجود طويل ويرتكبون جريمة خطيرة واحدة على الأقل ، وتعمل الجماعات الإجرامية المنظمة أيضاً بطريقة منسقة لتحقيق هدفها العام المتمثل في الحصول على منفعة مالية أو مادية أخرى. تجد هذه المجموعات مجالات متعددة لتحقيق الربح من خلال توفير السلع والخدمات غير القانونية التي تحظى بشعبية لدى الجمهور ، وتقوم بنشاطات كثيرة منها الاتجار بالأسلحة وتهريب المهاجرين ، والاتجار بالمنتجات الطبية المزيفة ، وكذلك الاتجار بالمخدرات ، والاتجار بالبشر ،

^١ -اسكندر غطاس ، مدخل الى التعاون القضائي الجنائي ، من إصدارات معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية ، ٢٠٠٥ ، ص ٦٨ .

^٢ - عبد الله سليمان ، شرح قانون العقوبات الجزائري القسم العام ، ج١، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠٠٢، ص ٨٢.

ومن المؤكد أن غرضها الأساس هو الارباح ، فنقوم بوسائل غير مشروعة لا خفاء وحماية ما تكسبه وذلك من خلال طرق عديدة منها الفساد او غسل الاموال .

٢. أركان الجريمة المنظمة : نتناول الأركان الاساسية للجريمة المنظمة استنادا الى اتفاقية

الامم المتحدة الخاصة بمكافحة الجريمة المنظمة المنعقدة في إيطاليا باليرمو عام ٢٠٠٠م ، إذ يشترط لقيام الجريمة المنظمة ثلاثة اركان اساسية وكما يلي :-

أ. **الركن الشرعي:** ويقصد هنا بالركن الشرعي أن يكون الفعل الواقع (مجرماً بنص قانوني خاص وعقوبة محددة مقررة) ويكون المشرع قد حدد جزءاً تطبيقياً مسنوداً على مبدأ العدالة الجنائية ، فلا بد أن يكون الفعل الإجرامي المرتكب مطابقاً للنص التشريعي المحدد "لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص" (١).

ونظراً لخطورة الجرائم المنظمة العابرة للحدود ، جاءت "اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية" وذلك بغرض توفير أساساً قانونياً وركناً شرعياً لتجريم الجريمة المنظمة وتوقيع عقاباً على مرتكبيها إذ كانت المادة الثانية من الاتفاقية تنص على ما يلي : "يقصد بتعبير (جماعة إجرامية منظمة) جماعة ذات هيكل تنظيمي مؤلفة من ثلاثة اشخاص أو أكثر موجودة لفترة من الزمن وتعمل بهدف ارتكاب جريمة واحدة أو أكثر من الجرائم الخطيرة أو الأفعال المجرمة وفقاً لهذه الاتفاقية من أجل الحصول بشكل مباشر أو غير مباشر على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى ، كذلك أشارت إلى أن القصد من تعبير (جريمة خطيرة) هو سلوك يمثل جرماً يعاقب عليه بالحرمان التام من الحرية لمدة لا تقل عن أربعة سنوات " (٢).

ب. **الركن المادي:** الفعل المادي يقصد به السلوك الإجرامي و نشاطات الإنسان في العالم الخارجي ، إذ لا يمكن القيام بالجريمة من دون السلوك المادي الذي بوساطته يتم كشف الجرائم ويتمثل في الأفعال الخارجية التي يمكن الوقوف عليها واطهارها ، أما الفعل المادي للجريمة المنظمة فيتمثل في إنشاء تأسيس منظمة إجرامية فالفعل المادي يتكون على أساس الخطوة الاولى لاتفاق مجموعة من الأفراد لتأسيس منظمة إجرامية حسب اتفاق وشروط معينة ، على أن

١ - نصر الدين ماروك ، مصدر سابق ، ص ١٣٥ .

٢ - محمد فوزي صالح ، الجريمة المنظمة وأثرها على حقوق الإنسان ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي لحقوق الانسان ، جامعة يحيى فارس ، كلية الحقوق ، الجزائر ، ٢٠٠٩ ، ص ٢١ .

يمتد تأسيس هذه المنظمة لفترة طويلة من الزمن ولا يمكن أن تكون الفترة الزمنية قصيرة ، فعندما تؤسس منظمة إجرامية لمدة يوم واحد فهنا تعتبر جمعية أشرار ولا يمكن أن تصل الى المرتبة التي تسمى فيها المنظمة الاجرامية ، كما أنها متكونة من مجموعة من الأعضاء كما حددت الاتفاقية أن يكون عدد الأعضاء في المنظمة الاجرامية ثلاثة اشخاص او اكثر وفي أغلب الاحيان وحسب القوانين التي تطرقت الى موضوع الجريمة المنظمة فإنه يكون عدد الاعضاء اكثر من ثلاثة أشخاص (١) .

ج. الركن المعنوي : الجريمة المنظمة هي جريمة مقصودة تشير إلى جريمة توجهها الإرادة وتهدف إلى تحقيق نتائج إجرامية بعد قرارات مدروسة ومخطط لها (٢) .

يقصد بالركن المعنوي للجريمة بشكل عام الجانب النفسي وهو الحالة الذهنية و النفسية للفاعل اثناء ارتكابه الجريمة ، والارادة التي يقترن بها السلوك ، فيأخذ شكل القصد الجنائي، وهنا توصف الجريمة بانها عمدية ، أو صورة الخطأ غير العمدية ، وفيه توصف الجريمة غير عمدية (٣) ، أي يمكن أن يقال بأن الفعل هو نتيجة لإرادة الفاعل ، وبالتالي فإن قيام هذه الرابطة هي التي تعطي للواقعة وصفها القانوني فتكتمل صورتها وتوصف بالجريمة (٤) ، لذلك عندما يرتكب الشخص نشاطا إجراميا، فإنه لا يعتبر مرتكبا للجريمة إلا إذا كان جهازه العقلي والنفسي في حالة نشاط إجرامي (٥) ، فإن الطبيعة العامة للجريمة المنظمة عمدية مما يحتم توفر ما يلي (٦) :

١- القصد الجنائي العام: هو إنشاء منظمة إجرامية لغرض ارتكاب جريمة خطيرة منظمة ، ويقوم القصد الجنائي العام على عنصرين هما :

^١ - محمد فوزي صالح ، المصدر نفسه ، ص ٢١ .

^٢ - احمد ابراهيم مصطفى سليمان ، الارهاب والجريمة المنظمة ، دار الطلائع للنشر والتوزيع والتصدير ، القاهرة ، مصر ، ٢٠٠٦، ص ١٣٨ .

^٣ - علي عبد القادر القهوجي ، شرح قانون العقوبات دار الجامعة الجديدة للطبع والنشر والتوزيع ، الاسكندرية ، مصر ، ٢٠١٠، ص ٣١٩ .

^٤ - ابراهيم محمد الزنداني ، الجرائم الالكترونية من منظور الشريعة الاسلامية واحكامها في القانون القطري والقانون اليمني ، جامعة فطاني ، حقوق الطبع محفوظة ، ٢٠١٨ ، ص ٣٢ .

^٥ - جهاد محمد البريزات ، الجريمة المنظمة ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، ٢٠٠٥ ، ص ٥٧ .

^٦ - نصر الدين ماروك ، مصدر سابق، ص ١٠٧ .

العلم: هو أن يكون كل عضو في المنظمة الإجرامية على علم ودراية بطبيعة المنظمة ، وأن يكون على علم ودراية بأن المنظمة الاجرامية أنشئت لغرض ارتكاب جرائم معينة وهو على علم ايضا بأن هذه الجرائم الخطيرة يعاقب عليها القانون أو الشريعة .

الإرادة: : يجب أن تتصرف إرادة كل عضو من أعضاء المنظمة إلى انتمائه إلى هذه المنظمة الإجرامية و أن تتجه الإرادة إلى ارتكاب الجريمة محل التنظيم (١).

٢- القصد الجنائي الخاص: يجب أن يكون هدف التنظيم الإجرامي هو السعي للحصول على الربح إذ يكون الدافع الرئيس والباعث من إنشاء المنظمة الإجرامية وارتكاب الجريمة هو الحصول على الربح المادي ، حتى تتكون الجريمة المنظمة . وأن القصد الجنائي اشترط العلم بالفعل المجرم والعلم بالعناصر المكونة له ، وهو في غاية الاهمية في التمييز بين الجريمة المنظمة العابرة للحدود وبين الجرائم الإرهابية أو الدينية أو السياسية أو العرقية ، فلا بد أن يكون الهدف من الجريمة المنظمة هو الحصول على الربح المادي لتكتمل أركان هذه الجريمة (٢).

د. الركن الدولي: هو الركن الذي يقوم بتمييز الجريمة الداخلية الجنائية عن الجريمة الدولية العابرة للحدود ويأتي في جانبين هما :

- **الأول :** الجانب الشخصي الذي يشترط فيه ارتكاب الجريمة الدولية باسم الدولة أو برضاها .
- **الثاني :** الجانب الموضوعي ويتجلى في وجود صفة دولية للمصلحة المشمولة في الحماية ، إذ تكون الجريمة الدولية على مساس بمصالح المجتمع الدولي و قيمه أو مرافقه الحيوية (٣).
- فتكون الجرائم ضد الانسانية جرائم دولية حسب نظام محكمتي طوكيو ونورمبرج ، إذ ارتكبت صور أفعال غير انسانية اثناء الحرب وقبلها أو بعد وقوع جريمة أخرى تدخل ضمن اختصاصها (٤).

^١ - كوركيس يوسف داوود ، مصدر سابق ، ص ٤٤ .

^٢ -وسيم حسام الدين الاحمد ، مكافحة الجريمة الوطنية عبر الوطنية في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية والانظمة السعودية ، مكتبة القانون والاقتصاد للنشر والتوزيع ، الرياض ، ٢٠١٦م ، ص ٢١ .

^٣ - محمود صالح العادلي ، الجريمة الدولية دراسة مقارنة ، دار الفكر الجامعي ، مصر، ٢٠٠٤، ص ٦٩-٧٠ .

^٤ - محمد عبد المنعم عبد الغني ، الجرائم الدولية دراسة في القانون الدولي الجنائي ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية ، مصر، ٢٠٠٧، ص ٥٨٨ .

اما في جريمة الإبادة الجماعية: فيقصد بالركن الدولي أن الجريمة ترتكب وفق خطة تضعها الدولة وينفذها كبار المسؤولين أو باشتراك أفراد عاديون ، وتستهدف مجموعة من الناس يرتبط أفرادها بروابط عرقية قومية أثنية دينية^(١) . ويكون هذا الركن من جريمة العدوان هو أن يرتكب العمل العدواني باسم دولة واحدة أو عدة دول مسنود الى خطة معينة رسمتها الدولة المعتدية ضد الدولة الأخرى المعتدى عليها^(٢) . أما بالنسبة لجرائم الحرب ، فيتحقق هذا الركن من خلال التخطيط والتنفيذ من قبل أحد الأطراف المتحاربة ، أو من أحد مواطنيها أو الجهات التابعة لها باسم الدولة أو برضاها ضد أشخاص ينتمون إلى دولة معادية ، فهنا يتحقق الركن الدولي إلا إذا ارتكبت الجريمة من وطني في حق وطني^(٣) .

ويرى الباحث: إن طبيعة الجريمة المنظمة هي عمدية ، فالقصد الإجرامي هو تنظيم إجرامي ينشأ بغرض ارتكاب جرائم خطيرة بناء على العلم والإرادة ، وكل عضو في التنظيم على علم بطبيعة التنظيم ، وأنه يمارس أنشطة أو جرائم خطيرة يعاقب عليها شرعا وقانونا ، وكذلك الغرض أو الدافع من إنشاء منظمة إجرامية هو الحصول على الربح المادي ، وتختلف الجريمة المنظمة العابرة الحدود في أهدافها أو أغراضها عن الجريمة الإرهابية أو السياسية أو الدينية أو العرقية ، هدف الجريمة المنظمة هو تحقيق مكاسب مالية.

ثالثا: - بعض نشاطات الجريمة المنظمة

١- **المواد المخدرة (المخدرات) :** تعرف المخدرات بأنها منتجات كيميائية علاجية تحمل آثار بيولوجية مختلفة على الكائنات الحية عموماً والبشر بشكل خاص ، ولها استعمالات متعددة في مجالات العلاج الطبية فتستعمل كمادة علاجية ، أو الوقاية من الامراض ، او تشخيص المرض، كما تعزز من النشاطات البدنية والعقلية ، ولكن شريطة الاستعمال لفترات محدودة^(٤). ويستعمل مصطلح المخدرات للإشارة إلى الأدوية المنشطة أو المحفزات ذات التأثير النفساني

^١ محمد عبد المنعم عبد الغني، مصدر سابق ، ص ٦٢١ .

^٢ - قارة وليد ، الإجرام المنظم الدولي تمييز الجريمة المنظمة العابرة للحدود عن الجريمة الدولية ، مجلة دفاتر السياسة والقانون ، العدد التاسع ، الجزائر ، ٢٠١٣م ، ص ٢٩٣ .

^٣ - محمد عبد المنعم عبد الغني ، مصدر سابق ، ص ٦٨٤ .

^٤ - انور العروسي ، المخدرات آثارها وانواعها وجرائمها وعقوباتها، دار الفكر الجامعي، كلية الحقوق، الاسكندرية ، (ب ت) ، ص ٢٠ .

مثل الكوكايين والهيروين والأفيون والحشيش ، وتشكل مادة المخدرات المجال الأكبر لنشاط عصابات الجريمة المنظمة نظراً لأرباحها مبالغ ضخمة تقدر بمليارات الدولارات ، ويعرفها بعضهم بأنها مواد تحدث الإدمان والاعتماد (أي الاستعمال المتكرر للمواد المؤثرة يؤدي إلى حالة عقلية ونفسية وأحياناً حالة عضوية) إذ تسيطر على الشخص المدمن رغبة قهرية تجبره على ذلك محاولة الحصول على المسكر النفسي المطلوب بأي ثمن كان ، وقد يتساءل البعض عن سبب حظر المخدرات إذا كانت تسبب النشوة والمشاعر بالفرح والسعادة ، وهذا ما يبحث عنه كل شخص ، وهو أن يكون سعيداً يشعر بالسُرور والفرح ؟ والجواب على هذا السؤال هو أن تناول هذه المواد تؤدي إلى تعطيل عقل الإنسان وجسده عن العمل ، وبالتالي لن يقوم بأي نشاط إيجابي لأنه لا يحقق ما يريد ولا يستطيع القيام به بسبب تأثير هذه الأدوية عليه ، ومن المعروف أن غالبية متعاطي المخدرات هم من الشباب ، وهم فئة عمل منتجة في المجتمع وتعطيله يعني تعطيل هذا المجتمع وإنهائه والعمل على هلاكه⁽¹⁾.

ويرى الباحث أن الاتجار بالمخدرات نشاطاً خطيراً يكون انعكاسه على الاخلاق بشكل مباشر مقارنة بالأنشطة الأخرى في هذا المجال ، وآثاره ضارة وخطيرة تقع على العقل والنفس والجسد والنسل والمال والطاقة والقدرات في جميع المجالات العملية والأخلاقية والاجتماعية ، وأن انتشار المخدرات يتزايد باستمرار ، كما أن نطاق الاتجار بالمخدرات انتشر على نطاق واسع والتي استفحلت نسبياً في مدينة النجف الاشرف وطالت فئات كثيرة وخاصة الشباب بعد تسربها عبر حدود الدول المجاورة ضمن شبكات منظمة لا تهتم بالحدود الجغرافية همها الوحيد هو تحقيق أرباح وفيرة وجمع الأموال في أسرع وقت باستعمال الحيل وأساليب التمويه التي تمتد من الدول المجاورة إلى العراق عن طريق المنافذ الحدودية الرسمية وغير الرسمية جواً وبراً ، وخاصة الدول التي بينها وبين العراق تبادلاً تجاري مستمر ، وتعتبر جرائم المخدرات من أهم الأنشطة غير المشروعة التي تمارسها التنظيمات الإجرامية بسبب ارباحها الضخمة والسريعة الناتجة عن هذه الجرائم.

¹ - ريسان عزيز داخل ، الجريمة المنظمة والفساد في العراق ، دراسة منشورة في مجلة كلية الآداب ، الجامعة المستنصرية ، قسم الانثروبولوجي ، ع ٨٩ ، ٢٠٠٩م ، ص ٤٩٥ .

٢- **الاتجار بالبشر والرقيق** : عرّف الدكتور حامد السيد الاتجار بالبشر بأنه النشاطات والتصرفات الغير قانونية ، التي من شأنها احالة الإنسان الى سلعة ، ويتم التصرف به بواسطة أشخاص محترفين وممارسين عبر الحدود الوطنية لغرض استعماله في أعمال معينة مقابل أجور متدنية أو في اعمال الجنس والبغاء وما شابه ذلك ، سواء كان التصرف قصراً أو بأرادته الضحية او باي شكل من اشكال العبودية ^(١)، وتشمل تجارة البشر جميع الأفعال المنطوية عليها اسر الشخص أو احتجازه أو سهولة التخلي عنه للغير وجعله سلعة لغرض المبادلة او البيع^(٢). الإبتجار بالبشر ليس ظاهرة جديدة إذ إن الإنسان تاجر بأخيه الانسان منذ العصور القديمة ، بدءاً من الغرب في أوائل القرن السادس عشر الميلادي وعلى يد البرتغاليين ، وتبعهم الكثيرين ساروا على خطاهم ، وبعدها جاءت الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر الميلادي التي أوجدت الحاجة الماسة للعمالة والأيدي العاملة ، وبالتالي اندفعت العقليّة الرأسمالية ونقلت الرقيق من أفريقيا إلى المصانع البريطانية لأنهم كانوا يتقاضون أرخص الأجور مقابل خدمة عمل جيدة في ممارسة المهن التي لا يرغبها الأوروبيون ^(٣).

ويرى الباحث أن الاتجار بالبشر جريمة يحظرها القانون الدولي لحقوق الإنسان ، ومع ذلك لا يزال ملايين الأشخاص حول العالم مجبرين على العيش في العبودية وغيرها من أشكال العبودية الحديثة ، يقع ملايين الأشخاص حول العالم ضحايا للإبتجار بالبشر لأغراض الاستغلال في العمل ، أو قطع الأعضاء ، أو الزواج القسري ، أو الاستغلال الجنسي ، ولا يزال هذا الاستغلال مستمراً حتى اليوم وكثيراً ما يعاني الضحايا من انتهاكات جسدية متعددة ولا يمكنهم الوصول إلى العدالة بسبب محدودية الوعي والقيود الهيكلية العديدة.

٣- **جريمة غسل الأموال** : ظهر مصطلح (غسل الأموال) لأول مرة في مدينة شيكاغو الأمريكية في العشرينيات من القرن العشرين ، مما يعني أن تدفق الأموال وانسيابها في مختلف الأنشطة التجارية والمصرفية بغية تطهيرها من الشوائب والادانة القانونية ، فإن الأموال المغسولة

^١ -مشاري منوخ مشعل الشعلاني ، الاتجار بالبشر في القانون الكويتي والقانون الاردني على ضوء المعاهدات الدولية ، رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الأوسط ، الاردن ، ٢٠١٨م ، ص ١٣ .

^٢ -الاتفاقية الخاصة بالرق الموقعة في جنيف ٢٥ ايلول ، ١٩٢٦ .

^٣ -تقرير عن تجارة البشر وتهريب المهاجرين ، نشر على شبكة بي بي سي اون لاين ، بتاريخ ٢٢-٧-٢٠٠١م.

هي أموال تم الحصول عليها بوسائل وطرق غير شرعية لذا يلجأ أصحابها الى اخفائها بشتى الطرق وإعادة توظيفها في المجالات الأخرى المشروعة ، من خلال ما يسمى بعمليات غسل الأموال سيئة السمعة^(١).

هناك العديد من العوائق الأساسية التي تعترض عملية غسل الأموال ، وهي (المالك ، المنظف ، المغسول ، المغسولة) المالك هو الشخص أو المؤسسة التي تمتلك الأموال الغير مشروعة والمراد غسلها . وأما المنظف فإنه ينظف المال من أجل تحقيق ربح الغير من خلال إجراءات تنتهك قوانين أو أنظمة الدول والبنوك والعملاء . الرابط الثالث بين المالك والمنظف هو المغسول وتعني اموال قذرة مكتسبة بشكل مباشر أو غير مباشر ، أما المغسلة فهي الأداة المستعملة في غسل الاموال ويستعملها منظف الأموال لإتمام عملية الغسل ، وتقوم هذه الأداة بتحويل الأموال من مصادر غير قانونية إلى مصادر قانونية مشروعة . وقد تكون هذه الأداة عبارة عن تجارة وهمية أو قانونية أو شراء أصول ثابتة أو التحف أو أي شيء آخر^(٢).

يرى الباحث أن عملية غسل الأموال تنتهك قوانين الاقتصاد وتشكل خطراً وتهديداً وشيكاً لمناخ الاستثمار المحلي والدولي ، خاصة مع التحولات والتغيرات في البلدان النامية التي أخذت أشكالاً عديدة من صور الإجرام والفساد في هذه المجتمعات ، وأهمها الجرائم المرتبطة بالعملات المزيفة والفساد الإداري ، ومن الواضح إن غسل الأموال ظاهرة عالمية تجاوزت الحدود الوطنية لجميع الدول ، لأن المجرمين في غسل الأموال يبحثون عن نقاط ضعف القوانين التي تحكم الأنظمة الخاصة في استيراد وتصدير الدولة بحثاً عن البلدان التي تفتقر إلى نظام مالي صارم يحاولون التخلص منه عن طريق إيداع مبالغ نقدية كبيرة في الجهاز وبعد الحصول على الحماية القانونية ، سيتم سحب الموارد المالية إلى خارج البلاد بغطاء شرعي .

٤ - الجرائم الإلكترونية :

أن الجريمة الإلكترونية من أهم وأخطر التحديات الأمنية التي تواجه جميع المجتمعات حول العالم في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات سواء في المؤسسات الحكومية أو القطاع

^١ - حمدي عبد العظيم ، غسل الاموال في مصر والعالم - الجريمة البيضاء - ابعادها - اثارها-كيفية مكافحتها ، ط٣ ،الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، مصر ، ٢٠٠٧ ، ص١٧ .

^٢ - هاشم أنور، وسائل الكشف عن عمليات تبييض الأموال، بحث مقدم إلى جامعة الدول العربية، ١٩٩٥، ص٨٢ .

الخاص أو بين الأفراد ، وتكون الجريمة الالكترونية نوعان ، النوع الاول يكون ضد أجهزة الكمبيوتر أو أنظمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، أما النوع الثاني وهو الأخطر، الذي يكون فيه الكمبيوتر أداة لارتكاب جرائم تنطوي على الاحتيال وسرقة الأصول المالية والتزوير والاختلاس وسرقة حقوق الملكية الفكرية والابتزاز والسلوك المنحرف، فضلاً عن نشر الأفكار المتطرفة ودعمها و تمويل الإرهاب ، وقد عرف الفقيه الفرنسي (Masse) الجريمة الالكترونية بأنها " الاعتداءات القانونية التي ترتكب بواسطة المعلوماتية بغرض تحقيق ربح" (١)، وايضاً عرفت بأنها " كل سلوك غير مشروع يتعلق بالمعلومات المعالجة ونقلها" (٢) ، تعود أول جريمة حاسوبية إلى عام (١٨٠١) عندما قام صاحب مصنع نسيج في فرنسا (جوزيف جاكوار) بتصميم لوحة إلكترونية تحاكي مجموعة من الخطوات المستعملة في حياكة أنواع من المنسوجات ، ويعتقد البعض أن البداية الحقيقية لظاهرة الجرائم الإلكترونية تعود إلى عام (١٩٥٨) ، عندما بدأ معهد ستانفورد الدولي في الولايات المتحدة للأبحاث برصد حالات ما يسمى بالجرائم الإلكترونية ، إساءة استعمال الكمبيوتر بشكل منظمة ، وفي تسعينيات القرن العشرين ، مع انتشار أجهزة الكمبيوتر والاعتماد عليها في مختلف مجالات الحياة والأنشطة اليومية الخاصة والعامة ، بدأت الجريمة الإلكترونية في النمو وتتزايد أهميتها ، وكان أبرزها عمليات السطو على بنك مينيسوتا الأمريكي عام (١٩٦٦) ، والتي تعتبر أول جريمة إلكترونية ترتكب ضد البنوك واستمرت بعد ذلك ، وتحديث بعض الصحف والمقالات عن بعض حالات الجرائم الإلكترونية الحاسوبية (٣) ، ومن الاسباب التي تؤدي الى الجرائم الالكترونية هي :

أ. الحصول على مكاسب مالية (الثراء السريع) : ويتم الحصول على المكاسب المالية من خلال استغلال الغير من خلال الشبكة العالمية للإنترنت وارتكاب الجرائم عبر الشبكة ، وهذا هو الدافع الرئيس الذي يدفع الجناة لهذا الفعل الإجرامي ، لأن احجام الارياح التي يمكن تحقيقها من خلالها كبير جدا ولا يقارن مع ما يحصلون عليه في الجرائم الاعتيادية الاخرى ، وان هذا يعتبر من الأسباب الجاذبة لأفراد عصابات الجريمة المنظمة التي نقلت تجاريتها

١- محمد سامي الشوا ، ثورة المعلومات وانعكاساتها على القانون العقوبات ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر ، ٢٠٠٣، ص١٩.

٢- شمس الدين ابراهيم احمد ، وسائل مواجهة الاعتداءات على الحياة الشخصية في مجال تقنية المعلومات في القانون السوداني والمصري ، دار النهضة العربية ، مصر ، ٢٠٠٥، ص ١٠٠ .

٣- محمد بن نصير محمد السرحاني ، مهارات التحقيق الجنائي الفني في الجرائم الحاسوب والانترنت ،رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم الشرطية ، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ،كلية الدراسات العليا ، ٢٠٠٤، ص١٢.

السابقة وخبراتها في الجرائم التقليدية المنظمة من الواقع المادي المعتاد الى جرائم منظمة إلكترونية في العالم الافتراضي ، وقد اظهرت الاحصائية التي اصدرتها الشركة الامنية مكافي (McAfee) بالتعاون مع المركز الدولي للدراسات الاستراتيجية أن حجم الخسائر الاقتصادية العالمية التي تسببت بها الجريمة الالكترونية تراوحت ما بين (٤٠٠ - ٥٢٥) مليار سنوياً ولا زالت في ارتفاع مستمر (١).

ب. **دوافع الانتقام والحاق الضرر** : أن بعض الجرائم الالكترونية تحدث بقصد الانتقام وأن هذه الجرائم عادة ما تحدث من قبل موظفين حاقدين او الذين أصابهم ضرر نتيجة تسريحهم من وظيفتهم ويقومون بذلك بغية الانتقام وإلحاق الضرر بصاحب العمل وعمله من خلال الأعمال المختلفة المتعلقة بأجهزة الحاسوب الآلي المستعمل داخل العمل ، مثل سرقة معلومات الشركة واسرارها وزرع الفيروسات وغير ذلك من الأفعال الانتقامية .

ج. **ظروف اقتصادية** : يلعب الطرف الاقتصادي دوراً مهماً في ارتفاع نسبة الجريمة الالكترونية كما هو الحال في الجريمة التقليدية (٢) . ولكن سهولة ارتكابها من خلال الوسائل الالكترونية يشجع على استقطاب الفاعلين للقضاء على فقرهم ورفع مستواهم المعيشي عبر ارتكاب الأشكال المختلفة من الجرائم الإلكترونية.

د. **دوافع سياسية** : يقوم بعض الاشخاص باختراق الانظمة الأمنية نتيجة عدم اتفاقهم مع مواقفهم السياسية الداخلية والخارجية ، لمحاولة الحصول على معلومات مهمة او ارسال فيروسات لتعطيل ومحو الانظمة أو يقومون احياناً بأرسال الرسائل التي تحتوي على التهديدات الأمنية والعمل على فتح مواقع الكترونية تخص نشرهم واتجاهاتهم ومعتقداتهم ، وهذا ما تعمل به حالياً بعض الجماعات الاجرامية المتطرفة المنبوذة من قبل المجتمع محاولين بذلك كسب المجتمع وتأييدهم والدعم المادي والمعنوي .

1-“Cybercrime and the risks for the economy and enterprises at the European Union and Italian levels” <https://unicri.it/>.

٢- ذياب موسى البداينة، ورقة علمية بعنوان الجرائم الالكترونية : المفهوم والاسباب ، كلية العلوم الاستراتيجية ، عمان ، الاردن ، ٢٠١٤م ، ص٢١ .

هـ. دوافع مرتبطة بخصائص الجريمة الإلكترونية ومرتكبيها : أن الشبكة الإلكترونية تتيح من خلال خصائصها بيئة خصبة ومناسبة لمرتكبي الجرائم الإلكترونية وتشكل تحديات لجهات إنفاذ القانون ، لأنها جرائم عابرة لحدود الدولة و تتسم بالخطورة لما ينتج عنها من خسائر فادحة تتطوي على سلوكيات غير مألوفة يرتكبها جناة لهم قدرات كبيرة وخبرات واسعة ومعقدة في المجالات الإلكترونية والتقنية ، وهذا من أبرز الخصائص المساهمة في انتشار الجرائم المنظمة عبر شبكة الانترنت الإلكترونية^(١).

ويرى الباحث أن التقدم الحضاري الذي اجتاح العالم في العصر الحديث قد أثر على كافة نواحي حياة الإنسان بما في ذلك السلوك وغيره ، وقد أثر هذا التأثير على نوعية الجريمة والمجرم نفسه ، وأصبح ملموساً لدى جميع المتخصصين والأشخاص المهتمين بعلم الجريمة والمجرمين ، من الإنجازات الحضارية التي عمت العالم الحديث تكنولوجيا المعلومات ، إذ تعتبر العامل الرئيس الذي أحدث ثورة هائلة في مجال الاتصالات واستعمال الكمبيوتر والإنترنت لأغراض مختلفة ، ساهمت في ظهور وتطور العديد من السلوكيات التي تعتبر جرائم بموجب قوانين ومبادئ التجريم، ولا شك أن لها أثراً. فهو يؤثر على حياة أفراد المجتمعات العالمية والقطاعات العام والخاص .

ومن جانب آخر يلعب التقدم التقني والتكنولوجي دوراً ايجابياً مهم في تتبع الجريمة المنظمة واكتشاف الجماعات الاجرامية والمنخرطين في الشبكات الارهابية من خلال تتبعهم بالوسائل الحديثة واكتشاف مواقعهم ومعسكراتهم التدريبية من خلال اجهزة (GPS) والتنصت على اجهزة الاتصال التابعة لهم وتحديد احداثياتهم وتعقب اماكنهم، فقد احدثت التكنولوجيا الحديثة ثورة ونقله نوعية في العديد من المجالات والاصعدة سواء كانت العلمية منها او العملية ويمتد تأثيرها الى مختلف المجالات الامنية والصحية والعلمية مما أحدث تغييراً كبيراً في حياة المجتمع.

^١ - محمد عبدالله المحنا المري ، الجريمة المنظمة مفهومها ، انماطها ، مواجهتها ، في ضوء المواثيق الدولية والتشريعات الداخلية ، القاهرة ، ٢٠٠٧م ، ص ٢٢ .

المبحث الثاني

استراتيجية الجريمة المنظمة — وطرق التعاون لمكافحةها

أولاً :- استراتيجية الجريمة المنظمة : المنظمات الإجرامية تقوم باستعمال كافة الوسائل لتحقيق أهدافها الإجرامية ، كما ينتج عن هذه الأعمال الإجرامية آثاراً خطيرة في كل المجالات ، وعليه تناولت هذا المطلب فيما يلي:

١- عقد التحالفات المنفقة بين المنظمات الإجرامية العابرة للحدود الدولية. ترتبط العصابات الإجرامية بتحالفات وثيقة فيما بينها كثيرا من الأحيان لأن الممارسات الإجرامية المنظمة تعتبر بطبيعتها عابرة لحدود الدولة وتتطلب من المنظمات الإجرامية أن يمتد عملها في أكثر من دولة من أجل السيطرة على تسويق منتجاتها الممنوعة غير القانونية ، مثل تجارة المخدرات ، لأن المنظمات الإجرامية من دون اللجوء الى تحالفات يمكن أن تصطدم فيما بينها ، ومن ثم اللجوء الى الاقتتال ، وهذا ما يؤثر سلباً عليها . وهناك بعض المنظمات الإجرامية المحلية في كل دولة تمتلك السيطرة التامة على الأسواق غير المشروعة ، ولا تسمح لأي منظمة إجرامية خارجية أخرى بالتدخل والاستفادة دون أن تشاركها في عائداتها ، وهذا ما يدفع ويشجع المنظمات الإجرامية الى اللجوء لعقد اتفاقيات وتحالفات استراتيجية مريحة الهدف منها الحصول على أسواق جديدة ، وهذا يكون على أساس المخاطر والخسائر المحتملة في المشاركة بينهم ، وكذلك النفقات المالية والواردات ، والحصول على الأرباح والمنافع المالية المشتركة فإن هذه المنظمات الدولية تهدف الى التفاوض مع المنظمات الإجرامية المحلية ومراكز القوى غير المشروعة بهدف تدعيم سلطتها ومكاسبها ونفوذها على المستوى العالمي^(١)

٢- اللجوء إلى العنف والقوة : تلجأ المنظمات الإجرامية الى المعاقبة القاسية لمن تسول له نفسه بالاعتراض والوقوف في طريقها حتى تستطيع الحفاظ على نشاطاتها واستمرارها وتحقيق توجهاتها ، وهذا العنف والعقاب القاسي يكون موجه ضد اعضائها اولاً ، إذ توجد هناك أنظمة داخلية تعاقب بقسوة كل من يخالفها ويتعارض مع تعليمات عملها ، هنا يكون جزاؤه القتل أو بتر أحد أعضائه أو استعمال احد وسائل التعنيف القاسية بحقه ، كما تستعمل هذه المنظمات

^١ - أحمد جلال عز الدين ، مصدر سابق ، ص ١٠ .

الاجرامية أشد أنواع العنف ضد المجتمع مما يساعد في تنشيط ممارساتها الإجرامية المتعددة ، كما تلجأ هذه المنظمات الى استعمال وسائل القسر غير القانونية بحق العاملين في مجال مكافحة الجرائم المنظمة ، ومنهم رجال الأمن والقضاء والشرطة والمسؤولين في الدولة ، كما عرف العنف بأنه "الاستعمال الغير قانوني لوسائل القسر المادي أو البدني للإضرار بشخص ابتغاء تحقيق غايات شخصية او اجتماعية او سياسية"^(١).

٣- الفساد والتخريب : يعتبر الفساد والتخريب من استراتيجيات المنظمات الإجرامية التي تقدم تنازل عن بعض أجزاء عائداتها في مقابل الاستمرار في أداء نشاطاتها غير المشروعة ، إذ تلجأ المنظمات إلى إفساد بعض العاملين في مجال مكافحة الجرائم المنظمة ، ومنهم رجال الأمن والقضاء ورجال الشرطة والمحققين القضائيين والموظفين العموميين ، إذ تقوم في سبيل ذلك بتقديم كافة الإمكانيات ، سواء كانت على صعيد الخدمات أو المصالح المادية او المعنوية ومن اهم هذه الوسائل هو المال إذ يعتبر وسيلة لإفساد الموظفين والمسؤولين في جميع الدول ، وتعمل المنظمات الإجرامية على خلق تابعين لها في مختلف اجهزة الدولة لكي يسهل عليها تطوير نشاطاتها الاجرامية^(٢). ونظراً لخطورة هذه الاستراتيجية فقد كان للقانون العراقي موقف تجاه مكافحة الجريمة المنظمة فقد صادقت الجمهورية العراقية على قانون البروتوكول العربي لمنع ومكافحة الاتجار بالبشر وبخاصة النساء والاطفال الملحق والمكمل للاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية رقم (٤) لسنة ٢٠٢٤ الذي يهدف الى منع ومكافحة الاتجار بالبشر وخاصة النساء والاطفال ، وحماية ضحايا جرائم الاتجار بالبشر ومساعدتهم مع كفالة كافة حقوقهم الانسانية، وتعزيز التعاون بين الدول الاطراف لمنع ومكافحة جرائم الاتجار بالبشر وحماية الضحايا^(٣). وكذلك قانون مكافحة غسل الاموال رقم (٣٩) لسنة ٢٠١٥ الذي يحد من عمليات غسل الاموال وتمويل الارهاب ومواجهة الانشطة الاجرامية ومكافحة اساليبها المستجدة والحد منها وتحديد عقوبات لمرتكبي تلك الجرائم^(٤).

^١ - خلف الله عبد العزيز، جريمة تبييض الأموال ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، فرع القانون الجنائي ، كلية الحقوق ، جامعة الجزائر ، السنة الدراسية ٢٠٠١-٢٠٠٢م ، ص ٢٥ .

^٢ - محمد فتحي عيد ، مكافحة الجريمة المنظمة في الوطن العربي ، دار النشر ، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية ، الرياض ، ١٩٩٩م ، ص ٦٤ .

^٣ - جريدة الوقائع العراقية العدد ٤٧٦٦ لسنة ٢٠٢٤ .

^٤ - المصدر نفسه العدد ٤٣٨٧ لسنة ٢٠١٥ .

كما جاءت "اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية" في المادة الثالثة التي تخص تجريم من يعرض الرشوة على الموظف الحكومي من قبل العصابات الاجرامية المنظمة ، وتجريم طلب الرشوة من قبل الموظفين الحكوميين لتقديم خدمة أفضل أو محاولة ابتزاز مقابل تقديم خدمات، كما تجرم الاتفاقية الرضا المتبادل والإشباع بين جماعات الجريمة المنظمة من جهة والسلطات المحلية من جهة أخرى المتمثلة بالشرطة والأحزاب السياسية ومجالس المدن وكذلك اصحاب المشاريع الحرة ورجال الأعمال وقد يكون ذلك بشكل عرض أو التماس رشاوى أو تبرعات للحملات السياسية لأجل الحصول على أسهم خاصة في أسواق محددة^(١).

ثانيا :- تمييز الجريمة المنظمة عن الجرائم المشابهة:

تتضاعف جرائم العنف مع اتساع دائرتها وانتشارها في العراق واختلاطها بجرائم أخرى ، وتختلف المصطلحات والتعاريف والمبررات مما يؤدي إلى خلط واضح وارتباك كبير في كثير من الأحيان ، بين مختلف الجرائم بسبب التشابه في العنف والقسوة وقمع الإرادة الإنسانية وما إلى ذلك ، وما تسببه من ضرر للبلاد ، وهنا يمكن الإشارة إلى أن الجرائم المنظمة العابرة للحدود الوطنية تختلف عن الجرائم المنظمة الوطنية بخاصية عملها على المستوى الدولي ، وكذلك يوجد تشابه بين الإرهاب الدولي والجريمة الدولية مع الجريمة المنظمة فكلاهما ذو طابع دولي يركز على التخطيط ، وكذلك السرية التامة في القوانين الداخلية والعمليات التي تحكم جماعة المنظمة الارهابية^(٢).

١- تمييز الجريمة المنظمة عن الجريمة الدولية : من أجل التمييز بين الجريمة المنظمة والجريمة الدولية ، علينا أولاً تعريف الجريمة الدولية ومقارنتها بالجريمة المنظمة^(٣) .

يعرف الفقهاء الجريمة الدولية "واقعة مخالفة للقانون الدولي " فالجريمة الدولية هي سلوك إداري غير قانوني يقوم به فرد باسم الدولة أو بتحريض منها ، وينطوي على انتهاك المصالح

^١ - محمد فوزي صالح ، مصدر سابق ، ص ٢٤ .

^٢ - لمياء بن دعاس ، الجريمة المنظمة بين التشريع الجزائري والاتفاقيات الدولية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون الجنائي ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، كلية الحقوق ، ٢٠١٠م ، ص ٤٧ .

^٣ - أدبية محمد صالح ، الجريمة المنظمة دراسة قانونية مقارنة ، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، سليمانية ، العراق ، ٢٠٠٩ ، ص ٧٩ .

الدولية التي يحميها القانون^(١). وايضاً تعرف " تلك الأفعال التي تتعارض مع أحكام القانون الدولي ، ويترتب عليها المسؤولية الدولية ، وهي لا تكون إلا بالنسبة للأفعال ذات الجسامة الخاصة التي تحدث اضطراباً واخلالاً بالأمن العام للمجموعات الدولية " ويبدو أن حركة الجريمة قد تزايدت بشكل ملحوظ إذ اتخذت أشكالاً وأبعاداً جديدة غير المعتادة خاصةً في السنوات القليلة الماضية ، إذ تجاوزت حدود منطقة الإقليم الواحد كذلك تجاوزت آثارها إلى مجرد المساس بالحياة أو ملكية الفرد إلى خطر واسع وشامل والإضرار بمصالح الدولة الأساسية والأمن ، ومن هنا يظهر لنا أوجه التقارب بين الجريمتين المنظمة والدولية ، وهناك العديد من نقاط التشابه والاختلاف بين الجريمة المنظمة والجريمة الدولية التي يستوجب ذكرها وكما يلي^(٢):

أ. **أوجه التشابه بين الجريمة المنظمة والجريمة الدولية** : من خلال تعريفنا للجريمة الدولية وما بحثنا فيه عن الجريمة المنظمة في دراستنا هذه نرى هناك بعضاً من يخلط بينهما ولا يميز بين الجريمة المنظمة والجريمة الدولية ، فمن أوجه التشابه بينهما:

١- هناك عنصر دولي حاضر في الصورتين ، فكلا الجريمتين تمر بمراحل ارتكابها في دول متعددة ، وبالتالي فإن العناصر القانونية تتوزع بين الدول المختلفة.

٢- تطل هاتان الجريمتان المصالح العليا لدول متعددة ، وتورط فيها أشخاص من جنسيات مختلفة.

٣- وتحدد كلتا الجريمتين المسؤولية الجنائية للأشخاص الاعتباريين ، وترتكب الجريمة المنظمة من قبل تنظيمات إجرامية متخصصة كوسيلة لتوسيع نفوذها وزيادة أرباحها ، وكذلك الجريمة الدولية التي تلعب فيها الدولة ومؤسساتها دوراً مهماً في التحريض على الجريمة وارتكابها.

٤- كلا الجريمتين يرتكبها مجرمون محترفون سواء كانوا منظمين أو دوليين من خلال طلب المساعدة من المنظمات الإجرامية.

٥- كلتا الجريمتين تهددان الاستقرار والأمن الدولي ولا تقتصران على تهديد الدولة نفسها.

^١ - جهاد محمد البريزات ، مصدر سابق ، ص ٦٦ .

^٢ - يوسف حسن يوسف ، الجريمة الدولية المنظمة في القانون الدولي ، مكتبة الوفاء القانونية ، مصر ، ٢٠١١ ، ص ١١ .

ب. أوجه الاختلاف بين الجريمة المنظمة والجريمة الدولية : على الرغم من التشابه الموجود بين الجريمة المنظمة والجريمة الدولية ، والسبب يعود الى الطابع العابر للدول إلا أن الاختلاف واضح بينهما وخاصة فيما يتعلق بالقانون الواجب التطبيق والجهة القضائية الخاصة بالنظر في الجريمة .

١- **الاختلاف من حيث الطبيعة** : على الرغم من أن الجريمة المنظمة قد تتجاوز حدود الدولة الواحدة وهذا ما يتطلب تعاون دولي لمكافحتها مسنودا باتفاقيات الدولة ^(١) . لكنها تبقى جريمة داخلية يوقع عقابها باسم المجتمع الداخلي ، أما الجريمة الدولية بحكم اسمها فهي تعتبر جريمة ذات طبيعة دولية وليست جريمة داخلية وأن الركن الدولي لهذه الجريمة والذي يميزها عن الجرائم الداخلية انطلاقاً من طابع شخصي يتجلى بالجرائم الدولية التي ترتكب باسم دولة أو بموافقة دولة ^(٢) . وكذلك الطابع الموضوعي الذي يقتضي أن يكون السلوك الاجرامي للجريمة ضرراً كبيراً او خطراً على مصالح الدول التي تحميها قواعد القوانين الدولية العامة ^(٣) .

٢- **الاختلاف من حيث الاختصاص** : بما أن الجرائم المنظمة هي جرائم داخلية تقوم داخل الدولة فإن القانون الواجب تطبيقه هو قانون جنائي وطني الأمر الذي يقتضي تسليم الاختصاص القضائي لهذه الجريمة إلى السلطة القضائية الوطنية خاصة السلطة القضائية الوطنية المنوطة بالمسؤولية عن الجريمة المنظمة مهمة معاقبة المجرمين بمثل هذه الجرائم ، ويحق للدول المتضررة من الجريمة المنظمة حينما ينطبق ذلك محاكمة مرتكبي هذه الجرائم مع مراعاة قضايا التعاون والاتفاقيات المتبادلة بين الدول ولا سيما الاتفاقيات ذات الصلة ويمكن تسليم المجرمين إذا كانوا موجودين أو فروا إلى بلد آخر ، أما بالنسبة للجرائم الدولية وباعتبار أنها جريمة تتعلق بالقانون الجنائي الدولي فرع من القانون الدولي العام ، فضلاً عن حقوق واختصاص السلطات القضائية الوطنية فإن الاختصاص القضائي يعود إلى المحكمة الجنائية الدولية ويعتبر

^١ - طارق إبراهيم الدسوقي عطية ، عولمة الجريمة ، الشراكة العالمية في الممارسات الإجرامية ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، مصر ، ٢٠١٠م ، ص ٩٩ .

^٢ - محمود صالح العادلي ، الجريمة الدولية ، دراسة مقارنة ، دار الفكر الجامعي ، مصر ، ٢٠٠٤ ، ص ٦٩ .

^٣ - منتصر سعيد حمودة ، المنظمة الدولية للشرطة الجنائية "الانتربول" ، ط ٢ ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، مصر ، ٢٠٠٨ ، ص ٤١ .

اختصاص المحكمة الجنائية الدولية* مكملا للولاية الجنائية الوطنية^(١) . إلى أن تمارس المحكمة مهامها وصلاحياتها داخل أراضي أي دولة وتمارس هذه الحقوق داخل تلك الدولة بموجب اتفاقيات خاصة مع أي دولة أخرى^(٢) .

٣- الاختلاف من حيث الأهداف : إن غرض ودوافع الجماعات الإجرامية المنظمة هو الحصول على مكاسب مالية فاحشة من خلال الانخراط في أنشطة إجرامية تكفي لتحقيق هذا الهدف ، ونجد أن الجرائم الدولية تكون في معظمها ذات دوافع سياسية لتحقيق أهداف سلطوية وهو ما يشكل في حد ذاته انتهاكا لحقوق الإنسان وانتهاكا لحرياته الأساسية ، وهذه حقوق وحريات يكفلها القانون الدولي^(٣) . ومن الأمثلة على ذلك الهجوم الذي ترتبه الدولة نفسها ، أو إحدى وكالاتها ، على دولة ما بغية تحقيق أطماع استعمارية ، والأساس المنطقي لذلك هو أن المسؤولية عن جريمة دولية ارتكبت أو تسببت فيها هي مسؤولية مزدوجة بين الدولة ومرتكب الجريمة ، في حين أن الجريمة المنظمة، لا يتحمل المسؤولية إلا من ارتكبها على هذا أساس^(٤) .

٤- الاختلاف من حيث القانون : تعتمد الدول على سياسات جنائية صارمة لمكافحة الجريمة المنظمة ضمن أطرها التشريعية الوطنية^(٥) . ووفقا للمبدأ الإقليمي للقانون الجنائي، تنطبق قواعد القانون الجنائي على جميع الجرائم التي تحدث في البر والبحر والجو داخل أراضي الدولة^(٦) ، بينما الجريمة الدولية خاضعة للقانون الدولي الجزئي الذي يتولى تحديد أركانها والعقوبات المقررة لها ، فهي تعد من جرائم القانون الدولي العام وتشكل اعتداءً على المصالح المشتركة لأعضاء

*- المحكمة الجنائية الدولية عبارة هيئة دولية دائمة ، لها سلطة ممارسة اختصاصها على الأشخاص بالنسبة للجرائم الأشد خطورة موضوعة الاهتمام الدولي ، على النحو المشار إليه في النظام الأساسي الخاص بها ، المادة (١) من قانون روما الأساسي ، للمحكمة الجنائية الدولية .

^١ - المادة (١) من قانون روما الأساسي.

^٢ - المادة (٤) من قانون روما الأساسي.

^٣ - روان محمد صالح ، مفهوم الجريمة الدولية في القانون الدولي الجنائي ، بحث منشور بمجلة كلية العلوم الإسلامية ، الصراط ، جامعة الجزائر ، الجزائر ، السنة الرابعة ، ٨٤ ، كانون الثاني ٢٠٢٤ ، ص ٢.

^٤ - منتصر سعيد حمودة ، مصدر سابق ، ص ٤.

^٥ - مايا خاطر ، الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وسبل مكافحتها ، بحث في مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، مج ٢٧ ، ٣٤ ، ٢٠١١ ، ص ٥١٧-٥١٨.

^٦ - عبد العزيز محمد محسن ، جريمة الحراية وعقوبتها في الشريعة الإسلامية والقانون الجنائي دراسة مقارنة ، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية ، مصر ، ٢٠١٣ ، ص ٩٩.

المجتمع الدولي على الرغم من أن القانون ينص على أن غالبية القوانين المتعلقة بالجريمة هي المطبقة مستمدة جزئياً من الاتفاقيات الدولية والمعاهدات الثنائية المبرمة بين الدول رداً على الظواهر الإجرامية التي تهدد مؤسسات المجتمع الدولي ككل ، فضلاً عن المعاهدات والاتفاقيات تخضع الجريمة المنظمة لقانون توافقي ناشئ عن رغبة الدول في التعاون والتوحد في مكافحة هذه الجريمة بغض النظر عن جنسية مرتكبيها ومكان حدوثها ، وذلك لتمكين مختلف الأطراف المحلية من مكافحة هذه الجريمة لذا أصبح التشريع الجنائي أكثر تكاملاً^(١).

يرى الباحث على الرغم من تجاوز الجريمة المنظمة حدود الدولة الواحدة ، وتطلب وجود تعاون دولي في مكافحتها استناداً الى الاتفاقيات الدولية ، إلا انها تبقى جريمة داخلية ، إذ يوقع العقاب فيها بأسم المجتمع الداخلي للدولة أولاً . اما الفرق بينهما واضحاً من حيث القانون الواجب تطبيقه والسلطة القضائية المختصة ، إذ إن الجريمة الدولية ترتكب باسم الدولة أو بموافقتها وبشكل السلوك الإجرامي فيها ضرراً على مصلحة دولية تحميها قواعد القانون الدولي.

٢- تمييز الجريمة المنظمة وجرائم الارهاب

يربط القانون الجنائي العراقي الحديث الجريمة المنظمة بالمنظمات الإجرامية الإرهابية التي تستعمل أساليب الجريمة المنظمة في التهريب والاتجار بالأسلحة والمخدرات وغسيل الأموال وتزوير الوثائق والهويات وما إلى ذلك ، ومن هذا المنطلق ترتبط الجريمة المنظمة والجرائم الإرهابية ارتباطاً وثيقاً ومن نتائجها هي نشر الرعب والذعر ، كما أن هياكلهم التنظيمية متشابهة وتقوم على السرية والعمليات الداخلية والقوانين والعقوبات التي تحكم الجماعات المنظمة والجماعات الإرهابية وانتهاك القواعد والأساليب الموضوعية وتبادل الخبرات، إذ تستفيد التنظيمات الإرهابية من خبرة التنظيمات الإجرامية وقادتها في تنفيذ عملياتها، إن كافة الجرائم المنظمة والإرهاب هي مظاهر للعنف المنظم تقودها مجموعات أو منظمات تتمتع بقدرات وإمكانات تنظيمية قوية وتتميز أعمالها بالتخطيط والتنفيذ الدقيق والاعتماد على خلق حالة من الرعب بين السكان المستهدفين لتحقيق أهدافها ، وبالتالي فإن الإرهاب جزء من الجريمة المنظمة^(٢).

^١-روان محمد صالح ، مصدر سابق ، ص ٢.

^٢- امام حسين عطا الله ، الارهاب والبنيان القانوني للجريمة ، دار المطبوعات الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، ٢٠٠٤ ، ص ٣٠٨.

وعلى الرغم من النقاط المشتركة بينهما إلا أن هناك أوجه اختلاف بينهما وهي^(١) :

أ- من حيث التأثير النفسي : فالإرهاب نفسي لأنه يستهدف الطبيعة البشرية من خلال الحالة النفسية التي يخلقها ، أما الجريمة المنظمة فعلا الرغم من تأثيرها على المجتمع من خلال الخوف إلا أنها لم تصل إلى المستوى الذي يستهدف فيه الإرهاب نفسية الناس ويضعف معنوياتهم من خلال ارتكاب جرائم بشعة مثل قصف الطائرات والاستهداف العشوائي والابادة الجماعية وغيرها.

ب- من حيث دقة اهدافها : ترتكب المنظمات الإجرامية جرائم منظمة مع معرفة مسبقة واضحة بأهدافها وعملياتها وضحاياها سواء كانوا أفرادا بارزين أو أفرادا عاديين أو بنوكًا معروفة لهم تماماً ، وقد يكون الضحية معروفاً لدى المنظمة الإرهابية أو غير معروف كإسقاط قنبلة أو طائرة في مكان محدد ، والضحية غير معروفة.

ت- من حيث الباعث : هدف الجريمة المنظمة هو الحصول على مكاسب مالية ، بينما دافع الإرهاب هو تحقيق أهداف سياسية أو أيديولوجية أو عقائدية.

ث- من حيث عدد اعضائها :تتكون المنظمة الإجرامية من(٣) أشخاص أو أكثر، بينما يمكن أن يرتكب الجريمة الإرهابية شخص واحد.

ج- من حيث انواعها : تأتي الجرائم المنظمة بأشكال عديدة ولكن أحد الأنماط الشائعة هو وجود منظمات إجرامية مستقلة عن الدولة ، أما الإرهاب الدولي فله أنواع مختلفة ، فهناك إرهاب يقوم به مجموعة من الأفراد ضد بلدهم وهناك إرهاب دولة يقوم به أفراد من دولة ما في المجتمع الدولي ، ولذلك يمكن القول أنه إذا كانت التكتيكات العنيفة تعتبر إحدى الركائز الأساسية للجريمة المنظمة والإرهاب الدولي فإن هذا لا يعني أنهما متساويان ، إذ أن الدوافع لارتكاب العنف مختلفة هي مصالح مالية كبيرة للمنظمة الإجرامية والدوافع السياسية أو الإيديولوجية للمنظمة^(٢).

١ - محمد فتحي عيد ، الاتفاقية الجديدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وتجريم الفساد ، بحث منشور بمجلة الامن والحياة ، ٢٣٠٤، لسنة ٢٠٠١، ص.٩١
٢- المصدر نفسه ، ص٩٢.

ثالثاً :- التعاون الدولي لمكافحة الجريمة المنظمة

إن ظاهرة الجريمة وتأثيرها على المجتمع تقوض التنمية الشاملة للبلاد وتضر بالرفاهية الروحية والمادية للشعب وتنتهك كرامة الإنسان وتخلق جواً من الخوف والعنف وتحط من نوعية الحياة ، وينبغي لجميع قطاعات المجتمع أن تبذل جهوداً منتظمة ومتظافرة للتنسيق وبدء التعاون التقني والعلمي والسياسي الذي يهدف إلى منع الجريمة في إطار التنمية الاجتماعية والثقافية والسياسية^(١)، وبما أن المجتمع الدولي لم يتمكن بعد من تحديد معنى متفق عليه عالمياً للجريمة المنظمة ، إلى أن يتم الاتفاق على تعريف مقبول فمن الضروري اعتماد فعال تدابير وقائية مبنية على مبادئ معترف بها في القانون الدولي وكذلك تدابير قمعية . وإن مشكلة الجريمة المنظمة ليست مجرد مشكلة فردية في دولة واحدة بل هي مشكلة تشمل المجتمع الدولي بأكمله ، ونظراً لطبيعتها الدولية فإنه لا بد من إيجاد آلية تعاون دولية لمكافحة الجريمة والمجرمين وتحقيق العدالة الاجتماعية والنفوذ الاجتماعي ضد كل من يخل بأسس الانظمة واستقرارها حتى لا يستفيد المجرمون من هذه الحدود السياسية أو يتخذونها ذريعة لارتكاب جرائمهم^(٢) . وعلى الرغم من وجود العديد من الدول التي تشترك في روابط اجتماعية وتاريخية مشتركة إلا أنها لم تستطع أن تتحد بجميع أشكالها ، لكنها توحدت بالجريمة مما بدد أسطورة الحدود السياسية ، إذ لا يمكن لأي دولة اليوم أن تحارب الجريمة بمفردها حتى وأن كانت من اغنى الدول ولديها قوة من حيث القدرة التكنولوجية والعملية ، ويجب على المجتمع أن يفهم بشكل أفضل الأسباب الجذرية لمثل هذا السلوك من أجل وضع التدابير اللازمة لمنع هذه الظاهرة ومكافحتها^(٣). ويتطلب ذلك عملاً مشتركاً من حيث الإعداد والتدريب وتبادل الخبرات واستعمال المعدات والبحث في مجال الجنائي وعلم الجريمة وتقييم التشريعات المتعلقة بالتحقيقات من أجل تشخيص ظواهر الجريمة المنظمة التي أصبحت مسرحاً للعديد من الأنشطة الإجرامية الدولية التي تعبر حدود دولة واحدة وتمتد إلى عدة دول ، وبذلك تكتسب طابعاً عالمياً ، مما يجعل من بينها جريمة ضد النظام الدولي

١- مؤتمر الامم المتحدة السادس لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين ، الذي عقد في كاراكاس في ٢٥ اغسطس لغاية ٥ سبتمبر ١٩٨٠ .

٢- فائز الظفيري ، مواجهة جرائم غسل الأموال ، المطبعة الكبرى ، الكويت ، ٢٠٠٤، ص ١٥٢ .

٣- نزية نعيم شلالا ، الجريمة المنظمة : دراسة مقارنة من خلال الفقه والدراسات والاتفاقيات الدولية ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، ٢٠١٠، ص ٥٨٣ .

والمصالح الحيوية للدول وأمن الإنسانية وحمايتها والحقوق والحريات الأساسية للأفراد^(١). وفيما يلي دور التعاون الدولي في مكافحة الجريمة المنظمة :

أ. دور الحكومات العراقية المتعاقبة والدستور العراقي في مكافحة الجريمة المنظمة:

١- موقف الدستور العراقي من الجريمة المنظمة:

يعد الدستور العراقي اعلى تشريع يحدد الأسس التي تنظم المجتمع العراقي ، وطبيعة العلاقة بين مكوناته ، ويؤثر بشكل مباشر على الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية في المجتمع ، ويضم النصوص التي تحمي حقوق المواطنين ورعايتهم من التعرض لمختلف انواع الجرائم سواء المحلية منها أو الدولية.

فقد نصت المادة (١٥) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ على (الحق في الحياة لكل فرد الحق في الحياة والأمن والحرية ، ولا يجوز الحرمان من هذه الحقوق أو تقييدها إلا وفقاً للقانون ، وبناءً على قرار صادر من جهة قضائية مختصة)^(٢).

كذلك نصت المادة (٢٩) ثالثاً (يحظر الاستغلال الاقتصادي للأطفال بصورة كافة ، وتتخذ الدولة الاجراء الكفيل بحمايتهم) .

ونصت المادة (٣٧) ثالثاً (يحرم العمل القسري "السخرة"، والعبودية وتجارة العبيد "الرقيق"، ويحرم الاتجار بالنساء والاطفال، والاتجار بالجنس) .

وبالتالي فإن دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ حرص على حماية المواطنين من الاستغلال بشتى انواعه ومكافحة جريمة الاتجار بالبشر، كما ان الدستور سمح بخول العراق للاتفاقيات والمواثيق الدولية والمصادقة عليها من قبل مجلس النواب واصدارها من قبل رئيس الجمهورية ثم يتم نشرها في جريدة الوقائع الرسمية وهي بذلك تصبح حالها حال القوانين الداخلية وقد انضم العراق الى مجموعة من الاتفاقيات الدولية في مجال مكافحة الاتجار بالبشر وكانت نتيجة دخوله تشريع قانون مكافحة جريمة الاتجار بالبشر الصادر عام ٢٠١٢ الذي سأتناوله في الفرع القادم .

^١- محمود شريف بسيوني ، الجريمة المنظمة عبر الوطنية : ماهيتها ووسائل مكافحتها دولياً، دار الشروق ، الاسكندرية ، ٢٠٠٤ ، ص ٦٥.

^٢- دستور جمهورية العراق، المادة (١٥) لسنة ٢٠٠٥.

وقد لاحظنا ان النصوص الدستورية لجمهورية العراق قد تأثرت ببعض المبادئ التي اعتمدها التشريعات والوثائق الدولية ومنها حماية حقوق المرأة والطفل ونبذ العنف تجاههم ، وكذلك تجريم الرق والعبودية والاتجار بالنساء والاطفال وتحريم تجارة الجنس. وقد اكد العراق هذا النهج الذي اتبعه مخاطبا الامم المتحدة بقولها ("في الوقت الذي تؤكد فيه جمهورية العراق التزامها بتنفيذ العهود والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، وإيماننا منها بأهمية إعمال الحقوق وفي مقدمتها الحقوق المدنية والسياسية لما لها من أثر مباشر في حياة الفرد والمجتمع ، تجدد إيمانها بفاعلية وجدوى الآليات التعاقدية لحقوق الإنسان و أثرها الكبير في منظومة الحماية الدولية لحقوق الإنسان. وتعبيرا عن ثقتها بالشرعية الدولية وعزمها الأكيد لدعم عمل هذه الآليات وعمل مجلس حقوق الإنسان ، وفي هذا الإطار وتنفيذا لما نصت عليه المادة ٤٠ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، نقدم تقريرنا إلى لجنتم الموقرة بعد التغيير الكبير الذي حصل في بلدنا على جميع الأصعد السياسية والاقتصادية بعد العام ٢٠٠٣ . ويتضمن هذا التقرير المستجدات من التطور في مجال الحقوق المدنية والسياسية ، كما تحددت في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي نشر في الجريدة الرسمية وأصبح جزءاً من القانون العراقي")^(١).

وقد صادق العراق على اتفاقية الأمم المتحدة التكميلية لإبطال الرق وتجارة الرقيق والأعراف والممارسات الشبيهة التي صدرت عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي بقراره المرقم (٦٠٨/د-٢١) في ٣٠ نيسان ١٩٥٦ والتي صادق عليها العراق بالقانون رقم (٧٢) لسنة ١٩٦٦ ، إذ تحرم الممارسات التي تحط من شأن الإنسان ومنها الرق والقتان وأي ممارسة تنتج الوعد بتزويج امرأة أو تزويجها فعلا دون أن تملك حق الرفض ، أو لقاء بدل مالي أو عيني يدفع لذويها ، أو منح الزوج أو أسرته أو قبيلته حق التنازل عن الزوجة لشخص آخر لقاء ثمن أو عوض ، أو اعتبار المرأة بعد وفاة زوجها إرثا.

كما صادق العراق ايضا على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية للعام ١٩٦٦ بالقانون رقم (١٩٣) لسنة ١٩٧٠ وبالتالي أضحى العهد ملزماً للعراق والمادة

^١ - ينظر: تقرير العراق الى لجنة حقوق الانسان في الامم المتحدة بتاريخ ١٦ تشرين الاول / ٢٠١٣.

(٨) منه تنص على أنه لا يجوز استرقاق أحد ويحظر الرق والاتجار بالرقيق بجميع صورها ، ولا يجوز إخضاع أحد للعبودية ، ولا السخرة والعمل الإلزامي).
وان عدم توفر الحماية في استخدام التكنولوجيا الحديثة بالنسبة للأطفال والنساء خاصة وان مستغلي هذه الفئات وابتزازهم واغرائهم ينتشرون بشكل كبير في العالم الافتراضي الالكتروني ، وخاصة ان التشريعات العراقية لم تعالج هذا الموضوع بشكل كامل مما يسمح للمجرمين باستغلال هاتين الفئتين في تنفيذ جرائمهم^(١).

٢- موقف التشريعات القانونية العراقية من الجريمة المنظمة:

يعد قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ المعدل القانون العام بالنسبة لجميع الجرائم في العراق وينطبق ذلك على جرائم الاتجار بالبشر فقد عالج قانون العقوبات العراقي رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ المعدل في المادة (١٣) التي تنص على (تسري أحكام هذا القانون على كل من وجد في العراق بعد ان ارتكب في الخارج بوصفه فاعلاً أو شريكاً جريمة من الجرائم التالية...تخريب أو تعطيل وسائل المخابرات والمواصلات الدولية والاتجار بالنساء والصغار أو بالرقيق) والمادة (٣٩٩) التي تنص على أنه (يعاقب بالحبس كل من حرض ذكراً أو أنثى لم يبلغ ثماني عشرة سنة كاملة على الفجور أو اتخاذ الفسق حرفة أو سهل لهما سبيل ذلك... وإذا كان الجاني من أقارب المجني عليه إلى الدرجة الثالثة أو كان من المتولين تربيته أو ملاحظته أو ممن له سلطة عليه أو إذا كان خادماً عنده أو عند أحد ممن تقدم ذكرهم أو قصد الریح من فعله أو تقاضى أجراً عليه فيعاقب بالسجن مدة لا تزيد على عشر سنين أو بالحبس) كما ورد بقانون العقوبات العديد من النصوص التي تحمي الأسرة (المواد ٣٧٧ وما بعدها) أو التي تجرم الاعتداء على الأعراض أو الشرف وتجرم الزنا واللواط في المواد (٤٠٤-٣٩٣) و غيرها الكثير.

وورد في قانون مكافحة البغاء في العراق رقم (٨) لسنة ١٩٨٨ في المادة الأولى والثالثة والخامسة ما نصه (السمسة هي الوساطة بين شخصين بقصد تسهيل فعل البغاء بأية طريقة كانت ويشمل ذلك التحريض ولو بموافقة أحد الشخصين أو طلبه كما يشمل

^١ - سجي فالح حسين ، حسين خليل مطر ، انتهاك خصوصية الاطفال عبر الانترنت في التشريع العراقي، بحث منشور في مجلة ميسان للدراسات القانونية المقارنة ، مج ١ ، ١٤ ، ٢٠٢٠ ، ص ١١.

استغلال بغاء شخص بالرضاء أو بالإكراه) ، (يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على سبع سنوات ... كل مستغل أو مدير لمحل عام أو أي محل آخر يسمح لدخول الجمهور فيه استخدم أشخاصاً يمارسون البغاء لغرض استغلالهم في التشويق لمحلته) ونص كذلك على أنه (من استبقى ذكراً أو أنثى للبعاء أو اللواط في محل ما بالخداع أو بالإكراه والقوة والتهديد وكان عمر المجني عليه أو عليها أكثر من ثماني عشرة سنة يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على عشر سنوات ... وتكون العقوبة مدة لا تزيد على خمس عشرة سنة إذا كان عمر المجني عليه دون الثامنة عشرة سنة).

ولكن يعد قانون مكافحة الاتجار بالبشر رقم (٢٨) لسنة ٢٠١٢ هو القانون الخاص على تلك الجرائم وبالتالي عندما يرد نص في قانون مكافحة الاتجار بالبشر ويرد نص مشابه له في قانون آخر يطبق القاضي قانون مكافحة الاتجار بالبشر لثلاث اسباب^(١):
أ- ان قانون مكافحة الاتجار بالبشر هو قانون خاص .

ب - انه قانون لاحق للقوانين الاخرى

ت- ويطبق كذلك اذا كان اصلح للمتهم فمثلا اذا وجد نص في قانون مكافحة البغاء يعاقب على الجريمة بالإعدام وكان له نص مشابه في قانون مكافحة الاتجار بالبشر فيطبق قانون مكافحة الاتجار بالبشر كون هذا القانون لا يشير إلى ان تطبيق قانون اخر اذا كان اشد عقوبة ويوصفه اصلح للمتهم .

لقد عرف قانون مكافحة الاتجار بالبشر في العراق رقم (٢٨) لسنة ٢٠١٢ الإتجار لأغراض هذا القانون بأنه (تجنيد أشخاص أو نقلهم أو إيواؤهم أو استقبالهم بواسطة التهديد بالقوة أو استعمالها أو غير ذلك من أشكال القسر أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو استغلال السلطة أو بإعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سلطة أو ولاية على شخص آخر بهدف بيعهم أو استغلالهم في أعمال الدعارة أو الاستغلال الجنسي أو السخرة أو العمل القسري أو الاسترقاق أو التسول أو المتاجرة بأعضائهم البشرية أو لأغراض التجارب الطبية)^(٢).

^١ - موفق حمادة عبد ، جريمة الاتجار بالبشر في التشريع العراقي في ضوء مكافحة الاتجار بالبشر رقم(٢٨) لسنة ٢٠١٢ ، بحث منشور على موقع مجلس القضاء الاعلى ، على الرابط <https://www.hjc.iq/view.1861> / وقت دخول الموقع الساعة الثالثة صباحا من يوم الاحد ٢٨ تموز ٢٠٢٤ م .

^٢ - ينظر: نص المادة رقم (١/١) من القانون العراقي رقم (٢٨) لسنة ٢٠١٢ ، مصدر سابق.

ويبدو أن المشرع العراقي استلهم التعريف السابق من بروتوكول باليرمو الملحق بالاتفاقية الأمامية الخاصة بمكافحة الجريمة عبر الوطنية الذي عرف الجريمة بأنها (تجنيد أشخاص أو نقلهم أو تنقيحهم أو إيوائهم أو استقبالهم بواسطة التهديد بالقوة أو استعمالها أو غير ذلك من أشكال القسر أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو استغلال السلطة أو استغلال حالة استضعاف، أو بإعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر لغرض الاستغلال، ويشمل الاستغلال كحد أدنى استغلال دعارة الغير أو سائر أشكال الاستغلال الجنسي أو السخرة أو الخدمة قسراً، أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق والاستعباد أو نزع الأعضاء).

نلاحظ على المشرع العراقي لتعريفه لجريمة الاتجار بالبشر مع ما اخذ به تعريف بروتوكول (باليرمو) رغم انه تقارب معه ولكن أن المشرع العراقي لم يصوغ التعريف عن فعل النقل وهي تعني اشتراك أكثر من شخص في عملية النقل على مراحل والتي تعطي صيغة في أن يكون شريكاً أو شركاء في الجريمة، ولم يذكر عبارة استغلال حالة الضعف وهي تعني العجز عن توفير الشيء كمن يحتاج تأمين تكاليف العلاج وهو عاجز عن توفيرها فيضطر في هذه الحالة إلى بيع جزء أو أجزاء من أعضائه أو الدخول إلى وكر الدعارة ، واغفل عن عبارة الاستعباد والممارسة الشبيهة بالرق بالرغم من أنها شائعة في أغلب الدول ومنها العراق.

وأشار إلى عبارة نزع الأعضاء البشرية كنمط من الجرائم التي تطال الأشخاص مما يؤدي إلى إرباك القائمين على تطبيق القانون ، فيخلط بين تطبيق هذا القانون وقانون عمليات نزع الأعضاء البشرية رقم (٨٥) لسنة ١٩٨٦ م ، في حين أشار المشرع الدولي إلى عبارة نزع الأعضاء^(١) . واتفقت اغلب التشريعات المقارنة وكذلك اتجاه التشريعات الدولية بالنص على عقوبات تكميلية وهي عقوبة المصادرة لكن المشرع العراقي جاء خالياً من هذه العقوبة^(٢).

^١ - اجد حاوي الربيعي، حظر الاتجار بالبشر في القانون الدولي (دراسة مقارنة مع التشريعات الوطنية) مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، الجيزة، ٢٠٢٥م، ص ٢٩.

^٢ - احمد عبد القادر خلف، تعريف جريمة الاتجار بالبشر في التشريعات والاتفاقيات الدولية، رسالة ماجستير ، كلية القانون ، جامعة النهريين ، ٢٠١٣م ، ص ١٨٦ .

ب. دور منظمة الأمم المتحدة في العمل على مكافحة الجريمة المنظمة :

تقوم الأمم المتحدة بتنسيق الجهود بين الدول والمنظمات الدولية والإقليمية لتحقيق التعاون الدولي في كافة المجالات السياسية والاجتماعية والعسكرية والثقافية والاقتصادية ، بما في ذلك مكافحة الجريمة بشكل عام والجريمة المنظمة بشكل خاص ، وتؤكد الأمم المتحدة على ضرورة التعاون بين الدول في مكافحة هذه الظاهرة الإجرامية سواء من خلال وكالاتها المتخصصة أو المنظمات الدولية التي تعمل ضمنها ، كما عقدت الأمم المتحدة العديد من المؤتمرات الدولية بهدف التوصل إلى اتفاقيات دولية لمكافحة هذه الظاهرة الإجرامية. وفي مجال مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ، فإن أهم الاتفاقيات هي اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية التي ترسي مبادئ هامة تتعلق بالتعاون التشريعي والقضائي والإداري^(١). تحدد المادة السابعة من ميثاق الأمم المتحدة الأجهزة الرئيسية للمنظمة ، مجلس الأمن ، والجمعية العامة ، ومحكمة العدل الدولية ، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، والأمانة العامة ، واجازت الفقرة الثانية بإنشاء فروع ثانوية للمنظمة^(٢).

وتعتبر الجمعية العامة الجهاز الأساس للأمم المتحدة ، ولها سلطة مناقشة أي قضية تدخل في نطاق ميثاق الأمم المتحدة وتلتزم بتحقيق التعاون بين الدول الأعضاء في المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية وتتألف من جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، وعلى الرغم من أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي هيئة مستقلة إلا أنه في مجال تنسيق العمل الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة يخضع مباشرة لسلطة الجمعية العامة التي تخوله إجراء الدراسات وتقديم التقارير ، وهي مسؤولة عن القضايا الاجتماعية والاقتصادية الدولية بما في ذلك مكافحة الجريمة المنظمة ، كما أن لديها روابط مع المنظمات الدولية وهي متخصصة في الاتفاقيات الدولية وتتشاور مع المنظمات غير الحكومية بشأن القضايا التي تدخل في نطاق اختصاصها بما في ذلك مكافحة الجريمة المنظمة التي يجب تنفيذها على مستوى الدولة الداخلية^(٣).

^١ - الفصل التاسع من ميثاق منظمة الامم المتحدة .

^٢ - المادة ٧ ميثاق الأمم المتحدة (تنشأ الهيئات الآتية فروعاً رئيسية للأمم المتحدة ، مجلس الامن ، جمعية العامة ، مجلس الاقتصادي والاجتماعي ، مجلس وصاية ، محكمة عدل دولية أمانة يجوز أن ينشأ وفقاً لأحكام هذا الميثاق ما يرى ضرورة انشائه من فروع ثانوية أخرى .

^٣ - بيكار احمد محمد اغا ، الجريمة المنظمة في القانون الجنائي الدولي ، دراسة حول التحديات والتوصيات ، بحث مقدم الى مجلس القضاء في كردستان العراق ، كجزء من متطلبات ترقية صنفها القضائي ، اربيل ، ٢٠٢٢م ، ص ٢١ .

ت- الاجهزة الفرعية للأمم المتحدة المتخصصة في مكافحة الجريمة المنظمة:

وانطلاقاً من المادة (٦٨) من ميثاق منظمة الأمم المتحدة التي تأسست للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بإنشاء الهيئات الفرعية اللازمة لأداء وظائفه بما في ذلك إنشاء اللجان المسؤولة عن الشؤون الاقتصادية وحماية حقوق الإنسان ، وبموجب هذه المادة قام المجلس الاجتماعي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بتشكيل عدد من الهيئات التابعة لها ومنها لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية^(١) ، سنتناول نشأتها واختصاصها وما هي الاجهزة التي تساعد في عملها :

نشأتها : في الماضي كانت توجد لجنة مكافحة الجريمة التي انشئت بقرار من الجمعية العامة رقم (٤١٥) سنة ١٩٥٠ ، جميع اعضائها من الخبراء الاستشاريين ، ثم في سنة (١٩٩٢) وبناءً على قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (١) في ١٩٩٢ والذي انشأ لجنة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية ، والذي ألغي في الوقت نفسه .

تشكيلها : وهي هيئة تتألف من ممثلي الحكومات وبراغي تكوينها التوزيع الجغرافي العادل ، وبالتالي فهي تتألف من (٤٠) ممثلاً دولياً . وتعتبر لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية أحد الأجهزة الهيكلية والأساسية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، كما أن منظومة الأمم المتحدة في مجال مكافحة الجريمة تركز على المبادئ الأساسية منذ عام (١٩٩٢) على هذه اللجنة^(٢) .

اختصاصها : ومنذ إنشائها كلفت اللجنة عن الإشراف على تنفيذ وتطوير برامج الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة وإجراء المراجعات عند الضرورة وذلك عن طريق :

١. اتخاذ إجراءات دولية لمكافحة الجريمة المحلية والعبارة للحدود الوطنية بما في ذلك الجريمة المنظمة والجريمة الاقتصادية وعلى وجه الخصوص جريمة غسل الأموال.

٢. ملتزمون بمنع الجريمة في جميع البلدان بما في ذلك جرائم الاحداث والعنف والاعتداءات.

٣. تقديم الدعم والتنسيق للدول الأعضاء في الأمم المتحدة .

^١ - المادة (٦٨) من ميثاق منظمة الامم المتحدة ، ينشئ المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجاناً للشؤون الاقتصادية والاجتماعية ولتعزيز حقوق الانسان ، كما ينشئ غير ذلك من اللجان التي قد يحتاج اليها لتأدية وظائفه .

^٢ - محمد منصور الصاوي ، احكام القانون الدولي المتعلقة بمكافحة الجرائم ذات الطبيعة الدولية ، دار المطبوعات الجامعية ، الاسكندرية ، مصر ، ٢٠١٢ ، ص ١٨٩ .

٤. تقديم إحصائيات جنائية سريعة .

٥. تحسين كفاءة وأداء نظم إدارة العدالة الجنائية .

٦. إفساح المجال كاملاً لدور القانون الجنائي في حماية البيئة^(١).

ويرى الباحث في هذا المجال تزايد خطر الجريمة المنظمة وهي تجتاز مدن العراق لتصل الى مجتمع النجف الاشرف نتيجة إزالة الحدود التي فرضتها العولمة حتى أصبح العالم كقرية صغيرة تفتح أبوابها على بعضها البعض وتدور القضايا بين المحلي ، والاجتماعي ، والثقافي، والاقتصادي، ولم يعد من الممكن فصل هذه القضايا إذ إن أحدهما يؤثر على الآخر ويتأثر به ، إن انتشار أنشطة عصابات الجريمة المنظمة حول العالم جعل من الضروري أن يتوحد المجتمع لمساعدة القوات الامنية العراقية التي تعمل لمواجهة التحديات والحد من التهديدات من خلال اعتماد تطبيق القانون الجزائي العراقي في تجرم أشكال الجريمة المنظمة وتوضح نطاق عقوبتها وتحدد آليات مكافحتها ومواجهتها وضرورة تزويد الأجهزة الأمنية الخاصة بالأدوات والاستراتيجيات التي تمكنها من تطويق الجرائم ، وذلك من خلال كشف الوسائل المستحدثة لارتكابها ، وطرق القبض على مرتكبيها.

ث- دور المنظمات العاملة مع الامم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة

فضلاً عن الأجهزة المتخصصة بشكل أساس لمكافحة الجريمة المنظمة ، هناك العديد من الهيئات والمنظمات الأخرى العاملة في إطار الأمم المتحدة والتي تساهم بشكل ما في مكافحة الجريمة ، لكن مكافحة الجريمة ليس هو نشاطها الرئيس بل تقدم مساهمة عرضية في هذه الأمر، كما تتسق المنظمة جهودها مع الوكالات المتخصصة لمكافحة الجريمة المنظمة بهدف تحقيق أكبر النتائج العملية الممكنة في مكافحة الجريمة بشكل عام والجريمة المنظمة بشكل خاص، ومن بين هذه المنظمات أو الوكالات الدولية المتخصصة هي المنظمات الحكومية.

ج- دور المنظمات الدولية المتخصصة في مكافحة الجريمة المنظمة:

^١ - كوركيس يوسف داوود ، مصدر سابق ، ص ١٠٧.

تُعرف المنظمات الدولية المتخصصة بأنها كيانات دائمة تنشأ بموجب اتفاقيات حكومية دولية ترتبط بالأمم المتحدة بموجب اتفاقيات خاصة^(١) ، كما عرفتها المادة (٥٧) من ميثاق الأمم المتحدة " الوكالات المختلفة التي تنشأ بمقتضى اتفاق بين الحكومات ، والتي تضطلع بمقتضى نظمها الأساسية بتبعات دولية واسعة في الاقتصاد والاجتماع والثقافة والتعليم والصحة وما يتصل بذلك من الشؤون ، إذ يوصل بينها وبين الأمم المتحدة وفقاً لأحكام المادة (٦٣) وتسمى هذه الوكالات بالوكالات المتخصصة "، وهناك شروط للمنظمات الدولية المتخصصة وهي :

١. يجب أن تنشأ بمقتضى اتفاق بين الحكومات .

٢. يكون اختصاصها نشاط دولي معين كأن يكون بالاجتماع ،الاقتصاد ، التعليم ، الثقافة وغيرها.

٣. أن يكون نشاط هذه المنظمات عالمياً بحيث يمتد الى كافة الدول .

٤. أن يتم ربطها مع الامم المتحدة ضمن اتفاقيات الوصل .

ومن اهم المنظمات الدولية المتخصصة التي لها مساهمة في مكافحة الجريمة المنظمة هي:

(١) **منظمة الصحة العالمية** : الصحة هي حالة من اكتمال السلامة بدنياً وعقلياً واجتماعياً وليست مجرد غياب المرض أو العجز، أن التمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة هو أحد الحقوق الأساسية لكل إنسان وصحة الناس أمر حيوي لبقاء الإنسان ، كما أن الحكومات مسؤولة عن صحة شعوبها ، ومنذ إنشاء منظمة الصحة العالمية عام (١٩٤٦) التي لعبت دوراً هاماً في مكافحة المخدرات ، إذ تنص المادة (٢١) من ميثاقها على أن لديها القدرة على وضع قواعد خاصة بفعالية وانتقاء خطر التداول في التجارة الدولية بالمنتجات العضوية والصيدلانية توافر واختيار المخاطر التجارية مثل المنتجات بما في ذلك الأدوية والمخدرات^(٢). وقد وضعت الاتفاقية الوحيدة للمخدرات عام (١٩٦١) أربعة جداول مخصصة للمخدرات الخاضعة للمراقبة ، ويمكن تنقيح هذه الجداول بناء على توصيات الدول أو منظمة الصحة العالمية وخاصة بعد تنقيح بروتوكول عام (١٩٧٢) والمعدل للاتفاقية الوحيدة للمخدرات المادة (٣) وبموجب الاتفاقية

^١ - محمد فتحي عيد ، الاتفاقية الجديدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وتجريم الفساد ، مصدر سابق ، ص٦٣ .

^٢ - عبد العزيز العشراوي ، الجريمة المنظمة بين الجريمة الوطنية والجريمة الدولية ، مقال بمجلة كلية أصول الدين الصراط ، السنة الثانية ، مج ٢، ٢٤، سبتمبر ٢٠٠٠ ، ص١٨٣ .

الوحيدة (١٩٦١) المعدلة فإن لمنظمة الصحة العالمية دور في تقييم مخاطر المخدرات ولذلك فهي تعمل بالتنسيق مع لجنة المخدرات التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في تقييم مخاطر المخدرات وإدراجها في قائمة الأدوية المخدرة وضرورة جدول الأدوية النفسية والمؤثرات العقلية^(١). إذا رأت منظمة الصحة العالمية أن هناك أدوية مخدرة جديدة غير مدرجة في الجداول يمكن إساءة استخدامها وتحدث تأثيرات مشابهة لتأثيرات الأدوية المدرجة في جداول الاتفاقية أو يمكن تحويلها إلى مخدرات ومؤثرات عقلية ، ويجب على منظمة الصحة العالمية ولجنة المخدرات الخاصة إدراج هذه الأدوية ضمن قائمة المخدرات . وفي مثل هذه الحالات تصدر لجنة المخدرات قراراً يتوافق مع توصيات منظمة الصحة العالمية سواء كانت التوصية تنطوي على إدراج أنواع خطيرة في جداول الأدوية أو تنطوي على نقل أنواع معينة من الأدوية من جدول إلى آخر في جداول الاتفاقية ، من الواضح أن استعمالها ليس خطيراً ويجب إخطار منظمة الصحة العالمية بأي قرار أو طلب تعديل يصدره الأمين العام للأمم المتحدة فيما يتعلق بقائمة المخدرات المرفقة باتفاقيات المخدرات^(٢).

٢- **منظمة العمل الدولية:** تأسست المنظمة لحماية الطبقة العاملة في العالم وتنسيق مصالح الدولة وأصحاب العمل والعمال وتساهم المنظمة في مكافحة الجريمة المنظمة وفي مجال مكافحة الاتجار بالنساء والأطفال ، وقد جاء في مؤتمر أمستردام بهولندا ما بين ٢٥-٢٧/١٢/١٩٩٧ ، وبالتعاون الدولي وبالشراكة مع منظمة العمل الدولية للقضاء على التنظيمات الإجرامية التي ترتكب مثل هذه الجرائم. وقد تم تقديم عدد من التوصيات التي تهدف إلى ملاحقة الاتجار بالأطفال ، أبرزها تلك التي اقترحتها منظمة العمل الدولية بالتعاون مع بعض المؤسسات الرياضية في باكستان إذ إن هذه الأخيرة تشغل أكثر من (٧٠٠) طفل ، وتم الاتفاق لمنع الأطفال من العمل في هذه المؤسسات ، وتتمثل مهمة منظمة العمل الدولية في التوصل إلى اتفاقيات مع الدول وإدارات السجون لتنفيذ برامج إعادة تأهيل السجناء في المؤسسات الإصلاحية وتزويدهم بالمهن أو المهارات التي تمكنهم من الاندماج في المجتمع وتساهم منظمة العمل

^١ - جهاد محمد البريزات ، مصدر سابق، ص ٣١٥.

^٢ - محمد منصور الصاوي ، مصدر سابق ، ص ٥٥٩.

الدولية أيضاً في مكافحة جرائم المخدرات من خلال البروتوكولات والتشريعات التي تحظر المخدرات وتعاطيها سواء داخل مكان العمل أو خارجه^(١).

ح- دور المنظمات الإقليمية في مكافحة الجريمة المنظمة

فضلاً عن الجهود الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة هناك أيضاً جهود إقليمية تعتمد على التجمعات الإقليمية لمكافحة الجريمة المنظمة ، ولهذه المنظمات الإقليمية أهمية من حيث التعاون بين أعضائها ، مع الأخذ في الاعتبار وجود روابط معينة بينها سواء كانت ذات طبيعة جغرافية أو دينية أو لغوية فإن ذلك يتيح لها تحقيق تعاون إقليمي أكثر فعالية ضد الجريمة المنظمة ، وتعرف المنظمات الإقليمية " بأنها الاتفاقيات الإقليمية الدائمة التي تضم في منطقة جغرافية معينة عدداً من الدول تجمع بينها روابط التجاور والمصالح المشتركة والتقارب الثقافي واللغوي والروحي وتتعاون جميعاً على حل ما ينشأ من منازعات حلاً سلمياً وعلى حفظ السلام والأمن في منطقتها وحماية مصالحها وعلاقتها الاقتصادية والثقافية "^(٢) .

وتعمل هذه المنظمات الإقليمية على حماية مصالحها الاقتصادية والثقافية والاجتماعية من خلال التعاون بين الدول الأعضاء فيها . أن الجريمة المنظمة تشكل خطراً يهدد مصالح جميع البلدان لذلك أصبحت من الأهداف ذات الأولوية للمنظمات الإقليمية ، ومن هذه المنظمات هي:

(١) جامعة الدول العربية *

تأسست جامعة الدول العربية عام (١٩٤٤) ، ونصت في ميثاقها ووثائق لجنتها التحضيرية على ضرورة دعم العلاقات بين الدول العربية وعقد اجتماعات دورية لتعزيز العلاقات بين الدول العربية وتحقيق التعاون في مجالات متعددة ، بما في ذلك المجال الأمني. وكانت الخطوة الأولى للجامعة العربية لإطلاق التعاون الأمني الإقليمي العربي لمكافحة الجريمة المنظمة هي قيام كل دولة بإنشاء مكتب دائم لشؤون المخدرات عام (١٩٥٠) للحد من انتشار المخدرات ، وفي وقت

^١ - محمد منصور الصاوي ، المصدر نفسه ، ص ٥٦٠.

^٢ - غسان رياح ، قانون المخدرات والمؤثرات العقلية الحديثة ، دار الخلود ، لبنان ، ١٩٩٩ ، ص ٤٧.

*جامعة الدول العربية ، هي منظمة إقليمية في العالم العربي، الذي يقع في أفريقيا وآسيا ، تشكلت الجامعة العربية في القاهرة في ٢٢/مارس/١٩٤٥ ، بستة أعضاء (مصر ، العراق ، لبنان ، السعودية ، سوريا ، الأردن) ، الهدف الأساسي لهذه الجامعة هو " توثيق العلاقات بين الدول الأعضاء ، وتنسيق التعاون بينهم ، للحفاظ على استقلالهم وسيادتهم ، والنظر بشكل عام في شؤون ومصالح الدول العربية ، أشهر مؤسساتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، وحالياً يضم ٢٢ عضواً .

لاحقاً أنشأت تباعاً آليات التعاون الأمني الإقليمي العربي لمكافحة الجريمة ، والحقه تبعاً بالمنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة عام (١٩٦٠) ، ومن مهامها دراسة الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى الجريمة وكيفية التعامل معها، وآليات التصدي لها ، وبحث ودراسة أساليب علاج المجرمين^(١).

وتلا ذلك إنشاء مؤتمر قادة الشرطة والأمن العرب عام (١٩٧٢) ، ثم تلاه مؤتمر وزراء الداخلية العرب في سبتمبر عام(١٩٧٧) ومن ثم مجلس وزراء الداخلية العرب في ديسمبر عام(١٩٨٢). ويعتبر مجلس وزراء الداخلية العرب أعلى هيئة عربية للعمل المشترك في مجال المهام الحالية بين الدول العربية لمكافحة الجريمة وتحقيق الأمن الداخلي والإقليمي^(٢).

وبعد إدراك الجامعة العربية لمخاطر الأشكال الجديدة للجريمة المنظمة على المجتمعات العربية ، استجاب مجلس وزراء الداخلية العرب لهذه الأنماط الجديدة من خلال إقرار الاستراتيجية الأمنية العربية لعام (١٩٨٢) ، والتي تتضمن استراتيجية أمنية عربية تهدف إلى مكافحة الجريمة في جميع المناطق ، وتهدف الاستراتيجية العربية بصورتها القديمة والجديدة ، وكذلك الاستراتيجية العربية والاستراتيجية العامة لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية ، إلى تعزيز الجهود العربية في مكافحة الجرائم المرتبطة بالمخدرات والوقاية منها ، وذلك من خلال تعديل التشريعات وإنشاء أجهزة متخصصة في مكافحة المخدرات وتبادل المعلومات بين الدول العربية والتعاون الأمني ، وقد شاركت الدول في مكافحة المخدرات وانضمت إلى جميع الاتفاقيات الدولية لمكافحة المخدرات كما وقعت على الاتفاقية العربية لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية عام (١٩٩٤)^(٣).

وفي هذا الصدد يرى الباحث أن جامعة الدول العربية لم تجسد دوراً مهماً في مكافحة الجريمة المنظمة وتحقيق الأمن الداخلي للدولة العراقية من جهة ، ولم تعزز التعاون القضائي الدولي في مكافحة الجريمة المنظمة من جهة أخرى ، ولم نلمس دوراً واقعياً في الساحة العراقية

^١ - علي جعفر عبد السلام ، العلاقة بين جريمة القرصنة وجرائم الارهاب الدولي ، ب ن ، ٢٠٠٠ ، ص ١٩٧ .
^٢ - علاء الدين شحاته ، التعاون الدولي لمكافحة الجريمة "دراسة للاستراتيجية الوطنية للتعاون الدولي لمكافحة المخدرات ، إيتراك للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ١٩٧ .
^٣ - محسن عبد الحميد أحمد ، الجريمة المنظمة عبر الدول ، مقال منشور بمجلة الأمن الحياة ، ع ٢١٢ ، ٢٠٠١ ، ص ٢٣ .

لمكتب شؤون المخدرات ، لمكافحة النشاطات غير المشروعة ، أو اصدار اتفاقية عربية ناجحة لمكافحة الفساد الدولي وتحقيق السلم المجتمعي.

٢) المجلس الأوروبي *

تم إنشاء مجلس أوروبا عام (١٩٤٩) ويمارس مجلس أوروبا أنشطة مكافحة الجريمة المنظمة من خلال لجنة مكافحة الجريمة الأوروبية ، وأهم نشاطات مجلس أوروبا هو مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وكما يلي :

أ. إبرام اتفاقية للمكافحة الشاملة للإتجار غير المشروع بالمخدرات عن طريق البحر عام (١٩٩٥) ، وفقا للمادة (١٧) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية (١٩٨٨)^(١).

ب. نفذ مجلس أوروبا ولجنة المجتمعات الأوروبية بشكل مشترك مشروع (OCTAPUS) بهدف تقويم وضع التشريعات والممارسات في مجال مكافحة الفساد والجريمة المنظمة في (١٦) دولة من دول وسط وشرق أوروبا ، وتشكيل لجنة خبراء جديدة تأسست عام (١٩٩٧) تهدف مسودة التوصيات بشأن حماية الشهود الذين يدلون بشهاداتهم في قضايا الجريمة المنظمة ، وفي سبتمبر عام (١٩٩٧) صادقت (١٦) دولة على اتفاقية مكافحة غسل الأموال ، وفي أكتوبر عام (١٩٩٧) اعتمدت القمة الأوروبية الثانية موضوعاً أمنياً يهدف إلى مكافحة الفساد والمخدرات والاتجار بالأطفال والنساء ، ومكافحة كافة أنواع الأنشطة الإجرامية المنظمة بشكل عام^(٢). ثم بدأ التعاون الأمني الأوروبي بتوقيع معاهدة ماستريخت عام (١٩٩٢) التي تهدف الى اقامة وحدة أوروبية شاملة ، تم الاتفاق عليها وتوقيعها من قبل (١٢) دولة اوروبية استغلت الثغرات في التشريعات المحلية لمنح حريات أكبر لحركة رؤوس الأموال والبضائع فضلا عن حرية حركة الأشخاص عبر الحدود . وفي يونيو عام (١٩٩٣) تم إنشاء وحدة الشرطة الأوروبية لمكافحة المخدرات ضمن الهيكل التنظيمي للاتحاد الأوروبي ، ومقرها في

*المجلس الاوربي ، هو منظمة دولية ، تأسس عام ١٩٤٩ ، ويضم (٤٧) دولة مع تعداد سكاني يبلغ حوالي (٨٢٠) مليون نسمة ، يتجسد هدفها المعلن في دعم حقوق الانسان والديمقراطية وسيادة القانون في أوروبا ، يتمتع بسلطة تطبيق الاتفاقيات الدولية ، ولكنه غير قادر على اصدار قوانين ملزمة .

^١ - كوركيس يوسف داوود، مصدر سابق ، ص ١١٣ .
^٢ - رياض أحمد جلال ، عصابات الجريمة المنظمة ، مقال منشور في مجلة شرطة الامارات ، ٢٩٠٤، شباط، ١٩٩٥، ص ٢٣.

(لاهاي) بهولندا وتتولى مسؤولية تبادل المعلومات في مجال مكافحة المخدرات وغسل الأموال والأنشطة الإجرامية عبر الحدود ، وفي يوليو عام (١٩٩٥) وقعت الدول الأوروبية اتفاقية لإنشاء مكتب (الشرطة الجنائية الأوروبية) لمساعدة دول الاتحاد الأوروبي على العمل بشكل وثيق معاً لمكافحة الإرهاب العابر للحدود الوطنية وتهريب المخدرات والأشكال الخطيرة الأخرى للجريمة المنظمة من خلال تبادل المعلومات بين الأجهزة الأمنية المختصة بصورة شاملة وسرية ومنتظمة والاحتفاظ بقواعد المعلومات المتجددة والدور الرئيس لشرطة الجنائية الأوروبية في تنسيق العمليات بين قوات الشرطة الوطنية في الاتحاد الأوروبي والعمل كمساعد لضباط إنفاذ القانون الأوروبيين^(١).

^١ - علاء الدين شحاته ، مصدر سابق ، ص ١٥٩.

المبحث الثالث

الإجراءات الشرطية لمنع الجريمة المنظمة

تتطلب الجريمة المنظمة وطبيعتها المرتبطة بها أجهزة شرطية متخصصة لمنعها ومكافحتها ، كما أن طبيعتها المتشابكة وتعقيدها وعنفها وخصائصها الأخرى تجعل من مراقبة الأجهزة الإجرامية وتحديد هويتها أمراً بالغ الصعوبة ، كما أن التعامل مع مثل هذه الجرائم يتطلب من الأجهزة الشرطية الإفادة من التكنولوجيا الحديثة وتسليحها لمنع وردع وقوع مثل هذه الجرائم والعمل على السيطرة عليها عند وقوعها.

المطلب الاول / التواجد الشرطي لمنع الجريمة المنظمة :

تقيم هيئة الشرطة العلاقات مع الأفراد وفقاً للقانون العراقي ، ولها السلطة والقيادة وهي مسؤولة عن الحفاظ على الأمن الوطني والسكينة العامة وتنظيم شؤون الوطن ومنع الاضطرابات والاختلالات . ولا بد من النظر إلى سلطة الشرطة من منظور مختلف ، أي أن قوة الشرطة موجهة نحو الفرد وبالتالي يجب التمييز بين مكانتها ومكانة الفرد وهذا ليس بغريب لأن قوة الشرطة العراقية هي فرع من السلطة التنفيذية ودرع واقٍ للنظام والأمن والطمأنينة في البلاد ، تعتمد القوانين المناسبة على تنفيذها وتكون أجهزة الشرطة في وزارة الداخلية العراقية مسؤولة عن حماية حياة الأشخاص الذين يقيمون في الدولة وفي مجال منع الجريمة والوقاية منها ويشترط القانون العراقي أن تكون هذه المؤسسة مسؤولة عن حماية الأرواح^(١).

يتطلب اختصاص الشرطة في حماية الأرواح حتى في حالة عدم ارتكاب أي جريمة مثل تواجد الشرطة في أماكن القلق والاضطراب لمنع حدوث جرائم في المستقبل ، ويتضمن ذلك أيضاً تحفظات بشأن المناطق التي تتخرب في السلوك الإجرامي ، وتعمل مديرية شرطة النجف صفاً إلى صف مع الأجهزة الأمنية والاستخبارية الأخرى لإجراء التحقيقات اللازمة عن الأشخاص المنخرطين في العصابات الإجرامية وإعداد سجل لهم حتى يتم مراقبتهم ومنع جرائمهم حفاظاً على أمن المدينة وسلامة المجتمع ، كما يبرز دورهم في المحافظة على الأموال العامة

^١ - محمد عبيد سيف سعيد ، دور الشرط في المحافظة على مبدأ المشروعية ، دار الفكر والقانون ، مصر ، ٢٠٠٩ ، ص ٢٢٣.

وحمايتها من أية اعتداءات ، ينعكس تواجد الشرطة في العمليات الشرطية التي تعرف بأنها مجموعة الإجراءات الأمنية التي تتخذها الشرطة لحماية النظام والسلامة العامة والواجبات المنوطة بها بموجب القانون العراقي^(١).

وهنا يتضح أن للشرطة وظيفتين رئيسيتين ، الاولى هي جنائية ، أما الثانية إدارية وكلاهما يكمل الآخر ، والمقصود بالوظيفة الجنائية هو منع حدوث الجريمة والعمل على ذلك ، وضبط الجريمة والمجرمين حال حدوثها أو بعد وقوعها لتقديمهم للعدالة ، والعمل على تحقيق الامن الجنائي في كل الاوقات من أي اعتداء ، او انحراف ، او خروج عليه ، أما فيما يتعلق بالوظائف الإدارية فهي تتجسد في جهود الرقابة الإدارية العامة والخاصة ومن خلالها يتحقق الوجود الشرطي. تشير الرقابة الإدارية العامة إلى مجموعة القواعد والإجراءات التي تتخذها السلطات الإدارية بهدف الحفاظ على النظام العام بمعانيه الثلاثة (الأمن والصحة والطمأنينة العامة) ضمن الصلاحيات التي يمنحها القانون العراقي للجهة الرقابية^(٢) ، أما الضبط الاداري فهي التدابير الإدارية التي تنفذها وكالات محددة من أجل تصحيح الاضطرابات في مجال معين بموجب بعض القوانين واللوائح ، وذلك باستعمال وسائل أكثر تحديدا ومناسبة من الناحية الفنية للمجال وطبيعته^(٣).

• الوظيفة الجنائية للشرطة :

لقد أصبح الوضع الأمني مؤشرا حقيقيا على الأوضاع المعيشية لكافة شرائح المجتمع ، يبرز كل ما فيه من قصور أو النقص ، وتعتبر الحوادث الأمنية هي الوظيفة الأساسية أو جوهر الوظيفة الأمنية التي تضطلع بها الدولة ، وهذا يتطلب جهود من قبل الاجهزة الامنية لمواجهتها وبمقدمتها الجهاز الشرطي ، وتقع حوادث الأمن العام التي تشكل جرائم منصوص عليها في القانون أو الناجمة عن الكوارث الطبيعية التي تخل بالسلام العام وتضمن نطاق الوظائف الإدارية للدولة^(٤).

^١ - محمد عبيد سيف سعيد ، مصدر سابق، ص ٢٢٥.

^٢ - محمد عاطف البنا ، الوسيط في القانون الاداري ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، مصر ، ١٩٨٤ ، ص ٣٣٧ .

^٣ - ايهاب سيد العماري ، دور الشرطة في حماية أمن الطيران المدني ، رسالة دكتوراه ، كلية الدراسات العليا بأكاديمية الشرطة جمهورية مصر العربية ، ٢٠١١ ، ص ١٩٧ .

^٤ - ايهاب سيد العماري ، المصدر نفسه ، ص ١٤٨ .

ولم تعد الحوادث الأمنية مقتصرة على الأشكال التقليدية للجريمة ، أي انتهاك إحدى مصالح المجتمع المعترف بها والتي يحميها المشرع الجنائي بأحكام جزائية محددة ، بل اتسع نطاقها ومضمونها إلى مجالات أخرى ، إما نتيجة لظهور ذهن إجرامي جديد أو نتيجة تقاطع اعتبارات عديدة أصبحت متشابكة مع الحياة الاجتماعية العامة ، وتوجت بمثل هذه الحوادث فإنها تطالب أجهزة الدولة المختلفة سواء الأجهزة الأمنية أو غير الأمنية ، بإيجاد الوسائل المناسبة للرد على هذه الأحداث من أجل منع حدوثها في المقام الأول أو احتواء احتمال وقوع الضرر بعد حدوثها ، ويكون ذلك في الظروف العادية أو في الحالات الطارئة أو غير الطبيعية التي يجب التعامل معها بعدة وسائل استثنائية^(١).

إن الوظيفة الجنائية التي تؤديها أجهزة الشرطة ومن خلال الإجراءات الشرطية اليومية التي تقوم بها على مدار اليوم هي في الأساس تنويع للتدابير الوقائية التي تهدف إلى منع وقوع الجريمة بشكل عام والجريمة المنظمة بشكل خاص ، وكذلك تنفيذ التدابير العقابية إذ إن الهدف الأول هو منع الجريمة من خلال اتخاذ مجموعة من التدابير قبل وقوعها ، والثاني هو تدابير المتابعة بعد الجريمة التي تهدف إلى ردع أولئك الذين يجروون على ارتكاب الجرائم من خلال العقوبات وما ينتج عنها من ردع عام^(٢).

تبقى الجريمة بشكل عام وطريقة تغيرها أحد التهديدات الرئيسة للأمن الداخلي ويستمر المجتمع في مكافحتها من خلال سن القوانين الإجرائية والعقابية كأحد الوسائل الضرورية للحد منها وملاحقتها قضائياً ، إلا أن هذه القوانين لم تكن تلك الوسيلة الوحيدة والكافية للحد من الجريمة ، كما أن الشرطة والأجهزة الأخرى المسؤولة عن تطبيق القانون هي الأجهزة الوحيدة القادرة على حل الجريمة ومكافحتها وقطع مصدر الجريمة تماماً ، لأن هذا الأمر لا يبدو سهلاً فيما بينها ، بل أمراً معقداً وهذه هي الثنائية التي قام عليها الكون منذ خلقه والتي ستظل موجودة حتى فناءه ، وإن الصراع الأبدي بين الخير والشر مستمر ما دام الإنسان موجوداً^(٣).

^١ - احمد ابراهيم نصر ، التهديد كعنصر من عناصر الأزمة واساليب مواجهته ، رسالة دكتوراه ، كلية الدراسات العليا بأكاديمية الشرطة ، مصر ، ٢٠٠٤ ، ص ٢١٥ .

^٢ - ايهاب سيد العماري ، مصدر سابق ، ص ١٥٤ .

^٣ - محجوب حسن سعد ، الشرطة ومنع الجريمة ، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية ، الرياض ، ٢٠٠١ ، ص ٢٨ .

إن التطورات الهائلة التي طرأت على أجهزة النقل والاتصالات ساعدت وسهلت ارتكاب الجريمة المنظمة وغيرها من الجرائم الأخرى ، فضلاً عن انتقال العديد من الحوادث الأمنية والظواهر الإجرامية الخطيرة من مجتمع إلى آخر، وتستغل العصابات الإجرامية المنظمة ذلك لتحقيق أهدافها الخاصة ، مما يؤدي إلى ظهور خصائص إجرامية جديدة ، ويستعمل المجرمون عقولهم وتفكيرهم التقدمي في التنفيذ معتمدين على المعلومات والبيانات والمعرفة التقنية ، مع استبعاد استعمال العنف والقوة غالباً ، فهناك العديد من العوامل السائدة في الحياة الاجتماعية بشكل عام ، والتي تساهم في تأثير الجريمة على الفكر والسلوك ومكافحتها بطريقة تؤدي في النهاية إلى تقليل خصائص الجريمة بشكل كبير بسبب التقدم التكنولوجي^(١).

يركز الأمن ضد الجريمة بما في ذلك الجريمة المنظمة لمنع حدوثها ، وهو أحد العناصر التي تشكل العمليات الأمنية كما أنه الأساس الذي تقوم عليه الشرطة في تنفيذ المهام الإجرامية ، وفي الواقع هذا هو الأساس للعمليات الأمنية ، إذ إن مسؤولية إدارة الأمن هي الحفاظ على الأمن باستعمال كافة الوسائل المتاحة واتخاذ كل السبل الممكنة لتقليل فرص الجريمة^(٢). وعليه يمكن أن نوجز كيفية تحقيق الوظيفة الجنائية للشرطة بالاتي :

١. الحفاظ على ارواح واعراض الناس .

٢. الحفاظ على النظام العام .

٣. حماية الاموال والممتلكات .

• الوظيفة الإدارية للشرطة:

وتتجسد الوظائف الإدارية للشرطة في القيود الشاملة التي تفرضها الأجهزة الإدارية على الأنشطة والحريات العامة ، فضلاً عن حماية النظام العام والصحة العامة والسلامة العامة والاقتصاد والبيئة ، وتعتبر الشرطة أحد أجهزة الرقابة الإدارية في الدولة ، بل ومن أهمها ، وتتميز الرقابة الإدارية بالمرونة والتطور والقدرة على صياغة التفسيرات يتم ذلك من خلال الإجراءات التي تقوم عليها الرقابة الإدارية يجب أن تستند إلى مجموعة متنوعة من العوامل ، بما في ذلك درجة

^١ - علي اسماعيل مجاهد ، التنبؤ العلمي كأساس للتخطيط الأمني ، رسالة دكتوراه ، كلية الدراسات العليا بأكاديمية الشرطة ، مصر ، ٢٠٠٨ ، ص ١١ .

^٢ - محجوب حسن سعد ، مصدر سابق ، ص ٣٠ .

التطور الاجتماعي للجمهور ، والوضع الاقتصادي للمجتمع ، وعدد السكان ونمطهم ، كل هذه العوامل تجعل إجراءات الرقابة الإدارية عرضة للتغيير ، وهذا لا يخالف مبدأ المساواة ، ولكن يراعي تغير النظام العام ومفاهيمه من مجتمع إلى آخر، وحتى من فترة إلى أخرى داخل المجتمع نفسه ، فإن الجريمة تعد عملاً إجرامياً تعاقب عليه الدولة ، ومن ثم حدوثها هو سبب اتخاذ إجراءات جديدة ينص عليها القانون في ضبط الجريمة (١) .

اتخاذ القرار هو جوهر الوظائف الإدارية لأن كفاءة العمل الإداري تعتمد على عقلانية اتخاذ القرار، فأصدار القرارات يؤدي إلى تنفيذ سلسلة من الإجراءات وهي عملية يومية فإن الأجهزة الأمنية هي أجهزة كبيرة ولها عمل معقد وتواجه العديد من المشكلات ، وأن عوامل التداخل كثيرة وأصبحت عملية اتخاذ القرار مبنية على الواقع وتعتمد معقولية القرار على قدرة متخذ القرار على التنبؤ بالأحداث وتحديد المشكلات وتحديد البدائل واختيار البديل الأمثل ، وكذلك تتبع القرار وتقييمه ، وكما أوضحنا سابقاً فإن هذا هو جوهر واختبار الوظيفة الإدارية لاجهزة الشرطة(٢).

وفي هذا الصدد يرى الباحث أن الشرطة باعتبارها إحدى جهات الضبط التنفيذية ، مخولة من قبل القانون العراقي بل وملزمة بالعمل على حفظ النظام العام القائم من أي خطر أو اعتداء أو انتهاك قد يضر بالوطن وشعبه أو منشآته الحيوية ومرافقه ، وما تفعله لتحقيق هذا الهدف يجب أن يكون قانونياً ولا يمس الحقوق والحريات الأساسية للأفراد ، وبما يعزز مكانتهم ويرفعهم إلى أعلى مستوى ، يتم تنفيذ الضبط الإدارية من قبل الشرطة من خلال اللوائح والعقوبات والأوامر الفردية وما إلى ذلك لتحقيق المهام الإدارية للشرطة ، وتعتبر الشرطة من أهم الاجهزة الإدارية التنفيذية في مدينة النجف الاشرف التي تعمل على حماية امن وسلامة المواطن.

١- عبدالله عجلان عبدالله و نايف شافي عبدالله ، الجريمة المنظمة أسبابها واجراءات منعها ، مقالة منشورة في مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية ، المقالة ٢٦، مج ٩، ع ٣، سبتمبر ٢٠٢٣ ، ص ١٩.
٢- علي اسماعيل مجاهد ، مصدر سابق ، ص ١٣.

المطلب الثاني / دور التقنيات الحديثة في منع الجريمة المنظمة

لقد أصبح استعمال التكنولوجيا الحديثة سمة من سمات العصر ، وأصبح العالم قرية عالمية بسبب الترابط الإلكتروني ، إذ أصبح بإمكان الأفراد التسوق والعثور على المعلومات ونقل المعلومات والتواصل مع الثقافات الأخرى بسهولة ويسر من خلال هذه التقنيات ، ومن بين هذه التقنيات في الواقع أولها وأبرزها هي أجهزة الحاسب الآلي بأشكالها المختلفة ، التي توفر وظائف إيجابية هائلة في مختلف مجالات حياة الإنسان ولكن في الوقت نفسه يكون استعمالها مصحوباً بعواقب سلبية ، وأهمها جرائم الكمبيوتر - الجرائم الإلكترونية ، وتعتبر هذه من أكثر الجرائم جاذبية في الجريمة المنظمة ، خاصة فيما يتعلق بالسرقة المالية وتحويل الأموال إلى حسابات أخرى وغسل الأموال ، خاصة أن مثل هذه الجرائم يرتكبها أفراد بواسطة أجهزة كمبيوتر ينفذها محترفون ، وعلى الرغم من هذه التقنيات لها آثار إيجابية ، إلا أن لها جانباً سلبياً كبيراً ، فهي ليست مخصصة لتطبيق الاكتشافات والأساليب العلمية والمعرفية في الحياة العلمية فحسب ، بل يتم استعمالها بشكل سلبي أيضاً من قبل أعضاء الجريمة المنظمة ، وقد أدى ذلك إلى ظهور أنواع جديدة من الجرائم وزيادة معدلات الجريمة ، وهذا هو تهديداً حقيقياً لسلامة المواطنين ويزيد من خوف المواطنين ، مما يوجب استحداث طرق جديدة وفعالة للتعامل مع هذه القضية على المستوى الشخصي والرسمي^(١).

التقنيات الحديثة التي لها أهمية كبيرة في العمل الأمني :

١) دور الحاسب الآلي في مكافحة الجريمة المنظمة : تؤكد لنا الحياة اليوم بوضوح أن استعمال أجهزة الكمبيوتر في مجال مكافحة الجريمة يساعد في سرعة القبض على مرتكبيها وكشف ألباغ بعض الجرائم ، فضلاً عن المساعدة في حماية حقوق الأفراد ومنحهم الشعور بالأمن والثقة في الأجهزة الأمنية^(٢).

وهذا يتطلب دراسة التقرير بدقة واستكمال المعلومات وتحليلها بعد تخزينها ، وأي معلومات غير صحيحة أو غير كاملة لا فائدة منها لأنها قد تؤدي إلى قياسات خاطئة وتقديرات غير دقيقة ،

١ - نياي البدينيه ، التقنية والاجرام المنظم ، مكتبة أكاديمية نايف للعلوم الأمنية ، الرياض ، ٢٠٠٣ ، ص ١٣٨ .
٢ - عماد عوض عدس ، التحريات كاجراء من اجراءات البحث عن الحقيقة ، دار النهضة العربية ، مصر ، ٢٠٠٧ ، ص ١٤٨ .

وبالتالي التعامل مع المواضيع المراد معالجتها بأساليب غير صحيحة يترتب عليها انعكاسات سلبية^(١).

قد أصبحت أجهزة الكمبيوتر ذات أهمية كبيرة في مجال العمل الأمني للتعامل مع الجرائم المختلفة ، إذ تساعد الباحثين في مجال الجريمة من الحصول على كثير من المعلومات التي يمكن أن تساعد في القبض على المجرمين ومن خلال تحليل هذه المعلومات للوصول إلى الحلول المناسبة وكشف الحقائق والوقوف عليها ، فإنه يلقي الضوء أيضاً على العديد من أسرار الجريمة ، وهو تأكيد واقعي لسيادة القانون عندما يتعلق الأمر بحماية الحريات الفردية ، إذ إنه يوفر سرعة استثنائية في الحصول على المعلومات المطلوبة والمعالجة المبسطة في التعامل مع المواطنين وتجنب الأخطاء التي قد تؤدي إلى انتهاك حرياتهم^(٢).

وتلعب أجهزة الكمبيوتر كمصدر للمعلومات دوراً كبيراً ومهماً في مكافحة الجرائم المختلفة ، بما في ذلك جرائم المخدرات التي تعتبر من الجرائم المنظمة العابرة للحدود الوطنية ومن خلالها يمكن تخزين وحفظ الإحصائيات والتقارير والجدول والنتائج والتحليلات والمقارنات المتعلقة بالمخدرات ، فمثلاً يمكن تجميع المخدرات المضبوطة وأسعارها سواء جملة أو منفردة ويمكن استخلاص نتيجة معينة ، ويشير الارتفاع أو الانخفاض إلى نجاح أسلوب المكافحة إذ كلما ارتفع السعر ، دلّ ذلك على قوة المكافحة ، والعكس صحيح. اما بخصوص من تم القاء القبض عليهم من جنسيات اخرى ، يمكن الإشارة إلى خطوات التهريب سواء تم الضبط داخل الحدود أو في المطار والمنافذ الحدودية ليتم تحديد مصدرها ، وتوزيع الفئات العمرية لمن لديهم تاريخ في تعاطي المخدرات ، وتقوم أجهزة الكمبيوتر بتحليل البيانات وتحديد مدى انتشار المخدرات بين فئات عمرية محددة بغض النظر عما إذا كان تعاطيها أو الاتجار بها^(٣).

يمكن قياس الوضع المالي للشخص المتهم بالمخدرات وعائلته من خلال قيمة الأشياء المضبوطة ، مما يسمح لأجهزة الكمبيوتر بتتبع ثروته وجمع المعلومات عن ممتلكاته وأصولها

^١ - عمر الفارق الحسيني ، تأملات في بعض صور الحماية الجنائية لبرامج الحاسب الالي ، بحث مقدم لمؤتمر جرائم الكمبيوتر والجرائم الأخرى في مجال التكنيك المعلوماتي ، المؤتمر السادس للجمعية المصرية للقانون الجنائي الفقة ٢٥-٢٨ أكتوبر، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٣ ، ص ١٠.

^٢ - نبيل عبد المنعم جاد ، أسس التحقيق والبحث الجنائي العلمي ، مطبعة اكااديمية مبارك للأمن ،، القاهرة ، مصر ، ٢٠٠٥ ، ص ٣٥.

^٣ - المصدر نفسه ، ص ٣٦٠.

وكذلك المواد المضبوطة بحوزته ،وفي قضايا الضبط من الممكن جمع معلومات عن المتهمين لتحديد مدى خطورتهم لتزويد السلطات بالمعدات اللازمة لمواكبة مهربي المخدرات وطرق مكافحهم، وربما الإشارة إلى نوع المخدرات وعلامتها التجارية من قبل مهرب معين أو بلد معين^(١).

كما يمكن التحليل الحاسوبي لشبكات العصابات العاملة في مجالات التهريب والاتجار والتصنيع واستخراج وفصل مختلف أشكال المخدرات ، مع الربط بين هذه الشبكات من خلال تحليل ومعالجة المعلومات واستخلاص النتائج^(٢)، ومن ناحية أخرى يمكن التعامل مع الجرائم المنظمة وتتعقبها بالتعاون مع مديريات المرور وذلك من خلال أجهزة الكمبيوتر لأن جميع بيانات المركبات وعائديتها وأصحابها يتم تسجيلها في الكمبيوتر ، وذلك بإدخال البيانات المركبة كنوع السيارة ، ورقم اللوحة ، ورقم الشاصي ، والحمولة المقررة ، وعدد الركاب ، وأية بيانات أخرى ، وايضاً بالنسبة لمالك السيارة ، يتم ادخال البيانات في الحواسيب الآلية المتواجدة في اماكن تسجيل المركبات ، ويتم بعدها تخزين المعلومات في الأرشيف المركزي ، ويتم الاستعلام من الارشيف عند الحاجة^(٣). ويتم الاستفادة من الحاسب الآلي من خلال ادخال البيانات الخاصة عن السيارة المسروقة وبعدها يقوم بتعميم الى كافة المراكز والاقسام المعنية ، إذ إنّ بواسطة الحاسب الآلي يمكن التعرف على البيانات المخزونة عن السيارة المسروقة^(٤).

٢) دور نظام تحديث الاحداثيات الجغرافية باستعمال الأقمار الصناعية (G,P,S) في مكافحة الجريمة المنظمة :

قامت الولايات المتحدة من خلال وزارة الدفاع الأمريكية بإنتاج وتطوير نظام (G,P,S) لاستعمالها العسكري الخاص ومن ثم سمحت باستعماله في الحياة المدنية لأن النظام كان يعتمد على مجموعة تدور في مدار محدد في الفضاء حول القمر الصناعي للأرض ، يعرف هذا النظام بأنه نظام عالمي يستعمل الأقمار الصناعية لتحديد الإحداثيات الجغرافية ، ويعتبر هذا النظام من إنجازات التكنولوجيا الحديثة وله استعمالات متعددة في العديد من المجالات مثل مكافحة الجريمة وضبطها ، وهو نظام ملاحي عالي الدقة يوفر للمستخدمين معلومات دقيقة من

^١ - راشد بن سالم بن راشد البادي، أثر التقنيات المعاصرة على الامن ، دار العلوم العربية ،بيروت ، ٢٠٠٧، ص ٣٣٠.

^٢ - عماد عوض عدس ، مصدر سابق ، ص ١٥٠.

^٣ راشد بن سالم بن راشد البادي ،مصدر سابق، ص ٣٣١ .

^٤ - سالم علي هيكل ، التسجيل والبحث الجنائي الفني ، دار الكتاب العربي ، القاهرة ، مصر ، ١٩٩٦ ، ص ٩.

خلال منظومة متكاملة من عدة أقسام مترابطة بشكل وثيق لتنفيذ هذا النظام وهي قسم التحكم ، والمتابعة الأرضية ، وقطاع المستخدم ، والقطاع الفضائي^(١).

ولهذا النظام استعمالات عديدة في مجالات متعددة وكبيرة منها المجال الأمني ، حيث يستخدم في الدول المتقدمة تكنولوجياً لارتفاع مستوى ثقافة مستعمليه ، وتم استعماله بكفاءة عالية من قبل الأجهزة الأمنية في العراق لتحديد الأهداف الإرهابية وملاحقة العصابات الإجرامية وتحديد أماكنهم ، وطلقت وزارة الاتصالات مشروع منصة تتبع العجلات (GPS) المنفذ لصالح وزارة الداخلية العراقية ، ونفذ المشروع بأيادي وطنية عراقية من الكوادر الهندسية التابعة لشركة السلام العامة مع الأخذ بعين الاعتبار المتطلبات الأمنية كتوفير نظام تشغيل خالي من الثغرات الأمنية وحفظ المعلومات في قاعدة بيانات مشفرة جاهزة للاسترجاع بأي وقت عند الحاجة إليها، ويتم استخدامها في المجالات الآتية^(٢):

أ. تحديد أماكن زراعة المخدرات وطرق تهريبها والبحث عن المفقودين في المناطق الصحراوية ، فضلا عن إلى كافة الأغراض المدنية المرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بالعمل الأمني.

ب. تعزيز استعمال المعلومات الجغرافية لإنتاج الخرائط الرقمية واستعمالاتها في الجهود الأمنية ، إذ أن أساس هذا النظام هو تسجيل الظواهر الإجرامية على خرائط مخصصة بناءً على الكثافة السكانية وحجم الظواهر الإجرامية واتجاهها للزيادة أو الانخفاض ، مع ملاحظة الجريمة وأنواعها وأنماطها المختلفة.

ت. النظام له تطبيقات في مجال المرور والسلامة على الطرق من خلال المعلومات الدقيقة التي يقدمها مما يساعد على تحسين الأمن والأمان وتقليل الازدحام المروري من خلال تنبيه سائقي السيارات بمكان هذه الازدحامات ، وكذلك توفير كافة المعلومات حول الأحوال الجوية في جميع أنحاء المنطقة.

ث. الافادة في مجال إدارة الأزمات الأمنية ، وتزايد المواجهات يوماً بعد يوم ، وهناك حاجة ملحة لاتخاذ قرارات سريعة لإنهاء الأزمة والسيطرة عليها في وقت قصير، وهو ما يتطلب

^١ - جمال توفيق احمد ، العولمة وانعكاساتها الأمنية المعاصرة ، رسالة دكتوراه كلية الدراسات العليا بأكاديمية الشرطة ، مصر ، ٢٠١١ ، ص ٣١٢.

^٢ - المصدر نفسه ، ص ٣٢٢.

الوصول إلى هذه المعلومات على نطاق عالمي من خلال خريطة واحدة مزودة بالكترونيات توضيحية تساعد فرق إدارة الأزمات على سرعة اتخاذ القرارات المناسبة من بين البدائل المتاحة وفي أقصر وقت ممكن.

أهم مجالات استعمال "نظم المعلومات الجغرافية" في المجال الأمني^(١) :

أ. دراسة أماكن انتشار الجريمة وأسباب انتشارها ، على سبيل المثال دراسة أماكن تداول المخدرات وربط ذلك بأسعار التداول ، مما يوضح أن أنواعاً معينة من السلع تتدفق من المناطق ذات الأسعار المنخفضة إلى المناطق مرتفعة الأسعار.

ب. من خلال استعمال الخريطة التي يعرضها نظام المعلومات لتحديد مواقع تجمعات الحوادث المرورية ، وتحديد المواقع أو التقاطعات التي تتكرر فيها الحوادث المرورية ، ودراسة أسباب الحوادث.

ت. تأمين المرافق وأفضل الطرق لضمان السفر الآمن للشخصيات المهمة وكيفية نشر القوات والتقنيات الحديثة التي يمكن استعمالها في هذه المناطق.

ث. وضع رؤية للمناطق التي ترتفع فيها كثافة الجريمة من خلال رصد حجم ونوع الجريمة وأسباب حدوثها ضمن منطقة جغرافية ما ، واستكشاف المناطق التي لا يتوفر فيها الأمن الكافي ، ودراسة أنسب الطرق لحماية وتأمين أجهزة أمن الجريمة هناك.

^١ - عبدالله عجلان عبدالله الدوسري ونايف شافي عبدالله الهاجري ، مصدر سابق ، ص ١٩٧٨

المبحث الرابع

أسباب الجريمة المنظمة

أسباب الجريمة المنظمة:

أسباب الجريمة المنظمة متنوعة ومعقدة ويصعب تحديدها بشكل كامل ، ولكننا سنتناول أهمها وكما يلي :-

(١) التقدم العلمي التقني :

ونقصد بالتقدم العلمي والتكنولوجي شبكة الإنترنت ، وذلك بسبب انتشار الجرائم التي ترتكب عبر شبكات الاتصالات في أماكن مختلفة ، من خلال تقديم العروض والصور للأفعال الفاحشة ، وطرق التواصل مع الضحايا ، واختراق أجهزة الكمبيوتر بفضل التقدم العلمي ، والأدلة على ذلك تضعف وتختفي بسرعة ، وليس من السهل على مرتكبيها أن ينتقلوا من بلد إلى آخر. كما إنه يسهل على العصابات الإجرامية الدولية استعماله لارتكاب الجرائم ، وخاصة عمليات السطو على البنوك والاستغلال الجنسي للنساء والأطفال ، وفي الواقع تستعملها هذه العصابات في ما يسمى بالسياحة الجنسية ، والهدف هو جذب أكبر عدد ممكن من السياح وخلق انتعاش اقتصادي مؤقت يعتمد على الثروة الأساسية للبلاد وهي الأطفال^(١).

تساهم التطورات التكنولوجية في مجال المعلومات والاتصالات في زيادة التكامل والترابط بين الدول والمجتمعات ، وظهور الشركات الكبيرة المتعددة الجنسيات ، وتحرير التجارة الدولية ، وإزالة العقبات التي تعترض تدفق رؤوس أموال البنوك والاستثمار الدولي ، وإلغاء من الحدود الإقليمية فالأقمار الصناعية وشبكات المعلومات وسهولة حركة رؤوس الأموال والأشخاص ، كل هذه الظروف تخلق مناخاً مشجعاً ، أي شيء جديد يشجع الجريمة المنظمة سواء حصلت هذه الجريمة في دولة معينة وقد خطط لها مسبقاً من قبل جماعات إجرامية ليتم تنفيذها في عدة

^١ - محمد قاسم أسعد ، دور الشرطة في مكافحة الجريمة المنظمة ، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الدراسات العليا بأكاديمية الشرطة ، مصر ، ٢٠٠٩ ، ص ٦٨.

دول ، أوتم تخطيط لها في دولة معينة ونفذت الخطة في دولة اخرى ، او ارتكبت هذه الجريمة في دولة معينة وقد ظهرت اثارها في دول اخرى (١).

وتتم هذه الأنشطة الإجرامية من خلال تنظيمات إجرامية تتمتع بخبرة إجرامية ، وتكون مستقرة ومستمرة في تكوينها ، وتهدف إلى الحصول على الأرباح وتعمل على نطاق دولي يشمل العديد من الدول ويحركها التطرف ويستعملها الإرهابيون مما يشكل تهديدا كبيرا للأمن الاجتماعي من التطرف والإرهابيين ، فهو يشكل تهديدا كبيرا لأمن المجتمعات كافة ، ويتطلب بذل جهود اضافية من المجتمع الدولي لمقاومة التهديد والتصدي للاستغلال وتوفر شبكة الإنترنت الظروف الملائمة لمجرمي الإنترنت لارتكاب جرائم خارج نطاق بلدانهم وتخرق عمليات الاتصال وتبادل المعلومات فيما بينهم ، مما يسمح لهم بالالتقاء والتخطيط والاستعداد لارتكاب جرائم في العالم الافتراضي ، وفي بعض الأحيان قد تستهدف الجماعات الإجرامية المنظمة أهدافاً محددة سواء كانت دول أو مؤسسات تجارية أو اقتصادية ، مما يسبب خسائر اقتصادية جسيمة لتلك الدول أو المؤسسات (٢).

يتيح التقدم في العلوم والتكنولوجيا فرصاً جديدة للجريمة المنظمة من خلال استعمال شبكة الويب العالمية وأجهزة الكمبيوتر وغيرها من وسائل الاتصال التقنية الإلكترونية والتطور السريع لتكنولوجيا المعلومات ، إذ تؤثر هذه المتغيرات أيضاً على المتطلبات الأساسية للجريمة المنظمة ، وينتج عنها تقدم لا يعترف بالحدود بين الدول المختلفة (٣) .

٢) استغلال المتغيرات الاقتصادية الدولية لتحقيق الأرباح :

أن الحدود الاقتصادية المفتوحة تمكن الجريمة المنظمة من تنفيذ أهدافها الإجرامية عبر الحدود ، في حين توفر الظروف الصعبة المحيطة بالبلدان النامية أرضاً خصبة لنمو النشاط الإجرامي بشكل عام ، بما في ذلك غسل الأموال ، والاتجار غير المشروع بالمخدرات ، والإرهاب ، والاحتيايل، وعلى وجه الخصوص الإرهاب والفساد ، ويتم إخفاء هذه الجرائم في شكل حوافز للاستثمار وتوريد السلع الرأسمالية وتتميز الجريمة المنظمة بخصائص عابرة للحدود الوطنية ،

١- السيد عوض ، التطور التكنولوجي والجريمة ، اعمال المؤتمر السنوي الرابع والثلاثون قضايا السكان والتنمية ، من ١٩-٢٢ ديسمبر ٢٠٠٤، القاهرة ، الموقع الإلكتروني

<http://swideg-geography.blogspot> .

٢ - بحث مكافحة الاجرام المنظم عبر شبكة الانترنت المظلمة، على الموقع الإلكتروني :

https://ncj.journals.ekb.eg/article_225839.htm.

٣ - السيد عوض ، مصدر سابق (موقع الكتروني).

فقد أدى ظهور الأسواق المالية العالمية إلى ظهور جماعات إجرامية منظمة تؤثر على مصدر القوة وتتورط في الفساد ، وأشار الباحثون إلى أن أهم سبب لانتشار الجريمة المنظمة هو تطور الحياة الاقتصادية للمجتمع العالمي في ثمانينات القرن الماضي ، كذلك رفع القيود التنظيمية المالية ، وتفشي سياسة الانفتاح الاقتصادي والمالي من جهة ومن جهة أخرى تأثيرها الكبير في انتشار الأموال القذرة والفساد وغسيل الأموال في البلدان النامية ، وما ينتج عن ذلك من آثار للجريمة المنظمة والجماعات المنظمة ، التي لها قوانينها وسياساتها وأفكارها الخاصة ، إذ يمكنها السيطرة على سلطة الحكومة من وراء الكواليس والرشوة ، والسيطرة على ديناميكيات السوق ، وتوجيه الحياة الاقتصادية والمالية^(١).

مع تفكك القوة العظمى (الاتحاد السوفيتي) ، أدى ذلك إلى انفتاح المجالات الاقتصادية والتجارية الحرة وازدياد الأنشطة للجريمة المنظمة في مختلف البلدان ، وخاصة الجريمة الاقتصادية واتساع نطاقها ، والدخول إلى أسواق جديدة مستغلة انهيار حدودها ووسائل المراقبة ، وأعقب هذا الانهيار انفجار الصراعات والانقسامات الإقليمية فضلاً عن إلى تدهور الظروف المعيشية وعدم الاستقرار الاقتصادي من قبل السلطات المركزية ، هذا ما أدى إلى التحول غير المستعد إلى اقتصاد السوق وظهور العصابات الإجرامية المنظمة ، التي نمت وتزايدت بمعدل سريع للغاية^(٢).

يرى الباحث أن الجماعات الإجرامية المنظمة قد استغلت الظروف السياسية والصراعات المسلحة والمشاكل الداخلية والخارجية والصراعات الإقليمية ، التي تؤدي بدورها إلى ظهور العديد من المتغيرات الاقتصادية بما في ذلك حجم أنشطتها وأرباحها في العراق ، فضلاً عن تطور وسائل النقل ، فإن سرعة الحركة وسهولة الاتصالات جعلت العالم يبدو وكأنه قرية صغيرة ، وهذا أيضاً أحد الأسباب التي دفعت الجماعات الإجرامية المنظمة إلى توسيع نطاق أنشطتها في العراق وتعزيز سيطرتها والاستيلاء على العديد من المدن العراقية.

٣) الاتجار بالأسلحة :

هناك أدلة كافية على تورط الجريمة المنظمة في الاتجار غير المشروع بالأسلحة والأنشطة التخريبية التي تقوض سيادة القانون في جميع أنحاء العالم هذا ما اكدت عليه جميع

^١ - عبد الرحيم صدقي ، الاجرام المنظم : جريمة القرن الحادي والعشرون ، ، دار الهاني للطباعة ، القاهرة ، ٢٠٠٠، ص٧١ .

^٢ - جيلا بترايا ، الارهاب والجريمة المنظمة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، الندوة الدولية للإرهاب في الفترة من ٢٢-٢٤ فبراير ١٩٩٧ ، يناير ١٩٩٨، ص١٧٦ .

البحوث والدراسات ، وثقل الأدلة يشير إلى أنه كان سبباً في تغذية الاضطرابات السياسية التي حدثت ، وأصبحت مقايضة المخدرات بالأسلحة شائعة في عالم الجريمة المنظمة ، وهذا التحالف الشرير يغذي العديد من الصراعات العرقية والسياسية^(١).

وتتميز معاملات الأسلحة في السودان بثلاث سمات ، أنها نشاط سري ، وجزء كبير من التكاليف يرتبط بطبيعة الصفقة السرية ، ويتم غسل الأموال المتحصلة منها ، ومن بين التأثيرات الأخرى يمكن أن يكون لهذه الاتفاقيات والأرباح الهائلة التي تولدها تأثير كبير على النزاعات المحلية والإقليمية وعلى قدرة الجماعات الإرهابية على تحقيق أهدافها وتهديد السلام والأمن ، ويبدو أن هناك أيضاً زيادة في المخدرات غير المشروعة ، وتورط بعض المجموعات العرقية في تجارة المخدرات لشراء الأسلحة^(٢). إن تجارة الأسلحة باعتبارها أحد أهم الأسباب التي تؤدي إلى ظهور الجريمة المنظمة ، تؤدي إلى تفاقم الصراعات المسلحة ، وهو ما يعبر عنه أيضاً باستعمال الأطفال في الحروب من خلال تجنيدهم للمشاركة في أعمال قتالية أو المساعدة مثل النقل وإعداد الوجبات وأعمال التجسس ، كما يتم استعمال النساء كأداة لإشباع المقاتلين جنسياً ، وفي بعض الحالات قد يضحي الآباء بأطفالهم ، وخاصة الإناث مقابل الغذاء والحماية ، ويتم التجنيد وفق أحكام القانون أو عن طريق الإغراء أو الاختطاف أو تحت ضغط الحاجة ، ويميل هؤلاء الأطفال إلى أن يكونوا أكثر عرضة للانخراط في الحروب الأهلية والجماعات المسلحة غير النظامية مقارنة بالحروب بين البلدان أو في الجيوش النظامية^(٣).

٤) مشكلة الفقر :

يعتبر الفقر من أكبر الظواهر الاجتماعية السيئة التي تترك آثاراً على الفرد وقد ازدادت نسبتها في المجتمعات المتعددة ، ولا شك بأن الفقر كظاهرة اجتماعية لها آثار كبيرة في المجتمع العراقي ومن هذه الآثار ، انتشار الجهل وتراجع مستوى التعليم بسبب ارتفاع نسبة التسرب المدرسي في العوائل الفقيرة ، وكذلك فقدان ارواح مرضى الفقراء وعدم قدرتهم على تلقي العلاج بسبب الفقر ، وانتشار الجريمة والعنف مع لجوء الكثير من الافراد الى تعويض الموارد المفقودة بطرق غير مشروعة ،

1-Discussion guide for the Ninth United congress on the prevention of crime and the Treatment of offenders "A-CONF.169-PM.1 and Carrl " Para 40 .

^٢ - محمد سامي الشوا ، الجريمة المنظمة وصددها على الانظمة العقابية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، مصر ، ١٩٩٨ ، ص ٦٠ .

^٣ - محمد قاسم أسعد ، مصدر سابق ، ص ٦٨ .

لقد عرف العراق عبر تاريخه الطويل مراحلَ من الرفاه والتقدم والازدهار الاقتصادي والاجتماعي، ومراحل أخرى من التراجع وانتشار الظواهر السلبية في المجتمع ومنها ظاهرة الفقر، وقد أُلقت العقوبات الاقتصادية الدولية بعد احتلال العراق للكويت عام ١٩٩٠، وتداعيات الاحتلال العسكري الأميركي للعراق عام ٢٠٠٣، والسيطرة على بعض المدن العراقية من قبل تنظيم داعش الارهابي عام ٢٠١٣، بظلالها القاتمة على مجمل التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع العراقي، وكان من نتائجها السلبية انتشار ظاهرة الفقر، وبخاصة في العقد الثاني من القرن ٢١ ، ولعل من المفارقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية النادرة أن تنتشر ظاهرة الفقر في العراق، وتحوّل إلى إشكالية بكل أبعادها السلبية في بلد غني جداً بثرواته البشرية الهائلة، وإمكانياته الطبيعية المتنوعة من اتساع الأراضي الخصبة، وتوفر المياه العذبة، فضلاً عن الثروات المعدنية المتعددة، وبالذات النفط الخام والغاز الطبيعي.^(١)

ومما زاد من إشكالية ظاهرة الفقر في العراق انتشار فيروس كورونا، منذ ٢٤ فبراير/شباط ٢٠٢٠، وإغلاق الحدود لغالبية دول العالم، وتقليص الأنشطة الاقتصادية، مما أدى إلى انهيار أسعار النفط في الأسواق الدولية، ومن ثم إحداث شلل تام لكل أنشطة الاقتصاد العراقي، فضلاً عن الافتقار إلى تطبيقات عملية ناجعة من قبل الحكومات العراقية المتعاقبة طيلة السنوات العشرين الماضية، والتي من شأنها وضع مرتكزات أساسية لتطويق التأثيرات السلبية لهذه الظاهرة التي تحولت إلى مأزق يواجه صنّاع القرار السياسي والاقتصادي في العراق ، وهناك عوامل أخرى تساهم في انتشار الظاهرة ، منها التفكك الأسري ، والنزاعات المسلحة ، والتمييز بين الجنسين ، والظروف السياسية والأزمات الاقتصادية التي تعاني منها العديد من الدول ومنها العراق ، وشبكات الجريمة المنظمة في هذه الظروف تهدف إلى تقديم عروض لأسر هؤلاء الأطفال للتغلب على الأزمات وتحسين مستوى معيشتهم ، تمثل هذه العروض بمثابة عصا سحرية لهذه العائلات بغض النظر عن المستقبل المظلم والغامض الذي ينتظر أطفالهم ، ويتلخص منطقتهم في بيع الطفل فدية للعائلة^(٢).

وتتورط العصابات الإجرامية المنظمة في العديد من البلدان حول العالم بشكل متزايد في اختطاف وقتل الأطفال والكبار واستعمال أعضائهم البشرية ، مثل الكلى والقلوب والرئتين والعيون ، في عمليات

^١ - خضير عباس احمد النداوي، الفقر في العراق والتحول من ظاهرة اقتصادية الى مأزق اجتماعي وسياسي ، مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة ، قطر ، ٢٠٢٠، ص ٢ .

^٢ - المصدر نفسه، ص ٣ .

زرع أعضاء الجسم أو العمليات الجراحية الأخرى ، وهناك تقارير تشير إلى أن العصابات الإجرامية المنظمة في بعض الدول أصبحت تحت سيطرة هذه الأنشطة القاسية للغاية ، كما أن هناك اسوق سوداء للإتجار بالأعضاء البشرية بهامش ربح مرتفع للغاية ، مما يوفر إمكانية كبيرة لانتشار الفساد في بعض المهن الطبية المتعلقة بزراعة الأعضاء^(١). وأوضح محقق الطب الشرعي أن هذه الأنشطة تخضع لسيطرة الجريمة المنظمة بشكل كامل ، مبيّن أن الجريمة المنظمة لها بنية إجرامية متطورة ولديها حالات اختطاف أطفال وبالغين واستعمال أعضائهم للنقل وإجراء التجارب الطبية في العديد من البلدان من خلال استعمال مستندات مزورة بناءً على اتفاقيات مسبقة مع المشتريين^(٢).

٥) ضعف تطبيق القانون في العراق:

لطالما اعتبرت الدول ومناطق الصراع الضعيفة والمنهارة مواتية للجريمة المنظمة بسبب فراغ السلطة الناجم عن الافتقار إلى إنفاذ القانون والحكم الرشيد ، وتعاني مؤسسات الدولة الفاشلة من ضعف الأداء وارتفاع مستويات الفساد ، والتي يمكن ان تكون من اسباب وأعراض النشاط الإجرامي ، كما يعتبر عدم كفاءة مؤسسات الدولة وضعفها من العوامل المؤثرة على ساحة عمل المنظمات الإجرامية ، فتارة يزيد من حرية هذه التنظيمات وتارة أخرى يقيدتها ، مما يؤكد أن مؤسسات الدولة الفاسدة هي الأكثر تأثيراً وبالتالي يؤثر فساد هذه الدولة على نشاط الجماعات الإجرامية المنظمة ، ويؤثر سلباً على الاستقرار الأمني لتجد الجماعات الاجرامية الارض الخصبة لتنفيذ مخططاتها الاجرامية في ظل ضعف اداء الحكومة وغياب القانون ، غالباً ما يشير إهمال دور الدولة في مراقبة حدودها الوطنية إلى ضعف اداء الحكومة وعدم سيطرتها على امن واستقرار المناطق النائية في البلاد ، وبالتالي من المرجح أن تصبح هذه المناطق المهمشة والمهجورة ملاذات إجرامية ، اقتصادياً وديموغرافياً ، وتؤدي وكالات الدولة الفاسدة ووكالات الترخيص وغيرها من مؤسسات الدولة الفاسدة إلى أن تصبح وكالات الدولة محفزة للسلوك الإجرامي من خلال المطالبة بالرشاوى والرسوم غير القانونية ، ويمكن أن يؤدي فشل الدولة وتحولها إلى عدم قدرة الحكومات على تقديم الخدمات السياسية الحيوية ، وكلما زاد غياب الدولة أو إهمالها في توفير الخدمات القانونية والمنافع العامة ، أصبح من الأسهل على المجتمعات أن تعتمد على المنظمات الإجرامية لتحقيق مصالحها.

^١ - محمد محيي الدين عوض، الجريمة المنظمة ، مقال في المجلة العربية للدراسات المنية والتدريب، المركز العربي للدراسات الامنية والتدريب ، الرياض ، مج ١٠، ع ١٩٦، يوليو ١٩٩٥، ص ٥٨.

^٢ - محمد سامي الشوا ، الجريمة المنظمة وصددها على الانظمة العقابية، مصدر سابق، ص ٦٧.

الفصل الرابع

التعايش السلمي

المبحث الاول / التعايش السلمي

اولاً : أهمية التعايش السلمي

ثانياً : انواع التعايش السلمي

ثالثاً : أسس التعايش السلمي

المبحث الثاني / أهم المؤسسات التي لها دور في ترسيخ التعايش السلمي

وقواعد التعايش السلمي

اولاً : أهم المؤسسات التي لها دور في ترسيخ التعايش السلمي

ثانياً: قواعد التعايش السلمي

المبحث الثالث / التعايش السلمي في العراق ومعوقاته

اولاً : التعايش السلمي في العراق

ثانياً : معوقات التعايش السلمي في العراق

التمهيد:

يعد التعايش السلمي من المصطلحات المهمة في العراق التي ليست حديثة فهو مصطلح حظي باهتمام كبير من الباحثين المختصين بالشأن العراقي خصوصاً بعد عام ٢٠٠٣ وللتعايش السلمي في العراق مقومات كما توجد معوقات . وتعد الاسرة من اهم المؤسسات التي لها دور في ترسيخ التعايش السلمي بل هي قاعدة اساس ومهمة بالنسبة للمؤسسات الاخرى مثل المدرسة والمؤسسات الدينية والنظام السياسي. ويمكن القول ان الاسرة نقطة الانطلاق الاول للتعايش السلمي ومن ثم المدرسة والمجتمع .كما تعتبر الطائفية والولائات الفرعية و ازمة المواطنة وبيئة التعايش السلمي من اهم معوقات عملية التعايش السلمي في العراق ، لذلك يجب على اصحاب القرا في الدولة العراقية ومدنها توفير البيئة المناسبة للتعايش السلمي في مدن العراق وخصوصا المدن التي يكون مجتمعها ذات ديانات مختلطة وثقافات وقوميات متنوعة، والسعي الى تصحيح مسار اللهجة والموقف.

المبحث الأول

التعايش السلمي

أولاً / أهمية التعايش السلمي

إن التعايش السلمي قيمة سامية ونبيلة ، تعزز أواصر التعاون والتفاهم بين الناس على مختلف الأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإنسانية ، لقد أثبتت التجارب المريرة التي مر بها العالم أن الخلاص الحقيقي للشعوب التي تعيش في سلام وامان يتمحور حول بناء مجتمعات تقوم على ثقافة التعايش السلمي ، ولهذا السبب لا بد من التضحية بهذا المبدأ ، ونظراً لمظاهر العنف ضد الإنسانية التي وصلنا إليها فان التعايش السلمي ضرورة ملحة في عصرنا هذا ، ومن هذا المنطلق فإن أهمية التعايش السلمي واضحة ، وهي لا تقتصر على مجال معين ، إلا أننا في هذه الدراسة نتناول أهمية التعايش السلمي على النحو التالي:

(١) تحقيق السلم والأمن الدوليين

إن الأمن والسلام مطلب أساس للإنسانية جمعاء ، وكذلك الأغراض التي أنشئت من أجلها الأمم المتحدة والمنصوص عليها في المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة^(١)، وتركز جميعها على الهدف الأساس المتمثل في صون السلام والأمن الدوليين ، سواء بشكل مباشر عند التهديد أو من خلال اتخاذ إجراءات جماعية فعالة لمنع الأسباب التي تهدد الأمن والسلم وقمع أعمال العدوان وغيرها ، أو بشكل غير مباشر من خلال تمهيد الطريق للتكفير من خلال العمل على تنمية العلاقات الودية بين الدول وتحقيق التعاون بينها في مختلف الجوانب الاقتصادية والإنسانية والاجتماعية والثقافية وجميع المجالات^(٢).

ويرى الباحث أن ثقافة التعايش السلمي تلعب دوراً كبيراً بين الشعوب والدول في تحقيق السلام والأمن الدوليين ، من خلال الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها على المستوى الدولي ، مثل قبول الآخر والمساواة وعدم التدخل وتسوية المنازعات بالوسائل المعقولة ، والتي تعتبر

^١ - نصت المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة على ان " حفظ السلم والامن الدولي " على الموقع الإلكتروني :

<https://www.un.org/ar/about-us/un-charter>

^٢ -علي صادق ابو هيف ، القانون الدولي العام ، ط١٢ ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، مصر ، ١٩٩٥ ، ص ٦١٤ .

جميعها الركائز الأساسية لتحقيق هذه الأهداف التي يسعى العالم إلى تحقيقها عن طريق الأمم المتحدة .

(٢) تعزيز الوحدة الوطنية

الوحدة الوطنية هي الركيزة الأساسية لبناء المجتمعات ويجتمع فيها جميع المواطنين تحت راية واحدة لتحقيق أهداف نبيلة تسمو على أية خلافات أو تحزبات ، ويظهرون أعلى درجات الولاء لكل فرد في المجتمع ، ويلتزمون بانتمائهم للوطن الأم ، إذ ينفي هذا الارتباط أي تعصب طائفي^(١).

وتظهر أهمية التعايش السلمي في تعزيز الوحدة الوطنية وذلك من خلال ما يلي^(٢).

أ. يساعد التعايش السلمي على تحقيق التكامل بين مختلف فئات المجتمع ، مما يمهد للمصالحة الوطنية والتسامح والعدالة ، وبالتالي تحقيق الوحدة والتعايش.

ب. ويسهم التعايش السلمي في تعزيز الثقة والاحترام المتبادل والاستعداد للتعاون من أجل خير الإنسانية في المجالات ذات الاهتمام المشترك وأهمها الوحدة الوطنية.

ت. يساهم التعايش السلمي في صهر الانتماءات الفرعية في بوتقة واحدة ، لا يكون فيها الولاء للانتماءات الفرعية ، بل للوطن الواحد.

ث. إن التعايش السلمي يساهم في تحقيق حالة من الاستقرار في البنية الاجتماعية والذي بدوره يؤدي إلى تحقيق الوحدة الوطنية وتعزيزها ، وفي غياب أو عدم وجود التعايش يعني أن هناك صراع حقيقي. ولا سيما صراع التعصب ، الناتج عن التنافس بين مجموعات معينة متنوعة لتحقيق مصادر قيمة محددة لهذه المجموعات ، مثل التنافس على المناصب الاجتماعية داخل الدولة الواحدة ، ويسبب هذا التنافس العدوان والتعصب داخل هذه المجموعات ، مما

^١- رياض فارس ، مفهوم الوحدة الوطنية ، حوار في قناة الحوار المتمدن ، ٤٨٦٤ع ، في ٢٠١٥/٧/١٢ ، في الموقع الإلكتروني وقت الدخول الثامنة والنصف مساءً ليوم الأحد ٢٠٢٤/٢/١٨ . <https://www.ahewar.org/s.asp>

^٢- عبير سهام مهدي ، مفهوم التعايش السلمي ودوره في تحقيق الوحدة الوطنية ، بحث منشور بمجلة حولية المنتدى ، النجف الأشرف ، العراق ، مج ١ ، ٧ع ، ٢٠١١ ، ص ١٨٧-١٨٨.

يؤدي الى انعدام الأمن والاستقرار في المجتمع بين الجماعات المختلفة وهذا بدوره يؤدي الى اضعاف الوحدة الوطنية (١) .

ومن أهم السبل لتحقيق الوحدة الوطنية وتعزيزها ما يلي (٢):

أ. إن تحقيق الوحدة الوطنية لا يمكن أن يتحقق من دون التفاعل والتواصل المستمر على أساس الوحدة الوطنية بين جميع أفراد المجموعة الوطنية لتحقيق المصالح المشتركة لكل الشعب ، وان هذه الوحدة لن تكون كافية لتحقيق وبلورة مجموعة وطنية متناغمة ، اذا لم يكن ذلك مصحوبا بشعور الانتماء إلى المجتمع الوطني ككل.

ب. تطوير الترابط بين جميع المجموعات الوطنية داخل المجتمع الوطني بحيث تتماسك وتندمج في كيان اجتماعي وسياسي واحد ، وهذا يعني أن جميع أفراد المجموعة موالون للوطن أو الذي ينتمون إليه على حساب الولاء للوطن ، وبعبارة أخرى فإن ولائهم للوطن الأصلي يأتي على حساب أي ولاء محلي اخر.

ت. إن بناء الوحدة الوطنية يعني تطوير قدرة النظام السياسي على ممارسة السيادة على كافة مناطق البلاد ، سواء كانت تلك السيادة قانونية أو فعلية ، لأن أي تخفيض في هذه الصفة من شأنه أن يحد من قدرة السلطات السياسية على التدخل في الشؤون الوطنية على كافة جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، وانعكاسه السلبي هو استمرار وجود المجتمعات الوطنية ضمن كيان وطني واحد.

ث. إن تحقيق الوحدة الوطنية ، سواء كان ذلك على مستوى النظام السياسي أو على مستوى عموم أفراد المجتمع الوطني ، لا ينفصل عن الإرادة المستقلة والعمل الجاد.

ج. إن توفير الوعي والمعلومات من خلال وسائل التنشئة السياسية يعزز الروابط والصلات بين أفراد المجتمع من جهة ، وبينهم وبين النظام السياسي من جهة أخرى (٣).

^١ - ياسر جاسم قاسم ، كيف يمكن تحقيق التعايش السلمي في العراق ، مقال بجريدة الصباح ، العراق ، على الموقع الالكتروني ، وقت دخول للموقع الساعة العاشرة مساءً ليوم الاحد المصادف ٢٠٢٤/٢/١٨ .

<https://www.siironline.org/alabwab/josoor/032.html>.

^٢ - عبد السلام ابراهيم البغدادي ، الوحدة الوطنية ومشكلة الاقليات في افريقيا ، ط٢ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٣ ، ص ٢٩١-٢٩٢ .

^٣ - صادق الاسود ، علم الاجتماع السياسي (اسسه وابعاده) ، دار الحكمة ، بغداد ، ١٩٩٠ ، ص ١٥٥ .

ويرى الباحث في هذا المجال إن تحقيق الوحدة الوطنية في مجتمع متعدد الثقافات يتطلب غرس القيم المشتركة بين أفراد المجتمع ، بما لا يتعارض أو يعيق القيم الفرعية لكل فئة اجتماعية ، بل يدمجها لتتصهر فيها مصالح المجتمع ، وهذا يتطلب جهوداً اجتماعية وسياسية متواصلة لضمان العدالة في التوزيع ، وضمان أعمال الحقوق وتوفير الحريات والاحتياجات الأساسية لجميع فئات المجتمع من دون التفضيل بين فئة على حساب الفئات الأخرى .

٣) حماية حقوق الانسان

تُعرّف حقوق الإنسان بأنها "مجموعة الحقوق التي يتمتع بها الإنسان باعتباره كائناً بشرياً"، تعتبر حقوق الإنسان مجالاً مشتركاً بين أكثر من علم من العلوم الانسانية والاجتماعية ، ومن خلال ربطها باحتياجات الإنسان ومتطلباته الأساسية التي يجب توفيرها لكرامة الإنسان ووجوده الإنساني ، فتصبح مجالاً خصباً للتفاعل السياسي والقانوني والفلسفي العلمي^(١).

ولم تكنف الأمم المتحدة بإدراج العديد من النصوص المتعلقة بحقوق الإنسان في ميثاقها ، بل بدأت أيضاً في استكمال هذه النصوص بالعديد من المواثيق والاتفاقيات الدولية ، ومن هذه النصوص ما يسمى "الشرعية الدولية لحقوق الإنسان"* . وأهمها الإعلان العالمي للحقوق المدنية والسياسية ، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والثقافية^(٢).

يرى الباحث إن ثقافة التعايش السلمي والمبادئ التي تجسدها ، مثل قبول الآخر، والمساواة ، والعدالة، ونبذ الصراع والعنف ، أمر بالغ الأهمية لضمان حماية حقوق الإنسان ، كما أن هناك علاقة بين أعمال السلام والأمن من جهة واحترام حقوق الإنسان من دون تمييز من جهة أخرى ، وبما أن الصراعات والحروب هي أهم التهديدات لانتهاك حقوق الإنسان ، فإن ذلك

^١ - محمد يوسف علوان ومحمد خليل موسى ، القانون الدولي لحقوق الانسان (المصادر و وسائل الرقابة) ، ج١ ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، ٢٠١٤ ، ص٩.

*الشرعية الدولية لحقوق الانسان: هو الاسم الذي اطلق على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢١٧ والمعاهدتين الدوليتين اللتين انشأتها الامم المتحدة وهي تتألف من الاعلان العالمي لحقوق الانسان (المعتمد في عام ١٩٤٨) والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (١٩٦٦) وبروتوكولية الاختياريين والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (١٩٦٦)، وقت دخول الموقع الساعة الثالثة صباحاً ليوم الاحد ٢٠٢٤/٤/٧ ، على موقع الالكتروني <https://ar.wikipedia.org/wiki/>

^٢ - بهي الدين حسن و محمد السيد سعيد ، حقوقنا الان وليس غداً،(المواثيق الاساسية لحقوق الانسان)، مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان ، القاهرة ، مصر ، ٢٠٠٣ ، ص٣٧.

يعني أن مساهمة التعايش السلمي في تحقيق الأمن والسلام ستكون أحد أهم ثمارها ، ألا وهي مساهمتها في حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

ثانياً / أنواع التعايش السلمي ومجالاته

هناك طرق عديدة لتحقيق التعايش السلمي بين أفراد المجتمع بغض النظر عن دينهم أو عرقهم أو جنسهم ، وللتعايش السلمي عدة انواع اهمها ما يلي :-

(١) **التعايش السياسي** : ويعتبر هذا أول مجال للتعايش السلمي منذ استعمال المصطلح ، والذي ظهر كصيغة أو طريقة للتعامل مع نظامين مختلفين أيديولوجياً وإرساء صيغة التفاهم بينهما كما حصل بين (الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة) بعيداً عن الصراعات والحلول العسكرية ، فإن هذا البعد يتضمن اعتناق وجهات النظر والأفكار السياسية ، ويشكل التعايش معها والاعتراف بها حقوقاً إنسانية مكفولة لجميع البشر بموجب المادة (٢) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان^(١).

(٢) **التعايش الديني** : وهي تنظيم العلاقات بين أبناء أديان العالم المختلفة (المسلمين والمسيحيين واليهود) وخلق التعاون والتفاهم اللازم بين الاطياف لتعزيز الضمانات في الحقوق وتحقيق المصالح المشتركة بينهم التي يتركز أساسها في الاتي^(٢):

أ. **الاحترام والأخلاق الكريمة** : إن الامم الراقية لم ترتفع إلا بالعمل وبالاحترام وأن أفضل الأخلاق الحميدة ، وقد وردت في القرآن الكريم ، في قوله تعالى " وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ" ^(٣) ، إذ نهى الله سبحانه تعالى عن الاعتداء أطفالهم ونسائهم وشيوخهم في حالة الحرب^(٤).

^١ - مريم محسن كريم ، موضوعات التعايش السلمي في القنوات الفضائية الاجنبية الموجهة باللغة العربية ، بحث منشور في مجلة الباحث اعلامي ، جامعة بغداد كلية اعلام، العراق ، مج٢٠١٩، ع ٤٦ ، في ٣١ ديسمبر /٢٠١٩ ، ص١٩٨ .
^٢ - مريم الخليلي ، أنواع التعايش السلمي ، مقال في موقع موضوع ، في ٢٠ أغسطس ٢٠٢٣ ، وقت دخول الموقع الساعة التاسعة والنصف مساءً ليوم الجمعة المصادف ٢٠٢٤/٣/٨ ، على الموقع الالكتروني

<https://mawdoo3.com/>

^٣ - القرآن الكريم / سورة البقرة ، آية : ١٩٠ .

^٤ - ناصر بن سعيد بن سيف السيف ، التعايش (انواعه ، نماذج تطبيقية : التعايش الوطني والحضاري) ، (ب ، ن) ، ٢٠١٦ ص٣ .

ب. **الحوار والمجادلة بالحسنى** : يكون ذلك بما يضمن إظهار القيم الانسانية والمعاملة الحسنة ، كما في قوله تعالى " وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ " (١) ، وتقديم الحماية لهم بكافة اشكالها ، سواء كانت حماية الأموال او الدماء او الأعراس (٢).

ج. **احتفاظ أصحاب كل دين بشعائره ومبادئه** : ويكون ذلك من دون تنازل ولا انحراف ، وقبول ما يوافق ذلك الدين بما جاءت به الكتب السماوية ، فالتعايش لا يعني الاندماج بالكامل بقيم ومبادئ مخالفة لما شرعه الله تعالى للناس (٣).

يرى الباحث في هذا المجال ان التسامح هو ثمرة للتعايش فلا يوجد تسامح الا بوجود عيش مشترك بين جميع الطوائف التي تحمل تصورات وافكاراً متباينة وتمارس عاداتها المتنوعة وتنتمي لديانات متعددة ، وهذه القيم الراقية لا تصدر الا عن النفوس الكريمة ، فعلى سبيل المثال عندما زادت صعوبة الاوضاع الاقتصادية والسياسية في مدن العراق التي تعرضت للاحتلال من قبل تنظيم داعش الارهابي ، ازدادت العلاقات الاجتماعية المشتركة بين المسلمين والمسيحيين والأرديين واصبحت اكثر قوة ومتانة وتوحداً لمواجهة مصيرهم المشترك وتحرير ارضهم وتطهيرها من المحتل .

٣) **التعايش الاقتصادي** : الهدف من هذا التعايش هو إقامة العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول المختلفة بما يحقق الرخاء الاقتصادي اللازم لكل دولة ، ولا يمكن تحقيق هذا المستوى بمعزل عن مستوى الأول ، إذ أن التعايش الاقتصادي السلمي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتعايش السياسي السلمي ، إذ لا يمكن إقامة علاقات اقتصادية بين الدول دون علاقات واتفاقيات سياسية تمهد الطريق ، والعكس صحيح . إن السياسة هي انعكاس قوي للاقتصاد ، والعديد من الاتفاقيات السياسية بين الدول تهدف إلى تمهيد الطريق ، وأن إقامة علاقات اقتصادية تخدم مصالح هذه الدول ، إذ إن الاقتصاد هو المحرك الرئيس للعلاقات بين الدول حتى بين الدول المعادية (٤).

١- القرآن الكريم : سورة العنكبوت ، اية ١٩٠ .

٢- احمد محمد رحومة ، مفهوم التعايش بين الاديان ، بحث منشور في مجلة أصول الدين ، ٤٤ لسنة ٢٠١٨ ، ص ١٣٦-١٤٠ .

٣ - المصدر نفسه ، ص ١٤٠ .

٤- مريم محسن كريم ، مصدر سابق ، ص ١٩٨ .

مما سبق يرى الباحث أن العامل الاقتصادي يدفع إلى الافادة من الثروة والمعلومات والتطور التكنولوجي والعلمي ، مما يسمح بحركة الأشخاص للسيطرة المتبادلة من خلال إبرام العقود والمواثيق وهذا ما يعزز التلاحم الأخوي والإنساني وتحقيق الإنجاز ، وأن المجتمع الذي يتعايش بسلام تتزايد فيه الاستثمارات الفكرية والاقتصادية لأنها تساهم في تنمية الاقتصاد .

(٤) **التعايش الثقافي الحضاري** : يتجلى التعايش الحضاري في السلام والثقافة والحضارة والتناغم بين شعوب جميع البلدان والقبول المتبادل للقيم والأفكار في أساليب الحياة في جميع البلدان ، والثقافة هي مجموعة من الأفكار والمعارف والمعاني والقيم والعادات والمعتقدات والاتجاهات وانماط السلوك واساليب التفكير في المجتمع . إن حياة المجتمع تحكمها علاقاتهم بالمادة وعلاقاتهم مع بعضهم البعض والمجتمعات الأخرى. ويرى آخرون أن الثقافة تعني "جميع القيم المادية والروحية" والطرق التي يخلقها المجتمع ويستعملها وينشرها عبر التاريخ" ويؤكد كلا التعريفين على أن الثقافة هي هوية المجتمع التي تميزه عن مجتمع آخر ، وأن كل مجتمع يجب أن يقبل ويتعايش ويحترم ثقافة الترحيب . وفي الوقت نفسه هذا لا يعني إلغاء ثقافة المجتمع الأم واستيعاب الثقافات الأخرى ، على العكس من ذلك من المفيد أن نفهم أن التنوع الثقافي في المجتمع والصراعات الثقافية تساهم بشكل كبير في التقدم الاجتماعي ، وهو وعي الأجيال بالمراحل التاريخية التي مرت بها ومتطلبات كل مرحلة لخلق التلاحم والتعايش الثقافي بين المجتمعات (١) .

يرى الباحث إن التعايش الجيد والتسامح لا يأتي من فراغ ، بل من جهد متواصل يبدأ بالنواة الأولى وهي الأسرة ، ثم البيئة الاجتماعية ، ومن ثم قوانين وإجراءات الدولة التي تؤدي إلى احترام كافة المكونات واطياف المجتمع ، وقد يبني المجتمع بهذه السلوكيات المثالية والقيم النبيلة للفرد الذي سيشكل إحدى الخلايا المهمة التي تقرر مصير المجتمع بأكمله.

(٥) **التعايش الاجتماعي** : هنا يقع العبء الأكبر على المثقفين والوجهاء وشيوخ العشائر للقضاء على شبح التطرف والركود الاجتماعي بين مختلف مكونات المجتمع ، وظهور الصراعات العرقية أو القبلية ، أو بين أفراد الجماعات المختلفة ، وظهور الميول النفسية والاستياء ، ومن واجبهم أن يغرسوا في المجتمع روح الأخوة والتسامح وقبول الآخر وروح الوئام من جيل إلى

١- المصدر نفسه ، ص ١٧٩.

جيل ، وأشعارهم بضرورة التآخي والأخوة الإنسانية لإشاعة روح المحبة في هذه المجتمعات الاجتماعية ، وتقوية العلاقات بين أفراد المجتمع . ويمكننا أن نجد صورة واضحة في العراق عن تراجع حدة الأمراض الاجتماعية من خلال تمازج الأجناس والتزاوج بين مختلف مكونات الشعب العراقي . والسيناريو الآخر هو التكافل الاجتماعي بين هذه المكونات العريقة ، وتحمل أعباء حزب واحد في مواجهة بعض المحن (العمل على حياة اجتماعية راقية لجميع أفراد المجتمع) (١).

يرى الباحث إن التعايش الاجتماعي لا يعني الخضوع الى الآخرين والتنازل عن الحقوق او فقدان الهوية العرقية أو الأثنية ، بل يعني الاحترام والتقدير المتبادل بين أفراد المجتمع ، إذ تعي كل فئة حقوقها والتزاماتها تجاه الآخرين وتجاه الوطن ، وتقبل الاحترام لجميع الأفكار والمعتقدات المختلفة ، حتى لو اختلفوا مع أفكارهم ومعتقداتهم الخاصة . ويرى الآخرون الأمر بنفس الضوء إن التعايش عمل وعادات نبيلة وجميلة تنتقل من جيل إلى جيل ، وتنمو وتتطور بطرق متعددة ، يليها مجتمع خال من الأمراض والعيوب الاجتماعية.

ثالثاً / أسس التعايش السلمي

ومن الأمور الثابتة في عصرنا هذا إرساء التنوع والتعددية الاجتماعية ، فلا يوجد مجتمع من المجتمعات أو دولة من الدول ألا وفيها التعددية الاجتماعية ، ولكن فضلاً عن هذا التنوع هناك أسس لهذه التعددية الاجتماعية وهي كالآتي:

(١) **الأسس الثقافية للتعايش السلمي** : إن السبب وراء الدور المهم للثقافة في تفعيل التعايش بين الآخرين هو ما تحمله من أهمية نبيلة تختلف عن غيرها ، كما أنها ظاهرة انسانية أي أنها تأصل قيم الانسان ، وهي وسيلة مثلى في الالتقاء مع الآخرين ، وتعتبر إنجازاً كميّاً مستمراً في التاريخ لأنها تحافظ على تراث الماضي وتجدد قيمته الفكرية والروحية والأخلاقية(٢) . وعلى المجتمع المتعدد الثقافات سياسة الاعتراف بالآخر، إذ إن هوية أي مواطن تتكامل مع الهوية الجماعية ، وتبنى في نظام الاعتراف المتبادل ، وهو ما يفسر

١- فوزي فاضل الزرفاف ، التعايش السلمي الايجابي البناء في مجتمع متعدد ، بحث منشور بمجلة التواصل ، الكويت، السنة الخامسة ، ع ١٧ لسنة ٢٠١٩ ، ص ٧٠.

٢ - خالد عبد الاله عبد الستار ، الاسس الفكرية للتعايش السلمي في المجتمعات ، مجلة التراث العلمي العربي، جامعة بغداد ، العراق، مج ٣ ، ع ٣٠٤، لسنة ٢٠١٦ ، ص ٣٢٣.

اعتماد وجود الفرد على مجتمع ذو تقاليد مشتركة وبناء هوية ، والسبب وراء ذلك هو أنه بدون حقوق ثقافية متساوية من المستحيل ضمان اندماج المواطنين في مجتمع متعدد الثقافات (١).

فضلا عن الاعتراف المتبادل هناك أساس آخر من أسس الثقافة ، وهو الحوار ، كوسيلة لتجنب الانقسام والمواجهة ، أي لتعميق التفاهم بدلا من الهيمنة من خلال خلق وجهة نظر واحدة وليس المقصود من الحوار أن يؤدي إلى توافق الآراء ، ولكي يكون الحوار هادفاً لا بد أن تكون له مجموعة من الأسس من بينها الشمولية ، أي أن الحوار يشمل جميع مجالات وجوانب الحياة (السياسية ، الفكرية ، الأدبية ، الاقتصادية ، والفنية) ويتجنب الهيمنة والقضاء على الآخرين ويبني المصالحة وروح التعاون (٢).

فضلا عن الأساسين الأولين ، هناك أساس ثالث جوهري وهو التسامح ، يفترض التسامح ان هناك تعدد وتنوع في المجتمع مهما كانت طبيعته ، وأن هذا التنوع يتجلى في شكل آراء وأفكار ووجهات نظر مختلفة ، وترتكز هذه الفكرة على الارتباط التاريخي بين ظهور التسامح وتنوع الجماعات والطوائف الدينية والصراعات بينها ، وعلى محاولة إيجاد طريقة يمكن من خلالها التعايش بين هذه الطوائف والشيع المختلفة والمتعارضة (٣).

٢) الاسس الاقتصادية للتعايش السلمي : للأسس الاقتصادية هناك مفهومين اساسيين سنتاولهما كمدخل لبناء تكامل اجتماعي بين المكونات في المجتمع وهما:

أ. الاعتماد الاقتصادي المتبادل : لقد شاع استعمال مصطلح الاعتماد المتبادل في السنوات الاخيرة ، وذكر في كثير من الدراسات عن العلاقات الاقتصادية الدولية وكذلك تشير الى تزايد الاعتماد المتبادل بين البلدان الاعضاء في الجماعة الدولية ، واللافت للنظر لا يوجد مفهوم واضح ومحدد لهذه الظاهرة ، ويمكن ان نعرف مثلاً ان "الاعتماد المتبادل يدل على معنى ، تعاضم التشابك في البلدان المتجرة" ، وايضاً يمكن ان نعرفه بأنه "ذلك التشابك الذي خلق علاقة في اتجاهين بين مجموعة واخرى من البلدان او بين بلد واخر ، وان كانت

١ - مجاهد بن حامد الرفاعي ، الحوار دعوة للتعايش (سياسة الحوار بين اتباع الاديان والثقافات) ، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر ، جدة ، المملكة العربية السعودية ، ٢٠١٥ ، ص ٣٨.

٢ - المصدر نفسه ، ص ٣٨.

٣ - اشرف عبد الوهاب ، التراث والتغيير الاجتماعي (التسامح الاجتماعي بين التراث والتغيير) ، دار الكتاب العربي ، مصر ، ٢٠٠٦ ، ص ٧٦.

التبعية الاقتصادية يقصد بها تأثير احد الطرفين في الاخر ، بحيث يكون احدهما تابعاً والآخر متبوعاً" ، أن الاعتماد المتبادل يعني وجود تأثير من كل الطرفين في الاخر ، إذ يكون كل منهما تابعاً ومتبوعاً في الوقت نفسه ، ويمكن ان نستنتج ان الاعتماد الاقتصادي المتبادل هو الاعتماد المتبادل الاقتصادي ، ويمكن استعماله كمؤشر لقياس التعايش السلمي داخل المجتمعات (١).

ب.التكامل الاقتصادي : يوجد اتجاهين لتعريف التكامل (٢):

الاتجاه الاول : وهو اتجاه عام يعرف التكامل بأنه " أي شكل من اشكال التعاون أو التنسيق بين الدول المختلفة ، دون المساس بسيادة اي منها " .

الاتجاه الثاني : وهذا الاتجاه يعبر عن التكامل الذي يقصد به "عملية لتطوير العلاقات بين الدول من اجل الوصول الى اشكال جديدة مشتركة بين المؤسسات والتفاعلات التي تؤثر على سيادة الدولة".

ويمكن ان يعرف التكامل الاقتصادي بأنه : عملية تنسيق متصلة ومستمرة ، وصيغة من صيغ العلاقات الاقتصادية الدولية ، كما يمكن أن نعتبر التكامل بأنه" كافة الاجراءات التي تتضمن عليها دولتان او اكثر لإزالة القيود على حركة التجارة ، وعناصر الانتاج فيما بينها ، بغية تحقيق معدل نمو مرتفع ، ويمكن أن نعتبر التكامل الاقتصادي انه عملية تقارب تدريجية تعمل لتسهيل تنمية البلدان ، التي تكون انظمتها الاقتصادية والسياسية متجانسة ، ولذا عليها أن تكون مؤسسة على تناسق خطط التنمية (٣) .

(٣) الاسس الفكرية للتعايش السلمي :وتتكون الاسس الفكرية للتعايش السلمي من خلال ، المبادئ الاساسية التي تقوم بها العلاقة الانسانية السليمة الا وهي :

أ. العدالة: يمكن أن نعرف العدالة هي " اعطاء كل صاحب حق حقه " والذي اعتبره الكثير بأنه معبر عن الحقيقة ، وقد صنف أرسطو العدالة الى قسمين وهما ، العدالة الاصلاحية والعدالة

١ - شمال احمد ابراهيم ، الاسس الاجتماعية للتعايش السلمي في الدساتير العراقية (دراسة مقارنة بين النصوص والواقع) ، بحث منشور بمجلة الآداب ، العدد وقائع مؤتمر بناء السلام ومنع الابادة الجماعية الجزء الاول لسنة ٢٠٢٣، ص١٢ .

٢ - المصدر نفسه ، ص١٣ .

٣ - بن نكاح عصام ، اصلاح جامعة الدول العربية في ظل الواقع العربي الراهن ، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر ، قسم العلوم السياسية ، الجزائر ، ٢٠٠٥ ، ص٢٠ .

التوزيعية ، وكذلك تنقسم العدالة الى صورية (شكلية) ، ومضمونية وايضاً الى اجتماعية وفردية (١).

العدالة الاجتماعية هي مفهوم مكون من مجموعة من التصورات السياسية والفلسفية والقانونية والاقتصادية ، للمعايير التي تضبط الوسيلة التي تتوزع بها المنافع والاعباء على افراد المجتمع ومجموعاته ، ويمكن أن نعتبرها مجموعة من المبادئ التي تتيح لنا استنباط طريقة توزيع نموذجي للحقوق والواجبات والامتيازات والاعباء ، وتكون طريقة لتقييم اداء مؤسسات المجتمع واصلاحها ، فهي تعمل على توزيع متوازن للثروة ، وفرص التعليم ، والامن والنقل ورعاية الكبار والاطفال ، والرعاية الصحية ، وللأعباء كالتجنيد الاجباري والاعمال ذات المشقة ، وعبر آليات المجتمع والدولة والاسرة ، فهي تتصور أن النظام الاجتماعي تتوزع فيه الحقوق والواجبات ، والثروة توزيعاً عادلاً لكافة افراد ومكونات المجتمع (٢).

ب. المساواة : يقصد بمبدأ المساواة ان الافراد متساوون امام القانون ، من دون اي تمييز بينهم سواء كان في الاصل ، او اللون ، او الدين ، او الجنس ، او اللغة ، او المركز الاجتماعي في اكتساب الحقوق وممارستها ، والتحمل بالالتزامات وادائها (٣) . وان التفاوت الاجتماعي لا يقوم على اساس المصلحة الخاصة ، فالمساواة هي عدم التمييز بين ابناء الدولة اثناء تطبيق القانون عليهم ، ولتحقيق المساواة امام القانون ، يجب أن تكون هناك قواعد عامة مجردة ، فهذا يعني الغاء كافة الفوارق والتمييز بينهم ، مادام هناك قاعدة قانونية ستطبق عليهم ، أن الاساس الاجتماعي للتعايش السلمي والمستنبط من هذا المبدأ ، هي المساواة الاجتماعية والتي تعتبر ارقى سلم من سلم تطور مبدأ المساواة (٤).

ت. الحرية السياسية : تعتبر مشكلة الحرية من اقدم المشاكل الفلسفية واعقدها ، لقد واجهت الباحثين والمفكرين في قديم الزمان ، ولغاية اليوم هي مركز اهتمام المفكرين والباحثين ،

١ - احمد واعظي ، نظريات العدالة (دراسة ونقد) ، ترجمة حيدر نجف ، مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي ، بيروت ، لبنان ، ٢٠١٨ ، ص ٤٣-٤٦ .

٢ - أبو نصر بن محمد شخار ، نظرية العدالة الاجتماعية في التشريع الاسلامي دراسة تأصيلية مقارنة بالنظريات الوضعية ، جمعية التراث ، الجزائر ، ٢٠٢١ ، ص ٢٤ .

٣ - عبد القادر محمد القيسي ، مبدأ المساواة ودوره في تولي الوظيفة العامة ، تاريخ الزيارة ٢٤/٤/٢٠٢٤ ، الساعة ١٠:٣٠ مساءً ، ٢٠١٦ ، ص ٢٢ . <https://books.google.iq/books>

٤ - المصدر نفسه ، ص ٢٣ .

واكتسبت أهمية أساسية في كل المراحل التاريخية ، وتعد الحرية اليوم هي واحدة من أخطر المسائل التي يتعرض العلماء والباحثون بدراساتها ^(١). وعرفها كارل بوبر " تكون الدولة حرة من الناحية السياسية إذا كانت مؤسساتها السياسية ، تمكن مواطنيها من الناحية العملية من تغيير حكومة قائمة دون سفك الدماء ، متى ما كانت الاغلبية راغبة بذلك " ^(٢) . بناءً على ذلك أن مفهوم الحرية السياسية التي تتناول العلاقة بين الحاكم والمحكوم ، وتشمل على عدد من المبادئ والقواعد ومنها ، ازالة كافة انواع التمييز بين ابناء الشعب الواحد ، حرية الفرد وسيادة القانون في علاقة الحاكم والمحكوم ، حق الفرد في الوصول الى كافة مناصب الدولة حسب المؤهل والكفاءة الشخصية وعدم تدخل القرابة والمحسوبية والطبقة ^(٣).

^١ - سليم ناصر بركات ، مفهوم الحرية في الفكر العربي الحديث ، ط٢، دار دمشق للنشر والتوزيع ، دمشق سوريا ، ١٩٨٤ ، ص٢٥.

^٢ - كارل بوبر، في الحرية والديمقراطية ، ترجمة عقيل يوسف عيدان ، مركز الحوار للثقافة ، الكويت ، ٢٠٠٩ ، ص٧.

^٣ - نهى بنت محمد سلمان البراك ، مفهوم الحرية السياسية في النظام الديمقراطي دراسة نقدية في ضوء الاسلام ، رسالة ماجستير ، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية ، المملكة العربية السعودية ، ٢٠١١ ، ص١٦.

المبحث الثاني

اهم المؤسسات التي لها دور في ترسيخ التعايش السلمي وقواعد التعايش السلمي

أولاً / اهم المؤسسات التي لها دور في ترسيخ التعايش السلمي

(١) الاسرة : لقد أكد الإسلام على أهمية اختيار الزوجة الصالحة لأنها الركن الأول للتربية ، كما جاء في حديث الرسول ﷺ قال " ما من مؤلودٍ يُولَدُ إلاَّ على الفِطْرَةِ فأبُوهُ يَهُودَانِهِ أَوْ يُنَصْرَانِهِ ، أَوْ يُمَجْسَانِهِ ، كما تُنْتَجُ البَهِيمَةُ بِبَهِيمَةِ جَمْعَاءَ ، هل تُحْسِنُونَ فِيهَا مِنْ جَدْعَاءَ" صدق رسول ﷺ (١). ولذلك فإن مهمة الوالدين هي مهمة ثقة كبيرة وبمثابة رسالة أو امانه يجب الوفاء بها ، ولذلك كان على عاتق الأسر العريقة تعليم الأطفال السلوكيات التي تعزز التعايش السلمي في المجتمع ، ذلك من خلال التركيز على الصدق والنزاهة والوطنية والدفاع عن البلاد وتشجيع الطفل على المشاركة في مشاريع مثل تنظيف المدرسة أو المنطقة التي يسكن فيها ، وحثهم على حماية الثقافة والأموال العامة ، وغيرها من السلوكيات التي يجب أن يتعلمها الأطفال لأن هذا هو المكان الذي يؤثر بشكل مباشر على الطفل ، والسلوكيات الاخرى التي يجب أن يتعلمها الابناء ، وتعتبر البداية التي تؤثر تأثيراً مباشراً على مراحل حياة الفرد مع اسرته ومجتمعه (٢).

(٢) المدرسة : وتكمن أهمية المؤسسات التعليمية في استكمال ما بدأته الأسرة ، أي أن المدرسة كالأسرة لها دور مهم وكبير في تعزيز القيم المدنية وغرس القيم النبيلة في نفوس الطلاب من خلال النشيد الوطني وتحية العلم والفخر والإخلاص للوطن ، وفهم التضحيات التي يقدمها المواطنون ، وفهم التزاماتهم وحقوقهم ، وفهم الحياة السياسية والاجتماعية في المجتمع ، وإن تطبيقها الصحيح سيعمل على إعداد جيلاً علمياً وأخلاقياً من خلال الدورات والأنشطة المتنوعة (٣).

^١ - صحيح البخاري ، الجنائز ، دار الطباعة العامرة ، تركيا ، ج٥ ، ١٣١٥ هـ ، ص ٩٥٨ .

^٢ - ليلي احمد جرار ، الفيس بوك والشباب العربي ، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع ، الكويت ، ٢٠١٢ ، ص ٣٦ .

^٣ - براء مظهر عباس ، حقوق الطفل في الديانات والمعتقدات ، بيت الحكمة للنشر والتوزيع ، بغداد ، ٢٠١٢ ، ص ٢٢٧ - ٢٢٨ .

(٣) المؤسسة الدينية : وتلعب هذه المؤسسات دوراً مهماً في تعزيز روح المواطنة ، إذ يلعب رجال الدين دوراً فاعلاً في المجتمع العراقي وينشرون المبادئ والقيم من خلال المواعظ الدينية ومراعاة السلوك الأخلاقي الحميد ، وحثهم على التعايش من خلال التسامح والتعاون والاخوة وحب الوطن في نفوس المجتمع.

(٤) النظام السياسي : ان صنع السياسات العامة تعتبر احد اهم وظائف ومهام النظم السياسية ، واحد مظاهر سلطتها ، وتحمل في طياتها المسؤولية الكاملة نحو المجتمعات والجماهير التي رشحتها ومنحتها الحق لممارسة جميع انواع النفوذ المخول لها من قبل السلطة السياسية ، وهذا ما يحتم عليها الاستجابة للحاجات والمطالب ومواجهة جميع المشاكل والضغوطات على جميع مستويات القطاعات ، إذ تعتبر تنفيذ تلك السياسات اهم مرحلة من مراحل صنع وتطوير السياسات العامة ، وذلك بسبب تجسيدها للأهداف والقرارات على ارض الواقع ، ونظرا لما تعكسه درجة فعالية النظام السياسي الذي يحكم بمختلف مؤسساته ودوائره واجهزته الادارية ، من حيث الآثار الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المرتبطة بنتائجها المحققة (١) .

ثانياً/ قواعد التعايش السلمي

أ. الحرية : ومعنى الحرية هي القدرة على الاختيار ، أو "أن يختار الإنسان ما يرى أنه مناسب له ، وعدم نقد خيارات المرء من منطلق اخلاقي او غيره"(٢) . الحرية هي الحق الأساس للإنسان ، والحقوق الأساسية للإنسان تتمثل في حرية التعبير ، وحرية التنقل ، وحرية الانتماء السياسي ، وحرية ظروف المعيشة(٣) . يؤكد الإسلام على احترام حرية التعبير بدلا من تجاهلها . وعلى المستوى النظري ، يعترف الإسلام بحرية التعبير كحق وواجب ، ويمكن اعتبار الحرية مبدأ أساسيا من مبادئ الشريعة الإسلامية . فأن حرية الرأي شرط أساسي لحرية الاعتقاد ، وحرية الاعتقاد ضرورية للإيمان بالله تعالى (٤) . فالحرية لا تعني الانحلال

^١ - سلمى حروش ، دور تنفيذ السياسات العامة في تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي بالجزائر ، بحث منشور في مجلة المعيار ، الجزائر ، مج ٢٥ ، ع ٥٥ ، لسنة ٢٠٢١ ص ٩٤٢ .

^٢ - محمد احمد علي مفتي ، نقد التسامح الليبرالي ، مجلة البيان ، الرياض ، السعودية العربية ، ع ١٢٨ ، لسنة ٢٠١٠ ، ص ١٢ .

^٣ - هاشم مرتضى ، الديمقراطية (وجهات نظر اسلامية) ، الغدير للطباعة والنشر ، بغداد ، العراق ، ٢٠٠٨ ، ص ١٩٢ .

^٤ - عبد القاهر ابن طاهر البغدادي ، اصول الدين ، مطبعة الدولة ، استانبول ، ١٩٨٢ ، ص ٢٥٤ .

والتخلي عن كافة المحددات الاجتماعية والدينية والأخلاقية لاتباع أهواء الفرد والميول الشخصية إلى حد السيطرة على الفرد والمساس بحرية الآخرين وحقوقهم ، وينتهك بذلك حرمتها وخصوصيتها ، وإلا أصبحت الحرية بليلة وفوضى أخلاقية لأن (الحرية الحقيقية تبدأ بتحرير النفس) ، وهناك رأي آخرى للحرية : هي الوسيلة التي يحافظ بها الإنسان على الحقوق الخمسة الضرورية ، أي حقوق (الدين وحقوق العقل وحقوق النفس والمال والنسل) ، وتسمى الضرورات كونها حقوقاً فردية فهي أيضاً واجبات فردية (١).

وعلى الرغم من أن الأديان السماوية ومنها الإسلام تؤكد على أن للناس حقوقاً ، فإن حقوق النفس تشمل حقوق الكرامة المادية والمعنوية ، فلا يملك الناس حياتهم الخاصة ، فهي لله تعالى ، فلا يجوز للفرد قتل نفسه أو الاضرار بجسمه أو قتل الآخرين أو الاضرار بأجسامهم (٢) . وهنا يشعر الإنسان العادي بنضج الأخلاق وتجاوز علم النفس والطبيعة الإنسانية ، ويشعر بالمسافة المسموح بها حتى لا يتعدى ويتجاوز حدود وحرية الآخرين ، ويتوقف عند حدود الحرية الشخصية ويتوافق مع الآخرين ، حتى تتناغم الحياة من خلالهم (٣).

يرى الباحث أن الحرية هي الامكانية المطلقة للفرد من دون اي اجبار او شروط او ضغوطات خارجية على اتخاذ القرار ، والتحرر من القيود المادية والمعنوية التي تكبل الانسان طاقات اضافية ، وتشمل تخلص الفرد او المجتمع من العبودية والتخلص من الضغوطات المفروضة على الشخص لتنفيذ اي غرض ما ، من دون المساس بحرية الاخرين والإساءة لهم.

ب. العدل والمساواة : في كل مجالات التضامن الإنساني ، إذ العدالة والمساواة هي الدليل على مضمونه والحصن المحيط به ، يجب فصل الفروق الفردية عن البيئة العادلة التي يعيش فيها القوي والضعيف ، الغني والفقير ، القريب والبعيد ، المسلمون وغير المسلمين ، متساوون جميعهم بالحقوق والواجبات والمعاملة ، وبعد العدل ركيزة مهمة في ترسيخ قيم المعاملة الطيبة والتعايش بين أفراد المجتمع ، فبدون العدالة والإنصاف يفقد المجتمع المناخ اللازم لحركة هذه

١- احمد الموصللي ، جذليات الشورى والديمقراطية (الديمقراطية وحقوق الانسان في الفكر الاسلامي) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، ٢٠٠٧ ، ص ١٣٧ .

٢- ابو اسحق ابراهيم بن موسى ، الموافقات ، ج ٢ ، دار ابن عفان ، السعودية ، ١٩٩٧ ، ص ٢٢٢ .

٣- سيد قطب ، في ظلال القرآن ، ط ٣٢ ، دار الشروق ، القاهرة ، مصر ، ٣٠٠٣ ، ص ٢٩١ .

القيم وظهور الإمكانات الجيدة^(١) ، وعلى جميع المواطنين أن يلتزموا بقواعد القوانين التي صيغت من خلال النصوص الدينية والنصوص التجريبية ، وأن يعتبروا المساواة معياراً صارماً لتشكيل الشخصية الاجتماعية النبيلة ، لأن المساواة أمام القانون ليست وجوداً موضوعياً ولا قانوناً طبيعياً ، بل هي نظام اجتماعي ، إن المطالب السياسية المبنية على الموافقة الأخلاقية لا علاقة لها على الإطلاق بالنظرية القائلة أن جميع الناس يولدون متساوين ، فإن المساواة (تكافؤ الفرص) هي ما يضمن ويحافظ على الفروق النفسية بين الناس ، لأن تكافؤ الفرص يضمن الاختلافات النفسية بين الناس . وتتمتع الموهبة الفردية بالحقوق في التميز والنمو ، كما يتمتع الموهوبون بالحماية من الاضطهاد من قبل الأفراد الأقل موهبة^(٢).

ت. الحوار وتقبل الرأي الآخر : الحوار مع الآخرين لا يعني أن جميع الآراء والمعتقدات يجب أن تكون متطابق أو متوافقة ، بل هو نقطة انطلاق لفهم نقاط الخلاف والاعتراف بها وقبولها على المستوى العملي ، وتفعيل عملية اختيار الأفكار ووجهات النظر المتشابهة ، والتركيز على اختيار الأفضل والأقرب إلى قلب الإنسان وعقله لأن (تنوع الآراء وتبني آراء جديدة من كافة المجتمعات هو عمل مشروع)^(٣).

ويرى مفكرو النظام الإسلامي أن كل مجتمع يستعمل رموز الحقيقة حسب بيئته وعاداته ولغته ، والنتائج التي يحققها العقل هي نفسها لكن التعبير عنها يختلف من شخص لآخر ومن مجموعة إلى أخرى ، فإذا تصالحت النفوس واسترخت الآراء فتلك هي صداقة القضية ، والإسلام دين التسامح ويقبل الرأي السديد بحرية تامة ، ولا يمكن لأي مجتمع أن يتمتع بحرياته من دون ضمان هذه الحريات العامة ، مهما كان نظام حكمه ، كما لا يمكن لأي مجتمع أن يتمتع بالحريات الكاملة ما لم تكن هذه الحريات كاملة وغير منقوصة^(٤).

^١ - محمد باقر الصدر، الإسلام يقود الحياة، مركز الأبحاث والدراسات التخصصية ، بغداد، العراق، ٢٠٠٧، ص ١٣٣.

^٢ - عادل مصطفى ، فقه الديمقراطية ، رؤية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، مصر، ٢٠١٢، ص ٢٣.

^٣ - حسن البنا ، مجموعة الرسائل الإمام الشهيد حسن البنا ، المكتبة التوفيقية ، بيروت ، لبنان ، ١٩٨٤ ، ص ٣٠٨.

^٤ - جون ستيوارت ميل ، حول الحرية ، ترجمة اميرة نويرة ، مكتبة الاسكندرية للنشر والطباعة ، مصر، ٢٠١٧ ، ص ٢٧.

المبحث الثالث

التعايش السلمي في العراق ومعوقاته

أولاً / التعايش السلمي في العراق

من ينظر إلى واقع العراق يجد أنه مجتمع متعدد الأعراق والأديان ، وهذا التنوع كان سبباً في الوئام والأخوة على مر العصور ، وتعود الأسباب الكامنة وراء هذا التنوع إلى عوامل تاريخية واجتماعية ، منها حضارة مشتركة وحدة الشعب العراقي تحت هوية وطنية تتفق مع الحضارة العربية الإسلامية ، والمجتمع العراقي معروف بتعدد مكوناته التي تتعايش بسلام والدليل هو ما يحتويه من غير المسلمين ، وعلى مر العصور ، وفي العهد الملكي شهد اليهود مساواة كبيرة مع العرب في الحقوق والقوانين ، حتى قال جوزيف الثاني (احد حاخامات اليهودية)* ، "لم أرَ مكاناً مثل بغداد"، وكان لليهود مثل هذه الحريات والابتعاد عن التعصب والاضطهاد ، وينعكس هذا التسامح في المجتمع العراقي بشكل فعال في التجانس الاجتماعي والتداخل اللغوي ووجود مجموعات عرقية متشابهة^(١).

وبعد تغيير الحكومة عام ٢٠٠٣ ، أظهر المجتمع العراقي ككل ، مشهداً مختلفاً عن الماضي، مع غياب القانون وانعدام الأمن والفوضى وأعمال القتل ، لكن ذلك لم يؤثر على التعايش ، إن الأمة التي ظل شعبها موحداً حتى حدث تفجير الإمامين العسكريين في سامراء عام (٢٠٠٦) ، هو الشرارة التي ادت الى البدء بمرحلة مليئة بالطائفية والقتال ، واصبح القتل على الاسم والهوية ، إلى جانب الضعف الواضح للأجهزة الأمنية وهشاشة الخطاب السياسي بسبب المحاصصة الطائفية ، بدأت العوائل بالهجرة داخل البلاد وخارجها^(٢).

ويرى الباحث أن مصطلح التعايش السلمي ليس من المصطلحات الحديثة ولكن قد حظي باهتمام واسع بعد عام ٢٠٠٣ . والتعايش السلمي في العراق له مقومات ومعوقات ، ولا

* حاخامات اليهودية : وهو "مصطلح في اليهودية ، وتعني رجل حكيم أو ماهر ، او شخص عالم بالتوراة ، ويمكن ان تشير ايضاً الى أي شخص مثقف ومنعم " . <https://ar.m.wikipedia.org/wiki>

^١ - زهير كاظم عبود ، خطوات في المصالحة الوطنية ، مقال في مجلة الناس ، تاريخ النشر ١٠/٦/٢٠٠٦ ، ساعة تاسعة مساءً ، على الموقع الالكتروني www.al-nnas.com

^٢ - نزار عبد الكريم حسن ، الخطاب السياسي وأثره على التعايش السلمي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، بحث منشور في مجلة تكريت للعلوم السياسية ، ع ٢٣ ، لسنة ٢٠٢١ ، ص ٣٩٣ .

سيما المقوم السياسي للتعايش السلمي في العراق له قاعدة اساس ومهمة كباقي المقومات بل يعتبر من اهم المقومات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية . ويعتبر نقطة انطلاق مهمة لمحور التعايش السلمي ولتفعيل بقية المقومات في العراق ، إذ يتفرع منه عدة تفرعات منها الديمقراطية وتعتبر حاجة ضرورية لإكمال قيم وثقافة التعايش السلمي وترسيخها في المجتمع ، والدستور بما يحتويه من مواد مهمة مثبتة لأركان التعايش السلمي يعتبر المرجع الاعلى لمؤسسات الدولة في العراق . ومن هنا تبرز اهميته في تعزيز روح التسامح والتعايش السلمي ، ومن المقومات المهمة والاساسية للتعايش السلمي في العراق ضمان الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية للأقليات في العراق وبمختلف الانواع بعد ما عانوا من الاضطهاد السياسي قبل عام ٢٠٠٣ . كذلك منظمات المجتمع المدني ف ضمان حمايتها وفعاليتها ودعمها من قبل المؤسسات الدولية يعتبر خطوة مهمة لتعزيز فرص التعايش السلمي إذ إن هذه المنظمات تلعب دوراً كبيراً في نشر ثقافة التسامح بين كافة طوائف الشعب العراقي . اما عملية التداول السلمي للسلطة هو اهم ضمان سياسي لتعزيز روح التسامح والتعايش السلمي في العراق بما تحمل هذه العملية من اهمية وانعكاسات ايجابية على الشعب لان هذه الصراعات السياسية تنعكس على المجتمع .

ثانياً / معوقات عملية التعايش السلمي في العراق

إن البحث عن تعايش سلمي حقيقي داخل المجتمعات التي تشهد صراعات داخلية ، ومنها الفصائل المتحاربة في المجتمع الواحد ، هو تحدي يجب مواجهته في حد ذاته ، وأن المجتمع العراقي واجزائه ومكوناته ليس ببعيد عن ذلك ، لعدم وجود خطاباً سياسياً مصمماً يحث ويشجع على تحقيق التعايش السلمي ، مما اثمر عن مجتمع أضحى متضرراً نفسياً ومادياً ، ويؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي^(١) . ومن ابرز معوقات التعايش السلمي في العراق هي :

(١) الطائفية والولاءات الفرعية : واحدة من أكبر المشاكل التي تواجه مجتمع متعدد الأعراق والأديان هي الطائفية ، لقد أصبح تنوع المجتمع العراقي تحدياً يهدد الوحدة الوطنية في العراق ، مما يسبب انقسامات بين المجموعات العرقية المختلفة في العراق ، وتعتبر الصراعات بين فئات

^١ - عبير سهام مهدي ، مفهوم الوحدة الوطنية وطرق تعزيزها في العراق ، بحث منشور في المجلة السياسية والدولية ، العراق ، ع ٢٢ لسنة ٢٠١٢ ، ص ٢٤٠ .

وطوائف المجتمع وكذلك بين أبناء المجتمع والسلطات الحاكمة ، من الأسباب الرئيسة التي تؤثر على الاستقرار السياسي واندلاع الصراعات الداخلية في المجتمع ، مما يمتد تأثيرها المباشر على التعايش السلمي بين افراد المجتمع العراقي ، وقد اتفقت الآراء على أن تكمن وراء هذا الشرح هي طبيعة السياسات التي مارستها مختلف القوى السياسية بعد عام ٢٠٠٣ ، والتي ارتكزت على الطائفية ونست وحدة العراق بكل مكوناته^(١) .

كما وقد اعتقدت القوى السياسية التي حكمت العراق بعد الاحتلال ، أن سياسة المحاصصة حق لبعض العناصر الاجتماعية التي اضطهدت من قبل النظام الحاكم قبل عام (٢٠٠٣) ، وهو ما يعادل التعويض عن الضرر الذي لحق بها في ذلك الوقت ، وبالتالي تشكيل مشهد سياسي جديد ، وقد بُنيت البلاد على التركيبة الاجتماعية ، وليس على التوجهات الأيديولوجية والسياسية ، وهذا في حد ذاته تحدي يجب على القوى السياسية أن تواجهها لأنها تفضل الهوية الخاصة على الهوية العامة ، والتي بدورها قادت العراق نحو ثقافة العنف والانتقام ، مما جعل العراق يعاني من أزمت حقيقية ، وعلى رأسها الطائفية المقيتة^(٢) .

٢) **أزمة المواطنة** : المواطنة تعني أن أفراد الشعب لهم حقوق وعليهم واجبات لأنهم أبناء الوطن ، وبالتالي يشتركون في الهوية العامة للأمة بغض النظر عن أحوالهم الشخصية أو انتمائهم أو طائفتهم ، وقد عرفت "الموسوعة البريطانية" مفهوم المواطنة بأنها: العلاقة بين الفرد والدولة القائمة على تنظيم حقوق الفرد وحياته من قبل الدولة ، ويتطلب من الدولة في العراق أن تؤمن بالتعددية في شتى المجالات من اجل الحفاظ على حقوق وحرية كل مواطن عراقي . وهذا بدوره يشكل الركيزة الأولى في بناء المواطنة ، فالحقوق الفردية غير محددة بشكل واضح وهناك مزيج من الدين والسياسة في حكم البلاد ، وهذا ما يفسر السؤال الشائع في شوارع العراق ، أنت سني أم شيعي؟ مسلم أم مسيحي؟ عربي أم كردي؟ فإن كل هذه الهويات بعدم قدرتها على تحقيق هوية واحدة موحدة ، تترك معنى التعايش السلمي داخل أبناء المجتمع العراقي ، والسبب يكمن في

^١ - منى حمدي حكمت ، مفهوم التعايش ومعوقاته في العراق ، مقال في مجلة العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ع ٥٢ ، لسنة ٢٠١٦ ص ٣٤٥ .

^٢ - المصدر نفسه ، ص ٣٤٥ .

طبيعة الوضع السياسي العراقي الذي يقوم على اساس وقوانين المحاصصة التي تكون بعيدة عن الهوية العراقية الجامعة (١) .

(٣) **بيئة التعايش السلمي** : تسعى معظم المجتمعات التي تعاني من صراع التنوع ، إلى إيجاد طريق نحو الديمقراطية واحترام تنوع مكوناتها ، وعندما نستقرئ تاريخ المجتمع العراقي نرى افراده يمتازون بالتسامح والتعايش السلمي ، على الرغم من تنوعهم العرقي والديني والثقافي والقومي ، لكن بسبب الظروف القاسية التي حصلت في العراق من حصار اقتصادي وحروب واسقاط النظام والاحتلال الامريكي عام ٢٠٠٣ ، قد تم استغلال الهويات الفرعية سياسياً ، لتحقيق المكاسب الشخصية والطائفية والحزبية ، ولا سيما بعد سيطرة تنظيم داعش التكفيري على عدد من محافظات العراق ، وما خلفه من تدمير وتهجير وتمزيق الروابط الاجتماعية وهتك الحرمات واستباحة النساء ، وبعد خطاب المرجعية الرشيدة في النجف الاشرف واصدار فتوة الجهاد الكفائي ، هبت رياح التحرير من جميع محافظات العراق لنصرة اخوانهم وابناء جلدتهم في المناطق المنكوبة والمحتلة من قبل تنظيم داعش الارهابي ، ليتم تحريرها واعادة بناء ما دمر منها وتحقيق نوع من الامن والاستقرار النسبي ، في الوقت الذي كانت به البيئة السياسية تسعى للحصول على أقصى قدر من المزايا السياسية بطرق مختلفة . وقد نسي بعض المنخرطون في العملية السياسية تماما سبب وجودهم ولماذا تم انتخابهم لهذا المنصب وما هو دورهم وواجباتهم ، وبسبب هذا التناسي وانجرارهم نحو مصالحهم الشخصية ، ادى ذلك الى انعدام التوافق وعدم الخروج بمشاريع وطنية تضمن التعايش السلمي لجميع المكونات التي انتخبت هذه الطبقة السياسية (٢) . لذلك يجب على صناع القرار السياسي العراقي العمل على توفير البيئة المناسبة للتعايش السلمي ، وتجاوز المحاصصة الطائفية ، والقضاء على كافة أنواع الفساد السياسي والاقتصادي والإداري والمالي ، ومعاينة المسؤولين عن الفساد ، والسعي إلى تصحيح مسار اللهجة والموقف ، وينبغي أن يكون لوسائل الإعلام الحكومية والأحزاب السياسية الحق في التحدث لتحقيق المواطنة بالمعنى الكامل وعلى وجه الخصوص وسائل الإعلام الحكومية التي تلعب دورا هاما في استعادة الثقة بين مكونات الشعب العراقي اجمع (٣) .

1-Kamal Jamal Abdullah "Peaceful Coexistence in Iraq Approaches &Guarantees, "Journal of college of Law for Legal and Political Sciences, Vol . 16(Baghdad: 2010) , pp.359 .

٢ - منى حمدي حكمت ، مصدر سابق ، ٣٤٦ .

3-Kamal Jamal Abdullah ,op.cit,pp.366 .

الفصل الخامس

آثار الجريمة المنظمة



التمهيد:

احتل العراق مرتبة متقدمة على لائحة الدول الأكثر مواجهة لظاهرة الجريمة المنظمة ، ضمن المؤشرات التي نشرتها المبادرة العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية.

واظهر المؤشر احتلال البلد خلال العام ٢٠٢٣ للمرتبة الثامنة عالميا من بين ١٩٣ دولة ، والمرتبة الثانية قاريا من بين ٤٦ دولة آسيوية ، فيما احتل المرتبة الاولى من اصل ١٤ دولة تمثل منطقة غرب اسيا.

وتناقض هذه المؤشرات الخطرة المقدرات البشرية والمادية الضخمة التي يخصصها العراق للجانب الامني،الذي صال جولات عديدة ضد الارهاب والجماعات الاجرامية المتورطين في تجارة المخدرات والاسلحة والسلع المقلدة ، الى جانب الابتزاز والتزوير وغسل الاموال والاتجار بالبشر.

آثار الجريمة المنظمة

لقد خلفت الجريمة المنظمة التي لم يقتصر وجودها داخل الدول بل امتدت عبر الحدود الوطنية ، تهديدا عاما تبدو تداعياته واضحة على مستوى الآثار الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في الصعيد المحلي والدولي ، كما كشف ذلك المؤتمر الوزاري العالمي المعني بالجريمة المنظمة عبر الوطنية ، الذي عُقد في نابولي، إيطاليا، عام (١٩٩٤) بشأن التهديد الشامل الذي تشكله الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية ، إذ إنّ الجريمة المنظمة تشكل تهديداً مباشراً على الأمن والاستقرار المحلي والدولي ، نظرا لقدرتها الكبيرة على عبور الحدود الوطنية من خلال استعمال التكنولوجيا المتقدمة ، وتطور التجارة العالمية ، وظهور الأسواق الرئيسية في التجارة الاقتصادية الدولية ، كما ساعدت ثورة الاتصالات التي كانت تجتاح العالم الجريمة المنظمة على التحرك والانتقال بسهولة عبر الحدود الدولية ، لم يعد خطر الجريمة المنظمة العابرة للحدود يقتصر على دول محددة في العالم ، بل أصبح يشكل تهديدا للإنسانية بشكل عام ، من حيث شموليتها ونطاق تهديدها ومدى تأثيرها الذي تشكله ، ونجد أن الجريمة المنظمة قد تعددت وتتنوعت في مجالاتها وشكلت تهديداً خطيراً على امن واستقرار البلاد والمجتمع ، وتركت اثاراً سلبية على جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية^(١) . ومن أهم آثار الجريمة المنظمة:

أولاً/ آثار الجريمة المنظمة على الاستقرار الاقتصادي :

الهدف الرئيس للجماعات الإجرامية المنظمة هو تحقيق فوائد مالية (أرباح وكسب المال) من الأنشطة الإجرامية ، وبفضل هذا الهدف يمكن فهم نطاق التهديدات وتأثير الجريمة المنظمة على الحياة الاقتصادية بشكل عام ، فالجريمة المنظمة في شكلها الجديد هي وسيلة للسيطرة على التجارة الدولية وإخضاعها لممارسات غير قانونية لدرجة أن المعاملات المشبوهة بين عصابات الجريمة المنظمة تشكل نسبة كبيرة من مجمل حركة التجارة الدولية ، ولذلك فإن الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية تعطل التنمية الاقتصادية من خلال الأنشطة الإجرامية المختلفة التي

^١ - الطيب بلواضح ، الجريمة المنظمة بين الآثار وسبل المواجهة ، بحث منشور بمجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ، جزائر ، ٤٤ ، ٢٠١٣ ، ص ٦٢ .

تهدف إلى تحقيق الأرباح المالية أو الحفاظ عليها^(١). ومن أهم آثارها على الاستقرار الاقتصادي للدولة :

(١) آثار غسل الأموال على اقتصاد الدولة :

أن غسل الأموال يعتبر قناة لتدفق عائدات الجريمة المنظمة والأنشطة غير المشروعة ، مما يتيح تحويل هذه الأموال واستثمارها أو استعمالها لمواصلة أنشطتها ، ولكن لا تخضع للمصادرة^(٢) .
ومن آثار غسل الأموال على الجانب الاقتصادي هي :

أ. إن تحويل الأموال المتحصلة من الجريمة إلى استثمارات مشروعة لاستكمال عملية غسل الأموال ، أو دمجها مع أموال أخرى من مصادر مشروعة ، يؤثر سلباً على اقتصاد الدولة من خلال تآكل ثقة القائمين على هذه المشاريع^(٣) .

ب. إن البلدان التي يتم فيها تحويل الأموال الناتجة عن الجريمة المنظمة محرومة من فرصة التنمية .

ت. إن استبدال العملة الأجنبية بالعملة المحلية المتحصل عليها من الأنشطة الإجرامية لغرض غسل الأموال عن طريق الصرف يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة المحلية مقابل تلك العملات الأجنبية ، إذ يتم التهرب الضريبي على هذه الأموال ، كما أن تطور الاقتصاد الخفي* سيؤدي إلى نقص الموارد الوطنية ، إلى جانب الجريمة المنظمة لغسل الأموال هناك جرائم منظمة أخرى لها تأثير سلبي على الاقتصاد ، سواء على المستوى المحلي أو الدولي ، مثل جريمة سرقة أرقام بطاقات الائتمان واستعمالها ، وجريمة الاتجار والتحايل لتهرب البضائع المقلدة ، من خلال تراجع منتجاتها الأصلية ، مما يسبب خسائر مالية فادحة للشركات الشرعية ، وأخطر آثار هذه الجريمة هو مجال قرصنة برامج الكمبيوتر، والموجودة في معظم دول العالم ، ولهذه الآثار الموروثة للجريمة المنظمة آثار ضارة على اقتصادات مختلف البلدان ، مما يضعف جهود

^١ - المصدر نفسه ، ص ٦٣ .

^٢ - محمد سامي الشوا، السياسة الجنائية في مواجهة غسل الأموال، دار النهضة العربية ، القاهرة، مصر، ٢٠٠٢، ص ١٣.

^٣ - عصام ابراهيم الترساوي ، غسل الأموال ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ١٥
*الاقتصاد الخفي : إنه مجموعة أو سلسلة من النشاطات اللاشرعية تنشأ على هامش الاقتصاد الرسمي ، تمارس من طرف أفراد او جماعات محترفة الميدان هدفها الاساسي الربح السهل والسريع . وقت الدخول الاثنى المصادف ٢٠٢٤/٤/١٥ الساعة التاسعة مساءً ، على الموقع الالكتروني www.alat.journals,ekb.eg

التنمية ويجعل الإدارة الاقتصادية صعبة ، ويؤدي إلى الفساد في النظم المالية والمصرفية وتهديد المؤسسات المالية (١) .

٢) آثار الجريمة المنظمة على التنمية المحلية :

استنزاف موارد الدولة بسبب أنشطة الجريمة المنظمة المختلفة يعد من أعظم الآثار التي يمكن ملاحظتها وقياسها ، والتي تعيق بشكل كبير جهود العراق في تعزيز التنمية المحلية^(٢) . وهو ما يمكن تلخيص نتائجه بما يلي :

أ. تكاليف إصلاح واستبدال المباني والمعدات والمرافق التي تضررت أو دمرت نتيجة أعمال إجرامية ، مثل التخريب والحرق والتفجيرات ، وكذلك التكاليف المتكبدة في تحقيق سلامة وحماية تلك المرافق والمباني من اعمال الجماعات الاجرامية في الدولة العراقية ، ويجب مراقبة عملية استنزاف الموارد لتسريع التنمية المحلية (٣) .

ب. تضطر الحكومة العراقية إلى خصم مبالغ كبيرة من الميزانيات الوطنية لمكافحة الجريمة المنظمة ، ومع تزايد عدد الجرائم كثيراً ما يتطلب الأمر أعداد أكبر من موظفي الشرطة والسجون والمحاكم ، للحد من الحجم الكبير للنشاط الإجرامي ، وكذلك تكلفة الإقامة في زنازينهم ، والطعام، والرعاية الطبية^(٤) .

ت. انخفاض فرص الاستثمار الإنتاجي ، إما بسبب استنزاف الموارد المخصصة للاستثمار في الأعمال أو عزوف أصحاب الأموال عن الاستثمار بسبب الجماعات الاجرامية وسيطرتهم الشخصية عليها وانعدام الأمن والاستقرار في المدن العراقية^(٥) .

ث. الحرمان من إيرادات الدولة بسبب الاقتصاد الخفي الذي يهدف إلى منع المبالغ الضخمة التي تحصل عليها المنظمات الإجرامية من الوقوع تحت السلطات الضريبية العراقية ، إما لأن أنشطتها سرية وغير قانونية ، أو لأنها تستعمل أساليب الرشوة والابتزاز والخداع ، والتزوير

١ - عصام ابراهيم الترساوي ، مصدر نفسه ، ص ١٥ .

٢ - مشكلة المخدرات والجريمة المنظمة والتدفقات المالية غير المشروعة والفساد والارهاب ، تقرير المخدرات العالمي ٢٠١٧ ، مكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ، ص ٣١_٣٢ .

٣ - سيد شوريجي عبد المولى ، تأثير الجريمة على خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، المركز العربي للدراسات الامنية والتدريب ، السعودية ، ٢٠٠٦ ، ص ٨٩-٩٣ .

٤ - انظر: محمد مسفر الشمراني ، الجريمة المنظمة وسياسة مكافحة في التشريع الاسلامي والقانون الجنائي ، رسالة ماجستير في العلوم الشرطية ، اكااديمية الامير نايف العربية للعلوم الامنية ، الرياض، السعودية ، ٢٠٠١ ، ص ١٣٦ .

٥ - ينظر: مصطفى يوسف و مصطفى محمد السعيد، الجريمة المنظمة وأثرها على الاستقرار الاقتصادي للدول ، بحث منشور بمجلة الدراسات القانونية ، مج ٨ ، ع ١٤ ، لسنة ٢٠٢٢ ، الجزائر ، ص ٧٩٨ .

للتهرب من الضرائب ، مما يؤدي إلى انخفاض دخل الدولة ، في حين يمكن زيادة دخل الدولة من خلال آليات المساعدة والتضامن مثل التأمين ضد البطالة والمعاشات والخدمات العامة^(١).

٣) آثار الجريمة المنظمة على سيادة الدولة والقانون العراقي :

من أهداف الجريمة المنظمة السيطرة على المؤسسات الاقتصادية والمالية في البلاد ، من خلال ابتزاز كبار المسؤولين او رشوتهم ، والاستثمار في الاقتصاد القانوني بهدف غسل المبالغ الضخمة التي يجنونها من الجريمة المنظمة في توليهم مناصب رئيسة في الدولة العراقية ، مما يحميهم من الملاحقة والتحقيق القضائي ، ويسمح لهم بالمشاركة في صياغة السياسات المالية والنقدية للدولة التي قد تتعارض مع مصالحهم الفعلية . أن وجود أفراد إجراميين منظمين خارج نطاق اختصاص السلطات الضريبية ، والمعروف باسم الاقتصاد الخفي ، يقلل من إيرادات الدولة العراقية ويركز الثروة في بعض جوانب المجتمع من دون غيرها. أن زعزعة الثقة بين الدولة ومواطنيها والتشكيك في وجود أو عدم وجود طبقة سياسية قادرة على حماية مصالحها يفتح المجال أمام انتشار الجريمة وانعدام الأمن والاستقرار ، مما يؤثر حتماً على الاستقرار الاقتصادي^(٢).

٤) آثار الجريمة المنظمة على صحة الأفراد :

يعتبر العامل البشري أحد العوامل الأساسية التي تعزز المنتجات الاقتصادية ، ويمكن أن يكون للجريمة المنظمة عواقب نفسية وجسدية سلبية من خلال العديد من أنشطتها ، مثل الاتجار غير المشروع بالمخدرات ومواد الهلوسة وغيرها من المواد . إن تعاطي المخدرات والإدمان يضران بصحة الأفراد إلى الحد الذي يمنعهم من المساهمة بفعالية في جهود التنمية في بلدانهم ، إذ إن تداول هذه المواد المخدرة فضلا عن تجارة الأسلحة النارية والمتفجرات تساهم بشكل أساس في تنامي العنف وزيادة الجريمة المنظمة ، كما تؤثر سلباً على الأمن العام والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي^(٣) . وقد أدت الأنشطة الإجرامية المنظمة الأخرى التي تدر عوائد مالية ضخمة ، بما في ذلك تجارة المخدرات والأسلحة والابتزاز الإلكتروني والاتجار بالبشر ، إلى فقدان القيم السامية وغياب مبدأ التسامح في المجتمع. ولا تخفي عواقبها وأثارها السلبية الضخمة من خلال

^١ - مصطفى يوسف و مصطفى محمد السعيد، مصدر سابق ، ص ٧٩٨ .

^٢ - محمد فوزي صالح ، مصدر سابق ، ص ١٥٨-١٥٩ .

^٣ - عبد الفتاح مصطفى الصيفي ، الجريمة المنظمة (التعريف والانماط والاتجاهات) ، جامعة نايف العربية للعلوم ، السعودية ، ١٩٩٩ ، ص ٨٣ .

التخفيضات الكبيرة في المخصصات المالية لمكافحة هذه الظواهر مثل العنف والجريمة وارتفاع معدلات البطالة التي تنتقل كاهل الدولة العراقية وتؤدي إلى توقف النمو الاقتصادي الوطني وانهيار التنمية المحلية (١) .

٥) آثار الجريمة المنظمة على استقرار الاسعار في مدينة النجف الاشرف :

إنّ المبالغ الضخمة من الأموال التي تجنيها عصابات الجريمة المنظمة من خلال الأنشطة المختلفة ، خاصة تجارة المخدرات وغسل الأموال ، تتدفق إلى الاقتصاد الشرعي مع آثار اجتماعية واقتصادية معقدة للغاية ، إذ أنّ عودة هذه الأموال إلى الاقتصاد يمكن أن تعزز الاستثمار في الاقتصاد الشرعي . وسوف يزداد الناتج المحلي في بعض المناطق في الأمد القريب ، وغالباً ما يكون تأثيرها سلبياً على الأمد البعيد ، لأنّ الأموال قد تتسبب في ارتفاع أسعار العقارات وتشويه أحجام الصادرات وخلق منافسة غير عادلة وإدامة التوزيع غير المتكافئ للدخل ونشر الفساد ، مما قد يجبر الكيانات التجارية المشروعة على الخروج من السوق والتي لا يمكنها الاستفادة من الأموال غير المشروعة ، إذا كان هناك مبلغ كبير من المال في الاقتصاد ، فإنّ الكيانات الإجرامية المنظمة ستتولى بعض وظائف الإقراض ، مما يجبر الحكومة المحلية في النجف على تنفيذ سياسات نقدية مقيدة وإجراءات أكثر صرامة ، والتي قد لا تكون ناجحة في غسل الأموال ، وتؤدي التدفقات الداخلة والخارجة غير المتوقعة من العملة إلى ارتفاع أسعار الفائدة ، وكلها تميل إلى أن يكون لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي في العراق (٢) .

ثانياً / الآثار الاجتماعية

للجريمة المنظمة آثار سلبية على المستوى الاجتماعي سواء على الفرد أو المجتمع ، وتضعف الإنتاجية والقدرة الإنتاجية الكاملة للفرد بسبب الطريقة والوسائل التي ارتكب بها الفعل الإجرامي (القتل، التهديد، العنف)، وتنعكس هذه الآثار على الفرد والمجتمع ، وقد أدى انتشار الجريمة المنظمة وأنشطتها المختلفة إلى خلق صراعات طبقية في المجتمع من خلال الانقسامات والفجوات التي أحدثتها هذه الجرائم بين الطبقات ، وان الأشخاص المتورطون في ارتكاب الجرائم المنظمة وأنشطتها (تجارة المخدرات ، الاسلحة ، وغسيل الاموال) يكتسبون الثروة بسرعة ويكتسبون المناصب والمكاسب الأخرى ، مما يدفع الآخرين إلى البحث عن مصادر للدخل

١ - محمد مسفر الشمراني ، مصدر سابق ، ص ١٤٢ .

٢ - محمد فوزي صالح ، مصدر سابق ، ص ٣١-٣٢ .

والثروة ، وعدم قناعتهم بالنظام الاجتماعي يجبرهم على الاستسلام للواقع المرير ، وبالتالي الانخراط في التنظيمات الإجرامية التي توفر لهم الدخل المالي والمكانة والعلاقات الاجتماعية ، فهذا من شأنه أن يعزز مكانتهم ويؤدي إلى خلل في المعايير الأخلاقية والاجتماعية^(١).

إن تنوع أنشطة الجريمة المنظمة له تأثير على المجتمع ، وقد كان من أهم هذه الأنشطة هو انتشار المخدرات والاتجار بكافة أنواعها ، كما أن آفة المخدرات وترويجها قد غزت العديد من المناطق الإقليمية والمحلية ، مدفوعة بالتدخلات الدولية بفضل العصابات الإجرامية ، واستناداً إلى شبكات منظمة تنظيمياً جيداً ومزودة بقدرات مالية ضخمة تمكنها من السيطرة على ساحة الدولة بمختلف أشكالها . كان لهذه العدوى تأثير مدمر على الناس في جميع المستويات والقطاعات المهمة ، لذا أصبحت مكافحة هذه الآفة حاجة ملحة ، لحماية مقدرات الشعب وخاصة الحيوية والشبابية التي تعتبر الواجهة الأكثر تضرراً من الفئات الأخرى ، كما أن انتشار السلاح وحيازته بطرق غير مشروعة يغذي جرائم العنف والسطو المسلح والانتقام في المجتمع ، كما هو الحال في الاتجار بالنساء والأطفال ، مما يؤدي إلى انتشار الرذيلة والفساد الأخلاقي وخلق جيل عاجز عن إفادة المجتمع علمياً وعملياً وغير قادر على صيانة المصالح الوطنية ، ونظراً للفساد الذي تمارسه عصابات الجريمة المنظمة على بعض ضعاف النفوس من الموظفين العموميين ورجال الشرطة ، فإن ذلك يؤدي إلى زعزعة قيم العدل والإنصاف وانتشار الظلم والاستبداد ، يخلفها تدمير النسيج الاجتماعي وانحدار قيم المجتمع وأخلاقه^(٢).

ثالثاً/ الآثار السياسية والأمنية

إذا كانت الجريمة تهدف في المقام الأول إلى التسبب في خسائر مالية للضحايا ، وسرقة الملكية الفكرية والبيانات الحساسة ، والإضرار باقتصاد الدولة العراقية وأمنها وتشكل خطر مباشر على حياة الإنسان ، فإن الجريمة المنظمة تظل ذات تأثيراً واسعاً في مختلف الأشكال والمجالات ، لا سيما تتخذ شكلاً سياسياً بهدف زعزعة الاستقرار السياسي في العراق وإحداث

^١ - اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨ .

^٢ - الطيب بلواضح ، مصدر سابق ، ص ٦٦ .

الفوضى الأمنية فيه ، وكذلك في أجهزته الأمنية والاستخبارية والدفاعية ، بحجة أن الجرائم لا تحدث إلا في ظروف الفوضى وعدم الاستقرار المتقشي^(١) .

وهذا يشمل الإرهاب الدولي ، الذي لا يشكل التهديد الوحيد للدولة ، وبدلاً من ذلك لا تزال هناك مجموعة تقليدية من التهديدات ، بما فيها الجريمة العابرة للحدود الوطنية والأسلحة غير المرخصة ، فضلاً عن الملف الأمني الذي يشمل تغير المناخ ، والفقر ، والمياه ، والطاقة ، والأمن الغذائي ، والفشل التكنولوجي في الهياكل ، والبنية التحتية الحيوية ، التي تهدف إلى الأمن السياسي والنظام العام داخل النجف ، ومن ثم تأثيرها على أداء الأمن والنظام للدولة العراقية^(٢).

وفي هذا الصدد ، فإن معظم الدول قادرة على سن قوانين وتشريعات محظورة لصد كل المحاولات التي تستهدف الأمن السياسي القومي ، وخاصة تلك التي تستعمل الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات ، فمثلاً يؤكد قانون الجرائم المعلوماتية العراقي في المادة ٢١ (ثالثاً) والمادة ٢٢ (ثانياً) ب على عقوبة الحبس المؤبد وغرامات كبيرة على هؤلاء الذين سيجدهم مدانين ب اثاره النعرات المذهبية او الطائفية او الفتن او الاسائة الى سمعة البلاد او المساس باستقلال البلاد ووحدتها وسلامتها او مصالحها الاقتصادية او السياسية او العسكرية او الامنية العليا او نشر او اذاعة وقائع كاذبة او مظلمة بقصد اضعاف الثقة بالنظام المالي الالكتروني او الاوراق التجارية والمالية الالكترونية وما في حكمها او الاضرار بالاقتصاد الوطني والثقة المالية للدولة^(٣). ويفرض القانون كذلك الحبس والغرامة على كل من اعتدى على أي من القيم أو المبادئ الدينية أو الاخلاقية أو الاسرية أو الاجتماعية أو انشأ أو ادار أو ساعد على انشاء اية برامج أو معلومات أو صور أو افلام مخلة بالحياء أو الاداب العامة أو دعا أو روج لها^(٤).

1-Ajayi,E.F.G. , Challenges to enforcement of cyber- crimes laws and policy Vol . 6(1),In Journal of Internet ,and Information Systems ,August 2016,p2 .

2-Tim Legrand , National Security and Policy ,In :The Palgrave Handbook of National Security ,Palgrave. Macmillan , Springer Nature Switzerland AG, 2002,P56

^٢- قانون الجرائم المعلوماتية العراقي المقترح المادة ٦ (اولاً) ، ٣ (اولاً) ، ٦ (ثالثاً) لسنة ٢٠٢٠.

٤-المصدر نفسه المادة ٢١ (ثالثاً) ، ٢٢ (ثانياً) ب لسنة ٢٠٢٠.

هناك العديد من الدوافع والأهداف وراء ارتكاب جرائم الاختراق أو التخريب الإلكتروني ، أو سرقة البيانات الشخصية والمؤسسية وكذلك بيانات الضحية سواء كان فرداً أو مؤسسة ، قد يكون الدافع للتخريب سياسياً بين الدول المتحاربة ، إذ تحاول كل منهما الحصول على معلومات استراتيجية عن الأخرى ، أو قد تكون معلومات تجارية تديرها وكالة ما للسرقة التجارية أو تدمير المعلومات الحساسة من الوكالات التنافسية^(١). يهدف الأمن الإلكتروني إلى توفير الأمن ضد كافة الجرائم التي تستهدف بياناتهم وخصوصية هذه البيانات ، والقرصنة هي أحد الأعمال الإجرامية التي تحقق هدفاً ما عن طريق تغيير سرية المعلومات أو سلامتها ، أو عن طريق حذف المعلومات من شبكة المعلومات ، أن مخاطر القرصنة واضحة ، من خلال الوصول غير المصرح به إلى جهاز كمبيوتر أو شبكة معينة ، وأن جميع عمليات الاختراق أو محاولات الاختراق تتم من خلال البرامج المتوفرة على شبكة الإنترنت ، والتي يمكن أن يستعملها أي شخص يتمتع بخبرة فنية متوسطة لشن هجمات على أجهزة الآخرين ، ويعتبر هذا خطراً لأن الأهداف المباشرة مختلفة بالنسبة لهجوم الهاكر، وقد تكون المعلومات هدفاً مباشراً إذ يحاول الهاكر تغييرها أو حذف معلومات معينة ، قد يكون الجهاز هدفاً مباشراً بغض النظر عن المعلومات المخزنة عليه ، فيقوم المخترق بعملياته بهدف إبراز قدراته (الاختراقية) أو إثبات وجود نقاط ضعف في الجهاز المخترق^(٢). ومع تطور تكنولوجيا المعلومات ظهرت بوضوح الحاجة إلى إنشاء أنظمة تتحكم في مختلف أشكال المعاملات الإلكترونية ، وعلى الرغم من أن نطاق العمل الذي تم إنجازه في هذا المجال محدود ، إلا أن الجهات المكلفة بهذه المهام تعاني من بطئ وتيرة إنجازها ، ونظراً لكثرة الهيئات التمثيلية في لجنة الصياغة ، فضلاً عن العدد الكبير من الهيئات المرجعية التي تقوم بمراجعة الأنظمة واعتمادها ، فمن المهم إعداد الأنظمة اللازمة لتحقيق المصالح الفضلى لتكنولوجيا المعلومات وحماية العملاء من مخاطر المشاركة في هذه التقنيات^(٣).

^١ - موزة المزروعى ، الاختراقات الإلكترونية خطر كيف نواجهه ، مجلة آفاق الاقتصاد ، دولة الامارات العربية ، مج ١ ، ع ٩ ، سبتمبر ٢٠٠٢ ، ص ٥٤ .

^٢ - يوسف حسن يوسف ، جريمة بيع الاطفال والاتجار بالبشر ، مركز الكتاب الاكاديمي ، عمان ، الاردن ، ٢٠١٧ ، ص ٤٢ .

^٣ - عبد الرحمن بن عبدالله السند ، وسائل الارهاب الالكتروني حكمها في الاسلام وطرق مكافحتها ، وزارة الاوقاف السعودية ، السعودية ، (ب.ت) ، ص ٢٤ .

الفصل السادس

الاطار المنهجي للدراسة واجراءاته الميدانية

The methodological farm

تمهيد

المبحث الأول / نوع ومناهج الدراسة وفرضياتها

اولاً : نوع الدراسة

ثانياً : مناهج الدراسة

ثالثاً: الفرضيات

المبحث الثاني / عينة الدراسة ومجالاتها

اولاً : مجتمع الدراسة

ثانياً: عينة الدراسة

ثالثاً: مجالات الدراسة

المبحث الثالث / ادوات جمع البيانات والوسائل الاحصائية

اولاً : ادوات جمع البيانات

ثانياً: الوسائل الاحصائية



الإطار المنهجي للدراسة

The methodological framework of the study

التمهيد (Preamble)

يعد الإطار المنهجي للدراسة عنصراً مهماً في إعداد البحث وهو العمود الفقري الذي يعتمد عليه الباحث في تقديم دراسته بشكل فريد ومنسق يساعده على تحقيق أهدافه العلمية ويوضح مدى فهمه واستيعابه للموضوع ، يذاكر مشكلة البحث لأن كل بحث يتطلب أساليب يتبعها الباحث من أجل الحصول على نتائج مقبولة من وجهة نظر المعرفة والمنطق ، ليس بأساليب عشوائية في عملية البحث ، التي لا تؤدي لأضافات مفيدة الى الجانب العلمي او المجتمعي ، إذ تتضمن الخطوات والقواعد التي تفرض على الباحث تنفيذها ، وتحديد أبسط الأساليب والإجراءات لتحقيق أهدافه ويكون ذلك دليلاً يمكن استعماله تبعاً وفق الخطوات المكتوبة فيها ، والتي من خلالها يستطيع الباحثون تحديد التكلفة والوقت اللازم لإعداد دراستهم ، وسنتناول في هذا الفصل ما يأتي :

المبحث الأول : نوع ومناهج الدراسة وفرضياتها

المبحث الثاني : عينة الدراسة ومجالاتها

المبحث الثالث : ادوات جمع البيانات والوسائل الاحصائية

المبحث الأول

مناهج ونوع الدراسة

أولاً / نوع الدراسة (Study Type)

على الرغم من تعدد واختلاف تنوع البحوث العلمية في العلوم الانسانية والاجتماعية ، وانقسامها بين (النظري والتطبيقي) ، الا أن تلك البحوث صنفت وفق الآتي (١) :

١. البحوث الوصفية : (descriptive research)

يشمل هذا النوع من البحث دراسة الظواهر والمجموعات والمواقف ، ولا يتطلب وجود فرضيات مسبقة أو أسئلة مسبقة ، وهذا يعني أن مهمة الباحث في مثل هذه الدراسات هي في المقام الأول وصف الواقع من دون أفكار مسبقة ، لكن هذا لا يمنع الباحث من التركيز على جوانب معينة من موضوع البحث ، وتوضيحها بشكل هادف ، ولكن أهميته الأساسية هي وصف البيانات وتسجيلها ، كذلك من مجال الدراسة أو من السجلات والوثائق أو من الباحث. وفي الدراسات عامة يمكن استعمال إما الأساليب النوعية أو الكمية ، إذ إن الأساليب النوعية تصف الظواهر وتشرح خصائصها ، اما الأساليب الكمية فتستعمل الأعداد والجداول (٢) .

٢. البحوث الاستطلاعية أو البحوث الكشفية : (exploratory research)

تهدف بالتعرف على مشكلة محددة أو دراسة ظاهرة معينة لاكتشاف حقائق جديدة تعمل على تحديد ابعاد مشكلة البحث ، ويمكن أن تستهدف الاجابة عن التساؤلات المسبقة التي يضعها الباحث (٣) .

^١ - زكي جمعة ، المعرفة والبحث العلمي ، دار الفارابي ، بيروت ، لبنان ، ٢٠١٦ ، ص ٨٩-٩٠ .

^٢ - مدحت محمد ابو النصر ، مناهج البحث في الخدمة الاجتماعية ، المجموعة العربية للتدريب والنشر ، القاهرة ، مصر ، ٢٠١٧ ، ص ١١٨ .

^٣ - محمود حسين الوادي وعلي فلاح الزعبي ، أساليب البحث العلمي " مدخل منهجي تطبيقي " دار المنهل للنشر والتوزيع ، ٢٠١١ ، ص ٩٢ .

ولما ذكرنا أعلاه تعد دراستنا الحالية دراسة وصفية ميدانية ، لأنها اعتمدت الوصف الكيفي والكمي للظاهرة المبحوثة ، وهدف الباحث هو التعرف على خصائصها ومزاياها وتركيبها والعوامل المؤثرة فيها من (التأثيرات الاجتماعية والثقافية فضلاً عن تغيراتها السياسية).

ثانياً /مناهج الدراسة (study curricula)

يعرف المنهج بشكل عام بأنه " الترتيب الصائب للعملية العقلية والتي تعمل على كشف الحقيقة وبرهنتها^(١) ، " ولم يعد البحث الاجتماعي أمراً متروكاً للباحث ولا يعتمد فقط على قدرته الواسعة وموهبته العلمية بالاطلاع على الرغم من أهمية ذلك ، وإنما أصبح اصطلاح البحث العلمي يعني في حد ذاته التزام بمنهج معين ، وعلى هذا الأساس فان كلمة منهج البحث تعني فن التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار العديدة من اجل الكشف والبرهنة عن حقيقة مجهولة ، وتختلف مناهج البحث حسب طبيعة وميدان مشكلة موضوع البحث وإمكانيات الباحث المتاحة^(٢) .

وتعرف المنهجية : بانها الترتيب الصحيح لأنشطتنا العقلية من أجل اكتشاف الحقيقة وإثباتها^(٣) . ويرى أنتوني جندنز (A.Giddens) أن المناهج تتميز كل واحدة بعدد من المحددات والقيود لذلك فإن أغلب الباحثين يجمع بين منهجين أو أكثر لأجل التحقق من صحة المعلومات^(٤) . لذا لا يمكن لأي دراسة أن تكون كاملة ومنظمة ومعترف بها من دون استعمال منهج علمي ، وعليه فقد استعمل الباحث (المنهج الوصفي ، ومنهج المسح الاجتماعي) في هذه الدراسة .

١. المنهج الوصفي: (Descriptive Research)

يعرف على أنه أسلوب التحليل الذي يركز حول الحصول على معلومات دقيقة وكافية لظاهرة ما ، أو موضوع معين لفترات معروفة بغية الحصول على نتائج علمية ، والتي يتم بعد ذلك تفسيرها بطريقة موضوعية تتفق مع البيانات الفعلية ، كما أنها طريقة لوصف الموضوع

^١ - كوهين لويس و لوراس مانينون ، مناهج البحث في العلوم الاجتماعية والتربوية ، ترجمة : وليم تامر خردس وكوثر حسين ، الدار العربية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، مصر ، ٢٠١١ ، ص٢٣ .

^٢ - علي غربي ، ابجديات المنهجية في كتابة الرسائل الجامعية ، مطبعة cirta copy ، قسنطينة، جزائر ، ٢٠٠٦ ، ص٧١ .

^٣ - عبود عبدالله العسكري ، منهجية البحث العلمي في العلوم الانسانية ، ط٢ ، دار النمير ، دمشق ، ٢٠٠٤ ، ص١ .

^٤ - جود وليام و بولك ك . هت ، مناهج في البحث الاجتماعي ترجمة أبو نجا محمد العمري ، المكتب الجامعي الحديث الاسكندرية ، مصر ، ٢٠٠٩ ، ص٦٦ .

المراد دراسته بشكل منهجي وعلمي وتصوير النتائج التي تم الحصول عليها بشكل رقمي ويمكن تفسيره والتعبير عنه^(١). ويتضمن المنهج الوصفي دراسة المشكلات المتعلقة بالمجالين الإنساني والاجتماعي ودراسة أي ظاهرة طبيعية ، إذ يقوم الباحث بجمع معلومات دقيقة عن الظاهرة^(٢). ولا يقتصر البحث الوصفي على وصف الظواهر، بل يتجاوز ذلك إلى التحليل والشرح والمقارنة والتقييم للوصول إلى تقييمات ذات معنى ، ولا يختزل على التنبؤ بالمستقبل ، بل دراسة الحاضر وإدراكه والإشارة إلى الماضي كي تزداد تبصراً بالحاضر^(٣). وقد استعمل الباحث هذا الأسلوب لتقديم وصف علمي دقيق وربط الجوانب المختلفة المتعلقة بموضوع الدراسة ، واستعمال الوسائل المعبرة كميّاً وكيفياً لتوضيح هذا الوصف بشكل أكثر دقة.

٢. منهج المسح الاجتماعي : (Social Survey)

هذه الطريقة مناسبة للدراسات التي تبحث عن إجابات للأسئلة المعدة مسبقاً من خلال نماذج المقابلات أو الاستبيانات أو أدلة الملاحظة ، مما قد يؤدي إلى فقدان كمية كبيرة من المعلومات التي لا يمكننا تعلمها من خلال هذه الأدوات ، ويعرف منهج المسح الاجتماعي هو أسلوب يتضمن دراسة الوقائع والأحداث بحيث يمكن جمع بيانات كمية عن المجتمع حول هذه الوقائع والأحداث ، ويمتد ذلك ليشمل مختلف القضايا الأسرية والاجتماعية والتربوية والاقتصادية والسياسية والدينية ، والفئات والطبقات الاجتماعية ، بهدف توفير المعلومات التي يمكن الاستفادة منها في تحقيق التخطيط والتنمية والإصلاح الاجتماعي^(٤). ويعتبر هذا المنهج من مناهج جمع البيانات يتم عن طريق طرح مجموعة من الاسئلة الخاصة بالمشكلة شفوياً للمبحوثين ، ويتم استعمال الاستبيان والمقابلة للحصول على المعلومات من المبحوثين ، ويستعمل مصطلحات المسح الاجتماعي والمسح الميداني والبحوث المسحية بصيغة ترادفيه^(٥). كما عرّفت طريقة المسح الاجتماعي بأنها تختص بجمع البيانات من التقارير، أو الجداول الكمية ، أو كليهما. ويعتمد المسح العلمي على أساليب وأدوات مختلفة وأهم أدواته هي القوائم التكرارية ، وقوائم الشطب ، والتقارير الوصفية التي يكتبها الملاحظون عن الظواهر التي يسجلونها ، وتعتمد

١- رجاء وحيد دويدري ، البحث العلمي اساسياته النظرية وممارسته العلمية ، دار الفكر للنشر والتوزيع ، دمشق ، سوريا ، ٢٠٠٠، ص ١٨٣ .

٢- حسن عثمان ، منهج البحث التاريخي ، دار المعارف للنشر والتوزيع ، القاهرة ، مصر ، ٢٠٠٥، ص ٢٠ .

٣- رحيم يونس كرو العزاوي ، مقدمة في منهج البحث العلمي ، دار دجلة للنشر ، عمان ، الاردن ، ٢٠٠٨، ص ٩٧ .

٤- مدحت محمد أبو النصر ، مصدر سابق ، ٢٠١٧، ص ١٤٠ .

٥- انتوني غندز ، علم الاجتماع ، ترجمة فايز الصياغ ، ط٤، المنظمة العربية للترجمة ، مؤسسة ترجمان ، بيروت ، لبنان ، ٢٠٠٥، ص ٦٩٧ .

البحوث والدراسات المسحية أيضاً على الوثائق والاستبيانات والمقابلة^(١). ويمتاز هذا المنهج بأنه يسمح بالحصول على البيانات المطلوبة لمتغيرات الدراسة ، كما يعتبر استراتيجية مناسبة للحصول على البيانات ويعتمد عليها علمياً في مجتمعات كبيرة نسبياً^(٢). ويقسم المسح الاجتماعي الى عدة أنواع منها:

أ. **المسح بالعينة:** ويقصد به الاكتفاء بعدد محدد من افراد المجتمع الذين يتم اختيارهم لغرض تمثيل عينة المجتمع المراد دراسته .

ب. **المسح الشاملة:** ويقصد بها دراسة الجمهور بأكمله اي مجتمع الدراسة كاملاً . وقد استعمل الباحث طريقة المسح بالعينة وبفي هذا النوع غرض الدراسة ، وقد راعى الباحث عند استعمال هذا المنهج ، المبادئ الاساسية التي يستند عليها المسح الاجتماعي من حيث التعرف على النتائج التي اظهرها المسح سواء كانت نتائج مرغوبة او غير مرغوبة ، كما حرص الباحث على ضرورة عدم اخفاء المعلومات غير المرغوبة ، بل عرض الحقائق كاملة سواء كانت إيجابية او سلبية^(٣).

ثالثاً/ الفرضيات (Hypotheses)

أن الفروض هي اجابات مؤقتة لا يمكن اثباتها الا بعد اختبارها تجريبياً ، عندما يقترح الباحث فرضية فإنه ، لا يعرف إذا كان سيتم التحقق منها ام لا ، وبتنشأ الفرضية اولاً ثم يتم بعدها اختيار وفي حالة رفضها ، تنتقل الى فرضية اخرى وفي حال قبولها تدخل مجال المعرفة العلمية^(٤) . وتساعد في قياس متغيرين أو علاقة بين متغيرين ، فضلاً عن أن الفرضية تعبر عن تخمين بوجود علاقة بين متغيرين ، ولم يتم إثبات صحتها^(٥) . والفرضية هي تخمين أولي واستنتاج يتم صياغته أو اعتماده بشكل مؤقت من قبل الباحث من أجل إيجاد العلاقة بين الظواهر أو الحقائق والبيانات وتتمثل وظيفة الفرضية في توجيه البحث الذي يجريه^(٦). ويشترط في اقتراح الفرضية أن تكون واضحة وموجزة ومتناسقة مع جوانب سؤال البحث ومجاله ، كما

^١ - فؤاد البهي السيد، سعد عبد الرحمن ، علم النفس الاجتماعي رؤية معاصرة ، ط٩، دار الفكر العربي، القاهرة ، مصر ، ١٩٩٩ ، ص٣٢٩ .

^٢ - مدحت أبو النصر ، قواعد ومراحل البحث العلمي ، مجموعة النيل العربية ، مصر ، ٢٠٠٤ ، ص١٣٦ .

^٣ - نازك حامد علي صالح ، مشاريع الدعم الذاتي ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ٢٠٠٥ ، ص٦١ .

^٤ - شافا فرانكفورت و دافيد ناشمياز ، طرائق البحث في العلوم الاجتماعية ، ترجمة : ليلي الطويل ، بترا للنشر والتوزيع ، دمشق ، سوريا ، ٢٠٠٤ ، ص١١٣ .

^٥ - محمود عرفان سرحان ، مناهج البحث في الخدمة الاجتماعية (رؤية معاصرة) ، دار الكتب الجامعية اللبنانية ، الامارات العربية المتحدة ٢٠١٥ ، ص٦٤ .

^٦ - سالم محمود عبود، الاتجاهات الحديثة في اصول البحث العلمي، ط٤، المكتبة الوطنية، بغداد، العراق، ٢٠١٧، ص٣٤ .

يشترط أن تكون بعيدة عن آراء الباحث الشخصية وأحكامه الذاتية من أجل دراسة النتائج . كما أن الفرضيات صحيحة وتتمثل بصدد الظاهرة قيد الدراسة ^(١). وعليه تم تحديد مجموعة من الفرضيات لغرض اختبارها في الجانب الميداني ، للتأكد من صحتها أو رفضها وكما يلي :

- (١) الفرضية الاولى : هل توجد علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين التقدم التقني وانتشار الجريمة المنظمة .
- (٢) الفرضية الثانية : هل توجد علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين الفقر وانتشار الجريمة المنظمة .
- (٣) الفرضية الثالثة : هل توجد علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين الطائفية والولاءات الفرعية والتعايش السلمي .
- (٤) الفرضية الرابعة : هل توجد علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين الجريمة المنظمة وسيادة الدولة والقانون .
- (٥) الفرضية الخامسة : هل توجد علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين دور الاسرة والتعايش السلمي .
- (٦) الفرضية السادسة : هل توجد علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين ضعف دور المدرسة والتعايش السلمي .
- (٧) الفرضية السابعة : هل توجد علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين بيئة العراق والتعايش السلمي .
- (٨) الفرضية الثامنة : هل توجد علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين ازمة المواطنة والتعايش السلمي .

^١ - محمد محمود الجوهري ، اسس البحث الاجتماعي، دار المسيرة للطباعة والنشر ، الاردن ، ٢٠٠٩ ، ص ١١٠ .

المبحث الثاني

مجتمع وعينة الدراسة ومجالاتها

أولاً: مجتمع الدراسة (Study Community)

أنّ دراستي الميدانية في مدينة النجف الاشرف وهي احدى ابرز مدن العراق ومركز محافظة النجف ، تقع مدينة النجف الاشرف فلكياً عند تقاطع خط الطول (٤٤,٤٤) شرقاً ، ودائرة العرض (٣١,٧٩) شمالاً ، ضمن منطقة الفرات الاوسط في العراق وتبعد عن بغداد عاصمة العراق ١٦١ كم ، وهي أحد المدن المهمة في العراق لوجود مرقد الامام علي بن ابي طالب (عليه السلام) أول الائمة عند الشيعة ورابع الخلفاء الراشدين عند السنة ، والنجف مركزاً للحوزة العلمية الشيعية في العراق ، ويرجع تاريخ مدينة النجف الاشرف الى العصر الجاهلي ، إذ كانت مركزاً للأديرة المسيحية ، وحسب النصوص القديمة التي تنص على أن النجف قديماً تعود الى عصر ما قبل الميلاد ، وأن الملك البابلي نبوخذ نصر (٥٣٩ - ٦٢٦ ق.م) ، قد بنى حيراً على النجف وحصنه ، وبعد تأسيس دولة الماندر في الحيرة اصبحت النجف متنزهاً لملوكهم^(١) . وبعد معركة القادسية عام (١٥ - ٦٢٨م) خضعت للحكم الاسلامي ، وقد اصبحت ضمن الاراضي التي تم فتحها بأيدي المسلمين ، وتم بناء الكوفة في عام (١٧هـ) ، واستمرت على أنها ولاية من الولايات المهمة للدول الاسلامي حتى عام (٣٦هـ) ، إذ قدم اليها الامام علي بن أبي طالب (عليه السلام) وأقام بها ، ووضحت الكوفة عاصمة للخلافة الاسلامية لمدة اربع سنوات^(٢). وفي الحادي والعشرين من رمضان لعام (٤٠هـ - ٦٦٠م) أستشهد الامام علي ، مما أكسبها خصوصيتها بصفتها مدينة دينية^(٣) . أن لمدينة النجف الاشرف العديد من الاسماء (النجف ، النجاف ، النجفة) ، ولكن أكثرها شيوع النجف ، وهي تسميه عربية ، يقصد بها الارض المرتفعة ، التي تشبه المسناة وتصد الماء المسيل أن يعلو ظهرها ، وهناك قول اخر هو أن النجف كان ساحل بحر متصل بشط العرب ، وكان يسمى بحر "النّي" ولمّا جف البحر قيل "

^١ - حسين علي حسن الحكيم، لمحات من تاريخ مدينة النجف، غرفة تجارة النجف، مطبعة القضاء، ب ت ،ص٩٥.

^٢ - موقع الالكتروني وقت دخول الموقع العاشرة مساءً ليوم الجمعة ٢٠٢٤/٥/٣ <https://ar.wikipedia.org/wiki/>

^٣ - جعفر محبوب، محافظة النجف بين الماضي والحاضر، مطبعة واوفسيت عشتار، بغداد، العراق، ١٩٨٧، ص٣٧-٣٩.

النّيّ جف " ثم دمجت الكلمتان وسقطت الياء فصار الاسم (النجف)^(١) ، والنجاف تعني البروز والارتفاع ، والشئ الملاحظ عليها أنه تغلب على شكل الاستطالة دون الاستدارة^(٢).

ومن اهم المعالم التاريخية والحضارية في النجف الاشرف ^(٣) :

اولاً / مقبرة وادي السلام : وهي واحد من أكبر مقابر المسلمين الشيعة في العالم ، وقد ادرجت ضمن قائمة التراث العالمي ، وحظيت هذه المقبرة بشهرة واسعة بسبب الاحاديث والروايات التي رويت بفضلها ، مما جعل الشيعة يتشرفون هذه المقبرة مثواهم الاخير ، وكون مجاورتها لمرقد الامام علي بن ابي طالب (عليه السلام) منحها هذه المكانة الكبيرة والمهمة.

ثانياً / مسجد الكوفة : هو أحد اهم مساجد العراق الاثرية والتاريخية واقدم واشهر مسجد في العراق ، تم بناءه بعد الفتح الاسلامي للعراق عام (٧٣٩م) ، ويمتاز المسجد بقسدية كبيرة عند المسلمين الشيعة بسبب احتضانه العديد من المرقد المقدسة ، واشهرها مرقد (مسلم بن عقيل و هاني بن عروة والمختار الثقفي) .

ثالثاً / مسجد السهلة : أحد أكبر المساجد التي شيدت بالكوفة خلال القرن الهجري الاول ، التي ما زال أثرها وذكرها خالداً الى الوقت الحالي ، وقد بنى بني زعفر المسجد ، وهؤلاء بطنٌ من الأنصار الذين نزلوا الكوفة ، وعرف اولاً ب(مسجد بني زعفر) ، ثم عرف ب (مسجد السهلة) وهي التسمية المتداولة حالياً .

رابعاً / بحر النجف : هو أحد معالم مدينة النجف ، واسم من اسماء مدينة النجف ، ويعتبر بحر النجف من اهم الظواهر ، وهو عبارة عن خط انكساري حدث بحركة انكسارية في قشرة الارض مما يدل على الشكل الطولي للحافات الشرقية المرتفعة .

خامساً / قصر النعمان بن المنذر : من المعالم التاريخية المهمة يعتبر من القصور التي تعود لمملكة الحيرة القديمة ودولة المناذرة التي كان لها شان كبير في التاريخ العربي ما قبل الاسلام ، وقد بقيت أثارها شاخصة تساير احداث التاريخ .

^١ - جمال بابان ، اصول اسماء المدن والمواقع العراقية ، ج١ ، مطبعة الاجيال ، بغداد ، ١٩٨٩ ، ص ٣٠٠ .

^٢ - اكرم البستاني واخرون ، المنجد في اللغة ، ط٢٣ ، المطبعة الكاثوليكية ، بيروت ، لبنان ، ١٩٧٣ ، ص ٧٩٢ .

^٣ - النجف مدينة عراقية ، الموقع الالكتروني ، وقت الدخول الواحدة ظهراً ليوم السبت ٢٠٢٤/٥/١١ .

سادساً / متحف التراث النجفي : يعتبر من المباني التراثية القديمة في مدينة النجف إذ تم بناؤه سنة (١٨٩٩م) ، وتم استعماله كمقر للحكومات المحلية لمدينة النجف من (١٩١٥-١٩١٧) ، وتبلغ مساحته حوالي (١٧٠٠ متر مربع) ، ويتكون من طابقين في الطابق الاول يوجد فيه كل ما يخص التراث النجفي ، اما الطابق الثاني يخص الوثائق المهمة لثورة العشرين ، وإن محافظة النجف تحيط بها من الشمال محافظتي كربلاء وبابل ، ومن الشرق محافظتي الديوانية والسماوة ، ومن الغرب محافظة الانبار ، اما من جهة الجنوب تحد بها الحدود الدولية للمملكة العربية السعودية كما في الشكل (١) .

شكل رقم (١) خارطة محافظة النجف



ثانياً: عينة الدراسة (Study Sample)

تشير العينة إلى مجموعة الوحدات المستخرجة من مجتمع البحث و يتم اختبارها والتحقق منها بناءً على خصائص مجتمع البحث على أساس أن الباحث لا يمكنه التحقق بشكل موضوعي من مجتمع البحث بأكمله^(١). و "العينة هي جزء من المجتمع يشبه سمات السكان الأصليين ويمثلهم جميعاً قدر الإمكان ، ويتم إجراء بحث عليها لتحديد صفات السكان الأصليين ومن الممكن استقراء التعميمات. وهذه العينة قصدية تمثل مجموعة من المجتمع الأصلي بشكل دقيق وعلمي"^(٢) ، والغرض من اختيار عينة الدراسة الحصول على بيانات ومعلومات عن مجتمع الدراسة ، ويمكن تعريف العينة بأنها عملية اختيار مجموعة من الأفراد ليتم تضمينهم في الدراسة ، ولذلك يجب أن يكون هؤلاء الأفراد ممثلين للمجموعة كبيرة من المجتمع ، تعتبر العينات أحد الموضوعات الأساسية للبحث الاجتماعي ، وذلك لأن استعمال العينات يوفر الوقت والجهد والمال^(٣).

ثالثاً / تحديد حجم العينة : (Sample Volume)

شملت عينة الدراسة كل من السيد قاضي الجريمة المنظمة في رئاسة محكمة استئناف النجف الاشراف عدد (١) ، و ضباط مديرية مكافحة الجريمة المنظمة وعددهم (٢٧) ، ومحامين من نقابة المحامين فرع النجف وعددهم (٢٨٤) ، وبذلك يكون حجم عينة الدراسة (٣١٢) مبحوثاً.

رابعاً : مجالات الدراسة (Fields of Study)

لإجراء أي بحث ميداني في مجال العلوم الاجتماعية ، وخاصة علم الاجتماع ، لا بد من توضيح المجال المعني بعناية تامة ، من خلال تحديد المكان والزمان وعلى من يتم إجراؤه ، وخاصة بين السكان ، ونظراً للعوامل التي تدخل في أبحاث العلوم الاجتماعية التي تتغير بمرور الوقت ، فإن تحديد المجال مهم لأنه يضيف المصداقية للبحث ، ويجعله أكثر تعبيراً وشرعيةً ، ويحتوي على عنصر التاريخ. ولإزالة أي غموض أو سوء فهم قد يؤثر على النتائج ، إذ يصعب

^١ - سعيد سبعون وحفصة جرادي ، الدليل المنهجي في اعداد المذكرات والرسائل الجامعية في علم الاجتماع ، دار القصة للنشر ، الجزائر ، ٢٠١٢ ، ص١٣٥.

^٢ - مهدي محمد القصاص ، مبادئ الاحصاء والقياس الاجتماعي ، مكتبة المراجع ، القاهرة ، مصر ، ٢٠٠٧ ، ص٧٨.

^٣ - زينب صالح الاشوح ، طرق وأساليب البحث العلمي واهم ركائزه ، المجموعة العربية للتدريب والنشر ، القاهرة ، مصر ، ٢٠١٤ ، ص٨٦.

تعميم العلوم الاجتماعية بشكل واسع وشامل ، لان مجال الدراسة عادة ما يكون سكان الدولة بأكملها ، وهنا يمكن أن يقتصر على فئات عمرية محددة أو معايير أخرى ، ويمكن أيضاً أن يكون المجال أكثر تركيزاً ، ليس فقط من خلال تحديد الأهداف الرئيسية ولكن أيضاً من خلال الممارسة الاجتماعية. ولذلك يجب اختيار المناطق بعناية ⁽¹⁾ . وتتجلى دراستنا الحالية في ثلاثة مجالات وكما يلي:

١. **المجال المكاني:** يقصد به المنطقة التي تتم فيها اجراءات البحث الميداني ، وقد اجريت هذه الدراسة في مدينة النجف الاشرف .

٢. **المجال الزمني :** ويقصد به الفترة الزمنية التي يحتاجها الباحث في المجال الميداني لجمع بياناته ولا يقصد به الوقت الذي سيحتاجه الباحث لإكمال دراسته التي تستمر لعدة سنوات. إذ استغرق الباحث فترة وجيزة في هذا المجال لجمع البيانات امتدت من تاريخ ١٥ / ٥ / ٢٠٢٤ الى ٥ / ١٠ / ٢٠٢٤ .

٣. **المجال البشري :** وهو يمثل مجال الدراسة الإنسانية وعدد المشاركين في البحث ، والمجتمع الأصلي للبحث العلمي وحجم العينة التي يتم اختيارها لتوضيح التطبيقات الفعلية للدراسة على ارض الواقع وجمع البيانات الموضوعية والواقعية ، ويؤخذ في الاعتبار جميع المفردات أو الوحدات التي يتم أخذها في المقابلة ⁽²⁾ . وتم اختيار المجال البشري في دراستي هذه كل من قاضي مكافحة الجريمة المنظمة في رئاسة محكمة استئناف النجف الاشرف ، وضباط مديرية مكافحة الجريمة المنظمة ومحامين من نقابة المحامين فرع النجف .

1- Marion Selz et Florence Maillachonk ,Les raisonnements Statistiques en sociologie , PUF presses , universitaires de France ,Paris 2009,p160

٢- علي غربي ، مصدر سابق ، ص ١٣١ .

المبحث الثالث

أدوات جمع البيانات والوسائل الإحصائية

أولاً : أدوات جمع البيانات (Study Tools)

هي مجموعة من الوسائل والأساليب والتقنيات المختلفة المستعملة للحصول على المعلومات والبيانات المطلوبة لإنجاز الدراسة ، وإذا تنوعت أدوات البحث فإن طبيعة الموضوع أو السؤال هي التي تحدد حجم البحث وجودته ونتائجه. كما أن طبيعة أدوات البحث التي يجب على الباحث استعمالها لإنجاز عمله ، وبراعة الباحث تلعب دوراً مهماً في تحديد كيفية استعمال أدوات البحث العلمي^(١).

قد يستعمل الباحثون أكثر من طريقة أو أداة لجمع معلومات حول سؤال البحث أو الإجابة على الأسئلة أو اختبار الفرضيات. كما يجب على الباحثين اختيار الأساليب المناسبة لبحثهم أو دراستهم مسبقاً والتعرف على الأساليب أو الأدوات وطرق جمع المعلومات للبحث العلمي المختلفة ، ومن هذا المنطلق فقد استعملت في هذه الدراسة أداة الاستبانة:

الاستبانة (Questionnaire)

هي إحدى طرق الحصول على المعلومات من المبحوثين عبر أسئلة مكتوبة يطرحها الباحث نفسه وتركز على فهم الآراء العامة أو الخاصة أو الموافقات أو الأحكام القيمية ، أو الحقائق والظواهر الاجتماعية أو الدوافع التي يتم تقديمها ، وتكون بسيطة ومفهومة من دون الحاجة إلى مصطلحات علمية ، وتجنب التكرار ، واختيار الجمل المختصرة والتي تحتوي على عدد محدود من الأفكار المرتبطة بها في وقت واحد^(٢) . فيمكن تعبئة الاستبيان بعدة طرق مثل (الالكترونية أو البريدية) ويمكن للباحث أن يحمله بنفسه ويكمله بحضوره لتسجيل ملاحظاته والإجابة على أسئلة المبحوثين إن وجدت ، وهذا هو الأسلوب الامثل والأفضل ، لأن بعض

١- ماثيو جيدير ترجمة ملكة أبيض ، منهجية البحث ، دليل الباحث المبتدئ في موضوعات البحث و رسائل الماجستير والكتوراه ، ٢٠١٥ ، ص ٢٨ .
٢- معن خليل عمر ، مناهج البحث في علم الاجتماع ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، مصر ، ٢٠٠٤ ، ص ٢٤٢ .

المبحوثين يتوسعون في الإجابات والمناقشات والأسئلة مما يدفع الباحث إلى أمور غافل عنها وكذلك يتدارك الثغرات أن وجدت^(١).

وقد مرّ الاستبيان بمراحل لغرض الوصول الى صيغة النهائية ويمكن توضيح المراحل بالاتي :

المرحلة الاولى أعداد الاستبيان : وقام الباحث بتصميم الاستبيان بعد الاطلاع على العديد من الدراسات النظرية المتعلقة بموضوع البحث والدراسات القريبة من الدراسة مع الإفادة من الجوانب النظرية في صياغة فقرات أسئلة الاستبيان بالشكل الأولي ، وبعد التشاور مع الاستاذ المشرف تم صياغة وطرح الأسئلة بشكل أكثر دقة وموضوعية وعلمية وتعيين محكمين متعددين للتأكد من صحة الاستبيان لوضعه النهائي.

المرحلة الثانية: اختبار صدق الاستبيان: يعتبر الصدق من أهم شروط اختيار شكل الاستبيان ، ويجتهد الباحث في اختيار الأسئلة بدقة لضمان نجاح فقرات الاستبيان ، وهذا يوضح أهمية الصدق في قياس وتحديد قيمة الاستبيان ، فيصبح الشكل ومضمونه واضحين^(٢). ويمكن قياس صحة الاستبيان من خلال عرض الاستبيان على عدد من الخبراء ، وإبداء آرائهم وملاحظتهم حول مدى شمولية وكفاية مختلف فقرات ومحاوّر الاستبيان وإجراء التعديلات الموضحة ، والتي يمكن للباحث الاعتماد عليها من الخبراء والمختصين^(٣). وصدق الاستبيان على درجة تبلغ (٩٢%) ، وهذا يدل على ترابط عالي في صدق الاستبيان.

١. عمار بو حوش و محمد محمود الذنبيات ، مناهج البحث العلمي وطرق اعداد البحوث ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، ١٩٩٥ ، ص٣٩.

٢. ناهدة عبد زيد الدليمي ، أسس وقواعد البحث العلمي ، دار الصفاء ، عمان ، الاردن ، ٢٠١٦ ، ص١٦٣.

٣. وائل عبد الرحمن التل واخرون ، البحث العلمي في العلوم النفسية والاجتماعية ، ط٢ ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان، الاردن ٢٠٠٧، ص٦٧.

جدول رقم (١) يوضح صدق الخبراء

ت	أسماء الخبراء	مكان عمل الخبير	عدد الاسئلة	الاسئلة المقبولة	الاسئلة التي تم تعديلها	درجة الاستبيان	النسبة المئوية
١	أ. د بسمة رحمن عودة	جامعة القادسية / كلية الأدب قسم علم الاجتماع	٤٤	٣٨	٦	٨٦	
٢	أ.د. ظاهر محسن هاني	جامعة بابل/كلية الاداب قسم علم الاجتماع	٤٤	٤٢	٢	٩٥	
٣	أ.م. د حاتم راشد علي	جامعة القادسية / كلية الأدب قسم علم الاجتماع	٤٤	٤٣	١	٩٧	
٤	أ. م. د مؤيد فاهم محسن	جامعة القادسية / كلية الأدب قسم علم الاجتماع	٤٤	٤٢	٢	٩٥	
٥	أ.م. د جاسم محمد حمزة	جامعة القادسية / كلية الأدب قسم علم الاجتماع	٤٤	٣٨	٦	٨٦	
٦	أ. م. د انس عباس عزوان	جامعة بابل/كلية الاداب قسم علم الاجتماع	٤٤	٤١	٣	٩٣	
٧	أ.م.د شذى نجاح بلاش	جامعة القادسية / كلية الأدب قسم علم الاجتماع	٤٤	٤١	٣	٩٣	
	صدق الخبراء						٩٢%

المرحلة الثالثة: اختبار ثبات الاستبيان : تعني الموثوقية ومنح نفس الدرجة لنفس الأشخاص عند إجراء استبيان أو مقابلة بشكل متكرر على المبحوثين ، فان الأسئلة الواضحة والعميقة والشاملة تنتج نفس النتائج عند استعمالها عدة مرات لقياس نفس الشيء^(١) . ومن أجل اختبار ثبات استمارة الاستبيان قبل توزيعها على كل وحدة عينة ، فقد استعمل الباحث أسلوب (إعادة الاختبار) لاختبار جزء من استمارة الاستبيان في أوقات مختلفة وفق نفس الإجراء القياسي ، وبالتالي تم الحصول على البيانات اذ تم توزيع عينة الدراسة على (١٠) افراد من مجتمع الدراسة ، وأعطى لكل مبحوث في العينة رمز تسلسلي من (١ الى ١٠) للإجابة باختبارين (نعم ، لا)

(١) معن خليل عمر ،مصدر سابق ،ص٧٦.

على أسئلة مختلفة في فقرات الاستبيان ومجموعة من الاختبارات الأخرى. وتم إعادة توزيع الاستبيان على نفس العينة بعد مضي (١٠) أيام ، استعمل أفراد العينة نفس التدوين في تطبيقهم الأخير وبعد موازنة وتحليل الاختبارين باستعمال المقياس الإحصائي (معامل ارتباط سبيرمان) ، تبين أن إجابات أفراد العينة في الاختبارين الأول والثاني هناك اختلاف طفيف جداً ، ويظهر في الاستبيان درجة معينة من معامل الارتباط ، مما يدل على وجود ارتباط ايجابي مرتفع بين الاختبارين ، كما أن الاستبيان يتميز بخصائص الدقة والثبات.

المرحلة الرابعة : تصميم الاستبيان بصيغته النهائية

بعد التأكد من صدق الاستبيان وثباته تمت الصياغة النهائية لاستمارة الاستبيان والتي تضمنت (٤٤) سؤالاً ، مقسم بين (٨) اسئلة للبيانات الاولية ، و(٣٦) سؤالاً للبيانات الخاصة بالظاهرة المدروسة ، والتي تضمنت (٦محاور) ، وحرص الباحث توخي الدقة والموضوعية في صياغة الاسئلة قدر الامكان .

المرحلة الخامسة : توزيع استمارة الاستبيان :

اعتمد الباحث في هذه المرحلة على توزيع الاستبيان الورقي على المبحوثين وهم قاضي الجريمة المنظمة ، وضباط مكافحة الجريمة المنظمة والمحامين ، من أجل جمع البيانات المطلوبة في الدراسة ، اذ وزعت ورقة الاستبيان على مجتمع الدراسة والبالغ (٣١٢) مبحوثاً .

ثانياً: تبويب البيانات الاحصائية

(١) **التدقيق (Editing)** : بعد أن أتم الباحث جمع معلومات وبيانات دراسته من خلال اداة الاستبيان والتي تم ذكرها سابقاً ، تبدأ بعدها مرحلة مراجعة وتدقيق البيانات والمعلومات التي تم جمعها من أفراد العينة مراجعة علمية دقيقة ، من أجل تلافي الاخطاء والقصور والتأكد من اجابات المبحوثين على اسئلة استمارة الاستبيان .

(٢) **التفريغ والترميز (Coding)** : بعد اكمال مرحلة التدقيق ، تأتي مرحلة تفريغ وترميز البيانات ، وهي عملية تحويل اجابات المبحوثين الى ارقام حتى يتم وضعها في جداول احصائية ، بعد جمعها واحصائها .

٣) تكوين الجداول الاحصائية : بعد الانتهاء من التفرغ وترميز البيانات ، واستخراج النسب والارقام يتم وضعها في جداول احصائية ، أذ يعتمد الجدول على عرض الادلة والنتائج التي توصل لها الباحث ، وتكون الجداول على نوعين هما : الجداول البسيطة ، والجداول المركبة ، ثم يتم معالجتها وتحليلها واستخراج النتائج الاحصائية .

ثالثا:الوسائل الاحصائية

بعد إجراء مجموعة من الخطوات ، بدءاً من التدقيق وانتهاءً بتبويب البيانات إذ أصبحت جاهزة لتطبيق الوسائل الإحصائية ، إذ أُجريت معالجة إحصائية البيانات وأدخلت إلى الحاسبة الإلكترونية لغرض معالجتها إحصائياً بواسطة البرنامج الإحصائي (Spss) وهو أحد البرامج الإحصائية التي تسمح بتخزين البيانات والقيام بالعمليات الإحصائية والتحليلات وأنشاء الرسوم البيانية لهذه البيانات ، فالعديد من المهتمين في ميادين العلوم المختلفة يقومون بأجراء التحليلات الإحصائية لبياناتهم المختلفة وأنه من الصعوبة القيام بهذه التحليلات بالطرائق اليدوية خاصةً إذا كان حجم البيانات كبيراً ، ومع تطور أجهزة الحاسوب صمم برنامج (Spss) الخاص بالتحليلات الإحصائية^(١).

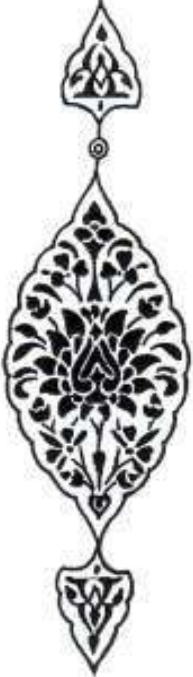
^١ - عبدالله بن عمر النجار ، استخدام حزمة البرنامج (spss) في تحليل البيانات ، مؤسس شبكة البيانات ، الرياض ، السعودية ، ٢٠٠٣ ، ص٥٧.

الفصل السابع

عرض وتحليل البيانات

المبحث الأول : عرض وتحليل البيانات الأولية

المبحث الثاني : عرض وتحليل بيانات الظاهرة المدروسة



التمهيد

يعد عرض وتحليل البيانات من المهام الرئيسية التي يجب على الباحث القيام بها في الدراسة الميدانية , إذ لا يمكن للدراسة أن تحقق أهدافها دون القيام بهذه المهمة ، ويحاول الباحث في هذا الفصل عرض وتحليل بيانات الدراسة في مجموعة من المباحث موزعة على عدد المحاور التي اعتمدت عليها, إذ يتكون هذا الفصل من مبحثين ، المبحث الأول بعنوان عرض تحليل وتفسير جداول خصائص عينة الدراسة والمبحث الثاني بعنوان عرض تحليل وتفسير الجداول وفقاً لمحاور الاستبانة .

المبحث الأول

عرض وتحليل وتفسير جداول خصائص عينة الدراسة

إن عملية التعرف على البيانات الديموغرافية (الفردية والاجتماعية والاقتصادية والتربوية) لأفراد عينة البحث تشكل مدخلا أساسيا لفهم عملية التحليل الإحصائي لاستجابات المبحوثين. لذلك تم التطرق في هذا الفصل الى البيانات الفردية والاجتماعية والاقتصادية والتربوية لأفراد عينة البحث وتم تحليلها بالاعتماد على التكرارات والنسب المئوية واختبار مربع كاي. وبناء على ما تقدم يتضمن الفصل الحالي تحليل للبيانات الديموغرافية لعينة الدراسة والتي تشمل:

تحليل البيانات الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة

ان عملية التعرف على البيانات الديموغرافية (الفردية والاجتماعية والاقتصادية والتربوية) لأفراد عينة البحث تشكل مدخلا أساسيا لفهم عملية التحليل الإحصائي لاستجابات المبحوثين. لذلك تم التطرق في هذا الفصل الى البيانات الفردية والاجتماعية والاقتصادية والتربوية لأفراد عينة البحث وتم تحليلها بالاعتماد على التكرارات والنسب المئوية واختبار مربع كاي. وبناءً على ما تقدم يتضمن الفصل الحالي تحليل للبيانات الديموغرافية لعينة الدراسة والتي تشمل:

أولاً: البيانات الفردية

١- العمر

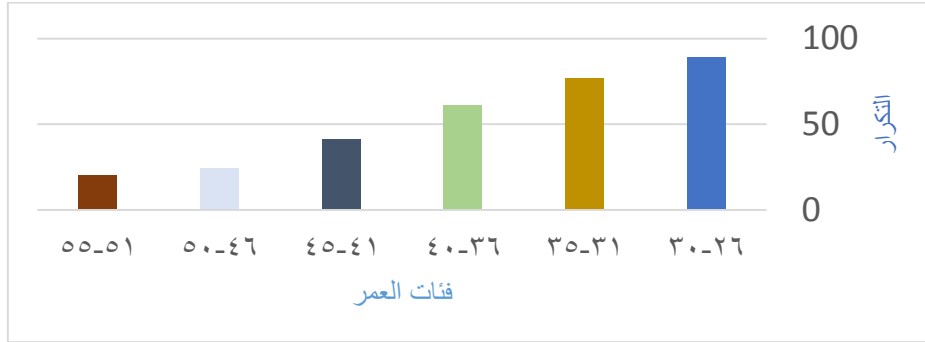
عند تفرغ البيانات اتضح أن فئة الشباب كان لها الحصة الأكبر في المشاركة بالاستبيان إذ كانت نسبة (٢٩%) من عينة الدراسة كانت للمبحوثين من عمر (٢٦-٣٠) سنة ، إذ يمثل الشباب الثروة الحقيقية لاي امة تشارك الفئات العمرية الاخرى للنهوض والتقدم ، فهم الطاقة الايجابية الدافعة الى التغيير والتقدم ، وهم مفتاح لبناء المستقبل المزدهر واكثر قدرة على التكيف مع الظروف مهما زادت صعوبة وتعقيدا ، واستعدادهم لاكتساب المهارات الجديدة بسرعة اكبر من الفئات العمرية الاكبر، وغالباً ما يكون لديهم الاستعداد لتقبل التوجيهات اللازمة من رؤسائهم ، ولا سيما في الوظائف العسكرية التي تتطلب سنوات من الخدمة للتقدم في رتب الضباط والمسؤوليات واشغال المناصب ، مما يجعل دخول هذه المهن في سن مبكر للحصول عليها ، اما مهنة المحاماة التي هب بها الشباب بشكل كبير، وذلك لسهولة نيلها في ظل تزايد الجامعات

الاهلية والحكومية التي توفر لهم هذا الاختصاص ، فضلاً عن ان المحامي يمكن له ان يزاول عمله في المحاكم العراقية بعد التخرج من دون الانتظار للحصول على تعيين في المؤسسات والدوائر الحكومية ، وفي هذا الصدد تولي الدولة العراقية اهتماما كبيرا وواسعا لتمكين فئة الشباب لضمان مشاركتهم الفاعلة في قيادة البلد وصنع القرار وتحمل المسؤولية في كافة اركان الدولة لبناء مستقبل افضل .

يؤثر العمر تأثيراً كبيراً على اجابات المبحوثين إذ إن اجابات الشباب تختلف عن اجابات متوسطي العمر وأن اجابات متوسطي العمر تختلف عن اجابات المسنين وذلك بسبب الخبرة المتراكمة. تكونت عينة الدراسة من (٣١٢) مبحوثاً تتراوح اعمارهم بين ٢٦ سنة و ٥٥ سنة وكما موضح في جدول (٢) والشكل (٢) إذ شكلت نسبة عدد افراد العينة بعمر (٢٦-٣٠) سنة حوالي (٢٩%) وبتكرار (٨٩) مبحوثاً ، وبلغت نسبة عدد افراد العينة بعمر (٣١-٣٥) سنة حوالي (٢٥%) وبتكرار (٧٧) مبحوثاً) وبلغت نسبة عدد افراد العينة بعمر (٣٦-٤٠) سنة حوالي (٢٠%) وبتكرار (٦١) مبحوثاً ، وبلغت نسبة عدد افراد العينة بعمر (٤١-٤٥) سنة حوالي (١٣%) وبتكرار (٤١) مبحوثاً وبلغت نسبة عدد افراد العينة بعمر (٤٦-٥٠) سنة حوالي (٨%) وبتكرار (٢٤) مبحوثاً وبلغت نسبة عدد افراد العينة بعمر (٥١-٥٥) سنة حوالي (٥%) وبتكرار (٢٠) مبحوثاً. وبلغت قيمة مربع كاي ٧٧ وهي قيمة دالة احصائياً تشير الى وجود فرق جوهري في اعداد اعمار المبحوثين . جدول (٢) وشكل (٢) يوضحان ذلك:

جدول (٢) يوضح توزيع المبحوثين حسب الفئة العمرية				
الفئة العمرية	التكرار	النسبة المئوية	كا ^٢	الدلالة المعنوية
٣٠-٢٦	٨٩	٢٩	٧٧	اقل من 0.001
٣٥-٣١	٧٧	٢٥		
٤٠-٣٦	٦١	٢٠		
٤٥-٤١	٤١	١٣		
٥٠-٤٦	٢٤	٨		
٥٥-٥١	٢٠	٥		
المجموع	٣١٢	١٠٠%		

شكل (٢) اعمدة بيانية تمثل الفئات العمرية



٢- الجنس

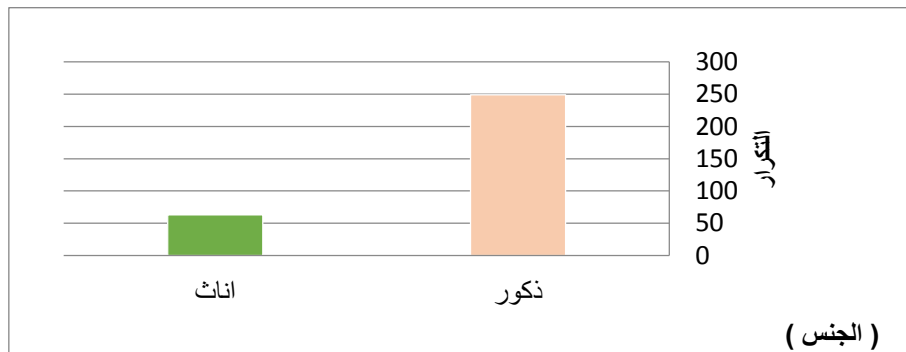
بعد العرض والتحليل تبين من خلال الجدول اعلاه أن نسبة الذكور اكثر من نسبة الاناث ويعود ذلك الى الاعراف الاجتماعية والثقافية التي تسود المجتمع العشائري النجفي الذي تحكمه العادات والتقاليد الاجتماعية ، إذ تقيد دور المرأة في المجتمع وعدم مخالطة الرجال ، وهناك بعض العوائل يفسرها من الناحية الدينية بأن الاسلام حرم على المرأة مخالطة الرجال الاجانب والافضل أن يقتصر عملها في المنزل لرعاية الاسرة والاطفال ، اما الرجل هو المسؤول عن تلبية كافة حاجات الاسرة ، وعلى الرغم من تعليم المرأة وتحقيقها تقدماً كبيراً في مجالات العلم والتعليم ، إلا أن بعض العوائل تحد من اختيارهن مهنة المحاماة والقضاء والعمل في الاجهزة الامنية التي تحتاج الى دورات وتدريبات خاصة ، وأنا كباحث ارى أن هذه المهن تحتاج الى شخصية قوية ، ولياقة بدنية ، وسرعة البداهة ، واتخاذ القرارات الحازمة ، وهذه سمات مرتبطة بالرجال اكثر من النساء ، ومن جانب آخر هنالك حاجات ضرورية لوجود العنصر النسوي في بعض المجالات الامنية التي لايمكن أن يشغلها ذكوراً وسط مجتمعنا الشرقي مثل مهمة تفتيش النساء وغيرها ، وهنالك بعض المهن والوظائف المرموقة التي تناسب المرأة وتكون مقبولة اجتماعياً مثل مهنة التعليم والتصميم والطب . كما كشفت البيانات الحكومية الرسمية ، أن النساء التي تعمل بالمؤسسات المهنية العامة في مختلف التخصصات تبلغ نسبتهم اقل من ثلث مجموع الموظفين الكلي ، إذ إن جميع الوزارات العراقية عدا التعليم العالي والتربية والمالية ، تفتقر الى توازن جندي ، ونسب الموظفات الاناث اقل بكثير من الموظفين الذكور . وحسب بيانات وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء سنة ٢٠١٨ بلغت نسبة النساء الموظفات في الوزارات والمؤسسات الحكومية الاخرى اقل من ٣٠% من مجموع الموظفين الذكور في تلك

المؤسسات ، في حين تركزت نسبة النساء العاملات في وزارة التربية نحو (٥٥%) من مجموع العاملين في تلك المؤسسة ، وتشكل نسبة النساء التي تعمل في وزارة التربية نسبة (٧٢%) من مجموع موظفات القطاع العام والوزارات في العراق ، وتعمل نسبة ٢٨% من الموظفات العراقيات في باقي الوزارات الاخرى.

يتضح من جدول (٣) وشكل (٣) ادناه والخاص بجنس المبحوثين أن نسبة الذكور في العينة هو اعلى من نسبة الاناث. إذ بلغت نسبة الذكور (٨٠%) بواقع (٢٤٩) مبحوثاً في حين بلغت نسبة الاناث (٢٠%) بواقع (٦٣) مبحوث ، وبلغت قيمة مربع كاي (١١٠.٨٨٠) وهي قيمة دالة احصائياً تشير الى وجود فرق جوهري في جنس المبحوثين. جدول (٣) وشكل (٣) يوضحان ذلك :

الجدول (٣) توزيع المبحوثين حسب الجنس				
الجنس	التكرار	النسبة المئوية	كا ^٢	الدلالة المعنوية
ذكور	٢٤٩	٨٠	١١٠,٨٨٠	اقل من ٠,٠٠١
اناث	٦٣	٢٠		
المجموع	٣١٢	%١٠٠		

شكل (٣) اعمدة بيانية تمثل توزيع المبحوثين حسب الجنس



٣- الحالة الاجتماعية

إنّ الحالة الاجتماعية قد تؤثر في اجابات المبحوثين إذ إنّ المعلومات والخبرة والتجارب عند الشخص الاعزب تختلف عن معلومات وخبرة وتجارب المتزوج وكذلك الحال عند المطلق

والارمل ، فالمتزوج هو الذي يرتبط بأسرة (زوجة واطفال) ويعيش حياة مشتركة مع الشريك وقد يعرف مراحل زواجه المختلفة وما المشكلات المستقبلية التي يتوقع أن يمر بها ، بينما ليس للشخص الأعزب مثل هذه الارتباطات والمسؤوليات الاجتماعية .

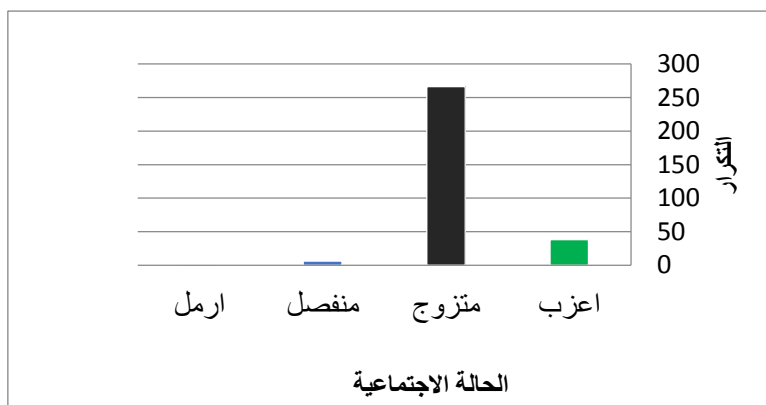
اما المطلق فهو الذي كان لديه ارتباطاً زوجياً ولكنه تحرر من هذا الارتباط بعد طلاقه . في حين أن الارمل او الارملة هي التي فقدت زوجها واصبحت قيودها الزوجية تتعلق بذريعتها من دون التعلق بزوجها الذي توفي منذ مدة من الزمن . ومهما يكن من امر فإن الحالة الزوجية التي يعيشها المبحوثين قد تؤثر في افكارهم وقيمهم وهذا ما يجعلهم يجيبون عن اسئلة البحث الاستبائية اجابات مختلفة ومتعددة كل حسب وجهة نظره ، كما أن ارتباط الاعزب ومسؤولياته في العائلة والمجتمع يختلف تماما عن ارتباط ومسؤولية الشخص المتزوج الذي لديه اسرة تتكون من زوجة واطفال والواجب عليه سد حاجاتهم .

وهنا ظهر أن النسبة الاكبر من المبحوثين المشاركين في الاجابة على اسئلة الاستبيان هم من المتزوجين ، ويتجلى ذلك في سببين أساسيين الاول : أن المبحوثين من الطبقة التي تمتلك دخل جيد يساعد في عملية اتمام زواجهم ويؤهلهم الى ذلك ، اما السبب الثاني: أن الدين الاسلامي اوصى بالزواج الشرعي وهو عمل مهم من اعمال الاسلام الذي يوصي به بشدة ، قال الرسول (ص) : (يا معشر الشباب ، من استطاع منكم الباءة فليتزوج) ، بمعنى من استطاع مؤنة الزواج فليتزوج ، فإنه اغض للبصر ، واحصن للفرج ، وقد حث على النكاح ، وعلى اولياء الامور أن يسارعوا في زواج ابنائهم وبناتهم ، وأن لا يردوا الشخص الكفاء اذا تقدم لطلب الزواج منهم ولو تعاونوا على اتمام ذلك .

يتضح من جدول (٤) وشكل (٤) ادناه والخاص بتوزيع المبحوثين حسب الحالة الاجتماعية أن نسبة المتزوجين في العينة هو اعلى من بقية الحالات (اعزب ، منفصل ، ارمل). إذ بلغت نسبة المتزوجين (٨٥%) بتكرار (٢٨) مبحوثاً في حين بلغت نسبة العزاب في العينة (١٢%) بواقع (٢٦٦) تكراراً وبلغت نسبة المنفصلين في العينة (٢%) بواقع (٦) تكراراً وبلغت نسبة الارامل في العينة (١%) بواقع (٢) تكراراً ، وبلغت قيمة مربع كاي ٦١٤.١٥ وهي قيمة دالة احصائياً تشير الى وجود فرق جوهري في الحالة الاجتماعية للمبحوثين. جدول رقم(٤) وشكل (٤) يوضحان النسب اعلاه :

جدول (٤) توزيع المبحوثين حسب الحالة الاجتماعية				
الدالة المعنوية	ك ^٢	النسبة المئوية	التكرار	الحالة الاجتماعية
اقل من ٠,٠٠١	٦١٤.١٥	١٢	٣٨	اعزب
		٨٥	٢٦٦	متزوج
		٢	٦	منفصل
		١	٢	ارمل
		%١٠٠	٣١٢	المجموع

شكل (٤) اعمدة بيانية تمثل توزيع المبحوثين حسب الحالة الاجتماعية



٤- مكان الإقامة

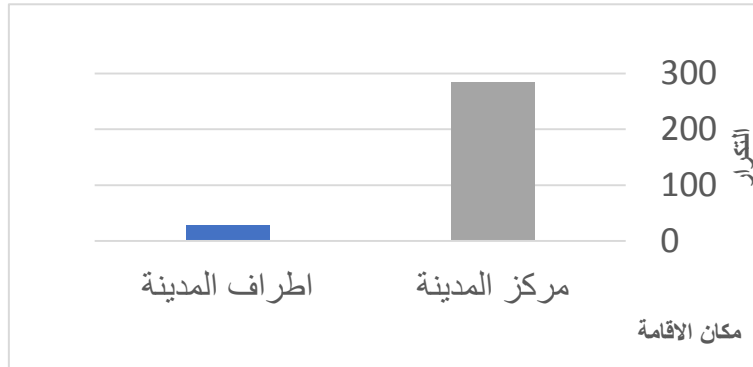
ينتضح من جدول (٥) وشكل (٥) ادناه والخاص بتوزيع المبحوثين حسب مكان الإقامة إن (٩١%) من عينة الدراسة يسكنون في مركز المدينة بتكرار (٢٨٤) مبحوثاً وان (٩%) من عينة الدراسة يسكنون في اطراف المدينة بتكرار (٢٨) مبحوثاً . وبلغت قيمة مربع كاي (٢١٠.٠٥٠) وهي قيمة دالة احصائياً تشير الى وجود فرق جوهري في مكان اقامة المبحوثين . يمكن أن نوعز السبب وراء نسبة ساكني المدينة اكثر من سكنة المناطق الريفية الى الاتي:

إن دراستي الميدانية وقعت في مدينة النجف الاشرف أي داخل الحدود الادارية للمدينة مما جعل اختيار عينة البحث من الدوائر ذات العلاقة في مركز المدينة ، أن المبحوثين يستفيدون بشكل اوسع واكبر من الخدمات الصحية والاجتماعية ، ومعدل إمامهم بالقراءة والاطلاع والكتابة ومتوسط اعمارهم وامالهم وطموحاتهم والمسؤوليات التي تقع على عاتقهم اكبر مما يسجل في الارياف بل يدفعهم الى الانتقال من الريف الى المدينة ، لوجود الخدمات القانونية

والامنية التي يحتاجون اليها القضاة والضباط والمحامون فهي متوفرة بشكل اكبر واسرع في المدينة مثل المراكز الامنية والمحاكم والمكاتب الحكومية وهذا يوفر لهم الوقت والجهد ، وايضاً تواجد مؤسسات تعليمية ومهنية وتدريبية تتيح لهم ولعائلاتهم وابنائهم ضمان الحصول على تعليم جيد كمدارس نموذجية متميزة ، وايضاً وجود بنى تحتية افضل وخدمات متنوعة مثل المراكز الصحية والمستشفيات والمراكز الترفيهية والاسواق وهذا ما يجعل الحياة بالمراكز اكثر راحة ورفاهية ، كما أن اغلب سكان الريف يعتمدون على المزارع العائلية الصغيرة منها والكبيرة لتحصيل دخلهم وتأمين معيشتهم وقوتهم ، ولم يتجه الكثير منهم الى الاهتمام بالدراسة ومن ثم التعيينات على الوظائف الحكومية في القطاع العام ، جدول (٥) وشكل (٥) يوضحان النسب اعلاه:

جدول (٥) توزيع المبحوثين حسب مكان الإقامة				
مكان الإقامة	التكرار	النسبة المئوية	كا ^٢	الدالة المعنوية
مركز المدينة	٢٨٤	٩١	٢١٠٠٥٠	اقل من ٠,٠٠١
اطراف المدينة	٢٨	٩		
المجموع	٣١٢	%١٠٠		

شكل (٥) اعمدة بيانية تمثل توزيع المبحوثين حسب مكان الإقامة



٥- الخلفية الاجتماعية

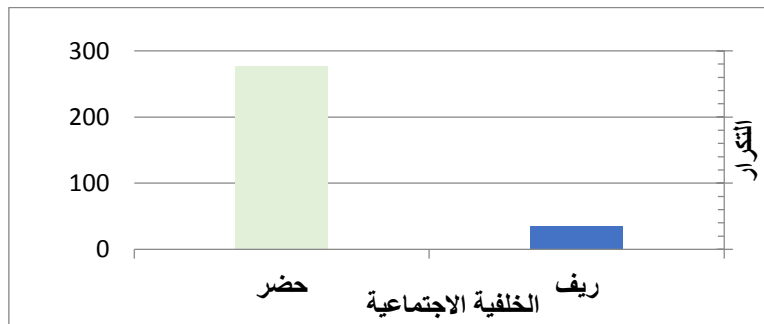
يقصد بالخلفية الاجتماعية هي مجموعة العوامل التي تؤثر على حياة الفرد وتشمل التقاليد والعادات والقيم المتمثلة بها البيئة المحيطة ومستوى تعليمهم وثقافتهم وحالتهم الاقتصادية والبنى التحتية وتركيبية المساحات والاماكن التي تم انشائها وتنفيذها لتلبية لاحتياجات الناس من

السكن والتنظيم ، ويتم تفاعل الفرد من خلالها ليتأثر بها ويظهر تفاعله من خلال سلوكياته في بيئته الوظيفية لتشكل هويته الخاصة وطبيعة شخصيته في تعامله اليومي في بيئة العمل والوظيفة وفقاً للبيئة التي يسكنها ، ومدى قدرته على تكوين صورة واضحة من خلال عمله عن طبيعة الجريمة المنظمة واسبابها وخصائصها والتعامل مع مرتكبيها .

يتضح من جدول (٦) والشكل (٦) ادناه والخاص بتوزيع المبحوثين حسب الخلفية الاجتماعية ان (١١%) بواقع (٣٥) تكراراً من عينة الدراسة من الريف وأن (٨٩%) من عينة الدراسة من الحضر بواقع (٢٧٧) تكراراً . وبلغت قيمة مربع كاي ١٨٧.٧١٠ وهي قيمة دالة احصائياً تشير الى وجود فرق جوهري في الخلفية الاجتماعية للمبحوثين. جدول (٦) وشكل (٦) يوضحان ذلك :

جدول (٦) توزيع المبحوثين حسب الخلفية الاجتماعية				
الدالة المعنوية	كا ^٢	النسبة المئوية	التكرار	الخلفية الاجتماعية
اقل من ٠,٠٠١	١٨٧,٧١٠	١١	٣٥	ريف
		٨٩	٢٧٧	حضر
		%١٠٠	٣١٢	المجموع

شكل (٦) اعمدة بيانية تمثل توزيع المبحوثين حسب الخلفية الاجتماعية



٦- المهنة

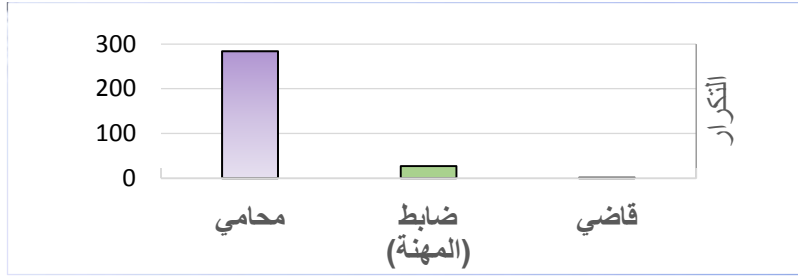
عمل الباحث جاهداً على معرفة آراء المختصين من موظفي المؤسسات الحكومية المستهدفة بالدراسة ، وغالباً ما يكونوا على احتكاك مباشر مع مرتكبي الجريمة المنظمة ، ويبين الجدول اعلاه ان نسبة (٩١%) من مجموع حجم العينة هم من المحامين وهي نسبة كبيرة جداً

، ويشهد البلاد اقبالاً كبيراً في السنوات الاخيرة لهذه المهنة ، ويعود ذلك الى زيادة كبيرة في عدد القضايا القانونية المدنية والجنائية خاصة بعد الظروف والتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها المدينة ، وكونها مهنة لا تحتاج للحصول على تعيين وإنما العمل من خلال فتح مكاتب و شركات خاصة يديرها عدد من المحامون خريجو كلية القانون لذا اصبح من السهولة للكثير منهم الانخراط في المحاكم ومراكز الشرطة لممارسة مهنتهم وهذا ما يوفر لهم دخل محترم في ظل الظروف الصعبة التي يمر بها البلد ، في حين شكّل الضباط نسبة (٨%) من حجم العينة إذ كان العدد الكلي لضباط مديرية مكافحة الجريمة المنظمة في مدينة النجف الاشرف (٢٧) إذ تم اختيارهم جميعاً للمشاركة في الاجابة على اسئلة استبيان البحث ، وقد حضي السيد قاضي الجريمة المنظمة في رئاسة محكمة استئناف النجف على نسبة (١%) من خلال مشاركته في الاجابة على اسئلة البحث كونه القاضي الوحيد الذي يختص بالجريمة المنظمة في مدينة النجف الاشرف .

وقد توصلت النتائج والتحليلات الى أن نسبة توزيع المبحوثين حسب المهنة قد ظهرت إن (٩١%) من نسبة المبحوثين في عينة البحث كانوا من المحامين بواقع (٢٨٤) تكراراً ، في حين بلغت نسبة مهنة الضباط (٨%) من مجموع عينة البحث بواقع (٢٧) تكراراً وكانت مهنة القاضي بنسبة (١%) من النسبة الكلية للمشاركين بواقع (١) تكراراً . وبلغت قيمة مربع كاي ٤٧٠,٥٦ وهي قيمة دالة احصائياً تشير الى وجود فرق جوهري في خلفية مهنة المبحوثين ، جدول (٧) وشكل (٧) يوضحان النسب اعلاه:

جدول (٧) توزيع المبحوثين حسب المهنة				
المهنة	التكرار	النسبة المئوية	كا ^٢	الدالة المعنوية
قاضي	١	١	٤٧٠.٥٦٠	اقل من ٠.٠٠٠١
ضابط	٢٧	٨		
محامي	٢٨٤	٩١		
المجموع	٣١٢	١٠٠%		

شكل (٧) اعمدة بيانية تمثل توزيع المبحوثين حسب المهنة



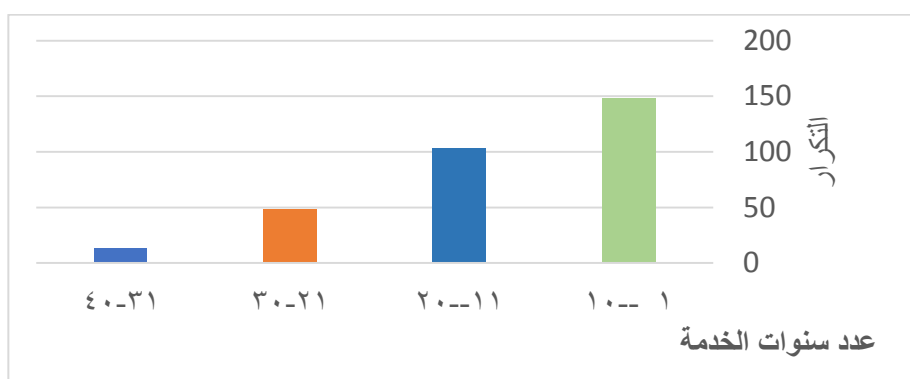
٧- عدد سنوات الخدمة

إن سنوات الخدمة قد تشير الى عدد السنين التي قضاها الموظف في العمل ضمن وظيفته التي عمل بها او مجال معين ، وهذا المقياس يعتمد على الفترة الزمنية فقط إذ إنه لا يأخذ بنظر الاعتبار نوع المهارات والتطور الذي قد حدث خلال تلك الفترة . وأن العلاقة بين الدولة والموظف ليست بعلاقة عقدية وإنما تكون علاقة ادارية فأن العلاقة العقدية تتضمن شروط للطرفين وتحدد واجبات كل منهما بصورة متوازنة بما يحقق التوازن والعدالة بين الطرفين ، اما العلاقة الادارية فلا تكون بذلك المستوى إذ يرجح فيها طرف على حساب الطرف الثاني ، كما أن اجراءات العقاب والحساب غالبا ما تكون لصالح الدائرة او المؤسسة التي يعمل فيها ، على حساب الطرف الاخر (الموظف) ولا يمكن للقانون تحديد الحالات التي يمكن فيها معاقبة الموظف في حين أن قوانين العقوبة الجنائية تحدد (أن كل فعل مخالف يعتبر جريمة او جنحة) محددة لها عقوباتها العليا والدنيا ، كما أن مبدأ الدستور يحدد العقوبات إذ إن (لا عقوبة الا بنص) وهذا المبدأ لا يسري على قوانين موظفي الدولة وذلك لصعوبة تحديد المخالفات الادارية وحصريها ، وإنما وضع قانون انضباط موظفي الدولة المرقم ١٤ لسنة ١٩٩١ والذي تم تعديله بقانون رقم ٥ لسنة ٢٠٠٨ الذي حدد فيه الواجبات ، والعقوبات الانضباطية ، وطرق الطعن بقرار العقوبة . وأن التدرج الوظيفي تحدده سنوات الخدمة التي يتقدم بها الموظف من درجة وظيفية الى درجة اعلى منها وهذا بالتأكيد تحدده فترة الخدمة والاداء الوظيفي والدورات التدريبية والعقوبات وكتب الشكر التي حصل عليها والمناصب التي يشغلها في جميع المؤسسات الحكومية ، اما من ناحية الدخل كلما زاد عدد سنوات الخدمة لدى الموظف يكون مقدار الراتب اعلى حسب قانون السلم الوظيفي .

وقد تبين من خلال توزيع المبحوثين حسب عدد سنوات الخدمة أن (٤٨%) من المبحوثين عدد سنوات خدمتهم اقل من (١٠) سنوات بواقع (١٤٨) تكراراً ، وأن (٣٣%) من المبحوثين عدد سنوات خدمتهم بين (١١ - ٢٠) سنة بواقع (١٠٣) تكراراً ، وأن (١٥%) من المبحوثين عدد سنوات خدمتهم بين (٢٠-٢١) سنة بواقع (٤٨) تكراراً ، وأن (٤%) من المبحوثين عدد سنوات خدمتهم بين (٣١-٤٠) سنة بواقع (١٣) تكراراً ، وبلغت قيمة مربع كاي ١٣٦.٥٤٠ وهي قيمة دالة احصائياً تشير الى وجود فرق جوهري في عدد سنوات الخدمة للمبحوثين ، جدول (٨) وشكل (٨) يوضحان النسب اعلاه :

جدول (٨) توزيع المبحوثين حسب سنوات الخدمة				
عدد سنوات الخدمة	التكرار	النسبة المئوية	كا ^٢	الدالة المعنوية
١٠-١	١٤٨	٤٨	١٣٦.٥٤٠	اقل من ٠.٠٠١
٢٠-١١	١٠٣	٣٣		
٣٠-٢١	٤٨	١٥		
٤٠-٣١	١٣	٤		
المجموع	٣١٢	١٠٠%		

شكل (٨) اعمدة بيانية تمثل توزيع المبحوثين حسب عدد سنوات الخدمة



٨- التحصيل الدراسي

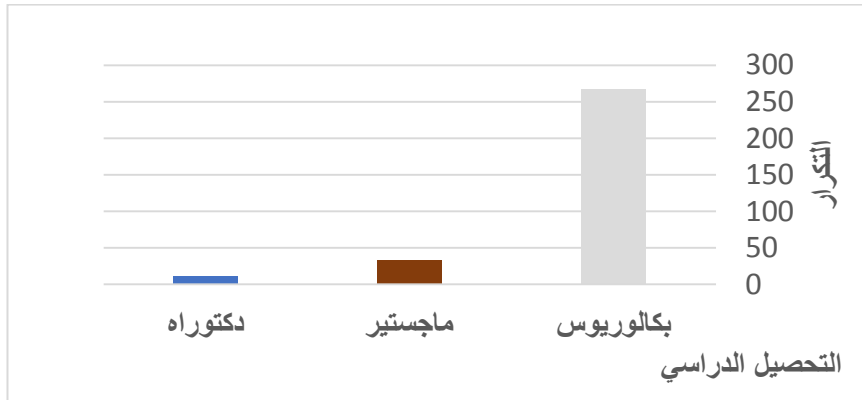
تتشرط المادة الثانية من قانون ١٧٣ لسنة ١٩٦٥ عند ممارسة مهنة المحاماة يجب أن يكون المحامي من خريجي كلية القانون أو ما يعادلها وحاصلاً على الشهادة الجامعية الاولية (البكالوريوس) في القانون او ما يعادلها على أن يكون خريج احدى الجامعات العراقية ، او

العربية ، او الاجنبية التي يعرف بها القانون . كما يعتبر قانون المعهد القضائي وكذلك قانون التنظيم القضائي أن مهنة المحاماة خدمة قضائية ويمكن لمن مارس العمل مدة لا تقل عن ثلاثة سنوات وتتوفر به شروط القبول ، يتم قبوله في المعهد القضائي ليمارس مهنة القاضي ، ولا يختلف الحال بالنسبة الى مهنة الضابط العراقي في الجيش والشرطة والمؤسسات الامنية الاخرى ، يشترط أن يكون ممن اكمل الاعدادية بفروعها (العلمي والادبي والصناعي والتجاري) ممن تتوفر به شروط وضوابط التقديم على الكلية العسكرية ، أو كلية الشرطة ، أو المعهد العالي للتطوير الامني والإداري ، او دورة الضباط العالية الخاصة بمنتسبي وزارة الداخلية وقوى الامن الداخلي .

اما بخصوص التحصيل الدراسي بالنسبة للمبحوثين تشير النتائج الميدانية النهائية للدراسة الى إن (٢٦٨) مبحوثا وبنسبة مقدارها (٨٦%) من افراد عينة البحث حاصلين على شهادة البكالوريوس ، وبلغ عدد المشاركين الحاصلين على شهادة الماجستير (٣٣) وبنسبة مقدارها (١٠%) من العينة المشاركة ، وقد بلغ عدد الحاصلين على شهادة الدكتوراه (١١) مبحوثا وبنسبة (٤%) من مجموع العينة . إذ بلغت قيمة مربع كاي (٣٩٠.٢٥٠) وهي قيمة دالة احصائيا تشير الى وجود فرق جوهري في التحصيل الدراسي للمبحوثين ، جدول (٩) وشكل (٩) يوضحان النسب المذكورة اعلاه:

جدول (٩) توزيع المبحوثين حسب التحصيل الدراسي				
التحصيل الدراسي	التكرار	النسبة المئوية	كا ^٢	الدلالة المعنوية
بكالوريوس	٢٦٨	٨٦	٣٩٠.٢٥٠	اقل من ٠.٠٠٠١
ماجستير	٣٣	١٠		
دكتوراه	١١	٤		
المجموع	٣١٢	%١٠٠		

شكل (٩) اعمدة بيانية تمثل توزيع المبحوثين حسب التحصيل الدراسي



المبحث الثاني

عرض وتحليل وتفسير الجداول وفقاً لمحاو الاستبانة

اولا :- أسباب الجريمة المنظمة

٩- هل إن التقدم العلمي التقني يشكل سبباً يؤدي الى انتشار الجريمة المنظمة؟

في ظل التطور العلمي التقني كان من الطبيعي أن ينتج عن المجتمع افراز فئات جديدة تتعامل مع الاجرام المنظم بطريقة مستحدثة منظمة ومتطورة ، يمكن أن يسمى بالأجرام العلمي إذ يستلزم فيه معرفة علمية معلوماتية متطورة ودقيقة لمواكبة التطور الحاصل في التكنولوجيا والفضاء الرقمي الافتراضي ، وهذا ما يعتبر اساس الجريمة الالكترونية المنظمة ويتجه صوب المعلومة بشكل مباشر. ومن الممكن أن يكون التقدم العلمي سبباً مباشرة في انتشار الجريمة المنظمة ويمكن استعماله واستغلاله من قبل الجماعات الاجرامية لتنفيذ اعمالها وانشطتها غير القانونية المشبوهة بشكل اكثر كفاءة وتنظيماً ، ويسهل بشكل كبير للجماعات الاجرامية تخطيطاتهم للوصول بسهولة الى ادوات القرصنة الالكترونية والاحتيال الالكتروني الرقمي وتتبع الشخصيات المهمة او السياسية بغية الابتزاز او القتل ، اي يمكن أن نقول أن التقدم العلمي سهل بشكل كبير على الجماعات الاجرامية المنظمة في تنفيذ اعمالها .

يتضح من جدول (١٠) ادناه ان نسبة (٦٢%) بواقع (١٩٢) تكراراً من افراد عينة الدراسة اشاروا الى أن التقدم العلمي التقني يشكل سبباً يؤدي الى انتشار الجريمة المنظمة في حين اشارة (٣٨%) بواقع (١٢٠) تكراراً من افراد عينة الدراسة الى أن التقدم العلمي التقني يشكل سبباً يؤدي الى انتشار الجريمة المنظمة. وبلغت قيمة مربع كاي (١٦,٦١٥) وهي قيمة تشير الى وجود فرق في الاجابات بين الموافقين والمعتريين إن للتقدم العلمي التقني يشكل سبباً في انتشار الجريمة المنظمة .

جدول (١٠) توزيع اجابات المبحوثين حول ان التقدم العلمي التقني يشكل سبباً يؤدي الى انتشار الجريمة المنظمة				
الاجابة	التكرار	النسبة المئوية	كا ^٢	الدلالة المعنوية
نعم	١٩٢	٦٢	١٦.٦١٥	اقل من ٠,٠٠١
لا	١٢٠	٣٨		
المجموع	٣١٢	%١٠٠		

١٠- التسهيلات التي يقدمها التقدم العلمي لهذا النوع من الجريمة

ان التقدم العلمي والتكنولوجي قدم الكثير من التسهيلات التي استغلتها الجماعات الاجرامية المنظمة لتنفيذ عملياتها الاجرامية بشكل سلس وسري ومن هذه التسهيلات (القرصنة الالكترونية) التي من خلالها تستهدف الانظمة المصرفية والشركات الكبرى وحتى الحكومات ، وقد استعمل الانترنت والتكنولوجيا الرقمية الحديثة في تزويج وبيع الاسلحة ، والمخدرات ، والاتجار بالبشر ، والمواد غير القانونية الاخرى ، وكذلك استطاعت استعمال وسائل التشفير إذ يصعب على الاجهزة الامنية تعقبها والتوصل الى افراد هذه الجماعات ، مما يسهل تنفيذ نشاطاتهم الاجرامية مثل الاحتيال المالي ، وايضاً العملات الرقمية المشفرة التي تعتبر وسيلة آمنة وصعبة التتبع مما يسهل غسل الاموال وتمويل الانشطة الغير قانونية .

وعند سؤال المبحوثين عن التسهيلات التي يمكن أن يقدمها التقدم العلمي التقني للجريمة المنظمة من وجهة نظرهم ، تمكنا من خلال اجاباتهم الحصول على جدول التسلسل المرتبي رقم (١١) إذ احتلت فيه الفقرة (توفير الظروف الملائمة لمجرمي الإنترنت لارتكاب جرائم خارج نطاق بلدانهم وتخرق عمليات الاتصال وتبادل المعلومات فيما بينهم ، مما يسمح لهم بالالتقاء والتخطيط والاستعداد لارتكاب جرائم في العالم الافتراضي) التسلسل المرتبي الاول اذ أشار بها (١١٢) مبحوثا وبنسبة مقدارها (٣٦%) من حجم العينة ، تليها بالتسلسل المرتبي الثاني الفقرة (تقديم العروض والصور للأفعال الفاحشة وطرق التواصل مع الضحايا ، واختراق أجهزة الكمبيوتر والأدلة على ذلك تضعف وتختفي بسرعة) إذ قام بتأشيرها (١٠٨) مبحوثا وبنسبة مقدارها (٣٥%) من حجم العينة ، تليها بالتسلسل المرتبي الثالث الفقرة (يسهل على العصابات الإجرامية الدولية استعماله لارتكاب الجرائم ، وخاصة عمليات السطو على البنوك والاستغلال الجنسي للنساء والأطفال) إذ أشارت من قبل (٨٤) مبحوثا وبنسبة مقدارها (٢٧%) من حجم العينة الكلي ، واخيرا جاءت الفقرة (يؤثر على المتطلبات الأساسية للجريمة المنظمة ، مما ينتج عنه تقدم للمجرمين ومرتكبي الجرائم العابرة للحدود والمنتقلة بين الدول المختلفة) في التسلسل المرتبي الرابع حيث اشار بها (٧٣) مبحوثا وبنسبة مقدارها (٢٣%) من حجم العينة المشاركة .

جدول تسلسل مرتبي (١١) يبين توزيع اجابات المبحوثين حسب التسهيلات التي يقدمها التقدم العلمي للجريمة المنظمة.			
النسبة المئوية	التكرار	التسلسل المرتبي	التسهيلات التي يقدمها التقدم العلمي لهذا النوع من الجريمة
٣٦	١١٢	١	توفير الظروف الملائمة لمجرمي الإنترنت لارتكاب جرائم خارج نطاق بلدانهم وتخرق عمليات الاتصال وتبادل المعلومات فيما بينهم، مما يسمح لهم بالالتقاء والتخطيط والاستعداد لارتكاب جرائم في العالم الافتراضي.
٣٥	١٠٨	٢	تقديم العروض والصور للأفعال الفاحشة وطرق التواصل مع الضحايا، واختراق أجهزة الكمبيوتر والأدلة على ذلك تضعف وتختفي بسرعة .
٢٧	٨٤	٣	يسهل على العصابات الإجرامية الدولية استعماله لارتكاب الجرائم، وخاصة عمليات السطو على البنوك والاستغلال الجنسي للنساء والأطفال
٢٣	٧٣	٤	يؤثر على المتطلبات الأساسية للجريمة المنظمة ،مما ينتج عنه تقدم للمجرمين ومرتكبي الجرائم العابرة للحدود والمتنقلة بين الدول المختلفة

١١- هل ان استغلال المتغيرات الاقتصادية الدولية لتحقيق الارباح يشكل سبباً يؤدي الى

انتشار الجريمة المنظمة ؟

إن استغلال المتغيرات الاقتصادية الدولية يشكل عاملاً مهماً يساهم في انتشار الجريمة المنظمة ، فعند حدوث تغيير في الاقتصاد الدولي كالأزمات المالية او تقلبات في الاسواق العالمية ، هذا يجعل الجماعات الاجرامية تستغل هذه الظروف لتعزز من نشاطاتها غير القانونية ، فمثلاً إذا كان هنالك ضعف في الانظمة القانونية في دولة من الدول التي تمر بأزمات اقتصادية فتستغلها هذه الجماعات لتهريب المخدرات ، وغسل الاموال والاتجار بالبشر ، وبسبب الظروف الاقتصادية الصعبة وكثرة البطالة قد تدفع الافراد الى الانخراط في أنشطة إجرامية

لتحقيق ارباح سريعة ، وقد انعكست العوامل الاقتصادية على الظواهر الاجرامية وقد غيرت من ظروف الحياة وحاجات الشعوب المتعددة وردود الفعل عندها ولعل من ابرز الميادين التي ظهر فيها الاجرام هو الميدان الاقتصادي وأن اختلف نوع التوسع او قدره حسب النظام الخاص به .

ويتضح من جدول (١٢) ادناه أن نسبة (٦١%) بواقع (١٨٩) تكراراً من افراد عينة الدراسة اشاروا الى أن استغلال المتغيرات الاقتصادية الدولية لتحقيق الارباح يشكل سبباً يؤدي الى انتشار الجريمة المنظمة وأن نسبة (٣٩%) بواقع (٣٩) تكراراً من افراد عينة الدراسة اشاروا الى أن استغلال المتغيرات الاقتصادية الدولية لتحقيق الارباح لا يشكل سبباً يؤدي الى انتشار الجريمة المنظمة . وبلغت قيمة مربع كاي (١٣.٩٦٢) وهي قيمة دالة احصائياً تشير الى وجود فرق جوهري في الاجابات بين الموافقين والمعترضين على أن استغلال المتغيرات الاقتصادية الدولية لتحقيق الارباح يشكل سبباً يؤدي الى انتشار الجريمة المنظمة.

جدول (١٢) يبين توزيع اجابات المبحوثين حول استغلال المتغيرات الاقتصادية الدولية لتحقيق الارباح بشكل سبباً يؤدي الى انتشار الجريمة المنظمة .				
الدالة المعنوية	كا ^٢	النسبة المئوية	التكرار	هل ان استغلال المتغيرات الاقتصادية الدولية لتحقيق الارباح يشكل سبباً يؤدي الى انتشار الجريمة المنظمة
اقل من ٠.٠٠٠١	١٣.٩٦٢	٦١	١٨٩	نعم
		٣٩	١٢٣	لا
		%١٠٠	٣١٢	المجموع

١٢- اذا كان الجواب نعم ، كيف يكون ذلك ؟ بالإمكان تأشير اكثر من اختيار

عند سؤال المبحوثين عن أن استغلال المتغيرات الاقتصادية الدولية لتحقيق الارباح يشكل سبباً يؤدي الى انتشار الجريمة المنظمة من وجهة نظرهم فقد تمكنا من خلال الاجابات الحصول على جدول التسلسل المرتبي رقم (١٣) إذ احتلت فيه الفقرة (الحدود الاقتصادية المفتوحة تمكن الجريمة المنظمة من تنفيذ أهدافها الإجرامية عبر الحدود) التسلسل المرتبي الاول اذ اشار بها (١٦٦) مبحوثاً وبنسبة مقدارها (٥٣%) من حجم العينة ، تليها بالتسلسل المرتبي الثاني الفقرة (توفر الظروف الصعبة المحيطة بالبلدان النامية أرضاً خصبة لنمو النشاط الإجرامي بشكل عام

، بما في ذلك غسل الأموال ، والاتجار غير المشروع بالمخدرات ، والإرهاب ، والاحتيال ، وعلى وجه الخصوص الإرهاب والفساد ، ويتم إخفاء هذه الجرائم في أشكال مختلفة للاستثمار) قد اشار بها (١٣٨) مبحثاً وبنسبة مقدارها (٤٤%) من حجم العينة ، تليها بالتسلسل المرتبي الثالث الفقرة (اثر تطور الحياة الاقتصادية للمجتمع العالمي . ورفع القيود التنظيمية المالية ، وتقضي سياسة الانفتاح الاقتصادي والمالي في انتشار الأموال القذرة والفساد وغسيل الأموال في البلدان النامية ، وما ينتج عن ذلك من تركيز الجريمة المنظمة في أيدي الجماعات المنظمة) فقد اشار بها (١٠٧) مبحثاً وبنسبة مقدارها (٣٤%) من حجم العينة ، تليها بالتسلسل المرتبي الرابع الفقرة (ادى انفتاح المجالات الاقتصادية والتجارية الحرة إلى اشتداد الجريمة المنظمة في مختلف البلدان ، وخاصة اشتداد الجريمة الاقتصادية واتساع نطاق الأنشطة للجريمة) اشار بها (١٠٤) مبحثاً وبنسبة مقدارها (٣٣%) من حجم العينة ، تليها بالتسلسل المرتبي الخامس الفقرة (تدهور الظروف المعيشية وعدم الاستقرار الاقتصادي من قبل السلطات المركزية في بعض البلدان) فقد اشار بها (٩١) مبحثاً وبنسبة مقدارها (١٧%) من حجم العينة ، تليها بالتسلسل المرتبي السادس الفقرة (ادى التحول غير المستعد لاقتصاد السوق إلى ظهور العصابات الإجرامية المنظمة ، التي نمت وتزايدت بمعدل سريع للغاية) و اشار بها (٩١) مبحثاً وبنسبة مقدارها (٢٩%) من حجم العينة ، تليها بالتسلسل المرتبي السابع الفقرة (الدخول إلى أسواق جديدة مستغلة انهيار حدودها ووسائل المراقبة ، وأعقب هذا الانهيار انفجار الصراعات والانقسامات الإقليمية) و اشار بها (٨٧) مبحثاً وبنسبة مقدارها (٢٨%) من حجم العينة ، تليها بالتسلسل المرتبي الثامن الفقرة (ظهور الأسواق المالية العالمية تؤدي إلى ظهور جماعات إجرامية منظمة تؤثر على مصدر القوة وتتورط في الفساد) و اشار بها (٧٢) مبحثاً وبنسبة مقدارها (٢٣%) من حجم العينة .

جدول تسلسل مرتبي (١٣) يبين توزيع اجابات المبحوثين حول ان استغلال المتغيرات الاقتصادية الدولية لتحقيق الارباح يشكل سبباً يؤدي الى انتشار الجريمة المنظمة .			
النسبة المئوية	التكرار	التسلسل المرتبي	إن استغلال المتغيرات الاقتصادية الدولية لتحقيق الارباح يشكل سبباً يؤدي الى انتشار الجريمة المنظمة
٥٣	١٦٦	١	الحدود الاقتصادية المفتوحة تمكن الجريمة المنظمة من تنفيذ أهدافها الإجرامية عبر الحدود .
٤٤	١٣٨	٢	توفر الظروف الصعبة المحيطة بالبلدان النامية أرضاً خصبة لنمو النشاط الإجرامي بشكل عام ، بما في ذلك غسل الأموال ، والاتجار غير المشروع بالمخدرات والإرهاب والاحتيال وعلى وجه الخصوص الإرهاب والفساد، ويتم إخفاء هذه الجرائم في اشكال مختلفة للاستثمار
٣٤	١٠٧	٣	اثر تطور الحياة الاقتصادية للمجتمع العالمي. ورفع القيود التنظيمية المالية وتفشي سياسة الانفتاح الاقتصادي والمالي في انتشار الأموال القذرة والفساد وغسيل الأموال في البلدان النامية ، وما ينتج عن ذلك من تركيز الجريمة المنظمة في أيدي الجماعات المنظمة .
٣٣	١٠٤	٤	ادى انفتاح المجالات الاقتصادية والتجارية الحرة إلى اشتداد الجريمة المنظمة في مختلف البلدان، وخاصة اشتداد الجريمة الاقتصادية واتساع نطاق الأنشطة للجريمة
٢٩	٩١	٥	تدهور الظروف المعيشية وعدم الاستقرار الاقتصادي من قبل السلطات المركزية في بعض البلدان .
٢٩	٩١	٦	ادى التحول غير المستعد لاقتصاد السوق إلى ظهور العصابات الإجرامية المنظمة ، التي نمت وتزايدت بمعدل سريع للغاية .
٢٨	٨٧	٧	الدخول إلى أسواق جديدة مستغلة انهيار حدودها ووسائل المراقبة ، وأعقب هذا الانهيار انفجار الصراعات والانقسامات الإقليمية .
٢٣	٧٢	٨	ظهور الأسواق المالية العالمية تؤدي إلى ظهور جماعات إجرامية منظمة تؤثر على مصدر القوة وتتورط في الفساد .

١٣- هل أن الاتجار بالأسلحة يشكل سببا يؤدي الى انتشار الجريمة المنظمة ؟

تتخذ الجريمة المنظمة عدة اشكال ، وقد تتراوح ما بين الانواع التقليدية للمنظمات الاجرامية والشبكات الاجرامية عبر الوطنية وأن اتجار الاسلحة يرتبط بجميع اشكال الجريمة المنظمة ، وتعتبر الاسلحة النارية كسلعة يتجر بها فهي تستعمل كشكل بديل من اشكال الدفع مقابل بضائع غير مشرعة مثل المخدرات ، فهذه التجارة تغذي الجماعات الاجرامية والمتمردين ، مما يزعزع الاستقرار في المناطق المتضررة او يزيد من حدته ، وايضاً يساهم في تسليح المنظمات الاجرامية لزيادة اعمال العنف في كثير من البلدان ، ويرتبط الاتجار بالأسلحة واساءة استعمالها ارتباطاً وثيقاً بالمنظمات الاجرامية والجماعات التي تعمل خارج نطاق القانون .

ومن خلال اجابات المبحوثين تبين أن الاتجار بالأسلحة هي سبباً في انتشار الجريمة المنظمة ، فهي تعطي للجماعات الاجرامية المنظمة القدرة على فرض سيطرتها وتنفيذ عملياتها الاجرامية وهي حماية لأنشطتها غير القانونية ولذلك من خلال الوصول الى الاسلحة ، ويمكن من زيادة مستوى العنف لديها وتفاقم الجرائم مثل الاتجار بالمخدرات والابتزاز والاتجار بالبشر وغيرها من الجرائم . وقد تسهم في زعزعة الاستقرار في المجتمعات ، إذ يؤدي الى تصاعد الصراعات بين الجماعات الاجرامية المنظمة وبين السلطات ، وهذا الوضع يعمل على تفاقم الاوضاع الامنية والاقتصادية في المناطق المتضررة ، مما يعزز من سيطرة الجريمة المنظمة وتوسع نشاطها .

ويتضح من جدول (١٤) أن نسبة (٦٠%) بواقع (١٨٦) تكراراً من افراد عينة الدراسة اشاروا أن الاتجار بالأسلحة يشكل سببا يؤدي الى انتشار الجريمة المنظمة وأن (٤٠%) بواقع (١٢٦) تكراراً من افراد عينة الدراسة اشاروا الى أن الاتجار بالأسلحة لا يشكل سببا يؤدي الى انتشار الجريمة المنظمة . وبلغت قيمة مربع كاي (١١.٥٣٨) وهي قيمة دالة احصائياً تشير الى وجود فرق جوهري في الاجابات بين الموافقين والمعترضين على أن الاتجار بالأسلحة يشكل سببا يؤدي الى انتشار الجريمة المنظمة.

جدول (١٤) يبين توزيع اجابات المبحوثين حول ان الاتجار بالأسلحة يشكل سببا يؤدي الى انتشار الجريمة المنظمة				
هل ان الاتجار بالأسلحة يشكل سببا يؤدي الى انتشار الجريمة المنظمة	التكرار	النسبة المئوية	كا ^٢	الدلالة المعنوية
نعم	١٨٦	٦٠	١١,٥٣٨	اقل من ٠.٠٠١
لا	١٢٦	٤٠		
المجموع	٣١٢	%١٠٠		

١٤- هل أن مشكلة الفقر تشكل سببا يؤدي الى انتشار الجريمة المنظمة ؟

من خلال اجابات المبحوثين تبين هناك سبباً في انتشار الجريمة المنظمة ، ويرى الباحث بما لا يقبل الشك أن جميع اسباب الجرائم المنظمة هي اقتصادية وسببها الفقر والبطالة وتزداد هذه الجرائم مع ازدياد الفقر والبطالة ، وأن الجرائم المنظمة بمختلف انواعها دائماً ما تزداد في المناطق الفقيرة ، وأن الضعف في الحالة الاقتصادية والتعليمية يكون سبباً رئيساً في انتشارها ، مما يدفع بعض الافراد للبحث عن طرق او وسائل غير مشروعة لغرض تحسين مستواهم المعيشي ، وقد يرى انضمامه الى الجماعات الاجرامية المنظمة فرصة لكسب المال والحماية ، فهي وسيلة سريعة وسهلة لكسب الأموال ، وخاصةً ظاهرة انتشار تعاطي المخدرات وبشكل كبير وهي السبب الرئيس لتنفيذ الجرائم وغالباً ما يكون منفذ الجرائم هو مدمن ، ولهذا نجد جرائم غريبة تحصل في المجتمعات الفقيرة وغالبيتهم من المتعاطين وهم مستعدون أن يعملوا اي شيء من اجل كسب الاموال التي تمكنهم من شراء المخدرات ، ويكون الفقر والبطالة من اهم الاسباب في ذلك .

ويتضح من جدول (١٥) أن نسبة (٦٦%) بواقع (٢٠٤) تكراراً من افراد عينة الدراسة اشاروا أن مشكلة الفقر تشكل سببا يؤدي الى انتشار الجريمة المنظمة وأن (٣٤%) بواقع (١٠٨) تكراراً من العينة اشاروا الى أن مشكلة الفقر لا تشكل سببا يؤدي الى انتشار الجريمة المنظمة . وبلغت قيمة مربع كاي (٢٩,٥٣٨) وهي قيمة دالة احصائياً تشير الى وجود فرق في الاجابات بين الموافقين والمعترضين على أن مشكلة الفقر تشكل سببا يؤدي الى انتشار الجريمة المنظمة.

جدول (١٥) يبين توزيع اجابات المبحوثين حول أن مشكلة الفقر تشكل سببا يؤدي الى انتشار الجريمة المنظمة				
مشكلة الفقر تشكل سببا يؤدي الى انتشار الجريمة المنظمة	التكرار	النسبة المئوية	كا	الدلالة المعنوية
نعم	٢٠٤	٦٦	٢٩,٥٣٨	اقل من ٠.٠٠١
لا	١٠٨	٣٤		
المجموع	٣١٢	%١٠٠		

١٥- هل أن ضعف تطبيق القانون يشكل سببا يؤدي الى انتشار الجريمة المنظمة ؟

بعد العرض والتحليل تبين من خلال الجدول ادناه أن النسبة العالية من المبحوثين تؤيد إن ضعف القانون هو سبباً في انتشار الجريمة المنظمة ، فمن المؤكد ان ضعف القانون يعد سبباً رئيساً لانتشار الجريمة المنظمة ، فعندما لا يتم تطبيق القانون بشكل صحيح او تهاون في تنفيذه ، إذ يشجع المجرمون على الانخراط في الاعمال غير القانونية اذا كان الفساد داخل اجهزة الدولة والقانون ، اذ يمكن لمرتكبي هذه الجرائم دفع الرشاوي بغية التجنب من الملاحقة القانونية او تخفيف العقوبة .

وهنا اود أن اتعرض الى (نظرية الردع الاجرامي) التي جاءت في موضعين او تطبيقين ممكنين ، التطبيق الاول: يؤكد على أن فرض العقوبات القانونية على الفرد المجرم سوف يمنع او يردع مجرماً اخر من ارتكاب جرائم اكثر . والثاني: هو التأثير الرادع العام عندما يعرف الناس أنهم سوف يعاقبون على جرائم معينة فهذا سيمنع الاخرين من ارتكابها ، وقد يكون لكلا الجانبين المختلفين أن للعقوبة تأثيراً قوياً في ردع ارتكاب الجرائم ، فيرتبط الاول بحتمية تطبيق العقوبة وذلك من خلال اعتقال مرتكبي الجرائم وتطبيق العقوبات القانونية بحقهم ، وقد يكون لهذا تأثيراً رادعاً . والثاني يرتبط بصرامة وقوة ونوع العقوبة ، وكيف أن العقوبات الصارمة لجريمة معينة قد تؤثر تأثيراً كبيراً على سلوك المجرمين المحتملين في حال توصلهم الى أن العقوبات صارمة جداً وقد لا تستحق خطر القبض عليهم.

ويتضح من جدول (١٦) أن نسبة (٦٢%) بواقع (١٩٤) تكراراً من افراد عينة الدراسة اشاروا الى أن ضعف تطبيق القانون يشكل سببا يؤدي الى انتشار الجريمة المنظمة وأن (٣٨%) بواقع (١١٨) تكراراً من افراد العينة المشاركة في البحث اشاروا الى أن ضعف تطبيق القانون لا يشكل سببا يؤدي الى انتشار الجريمة المنظمة. وبلغت قيمة مربع كاي (١٨.٥١٣) وهي قيمة دالة احصائياً تشير الى وجود فرق جوهري في الاجابات بين الموافقين والمعتريين على أن ضعف تطبيق القانون يشكل سببا يؤدي الى انتشار الجريمة المنظمة.

جدول (١٦) يبين توزيع اجابات المبحوثين حول أن ضعف تطبيق القانون يشكل سببا يؤدي الى انتشار الجريمة المنظمة				
هل ان ضعف تطبيق القانون يشكل سببا يؤدي الى انتشار الجريمة المنظمة	التكرار	النسبة المئوية	كا ^٢	الدلالة المعنوية
نعم	١٩٤	٦٢	١٨,٥١٣	اقل من ٠.٠٠١
لا	١١٨	٣٨		
المجموع	٣١٢	١٠٠%		

١٦- هل أن ضعف الرقابة على مواقع التواصل الاجتماعي وخاصةً مواقع الجماعات الارهابية يشكل سببا يؤدي الى انتشار الجريمة المنظمة ؟

أن مواقع التواصل الاجتماعي هي احدى وسائل الاتصال الحديثة وتشمل عدة منصات تقليدية مثل الفيس بوك وانستاكرام وتوتير وغيرها من المواقع المختلفة ، وتمتاز بالعديد من المزايا والخصائص الاتصالية نادرة الوجود تفنقرها الوسائل الاخرى، وقد نالت اهتمام كبير من قبل افراد المجتمع بمختلف سماتهم الاجتماعية ، واعتمدوا عليها في حياتهم اليومية بطريقة غريبة وملفتة للنظر ، ونرى في الوقت الحاضر هنالك تزايد ملحوظ في معدلات الجريمة المنظمة وسرعة انتشارها وتعدد انواعها وتطور اساليبها بسبب التطور التقني والعلمي المتسارع الذي يشهده المجتمع ، والتطور التكنولوجي والمعلوماتي ، كل هذه العوامل ساعدت في ظهور الجرائم المنظمة كالجرائم الالكترونية وجرائم الارهاب والتزوير وغيرها ، فمتابعة صفحات التواصل الاجتماعي بشكل مكثف من قبل الشباب قد يزود البعض منهم بأفكار إجرامية جديدة او يثير غريزة العدوان

الكامنة فيهم ، او يهيئ الفرد لارتكاب الجريمة ، خاصةً مع وجود الكثير من التغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية في المجتمع ، التي لها أثر واضح في انتشار الجريمة والتي أصبحت تشكل خطر على سلامة وامن الفرد والمجتمع ، كالتغيرات في العادات والتقاليد وضعف القيم الدينية والاخلاقية وانتشار البطالة وتدني في مستوى دخل الفرد والاسرة .

ويتضح من جدول (١٧) أن نسبة (٦٩%) بواقع (٢١٤) تكراراً من افراد عينة الدراسة اشاروا الى أن ضعف الرقابة على مواقع التواصل الاجتماعي وخاصةً مواقع الجماعات الارهابية يشكل سببا يؤدي الى انتشار الجريمة المنظمة وأن (٣١%) بواقع (٩٨) تكراراً من افراد العينة اشاروا الى أن ضعف الرقابة على مواقع التواصل الاجتماعي وخصوصا مواقع الجماعات الارهابية لا يشكل سببا يؤدي الى انتشار الجريمة المنظمة. وبلغت قيمة مربع كاي (٤٣,١٢٨) وهي قيمة دالة احصائيا تشير الى وجود فرق جوهري في الاجابات بين الموافقين والمعتريين على أن ضعف الرقابة على مواقع التواصل الاجتماعي وخاصةً مواقع الجماعات الارهابية يشكل سببا يؤدي الى انتشار الجريمة المنظمة.

جدول (١٧) يبين توزيع اجابات المبحوثين حول ان ضعف الرقابة على مواقع التواصل الاجتماعي وخاصةً مواقع الجماعات الارهابية يشكل سببا يؤدي الى انتشار الجريمة المنظمة				
هل ان ضعف الرقابة على مواقع التواصل الاجتماعي وخصوصا مواقع الجماعات الارهابية يشكل سببا يؤدي الى انتشار الجريمة المنظمة	التكرار	النسبة المئوية	كا ^٢	الدالة المعنوية
نعم	٢١٤	٦٩	٤٣,١٢٨	اقل من ٠.٠٠١
لا	٩٨	٣١		
المجموع	٣١٢	%١٠٠		

١٧- هل يشكل وجود الجماعات المسلحة خارج نطاق القانون سبباً في انتشار الجريمة المنظمة ؟

إن وجود الجماعات المسلحة الخارجة عن القانون يمكن ان يشكل سبباً رئيساً في انتشار الجريمة المنظمة ، إذ تعمل هذه الجماعات بشكل مستقل عن السلطات الحكومية وتستعمل العنف والقوة لتحقيق اهدافها، وتخلق بيئة غير مستقرة تسهم في انتشار وزيادة الجريمة المنظمة ،

تعمل هذه الجماعات الى تآكل سلطة الدولة وغياب الامن مما يساعد على تقدم الانشطة غير القانونية مثل الابتزاز والاتجار بالبشر وغسل الاموال وغيرها من الجرائم المنظمة ، كما يمكن أن تتعاون مع شبكات الجريمة المنظمة او تصبح جزءاً منها ، مما يزيد من تعقيد وانتشار هذه الانشطة .

وقد يبين الجدول (١٨) أن نسبة (٨٩%) بواقع (٢٧٩) تكراراً من افراد عينة الدراسة اشاروا الى أن وجود الجماعات المسلحة خارج نطاق القانون يشكل سبباً في انتشار الجريمة المنظمة وأن (١١%) بواقع (٣٣) تكراراً من افراد عينة الدراسة اشاروا الى أن وجود الجماعات المسلحة خارج نطاق القانون لا يشكل سبباً في انتشار الجريمة المنظمة . وبلغت قيمة مربع كاي (١٩٣.٩٦٠) وهي قيمة دالة احصائياً تشير الى وجود فرق جوهري في الاجابات بين الموافقين والمعتريين على أن وجود الجماعات المسلحة خارج نطاق القانون يشكل سبباً في انتشار الجريمة المنظمة.

جدول (١٨) يبين توزيع اجابات المبحوثين حول أن وجود الجماعات المسلحة خارج نطاق القانون يشكل سبباً في انتشار الجريمة المنظمة.				
الدلالة المعنوية	كا ^٢	النسبة المئوية	التكرار	هل يشكل وجود الجماعات المسلحة خارج نطاق القانون سبباً في انتشار الجريمة المنظمة؟
اقل من ٠.٠٠٠١	١٩٣.٩٦٠	٨٩	٢٧٩	نعم
		١١	٣٣	لا
		%١٠٠	٣١٢	المجموع

١٨- ماهي آثار الجريمة المنظمة على التنمية الوطنية للبلد ؟ بالإمكان تأشير اكثر من اختيار

قد تتطلب مكافحة الجريمة المنظمة كلف مالية كبيرة من الدول ، ليس فقط من اجل الاصلاح بعد اعمال التخريب التي تقع مثل التفجيرات والحروق ، بل ايضاً في الجهود الوقائية والتصدي لهذه الجرائم ، وتشمل هذه التكاليف عدة جوانب منها تعويضات الضحايا وأسرههم وتقديم الاغاثة للمجتمعات المتضررة من اجل مساعدتها على التعافي من آثار الجرائم المنظمة .

وكذلك تتطلب تقوية النظام القانوني والقضائي بما فيها اختيار الاشخاص المناسبة لشغل هذه المهام خاصة القضائية ، ودعم التحقيقات وتحسين الاجراءات القانونية لضمان تقديم الجناة للعدالة . وكذلك اصلاح الاضرار بعد اعمال التخريب والحروق والتفجيرات وتعمل الحكومات على تخصيص ميزانيات ضخمة خاصة لإصلاح البنية التحتية المتضررة ، مثل الدوائر الحكومية والجسور والمرافق العامة ، وكذلك اعادة بناء المجتمعات المحلية التي تضررت نتيجة العنف والارهاب ، وايضاً تخصيص موارد مالية كبيرة لتعزيز قوات الامن وتمويل البرامج التدريبية للعاملين في مجال مكافحة الجريمة المنظمة ، وتحديث المعلومات والمعدات والتكنولوجيا الامنية ، وتخصيص موارد مالية كبيرة من اجل برامج توعية المجتمع وتعليم فئة الشباب وتقديم فرص اقتصادية بديلة لمنع انتشار الجريمة المنظمة .

وعند سؤال المبحوثين عن أن أثار الجريمة المنظمة على التنمية الوطنية للبلد من وجهة نظرهم ، تمكنا من خلال اجاباتهم الحصول على جدول التسلسل المرتبي (١٩) إذ كان في التسلسل المرتبي الاول الفقرة (تكاليف إصلاح واستبدال المعدات والمرافق التي تضررت أو دمرت نتيجة أعمال التخريب ، مثل التخريب والحرق والتفجيرات) اذ تم اختيارها من قبل (٢١٦) مبحوثاً وبنسبة مقدارها (٦٩%) من حجم العينة ، تليها بالتسلسل المرتبي الثاني الفقرة (تكلفة الإقامة في السجون المخصصة للمجرمين فضلا عن الطعام والرعاية الطبية) التي تم اختيارها من قبل (٢١٣) مبحوثاً وبنسبة مقدارها (٦٨%) من حجم عينة البحث ، تليها بالتسلسل المرتبي الثالث الفقرة (خصم مبالغ كبيرة من الميزانيات الوطنية لمكافحة الجريمة المنظمة) تم اختيارها من قبل (١٨٢) مبحوثاً وبنسبة مقدارها (٥٨%) من حجم العينة ، تليها بالتسلسل المرتبي الرابع الفقرة (انخفاض دخل الدولة بسبب الاقتصاد الخفي الذي يهدف إلى منع المبالغ الضخمة التي تحصل عليها المنظمات الإجرامية من الوقوع تحت السلطات الضريبية ، إما لأن أنشطتها سرية وغير قانونية ، أو لأنها تستعمل أساليب الرشوة والابتزاز والخداع ، والتزوير للتهرب من الضرائب) أذ تم تأشيرها من قبل (١٦٩) مبحوثاً وبنسبة مقدارها (٥٤%) من حجم العينة ، تليها بالتسلسل المرتبي الخامس الفقرة (توظيف واعداد وتدريب اعداداً كبيرة من موظفي الاختصاص من الشرطة والسجون والمحاكم ، لمحاولة انهاء وتحجيم النشاط الإجرامي) تم اختيارها من قبل (١٢٤) مبحوثاً وبنسبة مقدارها (٤٠%) من حجم العينة ، تليها بالتسلسل المرتبي السادس

~.~.~ الجريمة المنظمة وأثرها على التعايش السلمي ~.~.~

الفقرة (انخفاض فرص الاستثمار الإنتاجي ، إما بسبب استنزاف الموارد المخصصة للاستثمار في الأعمال أو عزوف أصحاب الأموال عن الاستثمار بسبب الجريمة وسيطرتهم الشخصية عليها وانعدام الأمن والاستقرار) التي تم اختيارها من قبل (١١١) مبحوثا وبنسبة مقدارها (٣٦%) من حجم العينة المشاركة في البحث.

جدول تسلسل مرتبي (١٩) يبين توزيع اجابات المبحوثين حول اثار الجريمة المنظمة على التنمية الوطنية للبلد.			
النسبة المئوية	التكرار	التسلسل المرتبي	ان استغلال المتغيرات الاقتصادية الدولية لتحقيق الارباح يشكل سبباً يؤدي الى انتشار الجريمة المنظمة من خلال
٦٩	٢١٦	١	تكاليف إصلاح واستبدال المعدات والمرافق التي تضررت أو دمرت نتيجة أعمال التخريب ،مثل التخريب والحرق والتفجيرات.
٦٨	٢١٣	٢	تكلفة الإقامة في السجون المخصصة للمجرمين فضلا عن الطعام والرعاية الطبية .
٥٨	١٨٢	٣	خضم مبالغ كبيرة من الميزانيات الوطنية لمكافحة الجريمة المنظمة .
٥٤	١٦٩	٤	انخفاض دخل الدولة بسبب الاقتصاد الخفي الذي يهدف إلى منع المبالغ الضخمة التي تحصل عليها المنظمات الإجرامية من الوقوع تحت السلطات الضريبية ، إما لأن أنشطتها سرية وغير قانونية ، أو لأنها تستعمل أساليب الرشوة والابتزاز والخداع ، والتزوير للتهرب من الضرائب .
٤٠	١٢٤	٥	توظيف واعداد وتدريب اعداداً كبيرة من موظفي الاختصاص من الشرطة والسجون والمحاكم ، لمحاولة انهاء وتحجيم النشاط الإجرامي .
٣٦	١١١	٦	انخفاض فرص الاستثمار الإنتاجي ، إما بسبب استنزاف الموارد المخصصة للاستثمار في الأعمال أو عزوف أصحاب الأموال عن الاستثمار بسبب الجريمة وسيطرتهم الشخصية عليها وانعدام الأمن والاستقرار .

١٩- ما هي اثار غسيل الاموال باعتباره احد انواع الجريمة المنظمة على انتعاش الجانب

الاقتصادي للدولة؟ بالإمكان تأشير اكثر من اختيار

إنّ عملية غسل الاموال لها تأثير سلبي على استقرار الاقتصادي ونموه ، قد تؤدي الى تركيز الثروة تحت سيطرة اعضاء الجريمة المنظمة حينها تزداد الفجوة بين الفقراء والاغنياء مما يؤدي الى تفكك البنيان الاجتماعي ، ويمس بالقيم الاجتماعية مثل قيم الانتماء للوطن وقيم

العمل والانتاج فيؤثر تأثيراً سلبياً واضحاً على البناء الاقتصادي إذ يلجأ مرتكبو غسل الاموال الى الشراء والتأسيس في احدى المؤسسات الخاصة بالقطاع الاقتصادي ويقومون بإخراج تلك المؤسسة عن اهدافها ومبادئها التي انشئت من اجلها وقد ينخرط القائمون عليها كثيراً في اعمال تلائم طبيعة نشاطات الفئة الاجرامية ذات النفوذ التي تتحكم في تلك المؤسسات. وهذا ما يرتبط بمخاطر اقتصادية يكون تأثيرها على السياسة المالية والنقدية ، والتأثير على النظام المصرفي والاضرار بسمعته ، وتدهور قيمة العملة الوطنية ، والمساهمة في التضخم ، وزيادة الضرائب وحرمان المجتمع من الاستفادة من امواله ، الاخلال بمنافسة المستثمرين ، وكذلك يترك اثراً واضحاً على سمعة الدولة ومركزها .

وعند سؤال المبحوثين عن اثار غسيل الاموال باعتباره احد انواع الجريمة المنظمة على انتعاش الجانب الاقتصادي للدولة من وجهة نظرهم . تمكنا من خلال الاجابات الحصول على جدول التسلسل المرتبي (٢٠) إذ احتلت فيه الفقرة (إن تحويل الأموال المتحصلة من الجريمة إلى استثمارات مشروعة لاستكمال عملية غسيل الأموال ، أو دمجها مع أموال أخرى من مصادر مشروعة ، يؤثر سلباً على اقتصاد الدولة من خلال تآكل ثقة القائمين على هذه المشاريع) التسلسل المرتبي الاول إذ تم اختيارها من قبل (٢١٨) مبحوثاً وبنسبة مقدارها (٧٠%) من حجم العينة الكلي ، تليها بالتسلسل المرتبي الثاني الفقرة (أن البلدان التي يتم فيها تحويل الأموال القذرة الناتجة عن الجريمة المنظمة محرومة من فرصة التنمية) اشار بها (٢١٤) مبحوثاً وبنسبة مقدارها (٦٩%) من حجم العينة ، تليها بالتسلسل المرتبي الثالث الفقرة (إن استبدال العملة الأجنبية بالعملة المحلية المتحصل عليها من الأنشطة الإجرامية لغرض غسل الأموال عن طريق الصرف يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة المحلية مقابل تلك العملات الأجنبية) إذ اشار بها (١٨٢) مبحوثاً وبنسبة مقدارها (٥٨%) من حجم العينة.

جدول التسلسل المرتبي (٢٠) توزيع اجابات المبحوثين حول اثار غسيل الاموال باعتباره احد انواع الجريمة المنظمة على تنشيط الجانب الاقتصادي للدولة		
النسبة المئوية	التكرار	ما هي اثار غسيل الاموال باعتباره احد انواع الجريمة المنظمة على تنشيط الجانب الاقتصادي للدولة
٧٠	٢١٨	إن تحويل الأموال المتحصلة من الجريمة إلى استثمارات مشروعة لاستكمال عملية غسيل الأموال ، أو دمجها مع أموال أخرى من مصادر مشروعة ، يؤثر سلباً على اقتصاد الدولة من خلال تآكل ثقة القائمين على هذه المشاريع .
٦٩	٢١٤	إن البلدان التي يتم فيها تحويل الأموال القذرة الناتجة عن الجريمة المنظمة محرومة من فرصة التنمية .
٥٨	١٨٢	استبدال العملة الأجنبية بالعملة المحلية المتحصل عليها من الأنشطة الإجرامية لغرض غسل الأموال عن طريق الصرف يؤدي بانخفاض قيمة العملة المحلية مقابل تلك العملات الأجنبية

٢٠- هل للجريمة المنظمة أثراً على سيادة الدولة والقانون؟

من المؤكد أن الجريمة المنظمة لها أثراً كبيراً على الدولة والقانون إذ تشكل تهديداً مباشراً على الأمن القومي من خلال دعمها للجماعات المتطرفة او الانشطة الارهابية مما يتسبب بخلق زعزعة في المجتمع وخلخلة في استقرار الدولة ، فهي تسعى الى اضعاف نظام القانون من خلال اتباع اسلوب التخويف والترهيب للشهود أو تهديد القضاة بشكل مباشر او غير مباشر او من خلال استعمال العنف ضد السلطات ، فهذا يزيد من صعوبة تحقيق العدالة في المجتمع وتنفيذ القوانين بشكل صحيح ، كذلك تخلق كيانات جديدة موازية تعمل على فرض سيطرتها في المجالات الامنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية وتفرض قوانينها الخاصة مما ينتج عنها ضعف سلطة الدولة في تلك المجالات .

وبعد جمع وتحليل البيانات تبين من جدول (٢١) أن نسبة (٥٧%) بواقع (١٧٨) تكراراً من افراد عينة الدراسة اشاروا الى أن للجريمة المنظمة أثراً على سيادة الدولة والقانون وأن (٤٣%) بواقع (١٣٤) تكراراً من افراد العينة اشاروا الى عدم وجود اثراً للجريمة المنظمة على سيادة الدولة والقانون. وبلغت قيمة مربع كاي (٦,٢٠٥) وهي قيمة دالة احصائياً تشير الى

وجود فرق جوهري في الاجابات بين الموافقين والمعترضين على أن للجريمة المنظمة اثاراً على سيادة الدولة والقانون.

جدول (٢١) يبين توزيع اجابات المبحوثين حول الجريمة المنظمة وأثرها على سيادة الدولة والقانون				
الدلالة المعنوية	كا	النسبة المئوية	التكرار	هل للجريمة المنظمة اثاراً على سيادة الدولة والقانون
٠٠١	٦,٢٠٥	٥٧	١٧٨	نعم
		٤٣	١٣٤	لا
		%١٠٠	٣١٢	المجموع

٢١- ما هي اثار الجريمة المنظمة على صحة الفرد؟ بالإمكان تأشير اكثر من اختيار

على مر الزمان وخلال مسيرة حياتنا ، واجهنا الكثير من الظواهر الاجتماعية الخطيرة ولعل من اهمها مشكلة الجريمة المنظمة ، إذ كان الكثير منا ضحية لاحد هذه الجرائم الخطيرة او على الاقل وقعت على احد الاشخاص المقربين منا ، إذ تتراوح هذه الجرائم بين خطيرة مثل الاتجار بالبشر ، وغسل الاموال ، وتجارة المخدرات ، والابادة الجماعية ، او جرائم متوسطة مثل السرقة وغيرها من الجرائم الصغيرة . إذ تتراوح ردود الافعال حسب الجريمة الواقعة وقد لا تتناسب احياناً مع نوع الجريمة وخطورتها ، وبعد حصول الجريمة قد يشعر الضحايا بالاكتئاب او العزلة او الخوف او الرعب او الغضب الشديد او قلة النوم والارق ، مما يؤدي الى تدهور الوضع الصحي للضحية لينتهي به الامر في احد المشافي لتناول العلاجات الطبية ، ولا يقف الامر على هذا فقط بل تترتب على هذه الجرائم اثاراً نفسية وعاطفية وعواقب جسدية قد تؤدي الى خسارة مالية كبيرة او اجتماعية ومنها عدم القدرة على الاستقرار والتوازن ومنها التوتر داخل الاسرة . فهنا يكون لخصائص الضحية وخبراته الشخصية وتفاعلاته الاجتماعية دور كبير قد يؤثر على قدراتهم في التفاعل مع احداث وتفصيل الجريمة والايذاء الذي وقع عليهم . كذلك الحال في جريمة الاتجار بالمخدرات وادمانها الذي يضر بصحة الفرد المتعاطي وتصل احياناً الى تلف الاعضاء الحيوية مثل القلب والكبد والرئتين مما يزيد من احتمال الاصابة بأمراض مزمنة مثل السرطان وامراض الجهاز التنفسي وضعف في الجهاز المناعي لدية ويجعل الجسم اكثر عرضة للإصابة بالأمراض والعدوى ، وتعرضه للحوادث سواء كانت حوادث سيارات او

الإصابة نتيجة السقوط أو العنف كونها تضعف القدرة على التفكير والتركيز ، وبعض هذه المواد المخدرة تسبب بزيادة العنف وظهور السلوك العدواني للمتعاطي والبعض منهم يتبع سلوكيات خطيرة من أجل الحصول على هذه المادة ، ويعرض نفسه في مشاكل قانونية أو اجتماعية ، وكذلك يتعرض للفقر أو حتى للتشرد بسبب انفاقه مبالغ كبيرة على هذه المواد المخدرة ، وأن الأفراد الذين يتعاطون المخدرات غالباً ما يعانون من العزلة وقد يكون السبب بمنعهم الاستشارة الطبية لتلقي العلاج اللازم لفيروس نقص المناعة ويسبب في انتشار الفيروس ، والبعض من هؤلاء يكون مستعد لعمل أي مهمة في سبيل الحصول على المال لشراء هذه المواد التي يتعاطاها حتى وأن كانت مهمة خطيرة قد تنهي حياته مثل التفجير أو قتل .

وعند سؤال الباحثين عن آثار الجريمة المنظمة على صحة الفرد من وجهة نظرهم ، وحصلنا من خلال اجاباتهم على جدول التسلسل المرتبي (٢٢) وقد حصلت على التسلسل المرتبي الأول الفقرة (تعاطي المخدرات والإدمان يضران بصحة الأفراد إلى الحد الذي يمنعهم من المساهمة بفعالية جهود التنمية في بلدانهم) إذ تم اختيارها من قبل (٢٨٦) مبحوثاً وبنسبة مقدارها (٩٢%) من حجم العينة ، تليها بالتسلسل المرتبي الثاني الفقرة (انتشار المشكلات الاجتماعية مثل العنف والجريمة وارتفاع معدلات البطالة) التي اشارها (٢٤٢) مبحوثاً وبنسبة مقدارها (٧٨%) من حجم عينة البحث ، تليها بالتسلسل المرتبي الثالث الفقرة (أدت نشاطات الجريمة المنظمة المتمثلة بتجارة الرقيق الأبيض واستغلال النساء والأطفال في سوق الدعارة ، إلى زيادة ضحايا مرض الإيدز وانتشار العديد من الأمراض) التي تم اختيارها من قبل (٢٢٥) مبحوثاً وبنسبة مقدارها (٧٢%) من حجم العينة ، ثم جاءت بالتسلسل المرتبي الرابع الفقرة (التجارة في الأسلحة النارية والمتفجرات مما يؤدي الى تنامي العنف والجريمة) حصلت على اشارة (١٨١) مبحوثاً وبنسبة مقدارها (٥٨%) من حجم العينة المشاركة ، تليها بالتسلسل المرتبي الخامس الفقرة (التخصيصات المالية الكبيرة لمكافحة الأمراض الناتجة عن نشاطات الجريمة المنظمة) تم اختيارها من قبل (١٥٦) مبحوثاً وبنسبة مقدارها (٥٠%) من حجم عينة البحث.

جدول تسلسل مرتبي (٢٢) يبين توزيع اجابات المبحوثين حول الجريمة المنظمة وآثارها على صحة الفرد			
النسبة المئوية	التكرار	التسلسل المرتبي	ما هي اثار الجريمة المنظمة على صحة الفرد
٩٢	٢٨٦	١	تعاطي المخدرات والإدمان يضران بصحة الأفراد إلى الحد الذي يمنعهم من المساهمة بفعالية جهود التنمية في بلدانهم
٧٨	٢٤٢	٢	انتشار المشكلات الاجتماعية مثل العنف والجريمة وارتفاع معدلات البطالة .
٧٢	٢٢٥	٣	أدت نشاطات الجريمة المنظمة المتمثلة بتجارة الرقيق الأبيض واستغلال النساء والأطفال في سوق الدعارة ، إلى زيادة ضحايا مرض الإيدز وانتشار العديد من الأمراض
٥٨	١٨١	٤	التجارة في الأسلحة النارية والمتفجرات مما يؤدي الى تنامي العنف والجريمة
٥٠	١٥٦	٥	التخصيصات المالية الكبيرة لمكافحة الأمراض الناتجة عن نشاطات الجريمة المنظمة

٢٢- ما هي اثار الجريمة المنظمة على استقرار الاسعار؟ بالإمكان تأشير اكثر من اختيار

إنّ الجريمة المنظمة اصبحت من المخاطر التي تهدد مجتمعنا في الوقت الحاضر والاجيال القادمة في المستقبل على حد سواء وهذا ما لا ريب فيه ، لأن الاضرار والاثار التي تتركها ذات ابعاد ممتدة من خلال اهدافها وتنظيمها وتعرضها لسيادة القانون واختراقها للدول وبات تهديدها يشمل جميع المجتمعات والعالم بسبب نوعية الجرائم التي يقوم بها اعضاؤها الذين نجحوا في تنفيذ مهمتهم للتسلل الى كافة المجتمعات وفي جميع جوانب الحياة ومجالاتها ومنها ، الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والامنية والبيئية ، واصبحت من الوسائل التي تخلخل استقرار المجتمعات وامنها . فترك اثرا واضحا على سلامة الاسواق المالية ، ويعزو البعض من الازمات المالية التي حصلت في التسعينيات مثل فضيحة الرشوة التي وقعت في بنك الاعتماد وعملية تبييض الاموال واعمال التزوير وكذلك افلاس البنك الاوربي المتحد وانهيار بنك بيرينغز في عام

١٩٩٥ الى اعمال جرمية واعمال تزوير . إذ تملك الجماعات الاجرامية قدرة كبيرة وبأثار خفية وهادئة على الاقتصاد العالمي والتبادلات المالية والحركة التجارية ، بما تقوم به من نشاط يمس مجالات الحياة الاقتصادية الدولية منها اعمال التجسس الاقتصادي لأجل كشف الجهود المبذولة من الشركات الكبرى في مجال الاختراع والتطوير وتحديث المنتجات لأن هذه البحوث تتم بكتمان وسرية تامة حتى لا يتم كشفها من المنافسين وبالتالي تفيد منها العصابات الاجرامية مجاناً وعلى حساب شركات معينة ، لذلك سعت العديد من الدول لمواجهة مخاطر الجرائم الاقتصادية المتعددة . كما ان الاموال التي يكون مصدرها غير قانوني نتيجة ارتكاب جريمة كبرى عادةً ما تكون مبالغ كبيرة ، فيتم استثمارها من قبل الجماعات الاجرامية في مجالات عديدة منها شراء العقارات بمبالغ عالية مما يؤدي الى زيادة كبيرة بأسعار العقارات ، وايضاً تدخل في عمليات البورصة ويحدث في زيادة سعر الصرف للدولار ، والاشتراك في اعمال تجارية متنوعة والتنافس غير الشريف بالمزادات سواء كانت مزاد العملة او مواد اخرى فالمجرم مستعد لدفع اي مبلغ للحصول عليها ، فهذا يخلق حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي وزيادة الفساد فهو مستعد دفع الرشاوي من اجل الحصول على مناقصات تجارية وهذا ما يضر بمصلحة التجار الاخرين واحياناً يدفعهم الخروج من السوق بسبب خسارتهم امام هؤلاء الجماعات الاجرامية ، وبعض منهم يدخل في اعمال المصرفية والقيام بتسهيلات مصرفية منها اعطاء القروض للأفراد او الشركات مقابل فوائد تكون اكثر من الفوائد للمصارف الحكومية وهذا يخلق عبئاً على المقترض بسبب هذه الفوائد الكبيرة ، وبسبب كل هذا اخذت الكثير من الدول تطبيق تعليمات مشددة حول العمليات المصرفية للحد من ظاهرة غسيل الاموال ومنها العراق إذ اصبح كل زبون في المصرف عندما يقوم بإيداع المبالغ في حسابة تستعلم عن مصدر هذا المبالغ وخاصةً اذا كانت المبالغ كبيرة ويؤكد من خلال اوراق رسمية عن مصدر هذه الاموال كأن تكون عن بيع عقار او وراث او تجارة رسمية يعمل بها ، وارى هذه الاجراءات قد ساعدت ولو بشكل قليل للحد من هذه العمليات ، وتتبع هذه الاجراءات في المصارف الحكومية والاهلية ، وكذلك هناك رقابة كبيرة على المبالغ التي يتم تحويلها الى الخارج او تستلم من الخارج ومعرفة الشخص المحول و مصدرها ، وهذا من المؤكد حد من هذه العملية وكذلك السيطرة على اسعار العملات واستقرار السوق .

وعند سؤال المبحوثين عن آثار الجريمة المنظمة على استقرار الاسعار من وجهة نظر افراد عينة البحث تمكنا من خلال الاجابات من الحصول على جدول التسلسل المرتبي (٢٣) إذ احتلت فيه الفقرة (تكون الحكومات مجبرة على تنفيذ سياسات نقدية مقيدة قد لا تكون ناجحة في عملية غسل الأموال) التسلسل المرتبي الاول التي تم اختيارها من قبل (٢٣٤) مبحوثا وبنسبة مقدارها (٧٥%) من حجم عينة الدراسة ، تليها بالتسلسل المرتبي الثاني الفقرة (كثرة الأموال قد تتسبب في ارتفاع أسعار العقارات ، وتشويه أحجام الصادرات ، وخلق منافسة غير عادلة ، وإدامة التوزيع غير المتكافئ للدخل ، ونشر الفساد) التي قام بتأشيرها (٢٢٨) مبحوثا وبنسبة مقدارها (٧٣%) من حجم العينة ، وبعدها تلي بالتسلسل المرتبي الثالث الفقرة (تعزيز الاستثمار في الاقتصاد المشروع الناتج من تدفق إيرادات عصابات الجريمة المنظمة) تم تأشيرها من قبل (٢٠٨) مبحوثا وبنسبة مقدارها (٦٧%) من حجم العينة ، تليها بالتسلسل المرتبي الرابع الفقرة(التضخم قد يجبر الكيانات التجارية المشروعة على الخروج من السوق) تم اختيارها من قبل (١٩٧) مبحوثا وبنسبة مقدارها (٦٣%) من حجم العينة ، ثم تلتها بالتسلسل المرتبي الخامس الفقرة (الآثار الاقتصادية الناتجة من تدفق إيرادات عصابات الجريمة المنظمة الى الاقتصاد المشروع مع ما يرافقه من آثار اقتصادية) تم تأشيرها من قبل (١٩٥) مبحوثا وبنسبة مقدارها (٦٢%) من حجم العينة ، تليها بالتسلسل المرتبي السادس الفقرة (قد تتولى الكيانات الإجرامية المنظمة بعض وظائف الإقراض) التي تم تأشيرها من قبل (١٥٥) مبحوثا وبنسبة مقدارها (٥٠%) من حجم العينة ، تليها بالتسلسل المرتبي السابع والآخر الفقرة (تؤدي التدفقات الداخلة والخارجة غير المتوقعة من العملة إلى ارتفاع أسعار الفائدة) التي حصلت على اشارة (١١٩) مبحوثا وبنسبة مقدارها (٣٨%) من حجم العينة الكلي .

جدول تسلسل مرتبي (٢٣) توزيع اجابات المبحوثين حول اثار الجريمة المنظمة على استقرار الاسعار			
النسبة المئوية	التكرار	التسلسل المرتبي	ما هي اثار الجريمة المنظمة على استقرار الاسعار؟
٧٥	٢٣٤	١	تكون الحكومات مجبرة على تنفيذ سياسات نقدية مقيدة قد لا تكون ناجحة في عملية غسل الأموال .
٧٣	٢٢٨	٢	كثرة الأموال قد تتسبب في ارتفاع أسعار العقارات ، وتشويه أحجام الصادرات ، وخلق منافسة غير عادلة، وإدامة التوزيع غير المتكافئ للدخل، ونشر الفساد
٦٧	٢٠٨	٣	تعزيز الاستثمار في الاقتصاد المشروع الناتج من تدفق إيرادات عصابات الجريمة المنظمة
٦٣	١٩٧	٤	التضخم قد يجبر الكيانات التجارية المشروعة على الخروج من السوق
٦٢	١٩٥	٥	الآثار الاقتصادية الناتجة من تدفق إيرادات عصابات الجريمة المنظمة الى الاقتصاد المشروع مع ما يرافقه من آثار اقتصادية .
٥٠	١٥٥	٦	قد تتولى الكيانات الإجرامية المنظمة بعض وظائف الإقراض .
٣٨	١١٩	٧	تؤدي التدفقات الداخلة والخارجة غير المتوقعة من العملة إلى ارتفاع أسعار الفائدة .

٢٣- ما هي الآثار الاجتماعية للجريمة المنظمة ؟ بالإمكان تأشير أكثر من اختيار

إنّ تنوع أنشطة الجريمة المنظمة يؤثر على المجتمع ، وقد أدى انتشار المخدرات الناجمة عن الجريمة المنظمة إلى انتشار الجريمة بكافة أنواعها، كما أن آفة المخدرات تغزو (تروجها والاتجار بها) العديد من المناطق، مدفوعة بالتدخلات الدولية بفضل العصابات الإجرامية، واستنادا إلى شبكات منظمة تنظيما جيدا ومزودة بقدرات مالية ضخمة تمكنها من احتشاد الساحة العالمية بمختلف أشكالها، كان لهذه العدوى تأثير مدمر على الناس على جميع المستويات وفي القطاعات المهمة، لذا أصبحت مكافحة هذه الآفة بحاجة ملحة لحماية مقدرات الشعب، وخاصة الحيوية الشبابية التي تعتبر الواجهة الأكثر تضررا من الفئات الأخرى ، أن انتشار السلاح وحيازته بطرق غير مشروعة يغذي جرائم العنف والسطو المسلح والانتقام في

المجتمع، كما هو الحال مع الاتجار بالنساء والأطفال، مما يؤدي إلى انتشار الرذيلة والفساد الأخلاقي وخلق جيل عاجز، إفادة المجتمع علميا وعمليا وصيانة المصالح الوطنية ، ونظراً للفساد الذي تمارسه عصابات الجريمة المنظمة على بعض ضعاف النفوس من الموظفين العموميين ورجال الشرطة، فإن ذلك يؤدي إلى زعزعة قيم العدل والإنصاف وانتشار الظلم والاستبداد، مما يؤدي إلى تدمير النسيج الاجتماعي وانحدار قيم المجتمع وأخلاقه.

وقد ساهمت الجريمة المنظمة في تفكيك الروابط الاجتماعية في جميع المجتمعات ، إذ خلقت الخوف والشك في صفوفهم وهذا ما يؤثر بشكل كبير العلاقات الاجتماعية ونشر التفرة والتمييز ، كما أثرت الجريمة بشكل مباشر على فئة الشباب إذ إن عدم حصولهم على اجور مناسبة للمعيشة وتحقيق الذات وبعدها يلجأ الشباب في المجتمع الى الانحراف والسرقة والنصب والاحتيال والتجارة بالمنتجات كالمخدرات والسلاح لكي يستطيع الوصول الى ما يصبو اليه سواء كان المال او ذاته ، كذلك الانجرار الى التطرف والعنف إذ نجد البعض يلجأ الى العنف والتطرف لأنه لا يمتلك هدفاً محدداً لنفسه وكونه يكون ضعيفاً بالنسبة لتلك العصابات الاجرامية المتطرفة ، وبالتالي يقعون ضحية في مصيدة هؤلاء الجماعات الاجرامية المنظمة ، فيلجأ الكثير من الشباب الى التسول نتيجة الفقر والبطالة والظروف الصعبة التي يمر بها المجتمع قهراً وقسراً ، والبعض منهم يجد أن الحل المناسب هو تعاطي المخدرات لكي يبتعد عن التفكير في مشاكل الحياة وصعوبتها وبالتالي فإن المخدرات وحبوب الهلوسة بأنواعها تدفع الفرد وتوصله الى الجريمة المنظمة ، وحياتاً يصل بهم الامر الى الشعور بعدم الانتماء الى بلدهم الذي يأويهم لأنه لم يستطع تحقيق طموحاتهم وبالتالي يبحث الفرد عن مجتمع اخر عسى أن يستطيع أن يوفر له ما يريد من سكن وفرص عمل وغيرها ، فيلجأ بعضهم الى الهجرة لإيجاد فرص عمل في بلد اخر ليحقق فيه طموحاته واهدافه .

وفي هذا الصدد تمكنت دراستي من الوصول الى بعض النتائج وتحليلها من خلال جدول التسلسل المرتبي (٢٤) بعد طرح السؤال على المبحوثين الذي يخص الاثار الاجتماعية للجريمة المنظمة من وجهة نظرهم إذ احتلت فيه التسلسل المرتبي الاول الفقرة (تضعف القدرة الإنتاجية الكاملة للفرد بسبب الطريقة والوسائل التي ارتكب بها الفعل الإجرامي (القتل ، التهديد ، العنف) إذ تم اختيارها من قبل (٢٣٩) مبحوثاً وبنسبة مقدارها

(٧٧%) من حجم العينة ، تليها بالتسلسل المرتبي الثاني الفقرة (خلل في المعايير الأخلاقية والاجتماعية) واختارها (٢٢٨) مبحوثا وبنسبة مقدارها (٧٣%) من حجم العينة ، تليها بالتسلسل المرتبي الثالث الفقرة (إن انتشار السلاح وحيازته بطرق غير مشروعة يغذي جرائم العنف والسطو المسلح والانتقام في المجتمع) تم اختيارها من قبل (٢٢٧) مبحوثا وبنسبة مقدارها (٧٣%) من حجم عينة البحث ، تليها بالتسلسل المرتبي الرابع الفقرة (زعزعة قيم العدل والإنصاف وانتشار الظلم والاستبداد) التي اختارها (٢٢٣) مبحوثا وبنسبة مقدارها (٧١%) من حجم العينة ، تليها بالتسلسل المرتبي الخامس والآخر الفقرة (خلق صراعات طبقية في المجتمع من خلال الانقسامات والفجوات التي أحدثتها هذه الجرائم بين الطبقات) التي اختارها (١٦٦) مبحوثا وبنسبة مقدارها (٥٣%) من حجم العينة الكلية.

جدول تسلسل مرتبي (٢٤) يبين توزيع اجابات المبحوثين حول الاثار الاجتماعية للجريمة المنظمة			
النسبة المئوية	التكرار	التسلسل المرتبي	ما هي الاثار الاجتماعية للجريمة المنظمة
٧٧	٢٣٩	١	تضعف القدرة الإنتاجية الكاملة للفرد بسبب الطريقة والوسائل التي ارتكب بها الفعل الإجرامي (القتل، التهديد، العنف) .
٧٣	٢٢٨	٢	خلل في المعايير الأخلاقية والاجتماعية .
٧٣	٢٢٧	٣	إن انتشار السلاح وحيازته بطرق غير مشروعة يغذي جرائم العنف والسطو المسلح والانتقام في المجتمع .
٧١	٢٢٣	٤	زعزعة قيم العدل والإنصاف وانتشار الظلم والاستبداد .
٥٣	١٦٦	٥	خلق صراعات طبقية في المجتمع من خلال الانقسامات والفجوات التي أحدثتها هذه الجرائم بين الطبقات .

٢٤- ما هي الاثار السياسية والامنية للجريمة المنظمة

إن الجريمة المنظمة ذات تأثير قوي وتتخذ شكلاً سياسياً كبيراً ، بهدف زعزعة الاستقرار السياسي في الدولة الضحية وإحداث الفوضى الأمنية فيها ، وكذلك في الأجهزة الأمنية والدفاعية ، بحجة أن الجرائم لا تحدث إلا في ظروف الفوضى وعدم الاستقرار المتفشي ، وهذا

يشمل الإرهاب الدولي ، الذي لا يشكل التهديد الوحيد للدول ، وبدلاً من ذلك ، لا تزال هناك مجموعة تقليدية من التهديدات ، بما في ذلك الجريمة العابرة للحدود الوطنية وأسلحة الدمار الشامل ، فضلاً عن ملف أمني يشمل تغير المناخ ، والفقر ، والمياه ، والطاقة ، والأمن الغذائي ، والفشل التكنولوجي في الهياكل ، والبنية التحتية الحيوية ، التي تهدف إلى الأمن السياسي والنظام العام داخل البلاد ، ومن ثم على أداء الأمن والنظام العالمي، وللجريمة المنظمة تأثير عميق على الجانب السياسي والأمني في أي بلد تتواجد فيه ، إذ تستطيع إضعاف الدولة وينتج عدم الاستقرار بجوانب السياسية والأمني بحيث تتبع طرق عديدة لذلك مثل بأمكانها أن تسلل الى المؤسسات الحكومية وذلك من خلال الرشاوي والفساد ، وهذا حتماً يضعف سيادة البلد وهدم تطبيق القانون فيه ، كذلك تعمل هذه الجماعات الاجرامية بتأثيرها على العملية الانتخابية من خلال تمويل هذه الحملات السياسية او التزوير فيها لصالح المرشحين الذين يخدمون مصالحهم ، حتى تتمكن هذه الجماعات من امتلاك اشخاص لهم قدرة عالية على اختراق انظمة الكمبيوتر الخاصة بالدولة او الشركات الكبيرة والمعروفة من اجل الحصول على المعلومات والمستندات التي تمكنهم من التهديد والابتزاز .

وعند سؤال المبحوثين عن السياسية والأمنية للجريمة المنظمة من وجهة نظرهم كعينة للبحث تمكنا من خلال اجاباتهم الحصول على جدول التسلسل المرتبي (٢٥) إذ احتلت فيه التسلسل المرتبي الاول الفقرة (زعزعة الاستقرار السياسي في الدولة الضحية وإحداث الفوضى الأمنية فيها ، وكذلك في أجهزتها الأمنية والدفاعية) التي تم اختيارها من قبل (٢٢٦) مبحوثا وبنسبة مقدارها (٧٢%) من حجم العينة ، بالتسلسل المرتبي الثاني الفقرة (الجريمة العابرة للحدود الوطنية وأسلحة تختص بها الحكومة والاسلحة الغير مرخصة) التي اختارها (٢١٦) مبحوثا وبنسبة مقدارها (٦٩%) من حجم العينة ، ومن ثم تلتها بالتسلسل المرتبي الثالث الفقرة (تعتبر الجريمة المنظمة ، وخاصة الجريمة الإلكترونية ، إحدى أدوات القرصنة المصممة لاختراق الخوادم وأنظمة الكمبيوتر الخاصة بالأفراد أو الشركات أو المؤسسات الحكومية للحصول على المعلومات بغرض الابتزاز والمساومة) إذ تم اختيارها من قبل (٢٠٤) مبحوثا وبنسبة مقدارها (٦٥%) من حجم عينة البحث ، تليها بالتسلسل المرتبي الرابع الفقرة (تستهدف الملف الأمني الذي يشمل زيادة المياه ، والطاقة ، والأمن الغذائي ، والفشل التكنولوجي في الهياكل ، والبنية

التحتية الحيوية) التي تم تأشيرها من قبل (١٨٠) مبحثاً ونسبة مقدارها (٥٨%) من حجم العينة الكلي.

جدول تسلسل مرتبي (٢٥) يبين اجابات المبحوثين حول الاثار السياسية والامنية للجريمة المنظمة			
النسبة المئوية	التكرار	التسلسل المرتبي	ما هي الاثار السياسية والامنية للجريمة المنظمة
٧٢	٢٢٦	١	زعزعة الاستقرار السياسي في الدولة الضحية وإحداث الفوضى الأمنية فيها ، وكذلك في أجهزتها الأمنية والدفاعية .
٦٩	٢١٦	٢	الجريمة العابرة للحدود الوطنية وأسلحة تختص بها الحكومة والاسلحة غير المرخصة .
٦٥	٢٠٤	٣	تعتبر الجريمة المنظمة ، وخاصة الجريمة الإلكترونية ، إحدى أدوات القرصنة المصممة لاختراق الخوادم وأنظمة الكمبيوتر الخاصة بالأفراد أو المؤسسات الحكومية للحصول على المعلومات بغرض الابتزاز والمساومة .
٥٨	١٨٠	٤	تستهدف الملف الأمني الذي يشمل زيادة المياه ، والطاقة ، والأمن الغذائي ، والفشل التكنولوجي في الهياكل ، والبنية التحتية الحيوية

٢٥- من وجهة نظرك بما تكمن اهمية التعايش السلمي

إنّ التعايش السلمي يلعب دوراً حاسماً في تحقيق السلم والامن الدوليين وهذا يكون عن طريق التعاون ، وتعزيز الحوار والتفاهم بين الدول والشعوب ويمكن ان يحدث عن طريق تجنب الصراعات اي الدولة التي تتمتع بالتعايش السلمي فأنها تسعى الى حل خلافاتها بالحوار والدبلوماسية بدلاً للجوء الى العنف او القوة ، ومن المؤكد هذا يقلل من نشوب النزاعات المسلحة ، وكذلك يشجع على التعاون في مجالات كالصحة والبيئة والاقتصاد وهذا يعزز من الاستقرار العالمي حتماً ، وكذلك يساهم بتقليل التحيزات الدينية والثقافية والعرقية ويجعل هذا المجتمعات اكثر تماسكاً وسلاماً ويقلل كل هذا الى تقليل من الصراعات الداخلية ، ويمكن بناء مجتمعات تتسم بالتكافل والتضامن وتقلل من التوتر السياسي والاجتماعي ، ويمكن من تسهيل التعاون الدولي لمواجهة التحديات العالمية مثل الهجرة غير الشرعية و التغير المناخي والجريمة المنظمة

فهذا يعزز من الامن العالمي . فالتعايش السلمي يوفر بيئة مثالية لضمان وحماية حقوق الانسان ويساعد بتطبيق القوانين بشكل منصف وعادل على الجميع بغض النظر عن الدين او العرق او الوضع الاجتماعي لضمان حقوق الانسان من اي انتهاك ، وكذلك يدعم وجود نظام قضائي مستقل قادر بحماية حقوق الافراد ومحاسبة كل من يحاول انتهاك حقوق الانسان ، وايضاً يعطي دور كبير للمنظمات غير الحكومية لرصد انتهاكات حقوق الانسان وتقديم الدعم للفئات الضعيفة ، ويخلق بيئة تركز على التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية وهذا يقلل من الفجوات الاجتماعية التي تؤدي الى انتهاك حقوق الانسان .

وعند سؤال الباحثين عن اهمية التعايش السلمي من وجهة نظرهم كعينة للبحث تمكنا من خلال الاجابات من الحصول على جدول التسلسل المرتبي رقم (٢٦) إذ احتلت فيه الفقرة (تحقيق السلم والأمن الدوليين) التسلسل المرتبي الاول اذ تم اختيارها من قبل (٢٦٤) مبحوثا وبنسبة مقدارها (٨٥%) من حجم العينة ، تليها بالتسلسل المرتبي الثاني الفقرة (تعزيز الوحدة الوطنية) التي اختارها (٢٥٢) مبحوثا وبنسبة مقدارها (٨١%) من حجم العينة ، تلتها بالتسلسل المرتبي الثالث الفقرة (ضمان وحماية حقوق الانسان) إذ قام باختيارها (٢٥١) مبحوثا وبنسبة مقدارها (٨٠%) من حجم العينة .

جدول تسلسل مرتبي (٢٦) يبين اجابات المبحوثين حول اهمية التعايش السلمي			
النسبة المئوية	التكرار	التسلسل المرتبي	من وجهة نظرك بما تكمن اهمية التعايش السلمي
٨٥	٢٦٤	١	تحقيق السلم والأمن الدوليين
٨١	٢٥٢	٢	تعزيز الوحدة الوطنية
٨٠	٢٥١	٣	ضمان وحماية حقوق الانسان

٢٦- كيف يساعد التعايش السلمي في تعزيز الوحدة الوطنية ؟

للتعايش السلمي دورٌ مهمٌ وجوهريٌّ في تعزيز الثقة والاحترام والتعاون بين الافراد والدول من خلال التفاعل الايجابي بين الفئات الاجتماعية ، إذ يتم تعزيز التواصل والانفتاح وتعزيز الثقة بين الافراد ، وايضاً التشجيع على الاعتراف والاحترام للتنوع الثقافي والديني والاجتماعي عندما

يحترم الافراد والمجتمعات هذا التنوع ويساهم بتقليل التوترات ويخلق بيئة اكثر احتراماً والوفاء بالتزامات واحترام الاتفاقيات يزيد من مستوى الثقة المتبادلة ، وتساعد على بناء ثقافة تقاوم التمييز بكافة اشكاله ويعامل الجميع بكرامة وحقوق متساوية ، ويساعد بحل المشاكل كونه يخلق جواً من التعاون يمكن الافراد من والمجتمعات العمل معاً من اجل ايجاد حلول مشتركة سواء كانت لتحديات اقتصادية او اجتماعية او بيئية فالتعاون يحقق الحلول المستدامة ، وكذلك يمكن تبادل الخبرات والمعرفة بين المجتمعات والدول لتحقيق الاهداف المشتركة ، ويضمن حرية التعبير ، إذ يستطيع الافراد والمجتمعات بالتعبير عن آرائهم من دون خوف من الانتقام فيخلق ويعزز الشفافية ويساعد في كشف الانتهاكات لحقوق الانسان . فمن خلال ما سبق يمكن أن تحقق الوحدة الوطنية من خلال بذل جهداً مستمراً من الجميع وايضاً يتطلب الالتزام بالقيم الوطنية المشتركة التي تعزز المساواة والتعاون .

وعند سؤال المبحوثين عن كيفية مساهمة التعايش السلمي في تعزيز الوحدة الوطنية من وجهة نظرهم تمكنا من خلال اجاباتهم الحصول على جدول التسلسل المرتبي رقم (٢٧) إذ احتلت فيه الفقرة (يسهم في تعزيز الثقة والاحترام المتبادل والاستعداد للتعاون) التسلسل المرتبي الاول اذ اتارها (٢٥٩) مبحوثا وبنسبة مقدارها (٨٣%) من حجم العينة ، تليها بالتسلسل المرتبي الثاني الفقرة (يساعد على تحقيق التكامل بين مختلف فئات المجتمع والغاء الاقصاء للآخر) التي اختارها (٢٥٣) مبحوثا وبنسبة مقدارها (٨١%) من حجم العينة ، تليها بالتسلسل المرتبي الثالث الفقرة (يسهم في تحقيق حالة من الاستقرار في البنية الاجتماعية والذي بدوره يؤدي إلى تحقيق الوحدة الوطنية وتعزيزها) التي تم اختيارها من قبل (٢١٦) مبحوثا بنسبة مقدارها (٦٩%) من حجم العينة ، تليها بالتسلسل المرتبي الرابع الفقرة (يساهم في صهر الانتماءات الفرعية في بوتقة واحدة ، لا يكون فيها الولاء للانتماءات الفرعية ، بل للوطن الواحد) إذ اختارها (١٦٨) مبحوثا وبنسبة مقدارها (٥٤%) من حجم العينة .

جدول تسلسل مرتبي (٢٧) يبين اجابات المبحوثين حول كيفية مساهمة التعايش السلمي في تعزيز الوحدة الوطنية			
النسبة المئوية	التكرار	التسلسل المرتبي	كيفية مساهمة التعايش السلمي في تعزيز الوحدة الوطنية
٨٣	٢٥٩	١	يسهم في تعزيز الثقة والاحترام المتبادل والاستعداد للتعاون
٨١	٢٥٣	٢	يساعد على تحقيق التكامل بين مختلف فئات المجتمع والغاء الاقصاء للآخر
٦٩	٢١٦	٣	يسهم في تحقيق حالة من الاستقرار في البنية الاجتماعية والذي بدوره يؤدي إلى تحقيق الوحدة الوطنية وتعزيزها
٥٤	١٦٨	٤	يساهم في صهر الانتماءات الفرعية في بوتقة واحدة ، لا يكون فيها الولاء للانتماءات الفرعية ، بل للوطن الواحد

٢٧- ما هي أهم السبل لتحقيق الوحدة الوطنية وتعزيزها

إن الوحدة الوطنية هي وجود تلاحم وتعاقد وتفاهم وتفاعل بين جميع افراد الشعب في الوطن الواحد بغض النظر عن ثقافتهم وانتماءاتهم الايدولوجية ودياناتهم او مذهبهم وطبقاتهم الاجتماعية والعشائرية او لغتهم وقومياتهم حتى يتحقق التفاعل الاجتماعي والسياسي والاقتصادي بين النظام السياسي والشعب بما يحقق الرفاهية والاستقرار الاقتصادي والعيش الكريم للفرد والمجتمع ، واحترام وحدة البلاد وقوانينها ولغتها الرسمية ، والتمتع بحرية الفرد في المجتمع والعدالة والمساواة بين جميع فئات الشعب الواحد امام القانون ، كما أن الوحدة الوطنية ضرورة اساسية ومهمة في المجتمع ومطلباً مهماً يبني عليه مدى انسجام وتقدم المجتمع مقدرته على تحقيق الوفاق بين جميع فئات الشعب وطبقاته المختلفة .

وعند سؤال المبحوثين عن أهم السبل لتحقيق الوحدة الوطنية وتعزيزها من وجهة نظرهم كعينة بحث تمكنا من خلال الاجابات الحصول على جدول التسلسل المرتبي رقم (٢٨) إذ احتلت فيه الفقرة (تطوير قدرة النظام السياسي على ممارسة السيادة على كافة مناطق البلاد ، سواء كانت تلك السيادة قانونية أو فعلية) التسلسل المرتبي الاول إذ تم اختيارها من قبل (٢٧٦) مبحوثاً وبنسبة مقدارها (٨٨%) من حجم العينة ، تليها بالتسلسل المرتبي الثاني الفقرة (التفاعل

والتواصل المستمر على أساس الوحدة الوطنية بين جميع أفراد المجموعة الوطنية لتحقيق المصالح المشتركة لكل الشعب) إذ اختارها (٢٤٩) مبحوثا وبنسبة مقدارها (٨٠%) من حجم العينة ، تلتها بالتسلسل المرتبي الثالث الفقرة (إن توفير الوعي والمعلومات من خلال وسائل التنشئة السياسية يعزز الروابط والصلات بين أفراد المجتمع من جهة ، وبينهم وبين النظام السياسي من جهة أخرى) التي قام باختيارها (٢٣١) مبحوثا وبنسبة مقدارها (٧٤%) من حجم العينة ، ومن ثم تلتها بالتسلسل المرتبي الرابع الفقرة (إن تحقيق الوحدة الوطنية ، سواء كان ذلك على مستوى النظام السياسي أو على مستوى عموم أفراد المجتمع الوطني ، لا ينفصل عن الإرادة المستقلة والعمل الجاد) إذ قام باختيارها (٢٠٦) مبحوثا وبنسبة مقدارها (٦٦%) من حجم العينة ، ثم تلتها بالتسلسل المرتبي الخامس والآخر الفقرة (تطوير الترابط بين جميع المجموعات الوطنية داخل المجتمع الوطني إذ تتماسك وتندمج في كيان اجتماعي وسياسي واحد) التي اختارها (١٩٢) مبحوثا وبنسبة مقدارها (٦٢%) من حجم عينة البحث.

جدول تسلسل مرتبي (٢٨) يبين اجابات المبحوثين حول اهم السبل لتحقيق الوحدة الوطنية وتعزيزها			
النسبة المئوية	التكرار	التسلسل المرتبي	أهم السبل لتحقيق الوحدة الوطنية وتعزيزها
٨٨	٢٧٦	١	تطوير قدرة النظام السياسي على ممارسة السيادة على كافة مناطق البلاد ، سواء كانت تلك السيادة قانونية أو فعلية .
٨٠	٢٤٩	٢	التفاعل والتواصل المستمر على أساس الوحدة الوطنية بين جميع أفراد المجموعة الوطنية لتحقيق المصالح المشتركة لكل الشعب .
٧٤	٢٣١	٣	إن توفير الوعي والمعلومات من خلال وسائل التنشئة السياسية يعزز الروابط والصلات بين أفراد المجتمع من جهة، وبين النظام السياسي من جهة أخرى .
٦٦	٢٠٦	٤	إن تحقيق الوحدة الوطنية ،سواء كان ذلك على مستوى النظام السياسي أو على مستوى عموم أفراد المجتمع ، لا ينفصل عن الإرادة المستقلة والعمل الجاد .
٦٢	١٩٢	٥	تطوير الترابط بين جميع المجموعات الوطنية داخل المجتمع الوطني إذ تتماسك وتندمج في كيان اجتماعي وسياسي واحد .

٢٨- بماذا يتجسد دور الاسرة في ترسيخ التعايش السلمي ؟

إن الاسرة لعبت ولا زالت تلعب دوراً أساساً حاسماً في تعزيز وترسيخ قيم التسامح وذلك من خلال توفير البيئة التي تشجع على احترام الآخرين وقبولهم بمختلف الآراء والخلفيات ، وتساهم قيم الوالدين الايجابية في بناء جيل فاهم وواعي يتسم بالاحترام المتبادل ليساعد في بناء مجتمع واعي يعيش في تناغم وتوازن ، لذا فإن المسؤولية التي تقع على عاتق الاسرة مهمة جداً وكبيرة كونها تساهم مساهمة فعالة في تعزيز ثقافة التسامح وترسيخ التعايش السلمي في المجتمع ، وتعليم ابنائهم على أن التسامح يبدأ من خلال قبول آراء الاخر من دون إظهار اي مشاعر عدائية او تمييز كما هو الحال في تشجيع الحوار المفتوح وفهم وجهات النظر حتى وأن كانت مختلفة ، كما أن نشر صور التسامح يعتمد على تشجيع حوار الاسرة وتبادل الخبرات وتعزيز التعلم وفهم الرغبات والاحتياجات الشخصية ، هذا ما يسهم في بناء علاقات قوية في المجتمع وبين مختلف الثقافات ، من اجل خلق بيئة الاسرة الصحية المستدامة.

وعند سؤال المبحوثين عن دور الاسرة في ترسيخ التعايش السلمي من وجهة نظرهم تمكنا من خلال اجاباتهم الحصول على جدول التسلسل المرتبي رقم (٢٩) إذ احتلت فيه الفقرة (التركيز على الصدق والنزاهة والوطنية والدفاع عن البلاد) على التسلسل المرتبي الاول إذ قام باختيارها (٢٥٧) مبحوثا وبنسبة مقدارها (٨٢%) من حجم العينة ، تليها بالتسلسل المرتبي الثاني الفقرة (حماية الثقافة والأموال العامة) واختارها (٢٤٤) مبحوثا وبنسبة مقدارها (٧٨%) من حجم العينة ، ثم تلتها بالتسلسل المرتبي الثالث الفقرة (تشجيع الطفل على المشاركة في مشاريع مثل تنظيف المدرسة أو جزء من المنطقة التي يسكن فيها) إذ تم اختيارها من قبل (٢١٩) مبحوثا وبنسبة مقدارها (٧٠%) من حجم عينة البحث .

جدول تسلسل مرتبي (٢٩) يبين توزيع اجابات المبحوثين حول دور الاسرة في ترسيخ التعايش السلمي				
بماذا يتجسد دور الاسرة في ترسيخ التعايش السلمي	التسلسل المرتبي	التكرار	النسبة المئوية	كا ²
التركيز على الصدق والنزاهة والوطنية والدفاع عن البلاد .	١	٢٥٧	٨٢	٢٠,٧٧٥
حماية الثقافة والأموال العامة	٢	٢٤٤	٧٨	
تشجيع الطفل على المشاركة في مشاريع مثل تنظيف المدرسة أو جزء من المنطقة التي يسكن فيها.	٣	٢١٩	٧٠	

٢٩- بماذا يتجسد دور المدرسة في ترسيخ التعايش السلمي ؟

إنَّ قيم التعايش السلمي تعد من الاهداف الانسانية السامية إذ تسعى المجتمعات الى تحقيقها على مر الزمان ليرافق تاريخها الحضاري ، إذ زادت الدعوة لتحقيق التعايش السلمي بين افراد الشعب الواحد والشعوب المتجاورة ، وقد اصبح التعايش من الضرورات الملحة في جميع المجتمعات بسبب الوضع الراهن والصراعات والمواجهات العسكرية ، والثقافية ، والحضارية والايديولوجية ، التي شغلت بال العالم بأسره ، وباتت تهدد الامم والاستقرار العالمي وقد اعتمدت الكثير من المؤتمرات العالمية مبادئ التسامح بين الشعوب والتعايش السلمي ودور التربية والتعليم في تعزيز هذه القيم بين المجتمع ، ومنها مؤتمر اليونسكو عام ١٩٩٥م ، وعلى المستوى العربي الاسلامي مؤتمر القمة الاسلامية في مكة المكرمة عام ٢٠٠٨م الذي اكدت على اهمية تعزيز القيم السامية والحوار والتسامح في الخطابات الدينية الاسلامية لتحقيق التعايش السلمي بين جميع المجتمعات الاسلامية وخارجها ، ومن اهم المداخل لتحقيق ذلك هو دمج القيم السامية في المناهج التربوية والتعليمية ، مما يحتم على التربية او المدرسة اليوم أن تعد جيل ناشئ يشعر بالمسؤولية ويحافظ على ترسيخ قيم ومبادئ التعايش السلمي ، ونشر هذه الثقافة هي مسؤولية عامة ومشاركة بين افراد المجتمع ، وتكون بدايتها الحقيقية من الاسرة ومن ثم المدرسة وهي المؤسسة الاجتماعية المسؤولة عن تربية وتعليم النشء المبادئ الاخلاقية والعلوم والقيم لتنشئهم تنشئة صالحة وتعد منهم مواطنين صالحين ذوي قيم يساهمون في بناء مجتمعهم وخدمة انفسهم وامتهم الانسانية بشكل عام ، إذ تكمل المدرسة ما بدأت به الاسرة إذ إن دور المؤسسة التربوية

مهم وكبير في غرس القيم النبيلة وتعزيز روح التسامح لدى الطلاب ، ويمكن ذلك من خلال الافتخار وتحمية العلم والاناشيد الوطنية والتضحية من أجل الوطن وفهم واجبات الفرد وحقوقه كمواطن ومعرفة الحياة الاجتماعية والسياسية ، فكلما طبقت هذه المقومات بشكل صحيح سيكون اعداد الجيل مثالياً من الجانب العلمي والاخلاقي عن طريق المناهج والنشاطات المتبعة ، فإن افضل استثمار هو اكتساب وتقويم طبقة الشباب لأنهم الشريحة الكبرى والمهمة في العالم .

وبهذا الصدد تم سؤال المبحوثين عن دور المدرسة في ترسيخ التعايش السلمي من وجهة نظرهم كمبحوثين وتمكنا من خلال الاجابات من الحصول على جدول التسلسل المرتبي رقم (٣٠) إذ احتلت فيه الفقرة (تعزيز القيم المدنية وغرس القيم النبيلة في نفوس الطلاب من خلال النشيد الوطني وتحمية العلم والفخر والإخلاص للوطن) التسلسل المرتبي الاول اذ تم اختيارها من قبل (٢٨٧) مبحوثاً وبنسبة مقدارها (٩٢%) من حجم عينة البحث ، تليها بالتسلسل المرتبي الثاني الفقرة (فهم التضحيات التي يقدمها المواطنون ، وفهم التزاماتهم وحقوقهم) التي اختارها (٢٣٧) مبحوثاً وبنسبة مقدارها (٧٦%) من حجم العينة ، ثم تلتها بالتسلسل المرتبي الثالث الفقرة (فهم الحياة السياسية والاجتماعية للمواطنين) إذ اختارها (٢٠١) مبحوثاً وبنسبة مقدارها (٦٤%) من حجم العينة .

جدول تسلسل مرتبي (٣٠) يبين توزيع اجابات المبحوثين حول دور المدرسة في ترسيخ التعايش السلمي			
النسبة المئوية	التكرار	التسلسل المرتبي	بماذا يتجسد دور المدرسة في ترسيخ التعايش السلمي
٩٢	٢٨٧	١	تعزيز القيم المدنية وغرس القيم النبيلة في نفوس الطلاب من خلال النشيد الوطني وتحمية العلم والفخر والإخلاص للوطن
٧٦	٢٣٧	٢	فهم التضحيات التي يقدمها المواطنون ، وفهم التزاماتهم وحقوقهم
٦٤	٢٠١	٣	فهم الحياة السياسية والاجتماعية للمواطنين

٣٠- بماذا يتجسد دور المؤسسة الدينية في ترسيخ التعايش السلمي ؟

أن المؤسسات الدينية لها دور كبير ومهم في ترسيخ روح المواطنة وتعزيز وفهم قيم التسامح والمساواة والرحمة التي تنادي بها جميع الأديان كي يساعد على تقبل الآخرين والعيش معهم بسلام ، وكذلك تعزز القيم الانسانية المشتركة بين كافة الأديان مثل العدل ، السلام ، الحب وهذا يساهم في انشاء روابط قوية بين مختلف فئات المجتمع ، وذلك من خلال دور رجال الدين في المجتمع العراقي ويتم من خلال الخطاب الديني الذي يوجهونه الى شرائح المجتمع المختلفة لبت قيم التسامح والحوار والاخلاق الحسنة والتمسك بالفضائل ابتداءً من الصدق والمحبة والعفو والصبر والتعايش والتعاون وقبول الآخر وترسيخ حب الوطن في نفوس المجتمع ، كذلك تلعب المؤسسات الدينية دور الوسيط في حل النزاعات المحلية من خلال تقديم النصائح والمساعدة للوصول الى حلول سليمة ترضي جميع الاطراف ، وكذلك مكافحة الافكار المتطرفة من خلال توعية الناس لمعرفة خطر التطرف وتوضيح التعاليم الدينية الصحيحة ، وحث الافراد على المشاركة في الانشطة التي تخدم المجتمع والوطن مثل العمل التطوعي والمساهمة في المشروعات التنموية من خلال المحاضرات الدينية والمجالس ووسائل التواصل الاجتماعي ، ومثلت فتوى الجهاد الكفائي التي اعلنها المرجع الديني الاعلى السيد علي السيستاني في ١٣ يونيو عام ٢٠١٤ نقطة تحول في مسار الاحداث العراقية ، الذي اوجب فيها العراقيين على التصدي ومحاربة تنظيم داعش التكفيري فالفتوى جاءت لمواجهة تهديد كبير كان يشكله هذا التنظيم الارهابي على وحدة واستقرار العراق ، وتؤكد هذه الفتوى على اهمية الدفاع عن العراق كوطن لجميع العراقيين بغض النظر عن طوائفهم واديانهم ، فهي تشدد على حماية الاقليات الدينية والعرقية ضد هجمات الوحشية التي يشنها التنظيم الارهابي ، وأن المرجعية تعزز وحدة العراق وامنه وسلامه وتنادي بالتعايش السلمي بغض النظر عن العرق والدين فالعراق للعراقيين جميعاً وامنه وسلامته تهم الجميع .

وعند سؤال المبحوثين عن دور المؤسسة الدينية في ترسيخ التعايش السلمي من وجهة نظرهم تمكنا من خلال الاجابات من الحصول على جدول التسلسل المرتبي رقم (٣١) إذ احتلت فيه الفقرة (نشر المبادئ والقيم في المجتمع من خلال المواعظ الدينية) التسلسل المرتبي الاول إذ قام باختيارها (٢٥٢) مبحوثاً وبنسبة مقدارها (٨١%) من حجم العينة ، تليها بالتسلسل المرتبي

الثاني الفقرة (مراعاة السلوك الأخلاقي الحميد بدءاً بالصدق والأخلاق فالأمانة ، والصبر ، والأخوة) إذ اختارها (٢٢٣) مبحوثاً وبنسبة مقدارها (٧١%) من حجم العينة ، تليها بالتسلسل المرتبي الثالث الفقرة (ترسيخ حب الوطن في نفوس المواطنين) التي اختارها (٢١٨) مبحوثاً وبنسبة مقدارها (٧٠%) من حجم عينة البحث.

جدول تسلسل مرتبي (٣١) يبين توزيع اجابات المبحوثين حول دور المؤسسة الدينية في ترسيخ التعايش السلمي			
النسبة المئوية	التكرار	التسلسل المرتبي	بماذا يتجسد دور المؤسسة الدينية في ترسيخ التعايش السلمي
٨١	٢٥٢	١	نشر المبادئ والقيم في المجتمع من خلال المواعظ الدينية
٧١	٢٢٣	٢	مراعاة السلوك الأخلاقي الحميد بدءاً بالصدق والأخلاق. فالأمانة ، والصبر ، والأخوة
٧٠	٢١٨	٣	ترسيخ حب الوطن في نفوس المواطنين

٣١- ما الاسباب التي تكمن وراء اهمية دور الثقافة في تفعيل التعايش بين الاخرين؟

تعد الثقافة جسراً ممتداً للتواصل بين الناس ، وقد تساهم في خلق البيئة الاجتماعية التي تتسم بالتعاون والاحترام والتفاهم والسلام على الرغم من اختلافاتهم ، فالثقافة بمكوناتها من تقاليد ، وقيم ، وعادات ، ولغات تسهم في نشر التعايش السلمي وذلك من خلال ، تعزيز الفهم المتبادل إذ يفهم الفرد ثقافة الاخرين ، فيكونوا اكثر استعداداً لتقدير هذه الاختلافات والتعامل معها بإيجابية فيقلل الكثير من التوترات ويعزز روح التعاون ، ومن خلالها يتم نقل القيم السامية والاحترام والتسامح الى كافة افراد المجتمع مما يحفز على القبول والتنوع الثقافي والعرقى والديني ، كذلك كسر الحواجز وتعزيز التواصل بين افراد المجتمع من خلال الحوار بين مختلف الفئات الثقافية مثل الأدب ، والفنون ، والموسيقى ، واطهار بعض القواسم المشتركة بين البشر مثل القيم الانسانية ، والتجارب المشتركة الاخرى ، مما يعزز الشعور بالوحدة والاتحاد بين الثقافات المختلفة ، وتخلق مجتمعات شاملة ومفتوحة للجميع ، إذ يشعر كل فرد فيها أنه جزء لا يتجزأ من المجتمع بغض النظر عن خلفيته الثقافية ، وتدريب الاجيال الجديدة بكيفية التعايش السلمي مع الاخرين وذلك من خلال البرامج الثقافية والمناهج التعليمية فيمكن ترسيخ هذه القيم وكسبها منذ الصغر .

وعند سؤال المبحوثين عن أهمية دور الثقافة في تفعيل التعايش بين الآخرين من وجهة نظرهم كعينة بحث ، تمكنا من خلال الاجابات من الحصول على جدول التسلسل المرتبي رقم (٣٢) أذ احتلت فيه الفقرة (ما تحمله من أهداف نبيلة تختلف عن غيرها) التسلسل المرتبي الاول إذ تم اختيارها من قبل (٢٥٩) مبحوثا وبنسبة مقدارها (٨٣%) من حجم العينة ، تليها بالتسلسل المرتبي الثاني الفقرة (أنها ظاهرة انسانية أي أنها تأصل قيم الانسان) التي اختارها (٢٣٨) مبحوثا وبنسبة مقدارها (٧٦%) من حجم العينة ، تليها بالتسلسل المرتبي الثالث الفقرة (وسيلة مثلى في الالتقاء مع الآخرين) إذ اختارها (٢٣٢) مبحوثا وبنسبة مقدارها (٧٤%) من حجم عينة البحث ، تليها بالتسلسل المرتبي الرابع الفقرة (تعتبر إنجازاً كميّاً مستمراً في التاريخ لأنها تحافظ على تراث الماضي وتجدد قيمته الفكرية والروحية والأخلاقية) واختارها (٢٠٤) مبحوثا وبنسبة مقدارها (٦٥%) من حجم العينة .

جدول تسلسل مرتبي (٣٢) يبين توزيع اجابات المبحوثين حول اهمية دور الثقافة في تفعيل التعايش بين الآخرين			
النسبة المئوية	التكرار	التسلسل المرتبي	ما الاسباب التي تكمن وراء اهمية دور الثقافة في تفعيل التعايش بين الآخرين
٨٣	٢٥٩	١	ما تحمله من أهداف نبيلة تختلف عن غيرها
٧٦	٢٣٨	٢	إنها ظاهرة انسانية أي أنها تأصل قيم الانسان
٧٤	٢٣٢	٣	وسيلة مثلى في الالتقاء مع الآخرين
٦٥	٢٠٤	٤	تعتبر إنجازاً كميّاً مستمراً في التاريخ لأنها تحافظ على تراث الماضي وتجدد قيمته الفكرية والروحية والأخلاقية

٣٢- ما مدى تبني الدستور العراقي لمبدأ الاعتراف المتبادل باعتباره أحد الاسس الثقافية للتعايش السلمي ؟

إن مفهوم الاعتراف المتبادل تم تطبيقه دولياً في مجالات مختلفة في القانون الدولي ، وهو وسيلة اساسية لإنشاء الاطار القانوني المنسق بين البلدان ويتركز هذا المبدأ على فكرة أن الانظمة القانونية لجميع البلدان متساوية في الصلاحيات ويجب احترام هذه الصلاحيات من قبل البلدان الاخرى .

كذلك تم تطبيق الاعتراف المتبادل داخلياً بين الحكومة العراقية والشعب او بين كافة افراد المجتمع العراقي كما نص الدستور العراقي الذي تم تبنيه في عام (٢٠٠٥) ، أن العراق بلد متعدد القوميات والاديان والمذاهب ، هذا الاعتراف بالتنوع يشكل العامل الاساس للتعايش السلمي بين جميع مكونات الشعب العراقي ، وكذلك تنص مادة (٢) على حرية الاعتقاد والممارسات الدينية ، واحترام جميع الاديان والمذاهب ، وأن العراقيين متساوون امام القانون من دون تمييز على اساس الجنس ، او القومية ، او الاصل ، او الدين ، او العرق ، او القومية ، حسب مادة (١٤) منه فهذه المادة تساهم في تعزيز التعايش السلمي عبر ارساء مبدأ العدالة والمساواة ، وهو يحمي حقوق الاقليات ويوفر لهم الحماية القانونية مما يضمن أن أي انتهاك لحقوقهم يتم التعامل معه وفقاً للقانون ، وايضاً نص حق جميع المواطنين المشاركة السياسية بغض النظر عن خلفياتهم الدينية والعرقية وهذا يسمح لجميع المكونات في صنع القرار السياسي ، من هذه النصوص نرى إن الدستور العراقي اهتم بكل المكونات ووجب المساواة والعدل في تطبيق القانون.

ويتضح من جدول (٣٣) ادناه أن (١٣٨) مبحوثاً وبنسبة (٤٤%) من افراد عينة الدراسة اشاروا الى تبني الدستور العراقي لمبدأ الاعتراف المتبادل باعتباره أحد الاسس الثقافية للتعايش السلمي الى حد كبير، وأن (١٢٦) مبحوثاً وبنسبة (٤١%) من افراد عينة الدراسة اشاروا الى تبني الدستور العراقي لمبدأ الاعتراف المتبادل باعتباره أحد الاسس الثقافية للتعايش السلمي الى حد ما ، وأن (٤٨) مبحوثاً وبنسبة (١٥%) من افراد عينة الدراسة اشاروا الى عدم وجود تبني للدستور العراقي لمبدأ الاعتراف المتبادل باعتباره أحد الاسس الثقافية للتعايش السلمي.

جدول (٣٣) يبين اجابات المبحوثين حول مدى تبني الدستور العراقي لمبدأ الاعتراف المتبادل باعتباره أحد الاسس الثقافية للتعايش السلمي		
النسبة المئوية	التكرار	ما مدى تبني الدستور العراقي لمبدأ الاعتراف المتبادل باعتباره أحد الاسس الثقافية للتعايش السلمي
٤٤	١٣٨	الى حد كبير
٤١	١٢٦	الى حد ما
١٥	٤٨	لا يوجد تبني
%١٠٠	٣١٢	المجموع

٣٣- ما مدى تبني الدستور العراقي لمبدأ الحوار باعتباره أحد الاسس الثقافية للتعايش السلمي؟

نص الدستور العراقي في المواد (٣٨ و ٣٩) على حرية التعبير عن الرأي بكل الوسائل وحرية الاجتماع السلمي وهما اهم الادوات التي تسهل الحوار بين الافراد والجماعات وهذه الحريات تتيح مناقشة القضايا المشتركة وتبادل الافكار بحرية مما يعزز التعايش السلمي ، كما يكفل حرية الصحافة والطباعة والاعلان والاعلام وحرية النشر والتظاهرات السلمية بما لا يخل بالنظام العام وآداب المجتمع ، إلا إن الدستور العراقي حضر كل الافكار التكفيرية والارهابية ، التمهيد ، والترويح ، التمجيد بها ، الانضمام لها ، التطهير الطائفي ، الافكار التي تمس امن الدولة ويعاقب المخالف فيها وفقاً للقانون العراقي المختص ، وكذلك يقر الدستور بأن العراق دولة ديمقراطية إذ يكون للحوار دورٌ اساسي في صنع القرار ، فالخلافات يمكن حلها من خلال النقاش المفتوح بدلاً من العنف والاقصاء ، وكذلك تبني الدستور تعزيز الوحدة الوطنية من خلال الحوار بين الحكومة المركزية والادارات المحلية للتوصل الى حلول توافقية .

ويتضح من جدول (٣٤) أن (١١٢) مبحوثاً وبنسبة (٥٥%) من افراد عينة الدراسة اشاروا الى تبني الدستور العراقي لمبدأ الحوار باعتباره أحد الاسس الثقافية للتعايش السلمي الى حد ما ، وأن (١٧٢) مبحوثاً وبنسبة (٣٦%) من افراد عينة الدراسة اشاروا الى تبني الدستور العراقي لمبدأ الحوار باعتباره أحد الاسس الثقافية للتعايش السلمي الى حد كبير ، وأن (٢٨) مبحوثاً وبنسبة (٩%) من افراد عينة الدراسة اشاروا الى عدم وجود تبني للدستور العراقي في مبدأ الحوار باعتباره أحد الاسس الثقافية للتعايش السلمي .

جدول (٣٤) يبين توزيع اجابات المبحوثين حول مدى تبني الدستور العراقي لمبدأ الحوار باعتباره أحد الاسس الثقافية للتعايش السلمي		
النسبة المئوية	التكرار	ما مدى تبني الدستور العراقي لمبدأ الحوار باعتباره أحد الاسس الثقافية للتعايش السلمي
٣٦	١١٢	الى حد كبير
٥٥	١٧٢	الى حد ما
٩	٢٨	لا يوجد تبني
%١٠٠	٣١٢	المجموع

٣٤- ما مدى تبني الدستور العراقي لمبدأ التسامح باعتباره أحد الاسس الثقافية للتعايش السلمي ؟

إن قيم التسامح هي مفتاحا لحقوق الانسان والديمقراطية والتسامح هو الاساس الذي تبني عليها ثقافة السلام ، ، إذ يجب أن يكون الفرد متسامحاً مع ذاته ومع الاخرين ، وشعوره بالرضا عن ذاته وما يقوم به ، كما أن الدستور العراقي لعام (٢٠٠٥) نص في بعض المواد عن التسامح وذلك من خلال الاعتراف بالتنوع الديني والثقافي ، وضمان حرية المعتقد والمساواة امام القانون و حماية حقوق الاقليات ، فالمادة (٢) تكفل الدولة بحماية الحقوق الدينية لجميع الافراد والاقليات إذ تنص هذه المادة على " أن الدستور يكفل كامل الحقوق الدينية لجميع الافراد في حرية العقيدة والممارسة الدينية " ، والمادة (١٤) تلزم على المساواة بين جميع المواطنين بدون أي تمييز (عربي ، أو ديني ، أو اللغة ، أو المذهب) وهو من العناصر الاساسية والمهمة لتحقيق و تعزيز التسامح ، والمادة (٤١) تعطي للمواطنين حرية الالتزام بأحوالهم الشخصية وفقاً لمعتقداتهم ودياناتهم واختياراتهم مما يعزز التسامح بين مختلف المذاهب والاطياف ، والمادة (١٢٥) فهي تمنح ضمانات سياسية وادارية وثقافية للأقليات ، بما فيها اللغة والتعليم وهذا يساهم في احترام التعددية الدينية والثقافية وتعزيز التسامح بين الاطياف .

ويتضح من جدول (٣٥) أن (١٧٨) مبحوثاً وبنسبة (٥٧%) من افراد عينة الدراسة اشاروا الى تبني الدستور العراقي لمبدأ التسامح باعتباره أحد الاسس الثقافية للتعايش السلمي الى حد كبير ، وأن (١٠٣) مبحوثاً وبنسبة (٣٣%) من افراد عينة الدراسة اشاروا الى تبني الدستور العراقي لمبدأ الحوار باعتباره أحد الاسس الثقافية للتعايش السلمي الى حد ما ، وأن (٣١) مبحوثاً

وبنسبة (١٠%) من افراد عينة الدراسة اشاروا الى عدم وجود تبني لمبدأ التسامح في الدستور العراقي باعتباره أحد الاسس الثقافية للتعايش السلمي .

جدول (٣٥) يبين توزيع اجابات المبحوثين حول مدى تبني الدستور العراقي لمبدأ التسامح باعتباره أحد الاسس الثقافية للتعايش السلمي		
النسبة المئوية	التكرار	ما مدى تبني الدستور العراقي لمبدأ التسامح باعتباره أحد الاسس الثقافية للتعايش السلمي
٥٧	١٧٨	الى حد كبير
٣٣	١٠٣	الى حد ما
١٠	٣١	لا يوجد تبني
%١٠٠	٣١٢	المجموع

٣٥- ما مدى تبني الدستور العراقي لمبدأ العدالة الاجتماعية باعتبارها أحد الاسس الفكرية للتعايش السلمي؟

لقد نص الدستور العراقي (٢٠٠٥) على مبدأ العدالة الاجتماعية بشكل مباشر وغير مباشر وذلك بنص مجموعة من المواد التي اهتمت وركزت على تكافؤ الفرص والحقوق والواجبات الاساسية للمواطنين ومن هذه المواد، المادة (١٤) "أن العراقيين متساوون امام القانون بدون أي تمييز بسبب الجنس ، أو العرق ، أو القومية ، أو الدين ، أو المذهب ، أو الاصل ، أو اللون ، أو الوضع الاقتصادي ، أو الاجتماعي"، والمادة (٢٢) تنص أن "العمل حق لكل العراقيين بما يضمن لهم حياة كريمة"، والمادة (٢٩) تنص على أن تضمن حماية الاسرة وبخاصة الاطفال والنساء ، والضمان الاجتماعي والصحي ، والمقومات الاساسية للعيش الكريم، وتؤمن لهم الدخل المناسب والسكن الملائم. نرى أن الدستور العراقي تبني الى حد كبير بمبدأ العدالة الاجتماعية في عدة مواد ونصوص قانونية تكفل للمواطن العراقي العيش الكريم من خلال توفير الرعاية لكبار السن وتكفل لهم الضمان الاجتماعي والصحي وكذلك شمول بعض العوائل المستحقة براتب الرعاية الاجتماعية في حال المرض او ، الشيخوخة او ، العجز عن العمل او ، اليتيم او ، البطالة ، وتحسين حالتهم المادية وتوفير لهم السكن والعناية الخاصة وينظم ذلك بقانون ، ويتضح من جدول (٣٦) أن (١٧٧) مبحوثاً وبنسبة (٥٧%) من افراد عينة الدراسة اشاروا الى تبني الدستور العراقي لمبدأ العدالة الاجتماعية

باعتبارها أحد الاسس الثقافية للتعايش السلمي الى حد كبير، وإن (١٠١) مبحوثاً وبنسبة (٣٢%) من افراد عينة الدراسة اشاروا الى تبني الدستور العراقي لمبدأ العدالة الاجتماعية باعتبارها أحد الاسس الثقافية للتعايش السلمي الى حد ما ، وأن (٣٤) مبحوثاً وبنسبة (١١%) من افراد عينة الدراسة اشاروا الى عدم وجود تبني لمبدأ العدالة الاجتماعية في الدستور العراقي باعتباره أحد الاسس الثقافية للتعايش السلمي .

جدول (٣٦) يبين توزيع اجابات المبحوثين حول مدى تبني الدستور العراقي لمبدأ العدالة الاجتماعية باعتبارها أحد الاسس الفكرية للتعايش السلمي .		
النسبة المئوية	التكرار	ما مدى تبني الدستور العراقي لمبدأ العدالة الاجتماعية باعتبارها أحد الاسس الفكرية للتعايش السلمي
٥٧	١٧٧	الى حد كبير
٣٢	١٠١	الى حد ما
١١	٣٤	لا يوجد تبني
%١٠٠	٣١٢	المجموع

٣٦- ما هي اسس مبدأ العدالة الاجتماعية من وجهة نظرك؟

إن توزيع الثروات بشكل عادل ومتوازن يعد أحد اركان العدالة الاجتماعية بل واهمها ، كونه يهدف الى ضمان نصيب عادل من الموارد الاقتصادية والثروات لكل فرد في المجتمع ، دون تمييز بغض النظر عن خلفياتهم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، وهذه العدالة تؤدي الى شعور الافراد بالتساوي فيما بينهم بكل الفرص والحقوق والخدمات والجميع متساوٍ امام القانون ، وبالتالي يخلق بيئة مستقرة تنعم بالسلام ، ومن متطلبات تحقيق العدالة الاجتماعية ضمان حماية الافراد مثل حصولهم على السكن الملائم والتعليم الجيد والرعاية الصحية واطاحة الفرص للعمل والتعليم مدى حياتهم ، واصلاح المؤسسات لتحقيق النتائج العادلة في سوق العمل وزيادة نطاق الحماية الاجتماعية في معاشهم ويخلق نهج متكامل لجميع افراد المجتمع في كافة المجالات . وعند سؤال المبحوثين عن مبدأ العدالة الاجتماعية من وجهة نظرهم ، تمكنا من خلال الاجابات من الحصول على جدول التسلسل المرتبي رقم (٣٧) إذ احتلت فيه الفقرة (توزيع متوازن للثروة) التسلسل المرتبي الاول إذ تم اختيارها من قبل (٢٣٧) مبحوثاً وبنسبة مقدارها (٧٦%) من حجم

العينة ، تليها بالتسلسل المرتبي الثاني الفقرة (توزيع متوازن لفرص التعليم) التي اختارها (٢٣٣) مبحوثا وبنسبة مقدارها (٧٥%) من حجم العينة ، تلتها بالتسلسل المرتبي الثالث الفقرة (توزيع متوازن للأمن والنقل ورعاية الكبار والاطفال ، والرعاية الصحية) إذ اختارها (٢١٢) مبحوثا وبنسبة مقدارها (٦٨%) من حجم العينة ، تليها بالتسلسل المرتبي الرابع الفقرة (توزيع متوازن لخدمة الوطن كالتجنيد والاعمال العامة الاخرى) الذي اختارها (١٧٤) مبحوثا وبنسبة مقدارها (٥٦%) من حجم عينة البحث . وللباحث رأي مختلف عن وجهات النظر هذه اذا ما طبقت على ارض الواقع الذي يعيشه الفرد العراقي ان العدالة الاجتماعية (غائبة) في توزيع الثروات العراقية واجابة عينة الدراسة غير واقعية بأن هناك توزيع متوازن للثروات سجل اعلى النسب في التسلسل المرتبي وبنسبة (٧٦%) وكذلك اجابتهم في بعض النسب السابقة.

جدول تسلسل مرتبي (٣٧) يبين توزيع اجابات المبحوثين حول اسس مبدأ العدالة الاجتماعية			
النسبة المئوية	التكرار	التسلسل المرتبي	ما هي اسس مبدأ العدالة الاجتماعية من وجهة نظرك
٧٦	٢٣٧	١	توزيع متوازن للثروة
٧٥	٢٣٣	٢	توزيع متوازن لفرص التعليم
٦٨	٢١٢	٣	توزيع متوازن للأمن والنقل ورعاية الكبار والاطفال ، والرعاية الصحية
٥٦	١٧٤	٤	توزيع متوازن لخدمة الوطن كالتجنيد والاعمال العامة الاخرى

٣٧- ما مدى تبني الدستور العراقي لمبدأ المساواة الاجتماعية باعتباره أحد الاسس الفكرية للتعايش السلمي ؟

يتضمن دستور جمهورية العراق لسنة (٢٠٠٥) تبني مبدأ المساواة الاجتماعية بمجموعة من المواد التي ركزت على تعزيز حقوق الانسان وضمان العدالة والمساواة بين جميع المواطنين من دون تمييز ، ومن هذه المواد، المادة (١٤) التي نصت على المساواة امام القانون ، وجاء فيها أن " العراقيين متساوون امام القانون من دون تمييز بسبب الجنس ، أو العرق ، أو القومية ، أو الاصل ، أو اللون ، أو الدين ، أو المذهب ، أو المعتقد ، أو الرأي ، أو الوضع الاقتصادي ، أو الاجتماعي " والمادة (٢٠) تنص على أن للمواطنين ، رجالاً ونساءً ، حق المشاركة في

الشؤون العامة ، والتمتع بالحقوق السياسية ، بما في ذلك حق التصويت والانتخاب والترشيح " فهذه المادة تعزز المساواة بين الجنسين في الحقوق السياسية والمشاركة في الحياة العامة .

ويتضح من جدول (٣٨) أن (١٧٨) مبحوثاً وبنسبة (٥٧%) من افراد عينة الدراسة اشاروا الى تبني الدستور العراقي لمبدأ المساواة الاجتماعية باعتباره أحد الاسس الفكرية للتعايش السلمي الى حد كبير، وأن (١٢٦) مبحوثاً وبنسبة (٤٠%) من افراد عينة الدراسة اشاروا الى تبني الدستور العراقي لمبدأ المساواة الاجتماعية باعتباره أحد الاسس الفكرية للتعايش السلمي الى حد ما ، وأن (٨) مبحوثين وبنسبة (٣%) من افراد عينة الدراسة اشاروا الى عدم وجود تبني لمبدأ المساواة الاجتماعية في الدستور العراقي باعتباره أحد الاسس الثقافية للتعايش السلمي.

جدول (٣٨) يبين توزيع اجابات المبحوثين حول تبني الدستور العراقي لمبدأ المساواة الاجتماعية باعتباره أحد الاسس الفكرية للتعايش السلمي		
النسبة المئوية	التكرار	ما مدى تبني الدستور العراقي لمبدأ المساواة الاجتماعية باعتباره أحد الاسس الفكرية للتعايش السلمي
٥٧	١٧٨	الى حد كبير
٤٠	١٢٦	الى حد ما
٣	٨	لا يوجد تبني
%١٠٠	٣١٢	المجموع

٣٨- ما مدى تبني الدستور العراقي لمبدأ الحرية باعتبارها أحد الاسس الفكرية للتعايش السلمي؟

تعد الحرية أحد المبادئ الأساسية التي تساهم في بناء المجتمع الديمقراطي الذي يقوم على التعايش السلمي بين جميع مكونات الشعب العراقي ، ونص الدستور العراقي على أن الحرية ركيزة أساسية لضمان حقوق الافراد والحفاظ على كرامتهم ، ووضع اطاراً قانونياً يحميها ويعززها في كافة المجالات ، سواء كانت حرية العقيدة ، او حرية التعبير ، او الحريات المدنية الاخرى ، وتبنى الدستور العراقي الحرية من خلال وضع المادة (٢) التي تنص " لا يجوز سن قانون يتعارض مع الحقوق والحريات الاساسية الواردة في هذا الدستور " إذ اكد بهذه المادة ان الحرية حق اساس لا يمكن المساس بها او تقليصها ، وتنص المادة (٣٨) على ان " تكفل الدولة

بما لا يخل بالنظام العام والآداب " أي حرية الصحافة والطباعة والاعلام والنشر، وحرية الاجتماع والتظاهر السلمي ، حرية التعبير عن الراي بكل الوسائل ، ونصت المادة (٤١) ان "العراقيون احرار في الالتزام بأحوالهم الشخصية حسب دياناتهم او مذاهبهم او اختياراتهم " وهذه المادة عززت التعددية الدينية وحرية الممارسة للمعتقدات الدينية في اطار التعايش السلمي ، والمادة (٤٢) نصت على أن " لكل فرد حرية الفكر والضمير والعقيدة " .

ومن خلال المواد التي نص عليها الدستور العراقي لسنة (٢٠٠٥) نرى أنه قد عزز مبدأ التعايش السلمي من خلال تبنيه كافة الحريات في جميع المجالات ، ومنها حرية ممارسة الشعائر الدينية لجميع الطوائف من دون تمييز ، وكذلك ضمن للمواطنين العراقيين حرية التعبير عن آرائهم بطرق سلمية مما يساهم في بناء مجتمع قادر على حل النزاعات بالطرق السلمية ، واعطى حرية واحترام الدين والعقيدة للعيش بسلام بين المذاهب المختلفة ، وكفل الحرية الفردية والمدنية مما خفف من اسباب التوتر الاجتماعي والسياسي في المجتمع .

ويتضح من جدول (٣٩) أن (٢٣٤) مبحوثا وبنسبة (٧٥%) من افراد عينة الدراسة اشاروا الى تبني الدستور العراقي لمبدأ الحرية باعتبارها أحد الاسس الفكرية للتعايش السلمي الى حد كبير ، وأن (٧٥) مبحوثا وبنسبة (٢٤%) من افراد العينة اشاروا الى تبني الدستور العراقي لمبدأ الحرية باعتبارها أحد الاسس الفكرية للتعايش السلمي الى حد ما ، وأن (٣) مبحوثين (١%) من افراد عينة الدراسة اشاروا الى عدم وجود تبني لمبدأ تبني الدستور العراقي لمبدأ الحرية باعتبارها أحد الاسس الفكرية للتعايش السلمي.

جدول (٣٩) يبين توزيع اجابات المبحوثين حول مدى تبني الدستور العراقي لمبدأ الحرية باعتبارها أحد الاسس الفكرية للتعايش السلمي		
النسبة المئوية	التكرار	ما مدى تبني الدستور العراقي لمبدأ الحرية باعتبارها أحد الاسس الفكرية للتعايش السلمي
٧٥	٢٣٤	الى حد كبير
٢٤	٧٥	الى حد ما
١	٣	لا يوجد تبني
%١٠٠	٣١٢	المجموع

٣٩- ما هي اهم اسس مبدأ الحرية من وجهة نظرك

من خلال الجدول رقم (٤٠) ادناه تبين أن اهم الأسس في مبدأ الحرية هو ازالة كافة انواع التمييز بين ابناء الشعب حسب اجابات المبحوثين ، وأن الحرية الحقيقية تتطلب أن يشعر الجميع بأنهم يعيشون في بلد يسوده نظام عادل يوزع الحقوق والفرص بالتساوي ، فأن انتهاء التمييز العنصرية ونبذ الطائفية قد يساعد ذلك في تحقيق العدالة الاجتماعية ، إذ لا يمكن تفضيل فئة معينة على اخرى ، وعند ازالة الفروقات غير العادلة بين الناس يمكنهم التمتع بالحرية من خلال الحصول على التعليم الجيد ، والرعاية الصحية ، وفرص العمل ، مما يساعد على تحسين اوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية ، وايضاً العدالة في تسليم المناصب حسب الكفاءة والمؤهلات العلمية من دون أي تمييز عرقي ، أو ديني ، أو طائفي ، من اجل تحقيق المصلحة العامة وتعزيز ثقافة التعايش السلمي .

وعند سؤال المبحوثين عن مبدأ الحرية من وجهة نظرهم ، تمكنا من خلال الاجابات الحصول على جدول التسلسل المرتبي رقم (٤٠) إذ احتلت فيه الفقرة (ازالة كافة انواع التمييز بين ابناء الشعب الواحد) التسلسل المرتبي الاول إذ تم اختيارها من قبل (٢٩٢) مبحوثاً وبنسبة مقدارها (٩٤%) من حجم العينة ، تليها بالتسلسل المرتبي الثاني الفقرة (حق الفرد في الوصول الى كافة مناصب الدولة حسب المؤهل والكفاءة الشخصية وعدم تدخل القرابة والمحسوبية والطبقة) إذ اختارها (٢٨٩) مبحوثاً وبنسبة مقدارها (٩٣%) من حجم العينة ، تليها بالتسلسل المرتبي الثالث الفقرة (حرية الفرد وسيادة القانون في علاقة الحاكم والمحكوم) التي اختارها (٢٧٨) مبحوثاً وبنسبة مقدارها (٨٩%) من حجم عينة البحث.

جدول تسلسل مرتبي (٤٠) يبين توزيع اجابات المبحوثين حول اهم اسس مبدأ الحرية			
النسبة المئوية	التكرار	التسلسل المرتبي	ما هي اهم اسس مبدأ الحرية من وجهة نظرك
٩٤	٢٩٢	١	ازالة كافة انواع التمييز بين ابناء الشعب الواحد
٩٣	٢٨٩	٢	حق الفرد في الوصول الى كافة مناصب الدولة حسب المؤهل والكفاءة الشخصية وعدم تدخل القرابة والمحسوبية والطبقة
٨٩	٢٧٨	٣	حرية الفرد وسيادة القانون في علاقة الحاكم والمحكوم

٤٠- الى أي مدى يمكن اعتبار الطائفية والولاءات الفرعية من معوقات التعايش السلمي في العراق.

إن الطائفية والولاءات الفرعية تعد من معوقات للتعايش السلمي كونها تسبب في تقسيم المجتمع على أسس دينية ومذهبية وعرقية ، وهذا الانقسامات قد تؤدي الى صراعات وتوترات بين المجموعات المختلفة ، ومن الطرق التي تساعد في خلق الطائفية والولاءات الفرعية وتؤدي الى اعاقة التعايش السلمي هي : تعزيز الانقسام الاجتماعي عندما تتحدد الهويات على أسس قبلية او طائفية يصبح الافراد ولائهم وانتماءهم لجماعاتهم الفرعية ويؤدي هذا الى ضعف الانتماء للمجتمع او للوطن مما يخلق انعدام الثقة بين المجموعات المختلفة ، وايضاً قد تشجع الطائفية التنافس على السلطة والنفوذ بين المجموعات المختلفة ، وينتج عنها نزاعات سياسية واجتماعية وتتحول الى عنف ، وممارسة التمييز ضد افراد ينتمون الى طوائف او قبائل اخرى ، وفي النهاية إن الطائفية والولاءات الفرعية تؤدي الى تقسيم المجتمع وخلق بيئة مليئة بالصراعات والتوترات ويصبح التعايش السلمي لا وجود له في هذه المجتمعات .

ويتضح من جدول (٤١) أن (٤١) (١٣٢) مبحوثاً وبنسبة (٤٢%) من افراد عينة الدراسة اشاروا الى اعتبار الطائفية والولاءات الفرعية من معوقات التعايش السلمي في العراق الى حد كبير ، وأن (١٠٥) مبحوثاً وبنسبة (٣٤%) من افراد عينة الدراسة اشاروا الى اعتبار الطائفية والولاءات الفرعية من معوقات التعايش السلمي بالعراق الى حد ما، وان (٧٥) مبحوثاً وبنسبة (٢٤%) اجابوا لا يمكن اعتبار الطائفية والولاءات الفرعية من معوقات التعايش السلمي .

جدول (٤١) يبين توزيع اجابات المبحوثين حول مدى اعتبار الطائفية والولاءات الفرعية من معوقات التعايش السلمي في العراق .		
النسبة المئوية	التكرار	الى أي مدى يمكن اعتبار الطائفية والولاءات الفرعية من معوقات التعايش السلمي في العراق
٤٢	١٣٢	الى حد كبير
٣٤	١٠٥	الى حد ما
٢٤	٧٥	لا يمكن اعتبارها
%١٠٠	٣١٢	المجموع

٤١- إلى أي مدى يمكن اعتبار ازمة المواطنة من معوقات التعايش السلمي في العراق .

إن ازمة المواطنة تحدث عندما يشعر الافراد انهم مهمشون ، أو محرومون ، من الانتماء الحقيقي للوطن ، فيحدث عند حرمان الفرد ، او الجماعات من حقوقهم بسبب انتمائهم الديني او العرقي ، وكذلك شعورهم بان الدولة لا تمثلهم أو تحمي مصالحهم ، ومن عدم المساواة في توزيع الثروات والخدمات بين فئات المجتمع وهذا يخلق شعورا بالظلم الاجتماعي ، وفي بعض المجتمعات هناك انتماءات تطغي على الانتماء الوطني مما يؤدي الى ضعف الشعور بالمواطنة الشاملة مثل الانتماءات القبلية ، او العشائرية ، او الطائفية . فأن ازمة المواطنة تعتبر احدى المعوقات للتعايش السلمي كونها تؤدي الى ضعف الدولة وتراجع الثقة في النظام السياسي مما يساعد في تفاقم الصراعات الداخلية وتفكك النسيج الاجتماعي .

ويتضح من الجدول (٤٢) أن (٢١٩) مبحوثاً وبنسبة (٧٠%) من افراد عينة الدراسة اشاروا الى اعتبار ازمة المواطنة من معوقات التعايش السلمي في العراق الى حد كبير، وأن (٩٣) مبحوثاً وبنسبة (٣٠%) من افراد عينة الدراسة اشاروا الى اعتبار ازمة المواطنة من معوقات التعايش السلمي في العراق الى حد ما.

جدول (٤٢) يبين توزيع اجابات المبحوثين حول مدى اعتبار ازمة المواطنة من معوقات التعايش السلمي في العراق .		
النسبة المئوية	التكرار	الى أي مدى يمكن اعتبار ازمة المواطنة من معوقات التعايش السلمي في العراق
٧٠	٢١٩	الى حد كبير
٣٠	٩٣	الى حد ما
٠	٠	لا يمكن اعتبارها
%١٠٠	٣١٢	المجموع

٤٢- إلى أي مدى يمكن اعتبار بيئة العراق مناسبة للتعايش السلمي.

يمكن أن نعتبر بيئة العراق معقدة قدر تعلقها بالتعايش السلمي، يعود السبب الى مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي اثرت على استقرار البلد . كما نعلم

إنّ المجتمع العراقي متنوع يضم مجموعات دينية وعرقية مختلفة ، مثل العرب والتركمان والاكرد ، فضلاً عن الشيعة والسنة والمسيحيين ، فهذا التنوع يعتبر سبباً لشب العديد من الصراعات التي ادت الى عدم تحقيق السلام داخل البلاد وخاصةً بعد احداث عام (٢٠٠٣) وما جرى من فتن وطائفية وقتل جماعي وذبح على الهوية ، ووجود انقسامات سياسية وصراعات على السلطة بين الكتل السياسية المتعددة وهذا يعيق بناء دولة موحدة ، وكذلك التهديدات التي لا تزال يواجهها العراق من قبل الجماعات الارهابية والمسلحة مثل تنظيم (داعش الارهابي) ، وهذا يؤثر على استقرار البلاد ويكون سبباً في اعاقه التعايش السلمي ، ويمكن أن نجعل بيئة العراق أكثر ملائمة وعلى مدى طويل وذلك من خلال توفير المتطلبات الاساسية للتعايش السلمي منها العيش الكريم ، المواطنة ، الحرية ، التعامل مع مكونات وطوائف الشعب بالعدل والمساواة ، ضمان الحقوق والحريات ، واصلاحات سياسية واقتصادية وحوار سلمي شامل لكافة مكونات المجتمع العراقي للوصول الى حلول تمكن العيش بسلام .

ويتضح من جدول (٤٣) أن (١٠٨) مبحوثا وبنسبة (٣٥%) من افراد عينة الدراسة اشاروا الى اعتبار بيئة العراق مناسبة للتعايش السلمي الى حد كبير، وأن (١٤٤) مبحوثا وبنسبة (٤٦%) من افراد العينة اشاروا الى اعتبار بيئة العراق مناسبة للتعايش السلمي الى حد ما ، وأن (٦٠) مبحوثا وبنسبة (١٩%) من افراد عينة الدراسة اعتبروا ان بيئة العراق غير مناسبة للتعايش السلمي.

جدول (٤٣) توزيع اجابات المبحوثين حول مدى اعتبار بيئة العراق مناسبة للتعايش السلمي		
النسبة المئوية	التكرار	الى أي مدى يمكن اعتبار بيئة العراق مناسبة للتعايش السلمي
٣٥	١٠٨	الى حد كبير
٤٦	١٤٤	الى حد ما
١٩	٦٠	لا يمكن اعتبارها
%١٠٠	٣١٢	المجموع

٤٣- ما هي اهم الاجراءات الواجب اتخاذها من قبل صناع القرار السياسي لتوفير البيئة المناسبة للتعايش السلمي في العراق من وجهة نظرك ؟

من المؤكد أن الفساد بكافة انواعه (المالي والسياسي والاقتصادي والاداري) يؤدي الى تآكل الثقة بين الفئات المختلفة في المجتمع ، ويحدث عنه النزاعات الطائفية او العرقية ، وعند محاربة الفساد تحل هذه المشكلات ويتم خلق بيئة أكثر تعاوناً واستقراراً بين مختلف الفئات ، ويمكن أن نجعل من بيئة العراق أكثر انسجاماً وتفاهماً بين كافة الاطياف وعلى مدى طويل ، وذلك من خلال توفير المتطلبات السياسية للتعايش السلمي وهي الحكم الرشيد ، دولة المواطنة ، الديمقراطية ، التداول السلمي للسلطة ، التعامل مع مكونات وطوائف الشعب بالعدل والمساواة ، ضمان الحقوق والحريات ، واصلاحات اقتصادية اخرى وحوار سلمي شامل لكافة مكونات المجتمع العراقي للوصول الى حلول تمكن العيش بسلام . وهنا يتضح جلياً ، أن تعزيز مبدأ التعايش السلمي لا يمكن تحقيق الا من خلال وجود دولة مواطنة مدنية ، تتم عبرها محاربة الطائفية السياسية والاجتماعية لأن الدولة المدنية هي دولة الانسانية التي تمارس العدالة الاجتماعية بين كافة الاطياف والمساواة بينهم ، ولا تميز بين افراد شعبها بسبب المعتقدات الدينية والقومية والانتماء المذهبي ، فدولة المواطنة هي دولة الحقوق والحريات وتبث ثقافة التعايش والتسامح ضد ثقافة الانقسام وثقافة السلام ضد ثقافة العنف خلافاً للدولة الطائفية ، وكذلك يمكن استثمار افضل للموارد في مشاريع تنموية تعود بالمنفعة الى المجتمع ككل ، بدل من ان تكون لصالح الفاسدين وهذا يساهم في تحسين مستوى الحياة ويعزز من التعايش بسلام ، ودور الوسائل الاعلامية الحكومية مهماً في بناء الثقة بين اطياف الشعب ويأتي عن طريق تعزيز الوحدة الوطنية وتعزيز الحوار الوطني إذ يتم مناقشة القضايا المهمة التي تخص المجتمع وتشجيع النقاش البناء فمن خلال الاعلام يمكن تقريب وجهات النظر وازالة التوترات بين مكونات الشعب ، ويساهم بتوعية المواطنين بواجباتهم وحقوقهم وتنقيفهم حول التعايش السلمي ، ويمكن عن طريق الخطاب السياسي تعزيز التعايش السلمي وتحقيق الاستقرار في المجتمع إذ يكون مسار الخطاب اداة بناء واستقرار بدلاً من أن يكون عاملاً في تفاقم الانقسامات والصراعات .

وعند سؤال المبحوثين عن الاجراءات الواجب اتخاذها من قبل صناع القرار السياسي لتوفير البيئة المناسبة للتعايش السلمي في العراق من وجهة نظرهم ، تمكنا من خلال الاجابات

الحصول على جدول التسلسل المرتبي رقم (٤٤) إذ احتلت فيه الفقرة (القضاء على كافة أنواع الفساد السياسي والاقتصادي والإداري والمالي) التسلسل المرتبي الأول إذ اختارها (٢٤٠) مبحوثاً وبنسبة مقدارها (٧٧%) من حجم العينة ، تليها بالتسلسل المرتبي الثاني الفقرة (معاينة المسؤولين عن الفساد) واختارها (٢٢٨) مبحوثاً وبنسبة مقدارها (٧٣%) من حجم العينة ، تليها بالتسلسل المرتبي الثالث الفقرة (ينبغي لوسائل الإعلام الحكومية أن تلعب دوراً مهماً في استعادة الثقة بين مكونات الشعب العراقي اجمع) تم اختيارها من قبل (٢١٦) مبحوثاً وبنسبة مقدارها (٦٩%) من حجم العينة ، واحتلت فيه الفقرة (ان يكون لوسائل الإعلام الحكومية والأحزاب السياسية الحق في التحدث لتحقيق المواطنة بالمعنى الكامل) التسلسل المرتبي الرابع إذ اختارها (٢٠٨) مبحوثاً وبنسبة مقدارها (٦٧%) من حجم العينة ، تليها بالتسلسل المرتبي الخامس الفقرة (تجاوز المحاصصة) التي اختارها (٢٠٧) مبحوثاً وبنسبة مقدارها (٦٦%) من حجم العينة ، تليها بالتسلسل المرتبي السادس والآخر الفقرة (السعي إلى تصحيح مسار الخطاب السياسي) إذ اختارها (٢٠١) مبحوثاً وبنسبة مقدارها (٦٤%) من حجم العينة .

جدول (٤٤) يبين توزيع اجابات المبحوثين حول اهم الاجراءات الواجب اتخاذها من قبل صناع القرار السياسي لتوفير البيئة المناسبة للتعايش السلمي في العراق .			
النسبة المئوية	التكرار	التسلسل الترتيبي	الاجراءات الواجب اتخاذها من قبل صناع القرار السياسي لتوفير البيئة المناسبة للتعايش السلمي في العراق
٧٧	٢٤٠	١	القضاء على كافة أنواع الفساد السياسي والاقتصادي والإداري والمالي
٧٣	٢٢٨	٢	معاينة المسؤولين عن الفساد
٦٩	٢١٦	٣	ينبغي لوسائل الإعلام الحكومية أن تلعب دوراً مهماً في استعادة الثقة بين مكونات الشعب العراقي اجمع
٦٧	٢٠٨	٤	ان يكون لوسائل الإعلام الحكومية والأحزاب السياسية الحق في التحدث لتحقيق المواطنة بالمعنى الكامل
٦٦	٢٠٧	٥	تجاوز المحاصصة
٦٤	٢٠١	٦	السعي إلى تصحيح مسار الخطاب السياسي

٤٤- الى أي مدى يمكن اعتبار قلة البحوث والدراسات حول الموضوعات التي تربط بين المناهج الدراسية بالتعايش السلمي والفكر الارهابي من معوقات التعايش السلمي في العراق .

إنَّ الدراسات والبحوث العلمية لها دور كبير ومؤثر في خلق المعرفة العلمية الجديدة وتطويرها لتشكيل الافكار والقيم لدى الجيل الصاعد والافادة من الطاقات العقلية والمعرفية ، واذا لم تتضمن مفاهيم احترام الاخر والتسامح والتنوع الديني ، فأن القارئ لا يكتسب المعرفة اللازمة لتعزيز قيم التعايش السلمي ، ونرى التركيز على المناهج التقليدية إذ تعتمد على الحفظ والتلقين من دون التركيز على الفكر النقدي والقيم الانسانية ، وأن البحوث والدراسات التي تناولت مواضيع حول ربط المناهج بالتعايش السلمي او الفكر الارهابي قليلة وأن وجدت فأن النتائج التي توصلت لها لم تؤثر او تساعد في معالجة مشاكل معينة ووضع الحلول المناسبة والوقاية منها .

ويتضح من جدول (٤٥) أن (١٢٠) مبحوثاً وبنسبة (٣٨%) من افراد عينة الدراسة اشاروا الى اعتبار قلة البحوث والدراسات حول الموضوعات التي تربط بين المناهج الدراسية بالتعايش السلمي والفكر الارهابي من معوقات التعايش السلمي في العراق الى حد ما ، وان (١٦٨) مبحوثاً وبنسبة (٥٤%) من افراد عينة الدراسة اشاروا الى اعتبار قلة البحوث والدراسات حول الموضوعات التي تربط بين المناهج الدراسية بالتعايش السلمي والفكر الارهابي من معوقات التعايش السلمي في العراق الى حد كبير ، وان (٢٤) مبحوثاً وبنسبة (٨%) من افراد عينة الدراسة اشاروا الى عدم اعتبار قلة البحوث والدراسات حول الموضوعات التي تربط بين المناهج الدراسية بالتعايش السلمي والفكر الارهابي من معوقات التعايش السلمي في العراق .

جدول (٤٥) يبين توزيع اجابات المبحوثين حول مدى اعتبار قلة البحوث والدراسات حول المناهج التي تربط بين التعايش السلمي والفكر الارهابي من معوقات التعايش السلمي في العراق .		
النسبة المئوية	التكرار	الى أي مدى يمكن اعتبار قلة البحوث والدراسات حول المناهج التي تربط بين التعايش السلمي والفكر الارهابي من معوقات التعايش السلمي في العراق
٣٨	١٢٠	الى حد كبير
٥٤	١٦٨	الى حد ما
٨	٢٤	لا يمكن اعتبارها
%١٠٠	٣١٢	المجموع

٤٥- الى أي مدى يمكن اعتبار ضعف دور المدرسة ومناهجها في تعزيز وغرس القيم الوطنية من معوقات التعايش السلمي في العراق ؟

المدرسة بيئة شديدة الاتساع وذات تأثير في استعمال الطرق العلمية والخبرات الموضوعية في العملية التربوية ، إذ إنها تحتل المرتبة الثانية بعد الاسرة رسمياً وتربوياً ومعرفياً ، وتكمن وظيفتها الاولى في تنشئة الجيل الصاعد وتهيئته اجتماعياً للاندماج في المجتمع ، وأن اصلاح المناهج الدراسية وتطوير مهارات المعلمين مع تعزيز التعليم القائم على مبدأ التسامح والتعايش السلمي له دورٌ محوريٌّ في بناء المجتمع أكثرَ تماسكاً ، تبين من خلال اجابات المبحوثين أن المدرسة ومناهجها تؤثر الى حد كبير على التعايش السلمي في البلد ، ويعود السبب الى أن المناهج الدراسية لا تركز على قيم التسامح والاعتراف بالتنوع الديني والثقافي واحترام الاخر ، وفي بعض الاحيان توجد مناهج فيها مواضيع عن السلم والتسامح لكن لا تطبق داخل المدرسة ، إذ إن دور المدرسة في تعزيز وغرس الروح الوطنية والقيم الاجتماعية اقل مما هو متوقع ، وأن هذه العملية تأثرت بشكل كبير بالعوامل الخارجية مثل الاسرة والاصدقاء والمجتمع ، لذلك ينبغي على الدولة توسيع نطاق المؤسسات الخاصة بالتنشئة الاجتماعية ورفدها بالكفاءات اللازمة وتولي اهتماماً خاصاً بالمدرسة وتوفير الدعم اللازم وتطوير مناهجها لتشمل قيماً اجتماعية واضحة تعالج القضايا المعاصرة التي واجهت الشباب .

ويتضح من جدول (٤٦) أن (١٤٨) مبحوثاً وبنسبة (٤٧%) من افراد عينة الدراسة اشاروا الى اعتبار ضعف دور المدرسة ومناهجها في تعزيز وغرس القيم الوطنية من معوقات التعايش السلمي في العراق الى حد كبير ، وأن (١٠٤) مبحوثاً وبنسبة (٣٣%) من افراد عينة الدراسة اشاروا الى اعتبار ضعف دور المدرسة ومناهجها في تعزيز وغرس القيم الوطنية من معوقات التعايش السلمي في العراق الى حد ما ، وان (٦٠) مبحوثاً وبنسبة (٢٠%) من افراد العينة اجابوا لا يمكن اعتبارها.

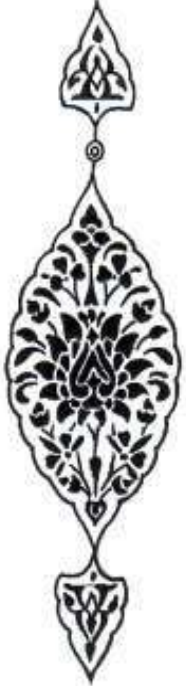
جدول (٤٦) يبين توزيع اجابات المبحوثين حول مدى اعتبار ضعف دور المدرسة ومناهجها في تعزيز وغرس القيم الوطنية من معوقات التعايش السلمي في العراق

النسبة المئوية	التكرار	الى أي مدى يمكن اعتبار ضعف دور المدرسة ومناهجها في تعزيز وغرس القيم الوطنية من معوقات التعايش السلمي في العراق ؟
٤٧	١٤٨	الى حد كبير
٣٣	١٠٤	الى حد ما
٢٠	٦٠	لا يمكن اعتبارها
%١٠٠	٣١٢	المجموع

الفصل الثامن

المبحث الأول : مناقشة الفرضيات

المبحث الثاني : النتائج والاستنتاجات والتوصيات



المبحث الاول

مناقشة فرضيات الدراسة

الفرضية الاولى :

الفرضية الصفرية H_0 : لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين التقدم العلمي وانتشار الجريمة المنظمة .

الفرضية البديلة H_1 : توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين التقدم العلمي وانتشار الجريمة المنظمة .

جدول (٤٧) يبين اختبار مربع كاي للعلاقة بين التقدم العلمي وانتشار الجريمة المنظمة				
الاجابة	التكرار	النسبة المئوية	كا	الدلالة المعنوية p-value
نعم	١٩٢	٦٢	١٦.٦١٥	اقل من ٠.٠٠٠١
لا	١٢٠	٣٨		
المجموع	٣١٢	%١٠٠		

يتضح من معطيات الجدول اعلاه أن نسبة (٦٢%) من المبحوثين يؤيدون أن التقدم العلمي التقني يشكل سبباً يؤدي الى انتشار الجريمة المنظمة ، وأن نسبة (٣٨%) من المبحوثين لا يؤيدون هذا الرأي ، وعند اختبار الفرضية اعلاه باستعمال اختبار مربع كاي وجد أن القيمة المحسوبة هي (١٦.٦١٥) وهي معنوية تحت مستوى معنوي اقل من (٠,٠٠١) . وهذا يشير الى وجود علاقة بين التقدم العلمي التقني وانتشار الجريمة المنظمة ، اذا نرفض الفرضية الصفرية H_0 ، ونقبل الفرضية البديلة H_1 والتي تنص على " توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين التقدم العلمي وانتشار الجريمة المنظمة عند مستوى دلالة اقل من ٠.٠٠٠١ ."

الفرضية الثانية :

الفرضية الصفرية H_0 : لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين مشكلة الفقر وانتشار الجريمة المنظمة .

الفرضية البديلة H_1 : توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين مشكلة الفقر وانتشار الجريمة المنظمة .

جدول (٤٨) يبين اختبار مربع كاي للعلاقة بين مشكلة الفقر و انتشار الجريمة المنظمة				
الدلالة المعنوية p-value	كا ^٢	النسبة المئوية	التكرار	الاجابة
اقل من ٠,٠٠١	٢٩,٥٣٨	٦٦	٢٠٤	نعم
		٣٤	١٠٨	لا
		%١٠٠	٣١٢	المجموع

يتضح من معطيات الجدول اعلاه ان نسبة (٦٦%) من المبحوثين يؤيدون ان مشكلة الفقر سبباً في انتشار الجريمة المنظمة ، وان نسبة (٣٤%) من المبحوثين لم يؤيدون هذا الرأي ، وعند اختبار الفرضية اعلاه باستخدام مربع كاي وجد ان القيمة المحسوبة هي (٢٩,٥٣٨) وهي معنوية تحت مستوى معنوية (٠,٠٠١) حسب القيمة المحسوبة بـ (p-value) ، وتشير الى وجود علاقة بين مشكلة الفقر وانتشار الجريمة المنظمة، اذا نرفض الفرضية الصفرية H_0 ، ونقبل الفرضية البديلة H_1 والتي تنص على " وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين مشكلة الفقر والجريمة المنظمة" .

الفرضية الثالثة :

الفرضية الصفرية H_0 : لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الطائفية والولاءات الفرعية والتعايش السلمي.

الفرضية البديلة H_1 : توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الطائفية والولاءات الفرعية والتعايش السلمي.

جدول (٤٩) يبين اختبار مربع كاي للعلاقة بين الطائفية والولاءات الفرعية من معوقات التعايش السلمي في العراق				
الاجابة	التكرار	النسبة المئوية	كا ^٢	الدلالة المعنوية p-value
الى حد كبير	١٣٢	٤٢	١٥.٦٣٥	اقل من ٠,٠٠١
الى حد ما	١٠٥	٣٤		
لا يمكن اعتبارها	٧٥	٢٤		
المجموع	٣١٢	%١٠٠		

يتضح من معطيات الجدول اعلاه أن نسبة (٤٢%) من المبحوثين اجابوا بأن الطائفية تؤثر الى حد كبير على التعايش السلمي، وأن نسبة (٣٤%) من المبحوثين اجابوا الى حد ما تؤثر الطائفية على التعايش السلمي، وأن نسبة (٢٤%) من المبحوثين اجابوا لا يمكن اعتبار الطائفية من معوقات التعايش السلمي، وعند اختبار الفرضية اعلاه لأستعمال مربع كاي وجد أن القيمة المحسوبة هي (١٥.٦٣٥) وهي معنوية تحت مستوى معنوي (٠.٠٠١) حسب القيمة المحسوبة بـ (p-value)، لذا توجد علاقة بين الطائفية والتعايش السلمي، اذا نرفض الفرضية H_0 ، ونقبل الفرضية البديلة H_1 والتي تنص على "توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الطائفية والولاءات الفرعية والتعايش السلمي".

الفرضية الرابعة :

الفرضية الصفرية H_0 : لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الجريمة المنظمة وسيادة الدولة والقانون.

الفرضية البديلة H_1 : توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الجريمة المنظمة وسيادة الدولة والقانون.

جدول (٥٠) يبين اختبار مربع كاي للعلاقة بين الجريمة المنظمة و سيادة الدولة والقانون				
الاجابة	التكرار	النسبة المئوية	كا ^٢	الدلالة المعنوية p-value
نعم	١٧٨	٥٧	٦,٢٠٥	٠,٠٠١
لا	١٣٤	٤٣		
المجموع	٣١٢	%١٠٠		

يتضح من معطيات الجدول اعلاه أن نسبة (٥٧%) من المبحوثين يؤيدون بأن الجريمة المنظمة تؤثر على سيادة الدولة والقانون ، وأن نسبة (٤٣%) من المبحوثين لم يؤيدوا هذا الرأي ، وعند اختبار الفرضية اعلاه بأستعمال مربع كاي وجد أن القيمة المحسوبة هي (٦,٢٠٥) وهي معنوية تحت مستوى معنوي (٠,٠١) حسب قيمة المحسوبة بـ (p-value) ، اذا نرفض الفرضية الصفرية H_0 ، ونقبل الفرضية البديلة H_1 بوجود علاقة ذات دلالة احصائية بين الجريمة المنظمة وسيادة الدولة والقانون .

الفرضية الخامسة :

الفرضية الصفرية H_0 : لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين دور الاسرة والتعايش السلمي .

الفرضية البديلة H_1 : توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين دور الاسرة والتعايش السلمي .

جدول (٥١) يبين اختبار مربع كاي للعلاقة بين دور الاسرة و التعايش السلمي					
الدلالة المعنوية p-value	كا ^٢	النسبة المئوية	التكرار	التسلسل المرتبى	الاجابة
اقل من ٠.٠٠١	٢٠.٧٧٥	٤١	٢٥٧	١	التركيز على الصدق والنزاهة والوطنية والدفاع عن البلاد
		٢٨	٢٤٤	٢	حماية الثقافة والأموال العامة
		٣١	٢١٩	٣	تشجيع الطفل على المشاركة في مشاريع مثل تنظيف المدرسة أو جزء من المنطقة التي يسكن فيها.

يتضح من معطيات الجدول اعلاه أن نسبة (٤١%) من اجابات المبحوثين تؤكد بأن التركيز على الصدق والنزاهة والوطنية والدفاع عن البلاد من على التعايش السلمي ، وأن نسبة (٢٨%) من اجابات المبحوثين تؤيد بأن حماية الثقافة والاموال العامة تساعد على التعايش السلمي ، وان نسبة (٣١%) من اجابات المبحوثين تؤكد بأن تشجيع الطفل على المشاركة في مشاريع مثل تنظيف المدرسة او جزء من المنطقة التي يسكن فيها من ، وعند اختبار الفرضية اعلاه باستخدام مربع كاي وجد ان القيمة المحسوبة هي (٢٠.٧٧٥) وهي معنوية تحت مستوى معنوية (٠,٠٠١) حسب قيمة المحسوبة بـ (p-value) لذا نقبل الفرضية البديلة H_1 التي تنص على " توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين دور الاسرة والتعايش السلمي .

الفرضية السادسة :

الفرضية الصفرية H_0 : لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين ضعف دور المدرسة والتعايش السلمي .

الفرضية البديلة H_1 : توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين ضعف دور المدرسة والتعايش السلمي .

جدول (٥٢) يبين اختبار مربع كاي للعلاقة بين ضعف دور المدرسة ومناهجها في تعزيز وغرس القيم الوطنية من معوقات التعايش السلمي في العراق				
الدلالة المعنوية p-value	كا ^٢	النسبة المئوية	التكرار	الاجابة
اقل من ٠.٠٠٠١	٣٧.٢٣١	٤٧	١٤٨	الى حد كبير
		٣٣	١٠٤	الى حد ما
		٢٠	٦٠	لا يمكن اعتبارها
		%١٠٠	٣١٢	المجموع

يتضح من معطيات الجدول اعلاه أن نسبة (٤٧%) من المبحوثين اجابوا الى حد كبير بأن ضعف دور المدرسة ومناهجها في التعايش السلمي ، وأن نسبة (٣٣%) من المبحوثين اجابوا الى حد ما بأن ضعف المدرسة ومناهجها يؤثر على التعايش السلمي ، وأن نسبة (٢٠%) من المبحوثين اجابوا لا يمكن اعتبار ضعف المدرسة ومناهجها يؤثر على التعايش السلمي ، وعند اختبار الفرضية اعلاه باستعمال مربع كاي وجد أن القيمة المحسوبة هي (٣٧.٢٣١) وهي معنوية تحت مستوى معنوي (٠,٠٠١) حسب قيمة المحسوبة بـ (p-value) ، اذا نرفض الفرضية H_0 ، ونقبل الفرضية البديلة H_1 ، والتي تنص على " توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين ضعف دور المدرسة ومناهجها والتعايش السلمي في العراق " .

الفرضية السابعة :

الفرضية الصفرية H_0 : لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين بيئة العراق والتعايش السلمي .

الفرضية البديلة H_1 : توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين بيئة العراق والتعايش السلمي .

جدول (٥٣) يبين اختبار مربع كاي للعلاقة بين بيئة العراق والتعايش السلمي				
الدلالة المعنوية p-value	كا ^٢	النسبة المئوية	التكرار	الاجابة
اقل من ٠,٠٠١	٣٤,١٥٤	٣٥	١٠٨	الى حد كبير
		٤٦	١٤٤	الى حد ما
		١٩	٦٠	لا يمكن اعتبارها
		%١٠٠	٣١٢	المجموع

يتضح من معطيات الجدول اعلاه أن نسبة (٣٥%) من المبحوثين اجابوا الى حد كبير بأن بيئة العراق مناسبة للتعايش السلمي ، وأن نسبة (٤٦%) من المبحوثين اجابوا الى حد ما بأن بيئة العراق مناسبة للتعايش السلمي، وأن نسبة (١٩%) من المبحوثين اجابوا لا يمكن اعتبار بيئة العراق مناسبة للتعايش السلمي ، وعند اختبار الفرضية اعلاه باستعمال مربع كاي وجد أن القيمة المحسوبة هي (٣٤,١٥٤) وهي معنوية تحت مستوى معنوي اقل من (٠,٠٠١) حسب قيمة المحسوبة بـ (p-value) لذا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين بيئة العراق والتعايش السلمي ، اذا نرفض الفرضية H_0 ، ونقبل الفرضية البديلة H_1 التي تنص " توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين بيئة العراق والتعايش السلمي .

الفرضية الثامنة :

الفرضية الصفرية H_0 : لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين ازمة المواطنة والتعايش السلمي.

الفرضية البديلة H_1 : توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين ازمة المواطنة والتعايش السلمي .

جدول (٥٤) يبين اختبار مربع كاي للعلاقة بين ازمة المواطنة ومعوقات التعايش السلمي في العراق				
الاجابة	التكرار	النسبة المئوية	كا ^٢	الدلالة المعنوية
الى حد كبير	٢١٩	٧٠	٢٣٢.٣٣	اقل من ٠.٠٠١
الى حد ما	٩٣	٣٠		
لا يمكن اعتبارها	٠	٠.٠٠٠		
المجموع	٣١٢	%١٠٠		

يتضح من معطيات الجدول اعلاه أن نسبة (٧٠%) من المبحوثين اجابوا الى حد كبير تعتبر ازمة المواطنة من معوقات التعايش السلمي وأن نسبة (٣٠%) من المبحوثين اجابوا الحد ما تعتبر ازمة المواطنة من معوقات التعايش السلمي ،وعند اختبار الفرضية اعلاه باستعمال مربع كاي وجد أن القيمة المحسوبة هي (٢٣٢.٣٣) وهي معنوية تحت مستوى معنوي اقل من (٠,٠٠١) حسب القيمة المحسوبة بـ (p-value) وهذا يشير الى وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين ازمة المواطنة والتعايش السلمي ، اذا نرفض الفرضية H_0 ، ونقبل الفرضية H_1 ، والتي تنص " توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين ازمة المواطنة ومعوقات التعايش السلمي " .

المبحث الثاني

نتائج واستنتاجات وتوصيات الدراسة

أولاً : نتائج الدراسة

١. أكدت الدراسة على أن عدد الذكور (٢٤٩) وبنسبة (٨٠%) أما عدد الاناث (٦٣) وبنسبة (٢٠%) ، واغلب المبحوثين حالتهم الاجتماعية متزوجون وبنسبة (٨٥%) ، ومحل اقامتهم في المدينة وبنسبة (٩١%) ، واكثر المبحوثين لديهم شهادة البكالوريوس وبنسبة (٨٦%) ، والخلفية الاجتماعية لأغلبية المبحوثين كانت الحضر وبنسبة (٨٩%) .

٢. إن أغلب المبحوثين وبنسبة (٦٢%) اجابوا ، أن التقدم العلمي التقني يشكل سبباً في انتشار الجريمة المنظمة ، ومن الممكن ان لا يكون التقدم العلمي سبباً مباشراً في انتشار الجريمة المنظمة ولكن يمكن استعماله واستغلاله من قبل الجماعات الاجرامية لتنفيذ اعمالها وانشطتها غير القانونية المشبوهة بشكل اكثر كفاءة وتنظيماً .

٣. أكد المبحوثين وبنسبة (٦١%) أن استغلال المتغيرات الاقتصادية الدولية لتحقيق الازياح يشكل سبباً يؤدي الى انتشار الجريمة المنظمة ، فعند حدوث تغيير في اقتصاد الدولة العراقية كالأزمات المالية او تقلبات في الاسواق المحلية فهذا يجعل الجماعات الاجرامية تستغل هذه الظروف لتعزز من نشاطاتها غير القانونية ، فأذا كان هنالك ضعف في الانظمة القانونية للدولة وهي تمر بأزمات اقتصادية فتستغلها هذه الجماعات لتهريب المخدرات ، وغسل الاموال والاتجار بالبشر وغيرها من النشاطات الغير شرعية والمخالفة للقانون .

٤. تبين من نتائج الدراسة بأن نسبة (٦٠%) من المبحوثين يؤكدون أن الاتجار بالأسلحة تعد سبباً في انتشار الجريمة المنظمة ، فهي تعطي للجماعات الاجرامية المنظمة القدرة على فرض سيطرتها وتنفيذ عملياتها الاجرامية وحماية أنشطتها غير القانونية من خلال سهولة الوصول الى الاسلحة .

٥. تؤكد نتائج الدراسة بأن نسبة (٦٦%) من المبحوثين أجابوا ، أن مشكلة الفقر تشكل سبباً يؤدي الى انتشار الجريمة المنظمة ، بما لا يقبل الشك أن جميع اسباب الجرائم المنظمة هي اقتصادية وسببها الفقر والبطالة ، وأن الجرائم المنظمة بمختلف انواعها دائماً ما تزداد في

المناطق الفقيرة وينطبق هذا على البعض من مناطق مدينة النجف الاشرف ومنها العشوائيات في حي العسكري وحي القدس وحي الرحمة والمناطق الزراعية المحاذية للمدينة القديمة اطراف بحر النجف.

٦. إن نسبة (٦٢%) من المبحوثين يعتقدون أن ضعف تطبيق القانون يشكل سببا يؤدي الى انتشار الجريمة المنظمة ، فمن المؤكد ان ضعف القانون يعد سبباً رئيساً لانتشار الجريمة المنظمة ، فعندما لا يتم تطبيق القانون بشكل صحيح او التهاون في تنفيذه فهذا يكون حافزاً يشجع المجرمون على الانخراط في الاعمال غير القانونية .

٧. يرى نسبة (٦٩%) من المبحوثين أن ضعف الرقابة على مواقع التواصل الاجتماعي وخاصةً مواقع الجماعات الارهابية يشكل سببا يؤدي الى انتشار الجريمة المنظمة ، ومتابعة صفحات التواصل الاجتماعي بشكل مكثف من قبل الشباب قد يزود بعضهم بأفكار اجرامية جديدة او يثير غريزة العدوان الكامنة فيهم ، او يهيئ الفرد لارتكاب الجريمة ، خاصةً مع وجود كثير من التغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية في المجتمع ، كالتغيرات في العادات والتقاليد وضعف القيم الدينية والاخلاقية .

٨. تبين من نتائج الدراسة ان نسبة (٨٩%) من المبحوثين اجابوا ، بأن وجود الجماعات المسلحة خارج نطاق القانون تشكل سبباً في انتشار الجريمة المنظمة ، وتعمل هذه الجماعات بشكل مستقل وتستعمل العنف والقوة لتحقيق اهدافها ومصالحها الشخصية ، وتخلق بيئة غير مستقرة ، كما يمكن أن تتعاون مع شبكات الجريمة المنظمة او تصبح جزءاً منها، كما حصل في معركة الزرقة عام ٢٠٠٧ في النجف الاشرف بين قوات الامن العراقية (التي ساعدتها فيما بعد القوات المسلحة الامريكية والاسبانية) والمقاتلين الذين اعتقدوا في البداية انهم من المتمردين العراقيين ولكن تم الابلاغ لاحقاً عن انهم اعضاء من الجماعات الاسلامية التي تسمى بـ (جند السماء) الذين اخذوا من احد المزارع في الزرقة مستقراً لهم .

٩. إن نسبة (٥٧%) من المبحوثين اجابوا ، بأن للجريمة المنظمة تؤثر على سيادة الدولة والقانون ، فمن المؤكد أن الجريمة المنظمة لها أثر كبير على الدولة والقانون إذ تشكل تهديداً مباشراً على الأمن القومي من خلال دعمها للجماعات المتطرفة او الانشطة الارهابية مما يتسبب بخلق زعزعة في المجتمع وخلخلة في استقرار الدولة ، كذلك تخلق كيانات جديدة

موازية تعمل على فرض سيطرتها في المجالات الامنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية وتفرض قوانينها الخاصة مما ينتج عنها ضعف سلطة الدولة في تلك المجالات .

١٠. تؤكد الدراسة بأن نسبة (٩٢%) من المبحوثين أكدوا أن من اثار الجريمة المنظمة على صحة الفرد تعاطي المخدرات والإدمان ، إذ كان الكثير ضحية لاحد هذه الجرائم الخطيرة ، وتصل احياناً الى تلف الاعضاء الحيوية مثل القلب والكبد والرئتين مما يزيد من احتمال الاصابة بأمراض مزمنة مثل السرطان وامراض الجهاز التنفسي وضعف في الجهاز المناعي لدية ويجعل الجسم اكثر عرضة للإصابة بالأمراض والعدوى .

١١. تبين من خلال الدراسة بأن نسبة (٧٧%) من المبحوثين اجابوا ، أن الجريمة المنظمة تضعف القدرة الإنتاجية الكاملة للفرد بسبب الطريقة والوسائل التي يرتكب بها الفعل الإجرامي (القتل ، التهديد ، العنف) ، وأن انتشار السلاح وحيازته بطرق غير مشروعة يغذي جرائم العنف والسطو المسلح والانتقام في المجتمع ، مما يؤدي إلى انتشار الرذيلة والفساد الأخلاقي وخلق جيل عاجز عن إفادة المجتمع علمياً وعملياً وبعيداً عن صيانة المصالح الوطنية .

١٢. تبين نتائج الدراسة أن نسبة (٧٢%) من المبحوثين اجابوا بأن من الاثار السياسية والامنية للجريمة المنظمة ظهرت بالمرتبة الاولى زعزعة الاستقرار السياسي في مدينة النجف وإحداث نوعاً من الفوضى الأمنية فيها ، وكذلك في أجهزتها الأمنية والدفاعية ، وللجريمة المنظمة تأثير عميق على الجانب السياسي والامني في أي بلد تتواجد فيه .

١٣. إن نسبة (٨٥%) من المبحوثين اجابوا بأن تكمن اهمية التعايش السلمي من خلال تحقيق السلم والأمن الدوليين ، وهذا يكون عن طريق التعاون وتعزيز الحوار والتفاهم بين الدول والشعوب ويمكن أن يحدث من خلال تجنب الصراعات بين الدول التي تتمتع بالتعايش السلمي وتسعى كل دولة الى حل خلافاتها بالحوار والدبلوماسية بدلاً من اللجوء الى الصراعات والعنف والقوة .

١٤. تؤكد الدراسة بأن نسبة (٨٣%) من المبحوثين اجابوا ، بان التعايش السلمي يساهم في تعزيز الوحدة الوطنية عن طريق تعزيز الثقة والاحترام المتبادل والاستعداد للتعاون ، إذ يتم بتعزيز التواصل والانفتاح والاعتراف واحترام التنوع الثقافي والديني والاجتماعي والوفاء بالتزامات واحترام الاتفاقيات فهذا يساعد على بناء ثقافة تقاوم التمييز بكافة اشكاله ويعامل الجميع بكرامة وحقوق متساوية .

١٥. ظهرت نتائج الدراسة أن نسبة (٨٨%) من المبحوثين اجابوا بأن من سبل تحقيق الوحدة الوطنية وتعزيزها هو تطوير قدرة النظام السياسي من ممارسة السيادة على كافة مناطق البلاد ، سواء كانت تلك السيادة قانونية أو فعلية ، وأن الوحدة الوطنية هي وجود تلاحم وتعاضد وتفاهم وتفاعل بين جميع افراد الشعب في الوطن الواحد بغض النظر عن ثقافتهم ودياناتهم ، او مذهبهم وطبقاتهم الاجتماعية والعشائرية ، او لغتهم ، او قومياتهم واحترام وحدة البلاد وقوانينها ولغتها الرسمية ، والتمتع بحرية الفرد في المجتمع والعدالة والمساواة بين جميع فئات الشعب الواحد امام القانون .

١٦. اكدت نتائج الدراسة وبنسبة (٨٢%) من المبحوثين اجابوا ، بأن يتجسد دور الاسرة في ترسيخ التعايش السلمي من خلال التركيز على الصدق والنزاهة والوطنية والدفاع عن البلاد ، إنَّ الاسرة لعبت ولا زالت تلعب دوراً اساسياً حاسماً في تعزيز وترسيخ قيم التسامح وذلك من خلال توفير البيئة التي تشجع على احترام الاخرين وقبولهم بمختلف الآراء والخلفيات ، وتساهم قيم الوالدين الايجابية في بناء جيل فاهم وواعي يتسم بالاحترام المتبادل ليساعد في بناء مجتمع واعي يعيش في تناغم وتوازن .

١٧. اظهرت نتائج الدراسة بنسبة (٩٢%) من المبحوثين اجابوا ، بأن يتجسد دور المدرسة في ترسيخ التعايش السلمي من خلال تعزيز القيم المدنية وغرس القيم النبيلة في نفوس الطلاب من خلال النشيد الوطني وتحية العلم والفخر والإخلاص للوطن ، ومن اهم المداخل لتحقيق ذلك هو دمج القيم السامية في المناهج التربوية والتعليمية ، مما يحتم على التربية او المدرسة اليوم أن تعد جيل ناشئ يشعر بالمسؤولية ويحافظ على ترسيخ قيم ومبادئ التعايش السلمي ، ونشر هذه الثقافة هي مسؤولية عامة ومشاركة بين افراد المجتمع .

١٨. اظهرت الدراسة أن نسبة (٨١%) من المبحوثين اجابوا ، بأن يتجسد دور المؤسسة الدينية في ترسيخ التعايش السلمي من خلال نشر المبادئ والقيم السامية في المجتمع من خلال المواظ الدينية ، إذ إنَّ المرجعيات العليا والمؤسسات الدينية في النجف الاشرف لها دور كبير ومهم في ترسيخ روح المواطنة وتعزيز وفهم قيم التسامح والمساواة والرحمة التي تنادي بها جميع الاديان كي يساعد على تقبل الاخرين والعيش معهم بسلام .

١٩. تبين من نتائج الدراسة بأن نسبة (٤٤%) من المبحوثين اجابوا ، بأن الدستور العراقي تبنى الى حد كبير لمبدأ الاعتراف المتبادل باعتباره احد الاسس الثقافية للتعايش السلمي ، إذ إنَّ

الاعتراف المتبادل تم تطبيقه دولياً في مجالات مختلفة في القانون الدولي ، ويتركز هذا المبدأ على فكرة أن الانظمة القانونية لجميع البلدان متساوية في الصلاحيات ويجب احترام هذه الصلاحيات من قبل البلدان الاخرى .

٢٠. اظهرت الدراسة بأن نسبة (٥٥%) من المبحوثين اجابوا ، بأن الى حد ما تبني الدستور العراقي مبدأ الحوار باعتباره أحد الاسس الثقافية للتعايش السلمي ، ويقر الدستور بأن العراق دولة ديمقراطية إذ يكون للحوار دوراً اساسياً في صنع القرار ، فالخلافات يمكن حلها من خلال النقاش المفتوح بدلاً من العنف والاقصاء ، وكذلك تبني الدستور تعزيز الوحدة الوطنية من خلال الحوار بين الحكومة المركزية والادارات المحلية للتوصل الى حلول توافقية .

٢١. تبين من الدراسة أن نسبة (٥٧%) من المبحوثين اجابوا ، بأن الدستور العراقي الى حد كبير تبني مبدأ التسامح باعتباره احد الاسس الثقافية للتعايش السلمي ، كما ان الدستور العراقي قد نص في بعض المواد عن التسامح وذلك من خلال الاعتراف بالتنوع الديني والثقافي ، وضمان حرية المعتقد والمساواة امام القانون و حماية حقوق الاقليات .

٢٢. اكدت الدراسة بأن نسبة (٥٧%) من المبحوثين اجابوا ، بأن الدستور العراقي تبني الى حد كبير مبدأ العدالة الاجتماعية باعتبارها أحد الاسس الفكرية للتعايش السلمي ، ولقد نص الدستور العراقي على مبدأ العدالة الاجتماعية بشكل مباشر وغير مباشر وذلك بنص مجموعة من المواد التي اهتمت وركزت على تكافؤ الفرص والحقوق والواجبات الاساسية للمواطنين .

٢٣. تبين من خلال نتائج الدراسة أن نسبة (٧٥%) من المبحوثين اجابوا ، بأن الدستور العراقي الى حد كبير تبني مبدأ الحرية باعتبارها أحد الاسس الفكرية للتعايش السلمي ، إذ إن الدستور العراقي قد نص على أن الحرية ركيزة أساسية لضمان حقوق الافراد والحفاظ على كرامتهم ، ووضع اطاراً قانونياً يحميها ويعززها في كافة المجالات ، سواء كانت حرية العقيدة ، او حرية التعبير ، او الحريات المدنية الاخرى .

٢٤. ظهرت من خلال نتائج الدراسة أن نسبة (٤٢%) من المبحوثين اجابوا ، بأن الطائفية والولاءات الفرعية تعتبر الى حد كبير من معوقات التعايش السلمي في العراق ، لأنها تسبب في تقسيم المجتمع على أسس دينية ومذهبية وعرقية ، وهذا الانقسامات قد تؤدي الى صراعات وتوترات بين المجتمع العراقي بكافة طوائفه .

٢٥. تبين من نتائج الدراسة أن نسبة (٤٦%) من المبحوثين ادلوا ، الى حدٍ ما تعتبر بيئة العراق مناسبة للتعايش السلمي ، وأن العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية اثرت على استقرار البلد بشكل كبير . كما نعلم أن المجتمع العراقي متنوع يضم مجموعات دينية وعرقية مختلفة ،فهذا التنوع يعتبر سبباً لشب العديد من الصراعات التي ادت الى عدم تحقيق السلام داخل البلاد وخاصةً بعد احداث عام (٢٠٠٣).

٢٦. ظهرت نتائج الدراسة بأن نسبة (٤٧%) من المبحوثين اجابوا ، بأن يمكن اعتبار ضعف دور المدرسة ومناهجها في تعزيز وغرس القيم الوطنية الى حدٍ كبير معوق من معوقات تحقيق التعايش السلمي في العراق ، أن اصلاح المناهج الدراسية وتطوير مهارات المعلم مع تعزيز التعليم القائم على مبدأ التسامح والتعايش السلمي له دورٌ محوريٌّ في بناء مجتمع نبيل اكثر تماسكاً .

ثانياً : الاستنتاجات

١. اوضحت الدراسة التي تناولتها أن السبب الرئيس لانضمام الافراد الى عصابات الجريمة المنظمة هو الفقر والبطالة ، لذا ينبغي محاربة الاسباب التي تؤدي الى الانضمام لهذه العصابات .

٢. استعمال كافة الطرق والوسائل التي من شأنها تسهل الوصول الى أفراد ورؤساء هذه العصابات المنظمة والقبض عليهم ، ومن هذه الوسائل تقديم العروض والاعراض لمن يبلغ عنهم .

٣. أن التطور الهائل للتكنولوجيا ساعد وزاد على سهولة ارتكاب الجرائم ومنها الجريمة المنظمة ، الأمر الذي يتطلب مضاعفة الجهود من قبل الاجهزة الامنية ، وعلى رأسها الجهاز الشرطي بمختلف مكوناته .

٤. إن للتقنيات الالكترونية فوائد كثيرة في منع الجريمة المنظمة في حال وقوعها ، يجب أن تستغل من قبل الاجهزة الامنية لمكافحتها في حال وقوعها ، مثل نظم وبرامج المراقبة والملاحقة فأنها تساعد الاجهزة الامنية من اختصار الوقت والطرق لملاحقتهم وبجهد اقل ، وكذلك نصب كاميرات المراقبة وتتبعهم ومعرفة كيفية حصول الجريمة ومطارة المتهمين في حال هروبهم من العدالة .

٥. إنَّ الجرائم المنظمة العابرة للحدود خاصةً التي تم ارتكابها باستعمال التقنيات التكنولوجية الحديثة ، يكون من الصعب اثباتها وضبط مرتكبيها ، فهذا يستوجب صياغة تشريعية دولية ومحلية لمواجهةتها.

٦. اثبتت الدراسة أن من أهم المؤسسات التي لها دور في تعزيز وترسيخ روح التعايش السلمي والاعتدال هي (الاسرة ، والمدرسة ، والمؤسسات الدينية) .

٧. تبين من الدراسة أن دور المدرسة مهم في اشاعة روح المواطنة ونبذ العنف والقدرة على تربية التلميذ تربية علمية وفكرية من خلال تعليمهم وتوجيههم ونصحهم وتغذية عقولهم بفكر السلام والتسامح .

٨. اثبتت الدراسة بضمن حقوق الاقليات والقوميات والجماعات الدينية والمذهبة والمتنوعة في العراق ، تبقى المجتمعات قوية ومتماسكة وتنعم بالسلام .

٩. اثبتت الدراسة أن التعايش السلمي والتفاهم بين الاطراف والقوميات والجماعات الدينية المختلفين بالفكر والعقيدة، لا يمكن تحقيقه مالم تكون هناك ارادة حقيقية في التسامح والعيش المشترك والقبول بالتعددية العقائدية والعدل والمساواة واحترام المتبادل من كل الاطراف .

١٠. تبين أن خطورة المنظمات الاجرامية تكمن في اتخاذ الانشطة المشروعة غطاء حقيقي لنشاطاتها غير المشروعة ، فهي تستثمر اموالها بمشاريع انسانية ، وتؤسس شركات لإتمام الصفقات، ولكن في الحقيقة تسعى لتحقيق الارباح من مشاريع غير مشروعة مثل خطف الاشخاص او تجارة الاسلحة او المخدرات .

١١. إنَّ قدرة الجماعات الاجرامية المنظمة عالية وتشكل تحدياً لصانعي السياسة التشريعية ، وذلك بقدرتها على تغيير انماط تنظيماتها وبسرعة فائقة عند اجراء اي تدخل تشريعي او عن طريق ما يتمتع اعضائها من نفوذ وسلطات واسعة .

١٢. إنَّ انتشار الفساد الاداري من استغلال النفوذ والرشوة سيؤدي حتماً الى محاولة المستفيدين القيام بأعمال تساعد في تسهيل أنشطة الجماعات الاجرامية المنظمة ، ولا سيما في مجال غسل الاموال حيث يعملون لتمويه مصدر اموالهم غير المشروع وهذا يؤثر في الاقتصاد القومي .

١٣. إنَّ عملية غسل الاموال لها اثار على جميع نواحي الحياة (الاجتماعية ، والسياسية ، والاقتصادية) في الدول التي يتم تحويل الاموال منها او الدولة التي يتم تحويل الاموال اليها

وقد تعددت اساليب غسل الأموال في القطاع المصرفي او خارج النطاق المصرفي ، لذا يقتضي اعداد وتدريب موظفي المصارف بما يتلاءم مع تطور الحاصل في مجال التكنولوجيا لكشف كل عمليات التحويل الغير قانونية.

ثالثاً : التوصيات :

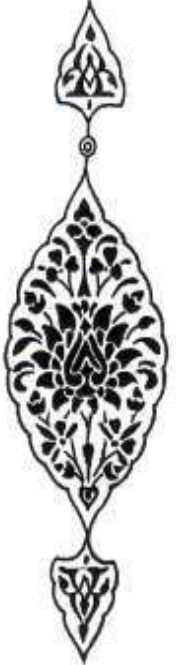
من خلال نتائج واستنتاجات ما توصلت اليها الدراسة الميدانية ، يوصي الباحث بمجموعة من التوصيات المتضمنة ما يلي :

- ١ . انشاء محكمة جنائية دولية ، تكون متخصصة بالجريمة المنظمة ، ويحاكم بها كل فرد منتمي الى الجماعات الاجرامية المنظمة .
- ٢ . أنفتاح الحكومة على الدول المجاورة وعقد اتفاقيات لمكافحة الجريمة المنظمة ، والتسارع في الانظام والمشاركة ومن ثم المصادقة عليها.
- ٣ . تفعيل الدور القضائي بالدرجة الأولى وتطبيق القانون بصرامة ، ليكون له دور فعال وصارم لردع أي شخص أو تنظيم أو جهة تززع امن البلد ومحاكمته دون تمييز عنصري او ديني او طائفي.
- ٤ . التعاون بين الاجهزة الامنية المعنية بمكافحة الجريمة المنظمة، وتبادل المعلومات الخاصة وتطوير عناصرها البشرية في ضوء التطورات الاخيرة التي طرأت على الجريمة المنظمة.
- ٥ . تطوير انظمة المعلومات والتحري ومراقبة المواقع الالكترونية لخدمة المؤسسات الامنية ومحاسبة الصفحات التي تنشر الارهاب وتثير الطائفية.
- ٦ . استعمال بعض التدابير الوقائية قبل وقوع الجريمة كإصدار التشريعات النقدية والمالية الصارمة لمنع تهريب الاموال خارج البلد ، ومراقبة المنافذ الحدودية واحكامها وزرع كامرات المراقبة في جميع الاماكن الحيوية .
- ٧ . أن تأخذ المؤسسات الدينية دوراً حقيقياً في غرس قيم التسامح في المجتمع وتعزيز التعايش السلمي من خلال المجالس والخطب الدينية والمواعظ الارشادية.

رابعاً: المقترحات

١. ادخال المواد الدراسية اللازمة ضمن المناهج المدرسية فهي تنمي عقول الاطفال وتدعم قيم المواطنة وتعزز مبادئ التعايش السلمي وتنتشر ثقافة الاعتدال بين طلاب المدارس.
٢. تكتيف حملات التوعية فيما يتعلق بتوعية افراد المجتمع بمخاطر الجريمة المنظمة على مستقبلهم.
٣. تنمية وتطوير الكوادر البشرية ، وذلك من خلال اكتساب المهارات المتخصصة في مجال الامن، وتطوير قدرات رجال الامن في مواجهة الجريمة المنظمة.
٤. مراقبة المواقع الالكترونية من قبل الاجهزة الامنية واتخاذ اجراءات صارمة ضد المواقع التي تنتشر الارهاب وتثير الطائفية.
٥. نأمل من كافة الدول ان تسارع في التصديق والتوقيع على الاتفاقيات الدولية الخاصة بمكافحة الجريمة المنظمة.

الملاحق



الملحق الاول



جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة القادسية

كلية الآداب - قسم الاجتماع

الدراسات العليا/ الدبلوم العالي المعادل للماجستير

م/ استبيان

عزيزي المشارك

نهديك اطيب تحياتنا....

ضمن مشروع تطوير مهارات موظفي الدولة القائم بالتنسيق بين مستشارية الامن القومي ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي , يروم الباحث اجراء دراسته الموسومة (الجريمة المنظمة واثرها على التعايش السلمي - دراسة ميدانية في مدينة النجف) وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على شهادة الدبلوم العالي المعادل للماجستير في اختصاص (التأهيل المجتمعي وبناء السلام) علم الاجتماع / كلية الآداب / جامعة القادسية . وهناك مجموعة من الاسئلة الاستبانة نضعها بين يديكم ... املين قرأتها والاجابة عنها حسب ما تروه منسجماً مع الواقع من خلال وضع علامة (✓) امام الاختيار المناسب ، علماً ان المعلومات تستخدم لأغراض البحث العلمي فقط ولا داعي لذكر الاسم ... منتهزين هذه الفرصة للأعراب عن بالغ تقديرنا واحترامنا.

مع خالص الشكر والتقدير

الأستاذ المشرف

الباحث

أ. د . طالب عبد الكريم القرشي

فؤاد فرحان حسن

المحور الاول :- البيانات الاولية

- ١- العمر :- ()
- ٢- الجنس :- ذكر () انثى ()
- ٣- الحالة الاجتماعية :- اعزب () متزوج () منفصل () ارمل ()
- ٤- مكان الإقامة :- مركز المدينة () اطراف المدينة ()
- ٥- الخلفية الاجتماعية :- ريفية () حضرية ()
- ٦- المهنة :- قاضي () ضابط () محامي ()
- ٧- عدد سنوات الخدمة :- ()
- ٨- التحصيل الدراسي :- بكالوريوس () ماجستير () دكتوراه ()

المحور الثاني :- بيانات الظاهرة المدروسة

اولا :- أسباب الجريمة المنظمة

- ٩- هل ان التقدم العلمي التقني يشكل سبباً يؤدي الى انتشار الجريمة المنظمة ؟ نعم () لا ()
- ١٠- اذا كان الجواب نعم فما هي التسهيلات التي يقدمها التقدم العلمي لهذا النوع من الجريمة؟ بالإمكان تأشير اكثر من اختيار
- أ. تقديم العروض والصور للأفعال الفاحشة وطرق التواصل مع الضحايا ، واختراق أجهزة الكمبيوتر والأدلة على ذلك تضعف وتختفي بسرعة . ()
- ب. يسهل على العصابات الإجرامية الدولية استخدامه لارتكاب الجرائم ، وخاصة عمليات السطو على البنوك والاستغلال الجنسي للنساء والأطفال. ()
- ت. توفير الظروف الملائمة لمجرمي الإنترنت لارتكاب الجرائم العابرة للحدود الوطنية وتخترق عمليات الاتصال وتبادل المعلومات فيما بينهم ، مما يسمح لهم بالالتقاء والتخطيط والاستعداد لارتكاب جرائم في العالم الافتراضي. ()
- ث. يؤثر على المتطلبات الأساسية للجريمة المنظمة ، مما ينتج عنه تقدم ونهضة للمجرمين ومرتكبي الجرائم العابرة للحدود والمنتقلة بين الدول المختلفة. ()
- ج. اخرى تذكر

١١- هل ان استغلال المتغيرات الاقتصادية الدولية لتحقيق الارباح يشكل سبباً يؤدي الى انتشار الجريمة المنظمة ؟ نعم () لا ()

١٢- اذا كان الجواب نعم ، كيف يكون ذلك ؟ بالإمكان تأشير اكثر من اختيار .

أ. الحدود الاقتصادية المفتوحة تمكن الجريمة المنظمة من تنفيذ أهدافها الإجرامية عبر الحدود. ()
ب. توفر الظروف الصعبة التي تمر بها البلدان النامية أرضاً خصبة لنمو النشاط الإجرامي بشكل عام ، بما في ذلك غسيل الأموال ، والاتجار غير المشروع بالمخدرات ، والإرهاب ، والاحتيال ، وعلى وجه الخصوص الإرهاب والفساد ، ويتم إخفاء هذه الجرائم في اشكال مختلفة للاستثمار. ()
ت. ظهور الأسواق المالية العالمية تؤدي إلى ظهور جماعات إجرامية منظمة تؤثر على مصدر القوة وتتورط في الفساد . ()

ث. اثر العولمة الاقتصادية للمجتمع الدولي . ورفع القيود التنظيمية المالية ، وتقشي سياسة الانفتاح الاقتصادي والمالي في انتشار الأموال القذرة والفساد وغسيل الأموال في البلدان النامية ، وما ينتج عن ذلك من تركيز الجريمة المنظمة في أيدي الجماعات المنظمة . ()

ج. ادى انفتاح المجالات الاقتصادية والتجارية الحرة إلى اشتداد الجريمة المنظمة في مختلف البلدان ، وخاصة انتشار الجريمة الاقتصادية واتساع نطاق الأنشطة للجريمة . ()
ح. الدخول إلى أسواق جديدة مستغلة انهيار حدودها ووسائل المراقبة ، وأعقب هذا الانهيار انفجار الصراعات الطائفية والانقسامات الإقليمية . ()

خ. تدهور الظروف المعيشية وعدم الاستقرار الاقتصادي من قبل السلطات المركزية في بعض البلدان ()
د. ادى التحول غير المستعد لاقتصاد السوق إلى ظهور العصابات الإجرامية المنظمة ، التي نمت وتزايدت بمعدل سريع للغاية . ()
ذ. اخرى تذكر .

١٣- هل ان الاتجار بالأسلحة يشكل سبباً يؤدي الى انتشار الجريمة المنظمة ؟ نعم () لا ()

١٤- هل ان مشكلة الفقر تشكل سبباً يؤدي الى انتشار الجريمة المنظمة ؟ نعم () لا ()

١٥- هل ان ضعف تطبيق القانون يشكل سبباً يؤدي الى انتشار الجريمة المنظمة ؟ نعم () لا ()

١٦- هل ان ضعف الرقابة على مواقع التواصل الاجتماعي وخصوصا مواقع الجماعات الارهابية يشكل سبباً يؤدي الى انتشار الجريمة المنظمة ؟ نعم () لا ()

١٧- هل يشكل وجود الجماعات المسلحة خارج نطاق القانون سبباً في انتشار الجريمة المنظمة ؟

نعم () لا ()

ثانياً:- اثار الجريمة المنظمة

١٨- ما هي اثار الجريمة المنظمة على التنمية الوطنية للبلد ؟ بالإمكان تأشير اكثر من اختيار .

- أ. تكاليف إصلاح واستبدال المعدات والمرافق التي تضررت أو دمرت نتيجة أعمال التخريب ، مثل التخريب والحرق والتفجيرات من قبل الجماعات الارهابية والعصابات الاجرامية المنظمة . ()
- ب. خصم مبالغ كبيرة من الميزانيات الوطنية لمكافحة الجريمة المنظمة . ()
- ت. توظيف واعداد وتدريب اعداداً كبيرة من موظفي الاختصاص في الشرطة والسجون والمحاكم ، لمحاولة تحجيم النشاط الإجرامي . ()
- ث. تكلفة الحراسة لنزلاء السجون فضلا عن الطعام والرعاية الطبية. ()
- ج. انخفاض فرص الاستثمار الإنتاجي ، إما بسبب استنزاف الموارد المخصصة للاستثمار في الأعمال أو عزوف أصحاب الأموال عن الاستثمار بسبب انتشار الجريمة المنظمة ونفوذهم على مؤسسات الحكومة وانعدام الأمن والاستقرار . ()
- ح. انخفاض دخل الدولة بسبب اقتصاد الدولة العميقة الذي يهدف إلى منع الواردات الضخمة التي تحصل عليها المنظمات الإجرامية من الوقوع تحت السلطات الضريبية ، إما لأن أنشطتها سرية وغير قانونية ، أو لأنها تستخدم أساليب الرشوة والابتزاز والخداع ، والتزوير للتهرب من الضرائب. ()
- خ. اخرى تذكر .

١٩- ما هي اثار غسيل الاموال باعتباره احد انواع الجريمة المنظمة على انتشاط الجانب الاقتصادي

للدولة؟ بالإمكان تأشير اكثر من اختيار .

- أ. إن تحويل الأموال المتحصلة من الجريمة إلى استثمارات مشروعة لاستكمال عملية غسيل الأموال ، أو دمجها مع أموال أخرى من مصادر مشروعة ، يؤثر سلباً على اقتصاد الدولة من خلال تآكل ثقة القائمين على هذه المشاريع . ()
- ب. إن البلدان التي يتم فيها تحويل الأموال القذرة الناتجة عن الجريمة المنظمة محرومة من فرصة التنمية. ()

ت. إن استبدال العملة الأجنبية بالعملة المحلية المتحصل عليها من الأنشطة الإجرامية لغرض غسل الأموال عن طريق الصرف يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة المحلية مقابل تلك العملات الأجنبية. ()
ث. اخرى تذكر .

٢٠- هل للجريمة المنظمة اثاراً على سيادة الدولة والقانون؟ نعم () لا ()

٢١- ما هي اثار الجريمة المنظمة على صحة الفرد؟ بالإمكان تأشير اكثر من اختيار

أ. تعاطي المخدرات والإدمان يضران بصحة الأفراد إلى الحد الذي يمنعهم من المساهمة بفعالية جهود التنمية في بلدانهم. ()

ب. التجارة في الأسلحة النارية والمتفجرات مما يؤدي الى تنامي العنف والجريمة. ()

ت. أدت نشاطات الجريمة المنظمة المتمثلة بتجارة الرقيق الأبيض واستغلال النساء والأطفال في سوق

الدعارة ، إلى زيادة ضحايا مرض الإيدز وانتشار العديد من الأمراض. ()

ث. التخصيصات المالية الكبيرة لمكافحة الأمراض الناتجة عن نشاطات الجريمة المنظمة. ()

ج. انتشار المشكلات الاجتماعية مثل العنف والجريمة وارتفاع معدلات البطالة. ()

ح. اخرى تذكر .

٢٢- ما هي اثار الجريمة المنظمة على استقرار الاسعار؟ بالإمكان تأشير اكثر من اختيار

أ. الاثار الاقتصادية الناتجة من تدفق ايرادات عصابات الجريمة المنظمة الى الاقتصاد المشروع مع ما يرافقه من اثار اقتصادية. ()

ب. تعزيز الاستثمار في الاقتصاد المشروع الناتج من تدفق ايرادات عصابات الجريمة المنظمة. ()

ت. كثرة الأموال قد تتسبب في ارتفاع أسعار العقارات ، وتشويه أحجام الصادرات ، وخلق منافسة غير

عادلة ، وإدامة التوزيع غير المتكافئ للدخل ، ونشر الفساد. ()

ث. التضخم قد يجبر الكيانات التجارية المشروعة على الخروج من السوق. ()

ج. قد تتولى الكيانات الإجرامية المنظمة بعض وظائف الإقراض. ()

ح. تكون الحكومات مجبرة على تنفيذ سياسات نقدية مقيدة قد لا تكون ناجحة في عملية غسل الأموال. ()

خ. تؤدي التدفقات الداخلة والخارجة غير المتوقعة من العملة إلى ارتفاع أسعار الفائدة. ()

د. اخرى تذكر .

٢٣- ما هي الاثار الاجتماعية للجريمة المنظمة ؟ بالإمكان تأشير اكثر من اختيار

- أ. تضعف القدرة الإنتاجية الكاملة للفرد بسبب الطريقة والوسائل التي ارتكب بها الفعل الإجرامي (القتل ، التهديد ، العنف) . ()
- ب. خلق صراعات طبقية في المجتمع من خلال الانقسامات والفجوات التي أحدثتها هذه الجرائم بين الطبقات . ()
- ت. خلل في المعايير الأخلاقية والاجتماعية . ()
- ث. إن انتشار السلاح وحيازته بطرق غير مشروعة يغذي جرائم العنف والسطو المسلح والانتقام في المجتمع . ()
- ج. زعزعة قيم العدل والإنصاف وانتشار الظلم والاستبداد . ()
- ح. اخرى تذكر .

٢٤- ما هي الاثار السياسية والامنية للجريمة المنظمة ؟ بالإمكان تأشير اكثر من اختيار

- أ. زعزعة الاستقرار السياسي في الدولة الضحية وإحداث الفوضى الأمنية فيها ، وكذلك في أجهزتها الأمنية والدفاعية . ()
- ب. الجريمة العابرة للحدود الوطنية وأسلحة تختص بها الحكومة والاسلحة الغير مرخصة . ()
- ت. تستهدف الملف الأمني الذي يشمل زيادة المياه ، والطاقة ، والأمن الغذائي ، والفشل التكنولوجي في الهياكل ، والبنية التحتية الحيوية . ()
- ث. تعتبر الجريمة المنظمة ، وخاصة الجريمة الإلكترونية ، إحدى أدوات القرصنة المصممة لاختراق الخوادم وأنظمة الكمبيوتر الخاصة بالأفراد أو الشركات أو المؤسسات الحكومية للحصول على المعلومات بغرض الابتزاز والمساومة . ()
- ج. اخرى تذكر .

ثالثاً:- اهمية التعايش السلمي

٢٥- من وجهة نظرك بما تكمن اهمية التعايش السلمي ؟ بالإمكان تأشير اكثر من اختيار

- أ. تحقيق السلم والأمن الدوليين . ()
- ب. تعزيز الوحدة الوطنية . ()

ت. ضمان وحماية حقوق الانسان . ()

ث. اخرى تذكر .

٢٦- كيف يساعد التعايش السلمي في تعزيز الوحدة الوطنية ؟ بالإمكان تأشير اكثر من اختيار

أ. يساعد على تحقيق التكامل بين مختلف فئات المجتمع والغاء الاقصاء للآخر . ()

ب. يساهم في تعزيز الثقة والاحترام المتبادل والاستعداد للتعاون . ()

ت. يساهم في صهر الانتماءات الفرعية في بوتقة واحدة ، لا يكون فيها الولاء للانتماءات الفرعية

، بل للوطن الواحد . ()

ث. يساهم في تحقيق حالة من الاستقرار في البنية الاجتماعية والذي بدوره يؤدي إلى تحقيق الوحدة

الوطنية وتعزيزها . ()

ج. اخرى تذكر .

٢٧- ما هي أهم السبل لتحقيق الوحدة الوطنية وتعزيزها ؟ بالإمكان تأشير اكثر من اختيار

أ. التفاعل والتواصل المستمر على أساس الوحدة الوطنية بين جميع أفراد المجموعة الوطنية

لتحقيق المصالح المشتركة لكل الشعب . ()

ب. تطوير الترابط بين جميع المجموعات الوطنية داخل المجتمع الوطني بحيث تتماسك وتندمج

في كيان اجتماعي وسياسي واحد . ()

ت. تطوير قدرة النظام السياسي على ممارسة السيادة على كافة مناطق البلاد ، سواء كانت تلك

السيادة قانونية أو فعلية . ()

ث. إن تحقيق الوحدة الوطنية ، سواء كان ذلك على مستوى النظام السياسي أو على مستوى

عموم أفراد المجتمع الوطني ، لا ينفصل عن الإرادة المستقلة والعمل الجاد . ()

ج. إن توفير الوعي والمعلومات من خلال وسائل التنشئة السياسية يعزز الروابط والصلات بين

أفراد المجتمع من جهة ، وبينهم وبين النظام السياسي من جهة أخرى . ()

ح. اخرى تذكر

رابعاً:- المؤسسات التي لها دور في ترسيخ التعايش السلمي

٢٨- بماذا يتجسد دور الاسرة في ترسيخ التعايش السلمي ؟ بالإمكان تأشير اكثر من اختيار

- أ. التركيز على الصدق والنزاهة والوطنية والدفاع عن البلاد . ()
- ب. تشجيع الطفل على المشاركة في مشاريع مثل تنظيف المدرسة أو جزء من المنطقة التي يسكن فيها ()
- ت. حماية الثقافة والأموال العامة . ()
- ث. اخرى تذكر .

٢٩- بماذا يتجسد دور المدرسة في ترسيخ التعايش السلمي ؟ بالإمكان تأشير أكثر من اختيار

- أ. تعزيز القيم المدنية وغرس القيم النبيلة في نفوس الطلاب من خلال النشيد الوطني وتحية العلم والفخر والإخلاص للوطن . ()
- ب. فهم التضحيات التي يقدمها المواطنون ، وفهم التزاماتهم وحقوقهم . ()
- ت. فهم الحياة السياسية والاجتماعية للمواطنين . ()
- ث. اخرى تذكر

٣٠- بماذا يتجسد دور المؤسسة الدينية في ترسيخ التعايش السلمي ؟ بالإمكان تأشير أكثر من اختيار

- أ. نشر المبادئ والقيم في المجتمع من خلال المواعظ الدينية . ()
- ب. مراعاة السلوك الأخلاقي الحميد بدءاً بالصدق والأخلاق. فالأمانة ، والصبر ، والأخوة . ()
- ت. ترسيخ حب الوطن في نفوس المواطنين . ()
- ث. اخرى تذكر

خامساً: - أسس التعايش

٣١- ما الاسباب التي تكمن وراء اهمية دور الثقافة في تفعيل التعايش بين الاخرين ؟ بالإمكان تأشير

أكثر من اختيار

- أ. ما تحمله من أهداف نبيلة تختلف عن غيرها . ()
- ب. انها ظاهرة انسانية أي أنها تأصل قيم الانسان . ()
- ت. وسيلة مثلى في الالتقاء مع الآخرين . ()
- ث. تعتبر إنجازاً كمياً مستمراً في التاريخ لأنها تحافظ على تراث الماضي وتجدد قيمته الفكرية والروحية والأخلاقية . ()
- ج. اخرى تذكر .

٣٢- ما مدى تبني الدستور العراقي لمبدأ الاعتراف المتبادل باعتباره أحد الاسس الثقافية للتعايش السلمي

الى حد كبير () الى حد ما () لا يوجد تبني ()

٣٣- ما مدى تبني الدستور العراقي لمبدأ الحوار باعتباره أحد الاسس الثقافية للتعايش السلمي .

الى حد كبير () الى حد ما () لا يوجد تبني ()

٣٤- ما مدى تبني الدستور العراقي لمبدأ التسامح باعتباره أحد الاسس الثقافية للتعايش السلمي .

الى حد كبير () الى حد ما () لا يوجد تبني ()

٣٥- ما مدى تبني الدستور العراقي لمبدأ العدالة الاجتماعية باعتبارها أحد الاسس الفكرية للتعايش السلمي

الى حد كبير () الى حد ما () لا يوجد تبني ()

٣٦- ما هي اسس مبدأ العدالة الاجتماعية من وجهة نظرك ؟ بالإمكان تأشير اكثر من اختيار .

أ. توزيع متوازن للثروة . ()

ب. توزيع متوازن لفرص التعليم . ()

ت. توزيع متوازن للأمن والنقل ورعاية الكبار والاطفال ، والرعاية الصحية . ()

ث. توزيع متوازن لخدمة الوطن كالتجنيد والاعمال العامة الاخرى . ()

ج. اخرى تذكر .

٣٧- ما مدى تبني الدستور العراقي لمبدأ المساواة الاجتماعية باعتباره أحد الاسس الفكرية للتعايش

السلمي . الى حد كبير () الى حد ما () لا يوجد تبني ()

٣٨- ما مدى تبني الدستور العراقي لمبدأ الحرية باعتبارها أحد الاسس الفكرية للتعايش السلمي .

الى حد كبير () الى حد ما () لا يوجد تبني ()

٣٩- ما هي اهم اسس مبدأ الحرية من وجهة نظرك ؟ بالإمكان تأشير اكثر من اختيار

أ. ازالة كافة انواع التمييز بين ابناء الشعب الواحد. ()

ب. حرية الفرد وسيادة القانون في علاقة الحاكم والمحكوم . ()

ت. حق الفرد في الوصول الى كافة مناصب الدولة حسب المؤهل والكفاءة الشخصية وعدم تدخل القرابة

والمحسوبية والطبقة . ()

ث. اخرى تذكر .

سادسا :- معوقات التعايش السلمي

- ٤٠- الى أي مدى يمكن اعتبار الطائفية والولاءات الفرعية من معوقات التعايش السلمي في العراق ؟
الى حد كبير () الى حد ما () لا يمكن اعتبارها ()
- ٤١- الى أي مدى يمكن اعتبار ازمة المواطنة من معوقات التعايش السلمي في العراق ؟
الى حد كبير () الى حد ما () لا يمكن اعتبارها ()
- ٤٢- الى أي مدى يمكن اعتبار بيئة العراق مناسبة للتعايش السلمي ؟
الى حد كبير () الى حد ما () لا يمكن اعتبارها ()
- ٤٣- ما هي اهم الاجراءات الواجب اتخاذها من قبل صناع القرار السياسي لتوفير البيئة المناسبة للتعايش السلمي في العراق من وجهة نظرك ؟ بالإمكان تأشير اكثر من اختيار
أ. تجاوز المحاصصة . ()
ب. القضاء على كافة أنواع الفساد السياسي والاقتصادي والإداري والمالي . ()
ت. معاقبة المسؤولين عن الفساد . ()
ث. السعي إلى تصحيح مسار الخطاب السياسي . ()
ج. ان يكون لوسائل الإعلام الحكومية والأحزاب السياسية الحق في التحدث لتحقيق المواطنة بالمعنى الكامل. ()
ح. ينبغي لوسائل الإعلام الحكومية أن تلعب دوراً هاماً في استعادة الثقة بين مكونات الشعب العراقي اجمع. ()
خ. اخرى تذكر
- ٤٤- الى أي مدى يمكن اعتبار قلة البحوث والدراسات حول الموضوعات التي تربط بين المناهج الدراسية بالتعايش السلمي والفكر الارهابي من معوقات التعايش السلمي في العراق ؟
الى حد كبير () الى حد ما () لا يمكن اعتبارها ()
- ٤٥- الى أي مدى يمكن اعتبار ضعف دور المدرسة ومناهجها في تعزيز وغرس القيم الوطنية من معوقات التعايش السلمي في العراق ؟
الى حد كبير () الى حد ما () لا يمكن اعتبارها ()

ملحق الثاني

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة القادسية
كلية الآداب
مكتب معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا

Republic of Iraq
MINISTRY OF HIGHER EDUCATION
& SCIENTIFIC RESEARCH
UNIVERSITY OF AL-QADISIYA
College of Arts

جامعة القادسية

العدد ب: ١٢٢٩
التاريخ: ١٥ / ٥ / ٢٠٢٤

استثمار الطاقة النظيفة طريقنا نحو التنمية المستدامة

الى / - رئاسة محكمة استئناف النجف الاشرف
- مديرية مكافحة الجريمة المنظمة في النجف الاشرف
- نقابة المحامين في النجف الاشرف

م/ تسهيل مهمة

تحية طيبة...

إيماناً منا بموقفكم العلمي الكريم يرجى تسهيل مهمة طالب الدبلوم العالي المعادل للماجستير (فؤاد فرحان حسن) قسم علم الاجتماع في كليتنا وذلك للحصول على اعداد العينة التي تخص بحته الموسوم (الجريمة المنظمة واثرها على التعايش السلمي - دراسة ميدانية في مدينة النجف الاشرف)

شاكرين تعاونكم .. مع التقدير

أ. د. بسمة رحمن عودة
معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا
٢٠٢٤ / ٥ / ١٥

نسخة منه إلى

- مكتب السيد العميد / للتفضل بالاطلاع مع التقدير .
- قسم الدراسات العليا.
- الصادرة

حيدر

College Arts / university of Al-Qadisiya .P.O.Box .1811.Diwania -Al-Qadisiya-Iraq
1811. ص.ب. 1811
الرقم الإلكتروني لمكتب الآداب / qu.edu.iq/art
البريد الإلكتروني art@qu.edu.iq

الملحق الثالث

REPUBLIC OF IRAQ
IRAQI BAR ASSOCIATION
NAJAF BRANCH



جمهورية العراق
نقابة المحامين العراقيين
فرع النجف الاشرف

العدد / ١١٢٧
التاريخ / ١٩ / ٥ / ٢٠٢٤

الى / وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
(جامعة القادسية كلية الآداب)

م / إجابة

نهدبكم أطبب تحباتنا.

إشارة الى كتابكم بالعدد (١٣٣٩) والمؤرخ (٢٠٢٤/٥/١٥) نود اعلامكم بان عدد السادة المحامين النجف الاشرف هو (٦٢١٨) في ما يخص كتابكم اعلاه .

ولكم جزيل الشكر والتقدير


المحامي

حيدر وداي السلامي

رئيس فرع النقابة

١٩ / ٥ / ٢٠٢٤



نسخة منه الى:-

• الإدارة / لحفظ الاوليات

NAJAFLAWYER@YAHOO.COM

الملحق الرابع

محدود

جمهورية العراق
وزارة الداخلية
وكالة الوزارة لشؤون الاستخبارات
والتحقيقات الاتحادية
مديرية مكافحة الجريمة المنظمة
مديرية مكافحة الجريمة المنظمة
النجف الاشرف
قسم الادارية والمالية
شعبة الادارة

العدد ٦٣١٩ / ١ / ٢
التاريخ ٢٠٢٤ / ٥ / ٥

الى / جامعة القادسية/ كلية الآداب-مكتب معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا)

الموضوع/ تسهيل مهمة

ابكم ذي الع... دد ١٣٣٩ ف... ٢٠٢٤/٥/١٥
تود اعلامكم بان اعداد العينة لضباط مديرتنا يبلغ عددهم (٢٧)
في التقضي ل... الاطلاع... مع التقدير.

العميد
مدير مديرية مكافحة الجريمة المنظمة
النجف الاشرف
٢٠٢٤/٥/٥

وزارة الداخلية
مديرية مكافحة الجريمة المنظمة
مديرية مكافحة الجريمة المنظمة
مديرية مكافحة الجريمة المنظمة

ت.و (إداري ، مالي ، امني ، فني)
(١-١)
جمال

الملحق الخامس

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education
& Scientific Research
University of AL-Qadisiyah
College of Arts
AL-Qadisiyah Journal for
Humanitarian Sciences



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة القادسية
كلية الآداب
مجلة القادسية للعلوم الإنسانية

العدد : ٢٠٢٤
التاريخ : ١٠/٢٠٢٤



الى الباحث فؤاد فرحان المحترم & أ.د.طالب عبد الكريم المحترم

جامعة القادسية/ كلية الآداب

قبول نشر

تحية طيبة ...

يسرنا إعلامكم ان هيئة تحرير مجلة القادسية للعلوم الإنسانية قد درست نتائج التقييم العلمي لبحثكم المعنون :

(الجريمة المنظمة واثرها على التعايش السلمي)

وفي ضوء ذلك قررت قبول نشره ، وسينشر في الأعداد القادمة التي ستصدر لاحقاً شـ

تعاونكم متمنياً من لكم التوفيق

مع فائق الاحترام

أ.م.د. هند أحمد كريم

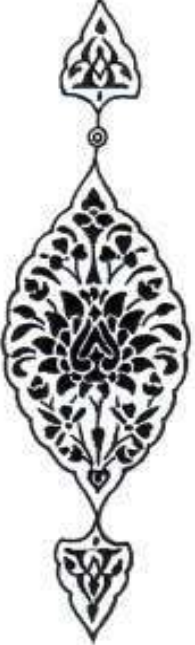
رئيس تحرير مجلة القادسية للعلوم الإنسانية

2024/10/22

نسخة منه الى/صادر المجلة

E-mail : art.gou@qu.edu.iq

المصادر



المصادر

القران الكريم

١. سورة الانعام : الآية ١٢٤ .
٢. سورة المطففين : الآية ٢٩ .
٣. سورة المرسلات : الآية ٤٦ .
٤. سورة يونس : الآية ٨٢ .
٥. سورة الانفال : الآية ٦١ .
٦. سورة البقرة : آية : ١٩٠ .
٧. سورة المائدة : الآية ٨ .
٨. سورة العنكبوت : الآية ١٩٠ .

اولا : الموسوعات والمعاجم والقواميس

١. محمود ابو زيد ، معجم في علم الاجرام والاجتماع القانوني والعقاب، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، مصر القاهرة، ٢٠٠٣ م.
٢. خليل البحر، المعجم العربي الحديث لاوس ، باريس ، (ب.ت) .
٣. احمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة ، دار عالم الكتب ، القاهرة ، ٢٠٠٨ م .
٤. ابن منظور الانصاري ، لسان العرب، ج١٢، دار الصادر ، بيروت ، ١٩٩٢ م.
٥. قاموس كامبردج ، ٢٠١٩ م .
٦. محمد بن ابي بكر بن عبد القادر الرازي ، مختار الصحاح ، دار الرسالة ، الكويت ، ١٩٨٣ م .

ثانيا : الكتب العلمية

١. ابراهيم محمد الزنداني ، الجرائم الالكترونية من منظور الشريعة الاسلامية واحكامها في القانون القطري والقانون اليمني ، جامعة فطاني ، حقوق الطبع محفوظة ، ٢٠١٨ م .
٢. ابو اسحق ابراهيم بن موسى ، الموافقات ، ج٢، دار الكتب العلمية ، السعودية، ٢٠٠٤ م.
٣. ابو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري البغدادي ، الاحكام السلطانية في الولايات الدينية ، مطبعة مصطفى الباي الحلبي واولاده ، مصر ، ١٩٦٠ م .
٤. ابو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري الماوردي، أدب الدنيا والدين ،دار مكتبة الحياة ، ١٩٨٦ م.
٥. ابو القاسم محمود بن عمر الخوارزمي ، اساس البلاغة ، سنة ١١٤٣ م ، تحقيق محمد باسل عيون السود، ج ١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٨ م.
٦. أبو نصر بن محمد شخار ، نظرية العدالة الاجتماعية في التشريع الاسلامي ، جمعية التراث ، الجزائر ، ٢٠٢١ م.
٧. احسان محمد الحسن ، النظريات الاجتماعية ، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٥ م.
٨. أحسن بو سقيعة ، الوجيز في القانون الجزائي الخاص، ط٣ ، دار هومة ، ٢٠٠٥ م.
٩. احمد ابراهيم مصطفى سليمان ، الارهاب والجريمة المنظمة ، دار الطلائع للنشر والتوزيع والتصدير، مصر ، ٢٠٠٦ م.
١٠. احمد ابراهيم نصر ، التهديد كعنصر من عناصر الأزمة واساليب مواجهته ، رسالة دكتوراه ،كلية الدراسات العليا بأكاديمية الشرطة ،مصر ، ٢٠٠٤ م.
١١. احمد الموصلي، جدليات الشورى والديمقراطية (الديمقراطية وحقوق الانسان في الفكر الاسلامي) ،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،لبنان، ٢٠٠٧ م.
١٢. أدبية محمد صالح ، الجريمة المنظمة دراسة قانونية مقارنة ، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية ، سليمانية ، العراق ، ٢٠٠٩ م.
١٣. اسكندر غطاس ، مدخل الى التعاون القضائي الجنائي ، من إصدارات معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية ، ٢٠٠٥ م .
١٤. اسماء بنت عبد الله بن عبد المحسن التويجري ،الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعائدات الجريمة ، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ، الرياض، ٢٠١١ م .

١٥. اشرف عبد الوهاب ، التراث والتغيير الاجتماعي (التسامح الاجتماعي بين التراث والتغيير) ، دار الكتاب العربي ، مصر ، ٢٠٠٦م.
١٦. اكرم البستاني واخرون ، المنجد في اللغة ، ط٢٣، المطبعة الكاثوليكية ،بيروت ، لبنان ، ١٩٧٣م.
١٧. امام حسنين عطا الله ، الارهاب والبنيان القانوني للجريمة ، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية ، مصر ، ٢٠٠٤م.
١٨. أمجد سعود قطيفان ، جريمة غسيل الاموال دراسة مقارنة ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٦م.
١٩. انور العروسي، المخدرات آثارها وانواعها وجرائمها وعقوباتها، دار الفكر الجامعي ، كلية الحقوق ، مصر، (ب ت)
٢٠. إياس بن سمير ابراهيم الهاجري ، أمن المعلومات على شبكة الانترنت ،جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ، الرياض، ٢٠٠٤م.
٢١. براء مظهر عباس ، حقوق الطفل في الديانات والمعتقدات ، بيت الحكمة للنشر والتوزيع ، بغداد ، ٢٠١٢م.
٢٢. بهي الدين حسن و محمد السيد سعيد ، حقوقنا الان وليس غداً " الموائيق الاساسية لحقوق الانسان ، مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان ، القاهرة ، مصر ، ٢٠٠٣م.
٢٣. بوفلجة غياث ، مقدمة في علم النفس التنظيمي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، ٢٠١٦م.
٢٤. ثابت مهدي حمادي ، الاسلام والتعايش السلمي مع الاقليات الدينية ، دار غيداء للنشر والتوزيع ، ٢٠١٧م.
٢٥. الصحيح هو جعفر الشيخ باقر ال محبوبة، ماضي النجف وحاضرها ، ط٢ ، دار الاضواء ،بيروت ، ١٩٨٦م.
٢٦. جمال بابان ، اصول اسماء المدن والمواقع العراقية ، ج١، بغداد، ١٩٨٩م.
٢٧. جهاد محمد البريزات ، الجريمة المنظمة ، دراسة تحليلية ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان، الاردن ، ٢٠٠٨م.
٢٨. حسن ابراهيم بلوط ، المبادئ والاتجاهات الحديثة في ادارة المؤسسات ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت ، ٢٠٠٥م.
٢٩. حسن البنا ، مجموعة الرسائل الامام الشهيد حسن البنا ، المكتبة التوفيقية ، بيروت ، لبنان ، ١٩٨٤م.
٣٠. حسن عثمان ، منهج البحث التاريخي ، دار المعارف للنشر والتوزيع ، القاهرة ، مصر ، ٢٠٠٥م.
٣١. حسين علي حسن الحكيم ، لمحات من تاريخ مدينة النجف ، غرفة تجارة النجف ، مطبعة القضاء ، (ب ت) .
٣٢. حمدي عبد العظيم ، غسيل الاموال في مصر والعالم -الجريمة البيضاء - ابعادها - اثارها-كيفية مكافحتها ، ط٣، القاهرة، ٢٠٠٧م.
٣٣. خضير عباس احمد النداوي، الفقر في العراق والتحول من ظاهرة اقتصادية الى مأزق اجتماعي وسياسي ، مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة ، قطر ، ٢٠٢٠م.
٣٤. خلف الله عبد العزيز، جريمة تبييض الأموال ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، فرع القانون الجنائي ، كلية الحقوق ، جامعة الجزائر ، السنة الدراسية ٢٠٠١-٢٠٠٢م.
٣٥. جيللا بترايا ، الارهاب والجريمة المنظمة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، الندوة الدولية للإرهاب في الفترة من ٢٢-٢٤ فبراير ١٩٩٧، يناير ١٩٩٨م.
٣٦. نياز البداينه ، التقنية والاجرام المنظم ، مكتبة أكاديمية نايف للعلوم الامنية ، الرياض ، ٢٠٠٣م.
٣٧. راشد بن سالم بن راشد البادي ، أثر التقنيات المعاصرة على الامن ، دار العلوم العربية ، بيروت ، ٢٠٠٧م.
٣٨. رجاء وحيد دويدري، البحث العلمي اساسياته النظرية وممارسته العلمية ، دار الفكر للنشر والتوزيع، سوريا ، ٢٠٠٠م.
٣٩. رحيم يونس كرو العزاوي ، مقدمة في منهج البحث العلمي ، دار دجلة للنشر ، عمان ، الاردن ، ٢٠٠٨م.
٤٠. زكي جمعة ، المعرفة والبحث العلمي ، دار الفارابي ، بيروت ، لبنان ، ٢٠١٦م.
٤١. زهير بو جمعة شلابي ، الصراع التنظيمي وادارة المنظمة ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ،الاردن ، ٢٠١٩م.
٤٢. زينب صالح الاشوح ، طرق وأساليب البحث العلمي واهم ركائزه ، المجموعة العربية للتدريب والنشر ،مصر ، ٢٠١٦م.
٤٣. سالم علي هيكل ، التسجيل والبحث الجنائي الفني ، دار الكتاب العربي ، القاهرة ، مصر ، ١٩٦٦م.
٤٤. سالم محمود عبود، الاتجاهات الحديثة في اصول البحث العلمي ، ط٤، المكتبة الوطنية ، بغداد ، العراق، ٢٠١٧م.
٤٥. سعيد سبعون وحفصة جرادي ، الدليل المنهجي في اعداد المذكرات والرسائل الجامعية في علم الاجتماع ، دار القصبة للنشر ، الجزائر، ٢٠١٢م.
٤٦. سليم ناصر بركات ، مفهوم الحرية في الفكر العربي الحديث ، ط٢، دار دمشق للنشر والتوزيع ، حقوق الطبع محفوظة للمؤلف ، دمشق سوريا ، ١٩٨٤م.
٤٧. سوزي عدلي ناشد ، الاتجار في البشر بين الاقتصاد الخفي والاقتصاد الرسمي، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الاسكندرية ، مصر ، ٢٠٠٥م.

- ٤٨ . سيد شوربجي عبد المولى ، تأثير الجريمة على خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، المركز العربي للدراسات الامنية والتدريب ، السعودية ، ٢٠٠٦م.
- ٤٩ . سيد قطب ، في ظلال القرآن ، ط٣٢ ، دار الشروق ، القاهرة ، مصر ، ٣٠٠٣م.
- ٥٠ . شريف سيد كامل ، الجريمة المنظمة في القانون المقارن ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠١م.
- ٥١ . شمس الدين ابراهيم احمد ، وسائل مواجهة الاعتداءات على الحياة الشخصية في مجال تقنية المعلومات في القانون السوداني والمصري ، دار النهضة العربية ، مصر ، ٢٠٠٥م.
- ٥٢ . صادق الاسود ، علم الاجتماع السياسي (اسسه وابعاده) ، دار الحكمة ، بغداد ، ١٩٩٠م.
- ٥٣ . طارق ابراهيم الدسوقي عطية ، عولمة الجريمة ، الشراكة العالمية في الممارسات الاجرامية ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، مصر ، ٢٠١٠م .
- ٥٤ . عادل محمد الغرياني ، التعايش السلمي في عصور الدول الاسلامية ، بحث مقدم الى ندوة الدولية المنعقدة في ٢٠٠٦/٩/٧ ، كولومبو ، سريلانكا .
- ٥٥ . عادل مصطفى ، فقه الديمقراطية ، رؤية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، مصر ، (ب.ت).
- ٥٦ . عباس أبوشامة عبد المحمود ، التعريف بالظواهر الإجرامية المستحدثة ، حجمها ، أبعادها ، ونشاطها في الدول العربية ، الظواهر الإجرامية المستحدثة وسبل مواجهتها ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ١٩٩٩م .
- ٥٧ . عبد الرحمن بن عبدالله السند ، وسائل الارهاب الالكتروني حكمها في الاسلام وطرق مكافحتها ، وزارة الاوقاف السعودية ، السعودية ، (ب ت) .
- ٥٨ . عبد الرحمن محمد ابو توتة ، علم الاجرام ، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ، ١٩٩٩م.
- ٥٩ . عبد الرحيم صدقي ، الاجرام المنظم : جريمة القرن الحاد والعشرين ، دار الهاني للطباعة ، القاهرة ، ٢٠٠٠م.
- ٦٠ . عبد السلام ابراهيم البغدادي ، الوحدة الوطنية ومشكلة الاقليات في افريقيا ، ط٢ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٣م.
- ٦١ . عبد الصمد عبد العزيز سكر ، التعاون الدولي الامني في مكافحة الجرائم المعاصرة : دراسة تحليلية في ضوء القواعد العامة للقانون الدولي والمنظمات الدولية ، مكتبة الشهيد خالد الحسن ، القاهرة ، ٢٠٠٥م.
- ٦٢ . عبد العزيز بن عثمان التويجري ، الاسلام والتعايش بين الاديان في افق القرن ٢١ ، منشورات المنظمة الاسلامية والعلوم والثقافة _ إيسيكو ، ٢٠١٧م.
- ٦٣ . عبد العزيز محمد محسن ، جريمة الحراية وعقوبتها في الشريعة الاسلامية والقانون الجنائي دراسة مقارنة ، مكتبة الوفاء القانونية ، الاسكندرية ، مصر ، ٢٠١٣م.
- ٦٤ . عبد الفتاح مصطفى الصديقي ، الجريمة المنظمة (التعريف والانماط والاتجاهات) ، جامعة نايف العربية للعلوم ، السعودية ، ١٩٩٩م.
- ٦٥ . عبد القادر محمد القيسي ، مبدأ المساواة ودوره في تولي الوظيفة العامة ، المركز القومي للإصدارات القانونية ، القاهرة ، ٢٠١٦م.
- ٦٦ . عبد القاهر ابن طاهر البغدادي ، اصول الدين ، مطبعة الدولة ، استانبول ، ١٩٨٢م.
- ٦٧ . عبد الله سليمان ، شرح قانون العقوبات الجزائي القسم العام ، ج١ ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ٢٠٠٢م.
- ٦٨ . عبد الله نوار شعت ، التعاون الدولي في مكافحة الجريمة المنظمة والارهاب الدولي ، مكتبة الوفاء القانونية ، الاسكندرية ، ٢٠١٧م.
- ٦٩ . عبد الوهاب حومد ، دراسات معمقة في الفقه الجنائي المقارن ، المطبعة الجديدة ، دمشق ، سوريا ، ١٩٨٧م.
- ٧٠ . عبدالله بن عمر النجار ، استخدام حزمة البرنامج (spss) في تحليل البيانات ، مؤسس شبكة البيانات ، السعودية ، ٢٠٠٣م.
- ٧١ . عبود عبدالله العسكري ، منهجية البحث العلمي في العلوم الانسانية ، ط٢ ، دار النمير ، دمشق ، ٢٠٠٤م.
- ٧٢ . عصام ابراهيم الترساوي ، غسيل الاموال ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠٠٢م .
- ٧٣ . علاء الدين شحاته ، التعاون الدولي لمكافحة الجريمة "دراسة للاستراتيجية الوطنية للتعاون الدولي لمكافحة المخدرات ، إيتراك للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٠م.
- ٧٤ . علي جعفر عبد السلام ، العلاقة بين جريمة القرصنة وجرائم الارهاب الدولي ، ب ن ، ٢٠٠٠م.
- ٧٥ . علي صادق ابو هيف ، القانون الدولي العام ، ط١٢ ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، مصر ، ١٩٩٥م.
- ٧٦ . علي عبد القادر القهوجي ، شرح قانون العقوبات دار الجامعة الجديدة للطبع والنشر والتوزيع ، مصر ، ٢٠١٠ .
- ٧٧ . علي غربي ، ابجديات المنهجية في كتابة الرسائل الجامعية ، مطبعة cirta copy ، قسنطينة ، الجزائر ، ٢٠٠٦م.
- ٧٨ . عماد عوض عدس ، التحريات كاجراء من اجراءات البحث عن الحقيقة ، دار النهضة العربية ، مصر ، ٢٠٠٧م.
- ٧٩ . عمر محي الدين حوري ، الجريمة - اسبابها -مكافحتها ،توزيع دار الفكر المعاصر للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق ، سوريا ، ٢٠٠٣ م .
- ٨٠ . عمرو خيرى عبد الله واخرون ، دليل المصطلحات العربية في دراسات السلام وحل النزاعات المفاهيم الاساسية لحل النزاعات وبناء السلام في العالم العربي ، جمعية الامل العراقية ، العراق ، ٢٠١٨م.

٨١. غسان رباح ، قانون المخدرات والمؤثرات العقلية الحديثة ، دار الخلود ، لبنان ، ١٩٩٩م.
٨٢. فائز الظفيري ، مواجهة جرائم غسل الأموال ، المطبعة الكبرى ، الكويت ، ٢٠٠٤ م.
٨٣. فائزة يونس الباشا ، الجريمة المنظمة في ظل الاتفاقات الدولية والقوانين الوطنية ، دار النهضة العربية للطبع والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠١م.
٨٤. فؤاد البهي السيد، سعد عبد الرحمن ، علم النفس الاجتماعي رؤية معاصرة ، ط٩، دار الفكر العربي، مصر ، ١٩٩٩م.
٨٥. كوركيس يوسف داوود ، الجريمة المنظمة ، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع ،الأردن ، ٢٠٠١م .
٨٦. ليلى احمد جرار ، الفيسبوك والشباب العربي، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع ، الكويت ، ٢٠١٢ م.
٨٧. مجاهد بن حامد الرفاعي ،الحوار دعوة للتعايش (سياسة الحوار بين اتباع الاديان والثقافات) ، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر ، جدة ، المملكة العربية السعودية ، ٢٠١٥م.
٨٨. محجوب حسن سعد ، الشرطة ومنع الجريمة ، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية ، الرياض ، ٢٠٠١م.
٨٩. محمد ابراهيم زيد ، الجريمة المنظمة تعريفها وأنماطها وجوانبها التشريعية ، أكاديمية نايف ، الرياض ، ١٩٩٩م.
٩٠. محمد الامين البشري ، الفساد والجريمة المنظمة ، ، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ،الرياض، السعودية، ٢٠٠٧م.
٩١. محمد باقر الصدر ، الاسلام يقود الحياة ، مركز الابحاث والدراسات التخصصية ، بغداد ، العراق ، ٢٠٠٧م.
٩٢. محمد سامي الشوا ، الجريمة المنظمة وصددها على الانظمة العقابية ، دار النهضة العربية ، مصر ، ١٩٩٨م.
٩٣. محمد سامي الشوا ، السياسة الجنائية في مواجهة غسل الاموال ، دار النهضة العربية ، مصر ، ٢٠٠٢م.
٩٤. محمد سامي الشوا ، ثورة المعلومات وانعكاساتها على القانون العقوبات ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ٢٠٠٠م.
٩٥. محمد عاطف البنا ، الوسيط في القانون الاداري ، دار الفكر العربي، القاهرة ، ١٩٨٤م.
٩٦. محمد عبد المنعم عبد الغني ،الجرائم الدولية دراسة في القانون الدولي الجنائي ،دار الجامعة الجديدة للنشر ،الإسكندرية ،مصر، ٢٠٠٧م.
٩٧. محمد عبدالله المحنا المري ، الجريمة المنظمة مفهومها ، انماطها ، مواجهتها ، في ضوء المواثيق الدولية والتشريعات الداخلية ، القاهرة ، ٢٠٠٧ م .
٩٨. محمد عبيد سيف سعيد ، دور الشرط في المحافظة على مبدأ المشروعية ، دار الفكر والقانون ، ٢٠٠٩م.
٩٩. محمد فاروق النبهان مكافحة الاجرام المنظم ،المركز العربي للدراسات الامنية والتدريب ،الرياض ، ١٩٨٩ م.
١٠٠. محمد فتحي عيد، الاجرام المعاصر، مركز الدراسات والبحوث ، اكاديمية نايف للعلوم الامنية ،الرياض، ١٩٩٩م.
١٠١. محمد فتحي عيد ، مكافحة الجريمة المنظمة في الوطن العربي ، دار النشر ، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية ، الرياض ، ١٩٩٩ م .
١٠٢. محمد منصور الصاوي ، احكام القانون الدولي المتعلقة بمكافحة الجرائم ذات الطبيعة الدولية ، دار المطبوعات الجامعية ، الاسكندرية ،مصر، ٢٠١٢م.
١٠٣. محمد موسى الشريف ، التقارب والتعايش مع غير المسلمين ، ط٢، دار ابن كثير، سوريا ، ٢٠٠٨م.
١٠٤. محمد يوسف علوان ومحمد خليل موسى ، القانون الدولي لحقوق الانسان (المصادر و وسائل الرقابة)، ج١، دار الثقافة للنشر والتوزيع ،عمان ،الأردن ، ٢٠١٤م.
١٠٥. محمد محمود الجوهري ،أسس البحث الاجتماعي ، دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع ، الاردن ، ٢٠٠٩ .
١٠٦. محمود حسين الوادي وعلي فلاح الزعبي ، أساليب البحث العلمي" مدخل منهجي تطبيقي" دار المنهل للنشر والتوزيع ، ٢٠١١م.
١٠٧. محمود شريف بسيوني ،الجريمة المنظمة عبر الوطنية :ماهيتها ووسائل مكافحتها دوليا ، دار الشروق ، الاسكندرية ، ٢٠٠٤ م.
١٠٨. محمود صالح العادلي ، الجريمة الدولية ، دراسة مقارنة ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، مصر ، ٢٠٠٤ م .
١٠٩. محمود عرفان سرحان ، مناهج البحث في الخدمة الاجتماعية (رؤية معاصرة) ، دار الكتب الجامعية اللبنانية ، الامارات العربية المتحدة ٢٠١٥م.
١١٠. مدحت أبو النصر ، قواعد ومراحل البحث العلمي ، مجموعة النيل العربية ، مصر ، ٢٠٠٤ .
١١١. مدحت محمد ابو النصر ، مناهج البحث في الخدمة الاجتماعية ، المجموعة العربية للتدريب والنشر ، القاهرة ، مصر ، ٢٠١٧م.
١١٢. مصطفى العوجي ، دروس في العلم الجنائي (الجريمة والمجرم) ، مؤسسة نوفل ، بيروت ، ١٩٨٠م.
١١٣. منال محمد عباس ، علم الاجتماع الجنائي ، دار المعرفة الجامعية للطباعة والنشر ، الاسكندرية ، ٢٠١٨م.
١١٤. منتصر سعيد حمودة ، المنظمة الدولية للشرطة الجنائية "الانتربول" ، ط٢، دار الفكر الجامعي، مصر، ٢٠٠٨م.

١١٥. منير عبد الحفيظ البعلبكي ،موسوعة المورد ،المجلد السابع ، ط٢،دار العلم للملايين ،بيروت، ١٩٩١م.
١١٦. مهدي محمد القصاص، مبادئ الاحصاء والقياس الاجتماعي، مكتبة المراجع، القاهرة، مصر، ٢٠٠٧م.
١١٧. مهدي محمد القصاص، تصميم البحث الاجتماعي، دار نيبور للطباعة والنشر والتوزيع ، العراق ، ٢٠١٠م.
١١٨. ميادة القاسم ، دور وسائل الاعلام في نشر وتعزيز ثقافة التعايش السلمي في المجتمعات (دراسة سوسولوجية تحليلية) ، دار Soncag Akadami، انقرة ، ٢٠٢٠م.
١١٩. نازك حامد علي صالح ، مشاريع الدعم الذاتي ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٥م.
١٢٠. ناصر بن سعيد بن سيف السيف ،التعايش (انواعه ،نماذج تطبيقية :التعايش الوطني والحضاري)،ب ن ٢٠١٦م.
١٢١. ناهدة عبد زيد الدليمي ، أسس وقواعد البحث العلمي ، دار الصفاء ، عمان ، الاردن ، ٢٠١٦م.
١٢٢. نايف العربية للعلوم الامنية ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، ٢٠٠٥م.
١٢٣. نبيل عبد المنعم جاد ، أسس التحقيق والبحث الجنائي العلمي ، مطبعة اكااديمية مبارك للامن ، مصر ، ٢٠٠٥م.
١٢٤. نزية نعيم شلالا ، الجريمة المنظمة : دراسة مقارنة من خلال الفقه والدراسات والاتفاقيات الدولية ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، ٢٠١٠م.
١٢٥. هاشم مرتضى ، الديمقراطية (وجهات نظر اسلامية)، الغدير للطباعة والنشر، بغداد، العراق، ٢٠٠٨م.
١٢٦. هاني المبارك وشوقي ابو خليل ، الاسلام والتفاهم والتعايش بين الشعوب، دار الفكر ، دمشق ، ٢٠٠٤م.
١٢٧. وائل عبد الرحمن التل واخرون ، البحث العلمي في العلوم النفسية والاجتماعية ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن، ٢٠٠٧م.
١٢٨. وسيم حسام الدين الاحمد ، مكافحة الجريمة الوطنية عبر الوطنية في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية والانظمة السعودية ، مكتبة القانون والاقتصاد للنشر والتوزيع ، الرياض ، ٢٠١٦م.
١٢٩. يس عمر يوسف ، النظرية العامة للقانون الجنائي السوداني لسنة ١٩٩١م ، ط٦، دار ومكتبة الهلال للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٩٦م.
١٣٠. يوسف حجيم الطائي و هاشم فوزي العبادي ، مناهج البحث العلمي للبحوث الاعلامية والادارية والانسانية ، دار الايام للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٦م .
١٣١. يوسف حسن يوسف ، الجريمة الدولية المنظمة في القانون الدولي ، مكتبة الوضوح القانونية ، الاسكندرية ٢٠١١م
١٣٢. يوسف حسن يوسف ، جريمة بيع الاطفال والاتجار بالبشر ، مركز الكتاب الاكاديمي ، عمان ، الاردن ، ٢٠١٧م.

ثالثا : الكتب المترجمة الى اللغة العربية

١. احمد واعظي ،نظريات العدالة (دراسة ونقد)، ترجمة حيدر نجف ، مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي ، بيروت ، لبنان ، ٢٠١٨م.
٢. انتوني غدنز، علم الاجتماع ، ط٤، ترجمة فايز الصياغ ، المنظمة العربية للترجمة، مؤسسة ترجمان، لبنان ، ٢٠٠٥م.
٣. تشايز انطونيو وميناو مارثا ، تخيل التعايش السلمي معاً تجديد الانسانية بعد الصراع الاثني العنيف، ترجمة فؤاد السروجي ،الدار الاهلية ،للنشر والتوزيع ، الاردن ، ٢٠٠٦م.
٤. جون ستيوارت ميل ، عن الحرية ، ترجمة اميرة نوبرا ،، مكتبة الاسكندرية للنشر والطباعة ، ٢٠١٧م.
٥. جون م. هوكنز وآخرون، قاموس أكسفورد المحيط انكليزي -عربي، ترجمة محمد بدوي ، أكاديميا انترناشيونال ، ٢٠٠٣م.
٦. شافا فرانكفورت و دافيد ناشمياز ، طرائق البحث في العلوم الاجتماعية ،ترجمة ليلى الطويل ، بترا للنشر والتوزيع، دمشق ، سوريا ، ٢٠٠٤م.
٧. فرانسوا شاتليه، إيديولوجيات الحرب والسلام، ترجمة جوزيف عبد الله ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت، لبنان، ١٩٨١م.
٨. كارل بوبر ، في الحرية والديمقراطية ، ترجمة عقيل يوسف عيدان ، مركز الحوار للثقافة ، الكويت ، ٢٠٠٩م.
٩. كوهين لويس و لوراس مانينون ، مناهج البحث في العلوم الاجتماعية والتربوية ، ترجمة : وليم تامر خردس وكوثر حسين ، الدار العربية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، مصر ، ٢٠١١م.
١٠. ماثيو جيدير ترجمة ملكة أبيض ، منهجية البحث ، دليل الباحث المبتدئ في موضوعات البحث ورسائل الماجستير والدكتوراه ، ٢٠١٥م.
١١. وليام جول و بوك ك .هت ، مناهج في البحث الاجتماعي ترجمة أبو النجا محمد العمري و محمد علي سلام ، المكتب الجامعي الحديث الاسكندرية ،مصر ، ٢٠٠٩م.

رابعاً: الرسائل والاطاريح

١. احمد علي مرزوك الخيكاني ، الابعاد الاجتماعية لجرائم الابتزاز الالكتروني ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، مقدمة الى مجلس كلية الآداب ، جامعة القادسية ، قسم الاجتماع ، ٢٠٢٠ م .
٢. ايهاب سيد العماري ، دور الشرطة في حماية أمن الطيران المدني ، رسالة دكتوراه ، كلية الدراسات العليا بأكاديمية الشرطة جمهورية مصر العربية ، ٢٠١١ م .
٣. بن نكاع عصام ، اصلاح جامعة الدول العربية في ظل الواقع العربي الراهن ، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر ، قسم العلوم السياسية ، الجزائر ، ٢٠٠٥ م .
٤. جمال توفيق احمد ، العولمة وانعكاساتها الامنية المعاصرة ، رسالة دكتوراه كلية الدراسات العليا بأكاديمية الشرطة ، مصر ، ٢٠١١ م .
٥. حسيني وهيبية و سعيدات راضية ، الجريمة المنظمة وأثرها على الاستقرار السياسي والاجتماعي في الجزائر ، رسالة ماجستير ، منشورة ، مقدمة الى كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة ادرار ، الجزائر ، ٢٠١٩ م .
٦. علي اسماعيل مجاهد ، التنبؤ العلمي كأساس للتخطيط الأمني ، رسالة دكتوراه ، كلية الدراسات العليا بأكاديمية الشرطة ، مصر ، ٢٠٠٨ م .
٧. فؤاد غازي تجيل التميمي ، الجريمة المنظمة وابعادها الاجتماعية ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، مقدمة الى مجلس كلية الآداب ، جامعة بغداد ، قسم الاجتماع ، ٢٠٠٢ م .
٨. لمياء بن دعاس ، الجريمة المنظمة بين التشريع الجزائري والاتفاقيات الدولية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون الجنائي ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، كلية الحقوق ، ٢٠١٠ م .
٩. مشاري منوخ مشعل الشعلاني ، الاتجار بالبشر في القانون الكويتي والقانون الاردني على ضوء المعاهدات الدولية ، رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الاوسط ، الاردن ، ٢٠١٨ م .
١٠. محمد بن نصير محمد السرحاني ، مهارات التحقيق الجنائي الفني في الجرائم الحاسوب والانترنت ، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم الشرطية ، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ، كلية الدراسات العليا ، ٢٠٠٤ م .
١١. محمد فوزي صالح ، الجريمة المنظمة وأثرها على حقوق الانسان ، رسالة ماجستير في القانون الدولي لحقوق الانسان ، جامعة يحيى فارس ٢٠٠٩ م .
١٢. نهى بنت محمد سلمان البراك ، مفهوم الحرية السياسية في النظام الديمقراطي دراسة نقدية في ضوء الاسلام ، رسالة ماجستير ، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية ، المملكة العربية السعودية ، ٢٠١١ م .
١٣. محمد مسفر الشمراني ، الجريمة المنظمة وسياسة المكافحة في التشريع الاسلامي والقانون الجنائي ، رسالة ماجستير في العلوم الشرطية ، اكاديمية الامير نايف العربية للعلوم الامنية ، الرياض ، السعودية ، ٢٠٠١ م .

خامساً: الصحف والمجلات

١. جريدة الوقائع العراقية العدد ٤٧٦٦ لسنة ٢٠٢٤ .
٢. جريدة الوقائع العراقية العدد ٤٣٨٧ لسنة ٢٠١٥ .

سادساً : المجلات العلمية

١. أ بكر عبد البنات آدم ابراهيم ، ، دور استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في التعايش السلمي ، بحث منشور في مجلة الشرق الاوسط للعلوم الانسانية والثقافية ، الاردن ، مج ٣ ، ع ١ ، ٢٠٢٣ م .
٢. احمد جلال عز الدين ، الملامح العامة للجريمة المنظمة ، المجلة العربية للدراسات الامنية ، مج ٩ ، ع ١٧ ، الرياض ، ١٩٩٤ م .
٣. احمد محمد رحومة ، مفهوم التعايش بين الاديان ، بحث منشور في مجلة أصول الدين ، ع ٤ لسنة ٢٠١٨ م .
٤. بيكار احمد محمد اغا ، الجريمة المنظمة في القانون الجنائي الدولي ، دراسة حول التحديات والتوصيات ، بحث مقدم الى مجلس القضاء في كردستان العراق ، كجزء من متطلبات ترقية صنفها القضائي ، اربيل ، ٢٠٢٢ م .
٥. تشريع الجنائي الاسلامي مقارنا بالقانون الوضعي ، دار الكاتب العربي ، بيروت ، ج ١ ، ٢٠١٣ م .
٦. خالد عبد الاله عبد الستار ، ، الاسس الفكرية للتعايش السلمي في المجتمعات ، مجلة التراث العلمي العربي ، جامعة بغداد ، العراق ، مج ٣ ، ع ٣٠ ، لسنة ٢٠١٦ م .

٧. خليل ابراهيم حسين علي المشهداني ، دور المعلم في غرس القيم الوطنية والتعايش السلمي لدى التلاميذ من وجهة نظر مديري المدارس الابتدائية في مركز مدينة كركوك ، الناشر مجلة كلية الآداب - جامعة تكريت ، بحث منشور ، مجلة اداب الفراهيدي ، مج ١٤ ، الاصدار ٥٠ ، ٢٠٢٢م.
٨. روان محمد الصالح ، مفهوم الجريمة الدولية في القانون الدولي الجنائي ، بحث منشور بمجلة كلية العلوم الاسلامية ، الصراط ، جامعة الجزائر ، الجزائر ، السنة الرابعة ، العدد الثامن ، كانون الثاني ٢٠٢٤م.
٩. رياض أحمد جلال ، عصابات الجريمة المنظمة ، مقال منشور في مجلة شرطة الامارات ، ع٢٩٠٤ ، شباط ١٩٩٥م.
١٠. ريسان عزيز داخل ، الجريمة المنظمة والفساد في العراق ، دراسة منشورة في مجلة كلية الآداب ، الجامعة المستنصرية ، قسم الانثروبولوجي ، ع ٨٩ ، ٢٠٠٩م.
١١. زهير كاظم عبود ، خطوات في المصالحة الوطنية ، مقال في مجلة الناس ، تاريخ النشر ٢٠٠٦/٦/١٠
١٢. سعاد محمد مهذب ، الابعاد الاجتماعية لثقافة التعايش السلمي بين سكان دول الجوار ، بحث منشور في مجلة علمه البيان ، مجلد ٥ ، ديسمبر ٢٠٢٢م .
١٣. سرمد جاسم محمد الخزرجي ، دور الجامعات بتعزيز المواطنة والتعايش السلمي ونبذ العنف دراسة سوسيو انثروبولوجية ، بحث منشور في مجلة زانكو للعلوم القانونية ، جامعة صلاح الدين .
١٤. سلمى حروش ، دور تنفيذ السياسات العامة في تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي بالجزائر ، بحث منشور في مجلة المعيار ، الجزائر ، مج ٢٥ ، ع ٥٥ ، لسنة ٢٠٢١م .
١٥. شمال احمد ابراهيم ، الأسس الاجتماعية للتعايش السلمي في الدساتير العراقية (دراسة مقارنة بين النصوص والواقع) ، بحث منشور مجلة الاداب ، العدد وقائع مؤتمر بناء السلام ومنع الابادة الجماعية ج ١ لسنة ٢٠٢٣م.
١٦. عبد العزيز العشاوي ، الجريمة المنظمة بين الجريمة الوطنية والجريمة الدولية ، مقال بمجلة كلية أصول الدين الصراط ، السنة الثانية ، مج ٢ ، ع ٢ ، ديسمبر ٢٠٠٠م .
١٧. عبدالله عجلان عبدالله و نايف شافي عبدالله ، الجريمة المنظمة أسبابها واجراءات منعها ، مقالة منشورة في مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية ، المقالة ٢٦ ، مج ٩ ، ع ٣ ، سبتمبر ٢٠٢٣م .
١٨. عبد الله اليزيدي المعتمد على الله ، اليات التعاون الدولي لمكافحة الجريمة المنظمة ، بحث منشور في مجلة استشراف للدراسات والابحاث القانونية ، المغرب ، ع ٢٣ ، ٢٠٢٣م .
١٩. عبير سهام مهدي ، مفهوم التعايش السلمي ودوره في تحقيق الوحدة الوطنية ، بحث منشور بمجلة حولية المنتدى ، النجف الاشرف ، العراق ، مج ٤ ، ع ٧ ، ٢٠١١م .
٢٠. عبير سهام مهدي ، مفهوم الوحدة الوطنية وطرق تعزيزها في العراق ، بحث منشور في المجلة السياسية والدولية ، العراق ، ع ٢٢ لسنة ٢٠١٢م .
٢١. عمر الفارق الحسيني ، تأملات في بعض صور الحماية الجنائية لبرامج الحاسب الالي ، بحث مقدم لمؤتمر جرائم الكمبيوتر والجرائم الاخرى في مجال التكنولوجيا المعلوماتي ، المؤتمر السادس للجمعية المصرية للقانون الجنائي ، الفترة من ٢٥ - ٢٨ أكتوبر ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٣م .
٢٢. فوزي فاضل الزفزاف ، التعايش السلمي الايجابي البناء في مجتمع متعدد ، بحث منشور بمجلة التواصل ، الكويت ، السنة الخامسة ، ع ١٧ ، لسنة ٢٠١٩م .
٢٣. قارة وليد ، الاجرام المنظم الدولي تمييز الجريمة المنظمة العابرة للحدود عن الجريمة الدولية ، مجلة دفاتر السياسة والقانون ، العدد التاسع ، الجزائر ، ٢٠١٣م .
٢٤. مايا خاطر ، الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وسبل مكافحتها ، بحث منشور في مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، مج ٢٧ ، ع ٣٤ ، ٢٠١١م .
٢٥. ماهر فوزي ، لدراسة اعداء اللواء احمد جلال عز الدين ، بعنوان الملاح العامة للجريمة المنظمة ، مقال منشور بمجلة الشرطة الامارات ، ع ٢٧٣ ، ٢٣ سبتمبر ١٩٩٣م .
٢٦. محسن عبد الحميد أحمد ، الجريمة المنظمة عبر الدول ، مقال منشور بمجلة الأمن الحياة ، ع ٢١٢ ، ٢٠٠١م .
٢٧. محمد بن سليمان الوهيد ، الجريمة المنظمة واساليب مواجهتها ، مقال منشور بمجلة شرطة الامارات ، ع ٢٩٠٤ ، ١٩٩٥م .
٢٨. محمد محيي الدين عوض ، الجريمة المنظمة ، مقال في المجلة العربية للدراسات المنية والتدريب ، المركز العربي للدراسات الامنية والتدريب ، الرياض ، مج ١٠ ، ع ١٩٤ ، يوليو ١٩٩٥م .
٢٩. مريم محسن كريم ، موضوعات التعايش السلمي في القنوات الفضائية الاجنبية الموجهة باللغة العربية ، بحث منشور في مجلة الباحث اعلامي ، جامعة بغداد كلية اعلام ، العراق ، مج ٢٠١٩ ، ع ٤٦ ، في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م .
٣٠. محمد احمد علي مفتي ، نقد التسامح الليبرالي ، مجلة البيان ، الرياض ، السعودية العربية ، العدد ١٢٨ ، لسنة ٢٠١٠م .
٣١. مصطفى يوسف و مصطفى محمد السعيد ، الجريمة المنظمة وآثارها على الاستقرار الاقتصادي للدول ، بحث منشور بمجلة الدراسات القانونية ، الجزائر ، مج ٨ ، ع ١ ، لسنة ٢٠٢٢م .

٣٢. منى حمدي حكمت ، مفهوم التعايش ومعوقاته في العراق ، مقال في مجلة العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، عدد ٥٢، لسنة ٢٠١٦ م.
٣٣. موزة المزروعي ، الاختراقات الالكترونية خطر كيف نواجهه ، مجلة آفاق الاقتصاد ، دولة الامارات العربية ، مج ١، ع ٩٤، سبتمبر ٢٠٠٢ م.
٣٤. ناريمان حميد حلوس ، دور المناهج الدراسية في التربية على التعايش السلمي ونبذ الفكر الارهابي ، بحث منشور ، مجلة الدراسات التربوية ، مج ١٥ ، ع ٦٠ ، ٢٠٢٢ م .
٣٥. نزار عبد الكريم حسن ، الخطاب السياسي وأثره على التعايش السلمي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، بحث منشور في مجلة تكريت للعلوم السياسية ، ع ٢٣، اذار ٢٠٢١ م.
٣٦. نصر الدين مروك ، الجريمة المنظمة بين النظرية والتطبيق، مقال منشور بمجلة أصول الدين الصراط ، مج ٢، ع ٣٤، ٢٠٠٠ م .
٣٧. - هاشم أنور ، وسائل الكشف عن عمليات تبييض الأموال ، بحث مقدم إلى جامعة الدول العربية ، ١٩٩٥ م.
٣٨. يسرى وجيه السعيد، في مفهوم التعايش الديني الماضي والحاضر والافاق المستقبلية، مجلة نوات التي تصدر من مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والابحاث، الرباط، المغرب، ع ٥٨ ، ٢٠١٩ م.
٣٩. يوسف حامد السبعوي و احمد عبد العزيز عبد العزيز ، التخطيط الحضري ودوره في الحد من الجريمة (دراسة نظرية في مدينة الموصل)، مجلة كلية الاداب ، جامعة بغداد ، ع ١٣٩ ، كانون الاول ٢٠٢١ م

سابعا: قوانين وانظمة اساسية

١. دستور جمهورية العراق، المادة (١٥) لسنة ٢٠٠٥.
٢. قانون جمهورية العراق لمكافحة غسل الاموال رقم (٣٩) لسنة ٢٠١٥.
٣. قانون الجرائم المعلوماتية العراقي المقترح لسنة ٢٠٢٠ م.
٤. قانون تصديق جمهورية العراق على البروتوكول العالمي لمكافحة الجريمة المنظمة رقم (٤) لسنة ٢٠٢٤ .
٥. القانون العراقي رقم (٢٨) لسنة ٢٠١٢ المادة رقم (١/١).
٦. قانون روما الاساسي لسنة ١٩٩٨ م.
٧. المادة (٧) ميثاق منظمة الأمم المتحدة.
٨. المادة (٦٨) من ميثاق منظمة الامم المتحدة.
٩. الفصل التاسع من ميثاق منظمة الامم المتحدة .

ثامنا: البحوث والتقارير والمؤتمرات

١. اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨ .
٢. تقرير العراق الى لجنة حقوق الانسان في الامم المتحدة بتاريخ ١٦ تشرين الاول / ٢٠١٣.
٣. تقرير عن تجارة البشر وتهريب المهاجرين ، نشر على شبكة بي بي سي اون لاين ، بتاريخ ٢٢-٧-٢٠٠١ م.
٤. تقرير المخدرات العالمي ، مكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ٢٠١٧ م ، مشكلة المخدرات والجريمة المنظمة والتدفقات المالية غير المشروعة والفساد والارهاب .
٥. مؤتمر الامم المتحدة السادس لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، الذي عقد في كاراكاس في ٢٥ اغسطس لغاية ٥ سبتمبر ١٩٨٠.

ثامنا : شبكة الانترنت

١. ويكيبيديا : <https://ar.m.wikipedia.org/wiki/>
٢. مجمع اللغة العربية بدمشق: <https://arabacademy-sy.org/ar/page16209>
٣. ويكيبيديا: <https://ar.wikipedia.org/wiki/>
٤. شبكة المظلمة: <https://ncj.journals.ekb.ej>
٥. قناة الحوار المتمدن : <https://www.ahewar.org/s.asp?aid=475961&r=0>
٦. التطور التكنولوجي والجريمة، <http://swideg-geography.blogspot.com>
٧. موقع موضوع ، <https://mawdoo3.com>
٨. جريدة الصباح ، <https://www.siironline.org/alabwab/josoor/032.html>

تاسعا : المصادر الاجنبية

1. Bloch, H.A. and G: Man, Crime and Society, (U.S.A)The lakeside press, 1959 .
2. N.Y, Free Press, The social system,T.parsons,P:206 .
3. Sum. Wfolk ways .The New American library. Newark1906.
4. Stephen Robbins: Organization theory ,Structure Design and applications ,3rd Englewood cliffs ,N:J: Prentice Hall INC,1990,P200 .
5. Jean Paul Brodeur, Organized Crime Trends in the Literature ,International Annals of Criminology ,Vol35,new york , 1997.
6. Kiattlsak Chanjana ,Combating Transnational Organized Crime in Thailand, the Conferment of the Degree of Scientiae Juridicae DOCTOR (SJD),the Golden Gate University Schoo(2023).
7. Wichian Sanmee ,Winit Pharcharuen , Phattharachai Uthaphan ,Surachai Phutchu , Notnargorn Thongputtamon ,Coexistence and Peace Based on Diversity in a Multicultural Society : Case Study of Ban Rai Community , Soppong Sub-District Mae Hong Son province , Lingcure, V5,S3,2021.
8. Minakshi Sinha , Organized crime and EmergIng Challenges to Criminal Functionaries , Submitted in fulfillment of the requirement of the degree of Doctor of Philosophy to the, GURU GOBIND Singh Indraprastha University Sector-16 C, Dwarka , NEW DELHI , JUNE, 2015.
9. Kamal Jamal Abdullah "Peaceful Coexistence in Iraq Approaches &Guarantees, "Journal of college of Law for Legal and Political Sciences, Vol . 16(Baghdad: 2010) .
10. Discussion guide for the Ninth United congress on the prevention of crime and the Treatment of offenders "A-CONF.169-PM.1 and Carrl " Para 40 .
11. Ajayi, E.F.G, Challenges to enforcement of cyber- crimes laws and policy Vol . 6(1),In Journal of Internet ,and Information Systems ,August 2016..
12. Marion Selz et Florence MaillochonK, Les raisonnement Statistiques en sociologie, PUF presses , universitaires de France ,Paris 2009,p160.

Abstract

Organized crime with all its new elements has become a major threat to all developed and developing countries. It was an old phenomenon with relatively few risks targeting specific countries. However, in recent years, the world has witnessed many social and political changes, economic openness, ease of movement between countries in terms of people and goods, and considering the world as one village. All of this has encouraged the development and spread of organized crime until it has become transnational, and poses a threat to most countries of the world, Its impact was not limited to the international level, but rather extends to threaten security, stability and peaceful coexistence within countries due to its lack of hesitation in using its means to achieve its goals of threat, bribery and violence, which leads to the failure of the administrative and political system in the state, in addition to spreading corruption among members of society.

This study is considered one of the descriptive analytical studies, as the researcher relied on collecting data from the society to be studied from a sample of (312) respondents. A deliberate sample was chosen, which is (organized crime judge, organized crime officer, lawyer), and described it using scientific methods and interpreted it through a set of statistical methods and relying on methods (social survey and descriptive method). The study was conducted in the city of Najaf Al-Ashraf, and the study reached a set of results in an attempt to provide a comprehensive description of the phenomenon studied:

- 1- Scientific and technical progress is not a cause of the spread of organized crime, but it can be used and exploited to implement their work .

2- Arms trafficking is a cause of the spread of organized crime, as it enables organized criminal groups to impose their control and carry out their operations

3-Weak law enforcement is a cause of the spread of organized crime, as this is an incentive that encourages criminals to engage in illegal activities due to the lack of deterrent penalties.

4-Crime has effects on the health of individuals, especially drug abuse and addiction, and many have become victims of one of these serious crimes.

5-Peaceful coexistence contributes to strengthening trust, mutual respect and readiness to cooperate, by enhancing communication, openness, recognition and respect for cultural, religious and social diversity.

6-The family has a role in establishing peaceful coexistence by focusing on honesty, integrity and patriotism.

7-The study showed that the role of the school is embodied in establishing peaceful coexistence by instilling noble values in the souls of students, as well as integrating sublime values into the curricula. This requires the school to prepare a young generation that feels responsible.

**Republic of Iraq
Ministry of Higher Education
and Scientific Research
University of Al. Qadisyah
College of Arts
Department of Sociology**



**The Organized crime and its impact on
peaceful coexistence
A field study in the city of Najaf**

By the student

Fouad Farhan Hassan Al-Shammari

A Thesis

**To the council of the College of Arts/ University of AL-
Qadisiyah in Partial Fulfillments of the Requirement for
Degree Higher Diploma Equivalent Master of Arts in Sociology**

Supervised by

Assistant Professor Dr.

Talib Abdul Karim Kazem

2025 A.D.

1446 A.H.